





نقل من فم اوى  
الطالواحيه

تلك تلفظ الين اولسون ديسه يا حق  
اور مي اولسون ديسه يا حق

من قاضي  
 صدر الدين محمد  
 القاضي

اللهم اغني جلالك عن حرامك  
والكفي بفضلك عن سواك



كتاب الطهارة	فصل التيمم	فصل التحصن
فصل طهارة الشئ	كتاب الصلوة	فصل الاذان
فصل شروط الصلوة	فصل وضوء	فصل تكبير الامام
فصل مكسبه	فصل يقبدها	فصل الوتر
فصل عند الكوف	فصل في شرح	فصل فرض التيمم
فصل في	فصل في سجدة السهو	فصل ان تعدد القيام
فصل في	فصل شرط الوجوب للجمعة	فصل في سجدة التوبة
فصل في مجاز	فصل الشهيد	فصل اذا اشتد
فصل في اللعب	كتاب الزكوة	فصل في نصب
فصل في الفطر	كتاب الصوم	فصل في
فصل الاحتكاف	كتاب الحج	فصل التران
فصل ان طيب محرم	فصل ان حرم	كتاب النكاح
فصل نفقة النكاح	فصل ان المهر	كتاب الزنا
كتاب الخلاق	فصل في طلاقها	فصل شرط طلاقها
فصل في غلبها	فصل في الرجعة	فصل في الايلاء
فصل في لا يشترط الخلع	فصل الطهارة	فصل من تدف

واما ما في  
الاهل  
٩١

فصل ان تزوج	فصل العدة	فصل الحضانة
فصل اقل مدة	فصل في النفقة	كتاب العتاق
فصل في احوق	فصل في الولاء	كتاب الامان
فصل من حلف	فصل في لا يملكه	كتاب البيع
فصل في خبايا الشرط	فصل في شرط ما لم يرد	فصل في بطلان ما ليس
فصل الاقالة	فصل التولية	فصل الربا
فصل في بيع شرعي	فصل في بيع السلم	فصل في
فصل في الصرف	كتاب الشفعة	كتاب القسمة
كتاب الهبة	كتاب الاجارة	فصل في فسخه
فصل في الاجارة	فصل في فسخ الاجارة	كتاب العارية
كتاب الوديعة	كتاب القصب	كتاب الرهن
فصل في ان يبيع من شاع	كتاب الكفالة	كتاب الحوالة
فصل في البيع	كتاب الشراء	كتاب الحضانة
كتاب المزارعة	فصل في مبيعات	كتاب اجابة واليات
فصل الشرب	كتاب الوقف	كتاب الكواحة
كتاب الاشربة	كتاب الذبايح	كتاب الاشربة



٢٤٢ كتاب الصيد	٢٤٦ كتاب البصير والقطه والأربع	٢٥٥ سأل شني
٢٥٦ كتاب الشهادة	٢٥٨ فصل في تقبل الشهادة من أهل الأسواق	٢٤٢ كتاب الادوار
٢٦٥ كتاب الدعوى	٢٧٢ فصل في بيعه ولدت	٢٧٣ كتاب الصلح
٢٧٦ كتاب المحرور	٢٨١ كتاب السرقه	٢٨٥ فصل في قطع الطريق
٢٨٥ كتاب الجهاد	٢٨٩ فصل في بيع بعض الانصار	٢٩٥ كتاب الجنائز
٢٩٩ كتاب الديات	٣٠٣ فصل في ارضه في طريق العامة	٣٠٣ فصل في ارباب
٣٠٥ فصل في الجنى	٣٠٤ فصل في جرح	٣٠٨ فصل في اهل الدوام
٣٠٩ كتاب الاكراه	٣١١ كتاب الحج	٣١٢ فصل في الاذن
٣١٥ كتاب الوصايا	٣١٩ فصل في جاره من لصق	٣٢٠ فصل في اخو امي الجزء
٣٢٢ كتاب الخشني	٣٢٤ سأل سي	

[illegible]









الحمد لله الذي فضلت بتعليم اصول مبسوط ايج مع البشير من الاحكام  
وكرمنا بتفويضه فروع الى ان نقدر على ايضاح زبادات ايج مع الصغير  
من الاحكام والصلوة على رسوله محمد محيط الاسرار وجميع العلوم  
والفضل الانبياء عليهم السلام وعلاله وجميعهم خلاصة الاسلام وزبدة الكلام  
تخفف الله اليوم القمام **باب** في بيان فضل الله تعالى في انشاء الفوائد من انفع المهمات وجميع  
مشور النواز الى ان يحتملها **فام** بذلك طلال المشكلات **او** القنطرة والتوضيح  
للمهمات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **مصدر** الشريعة والهدى والهدى  
والاسلام **احسن** من فضل الله تعالى **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
جامع بالتفصيل والاشارة الى جميع الفروع **قد** شرعنا من العدل والفضل من  
كشف عن حقيقة المصلحة في جميع الفروع **الان** اكثر من قد غاب عن نظر الاكابر  
وتد بالاجرام **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
فصول الاحكام من تفصيل الغايب **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
تد من كل طوطى غاض **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
بطلان عروضة من البيانات الصورية والعنصرية الرافية للامان **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
الفرقة الذين فرقوا بينهم وكانوا شيعا فيهم في صدر رشيهم **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
باني وقت لهم بعد ذلك **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
فقد سجن **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات

السواد جامع الرموز في ستمين ونصف من الاحوام مع التوضيح المعين والظهير  
من احوال العوام **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
بهم قد منعت من ذلك فليكن بوجه التبيين **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
وقد روي انفسوا الخطر ما من العبد وان الى ان اقل علينا منصرف رب العالمين  
ناصرة الاسلام والمسلمين **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
جامع البيان للامامة المجتهد من الابرار فخلص الخبير من ايدي الاشرار **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
المؤمنين من هجوم الكفار **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
لجبال الطالحين **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
المتشككين من اهل السنة والجماعة **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
البدعة **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
النافعة والافسار فيضها المدافعة **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
ابو الغازی عبید الله باور خان **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
جميع الافات والافان **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
السواد **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
سما في سونكم **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
لصبي نصف من الدنيا ولات مخلوقها في حجركم **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
المعتقدين والمناج من موصفا في غيرهم **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
وفي ضمن عبارات موصحة البنت صديق ذات بجمعة **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
احكاما صاحبة محبة **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
يتقبل مني جدي في دينة **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
و**فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
الالياب **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
من بحمد الكريم **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
من الصفات منها الاحسان الكثير **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
اسماء منها ما يخص به ومنها ما لا يخص به **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
والصفات بجمالة **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
والظرف مستور الى ابته الى ابته **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
او فعلية كقول الكوفية **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
والسين اما ساكنة **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
مكسورة او مشددة **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
في الوصف لفظ عين لغوية **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
واسم الذات من حيث هي عند جمهور **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات  
ان عرجة وشق **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات **فقد** على الخزان لتقوم له عاوي والبيانات



والجواز عند الغيبة و بعض ائمة الترمذية انما خرج في مقتضى الصفتان من الرتبة الى  
 رتبة للقلب لتعني الانعام والتمتع الاول الذي في الجواز والتمتع جميعا وفيها لغة  
 من حيث الاستلاء وفي الثانية من حيث التكرار فان بناء فعلا للبالغة الفعل والفعل  
 للفاعل وقيل ان الاول علم انما في كماله اذ لم يتصل صفة ولا مجرد اسم اللام الا  
 اذ كان مضافا في بدل والربح صفة وكذا ان يكونا في عين او منصوبين على المجرور  
 وكذا في بطلان الاشارة استثناء في التصريح مع رعاية رابعة الاستعمال فقال  
 الحمد للثناء والتعظيم في المختار وعرفنا ما يشعرونه من الشكر والالحاح في صرف جميع  
 الحق كما خلق له كبر في النظر الى مصنوعات واما اثر عليه لانه شعرا بصفاته لم يلائم  
 عليه فهو اذ في الاطلاق واللام للهداية في قوله او محبة او الاستواء او الحسن الا ان الاول  
 لما تقرر في الاصول ان الحمد مقدم على الاستواء وهو مبدأ خبره من اللام للاختصاص وقيل  
 للبيان في الحمد لا يبيح الله تعالى وانما جعل في العطف ليدل على ان هذه المعلومات ثابت  
 عند بلائته احتمال الكذب ولا يبعد ان يكون اللام للشعيرة فان صفة الجلالة مقطوعة  
 او بحدوثه والمنع بسم الله المحمدي في الاطراف في مقام الامور والاختصاص في المقامات  
 رافع اعلم ان الشريعة التي هي الشرف للعلوم الشرعية او المعلومات الشرعية او العلم  
 التفسير والقرآن والحديث والاصول والفقه والاصول والنسب والادب والعلوم  
 هذه الشرعية وهم العباد ومن بعدهم فلا صفة كاللام للهداية والشرع فيهما الاستواء  
 او بحسن الا ان الاول الذي في رتبة الادعاء والتشريف كما ذكره الراغب والشرعية  
 مورد الا ان اللام المحمدي في رتبة كل طريفة موضوعه بوضع التي ثابت في رتبة الانبياء  
 او الشارح في ما يلزم من اللام ويرد في معرفة الملك العلام فلا يخفى انما في الاصول  
 والفروع وغيرهما الا ان كثيرا ما يقال على الاحكام المجزئية في رتبة في الترتيب ان كل  
 ما جاء به النبي عليه الصلوة والسلام فهو شرعية وقلة يوافق بينهما ان الشرعية تضاد  
 الى الله والشيء والآلة والملك لا تضاد الى الشيء كما في السيرة والمفاتيح وما قاله الفضل التقي  
 انها تضاد الى الآلة لم يوجب الا اعلام جمع العلم بالامر بالامر كشرقة وكثرة على ارادة  
 المحمدي في المصداق اسم المفعول او الفاعل او لا يقتضي في الاصل كمنه في العلم والقرآن او الرتبة  
 كما في المعاني او اللوا في الصحاح وهدى ما يكون في جاز او سلا او استغناء عن  
 او في الشريعة سلطان له اصحاب فقال لهم اللوا والارادة وتعرف بينهما اللوا العلم  
 الكبير فيجب عند السلطان وهدى ما يكون الا اعادة الرتبة علم صغير اصحاب  
 القفال فيكون متقدما واللوا الا ان يبين اسم ولان ابي بن عبد الغبار في ذكره الامام  
 السرخسي قال سلطان الموصوف طينة واثبات الاعلام كخيل والرفع من شجرة وفيه  
 في قوله في رتبة الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات في قوله في رتبة الشرائع  
 او العلوم او العلم في رتبة ثلث الاخاء الابيض والبياض افضل اللوان شرعا كذا  
 عند العرب وفيه على ما رواه شيخ الاسلام في المسوط ان حب الاديان التي لا تدرك  
 السجدة الحقيقية البيضاء وشرعية كذا في الحديث وكذا في رتبة بعض الفقهاء

ما عا

باعتبارها الى مصر الشرعية وهو كوا في صفة نفع فان الامر المختص ولو لم يكن يصح ان يكون  
 وصف الموصوف كما في التسمية للعلامة السقفاني ولا يبعد ان يجعل رافع كونه ثم يوصف  
 بجاء على ما في الجواز الوصف بالوصف على الصحيح كما في الفقه وان يجعل جاعلا بل ان رافع او  
 صفة او بدل ويبدل بالبدل من البدل كما في المواضع في الكشف والكواشي وغيرهما فصفة  
 للفاضل للفاضل الى ليس كما ينبغي وتقبل ان جاعلا كوا في بدل من اسم او صفة له ولم  
 يعطف هذه التسمية على الاول كما يبينها في حال الاتصال في كل منهما نظرا في الاول فلا يمكن  
 ان يكونا صفتين او بدلين او الاول صفة والثاني بدل او بالعكس وهذا لا يجوز لوجوب تقدم  
 الصفة عند اجتماعهما واما الثاني فلان كما في الانصاف المانع من العطف فيخصص  
 بالمثل التي لا يمكن ان يكونا الاعراب كما تورد ولا يخفى في اضافة الصفتين في الالة على حقيقته  
 الفعليين شجرة الكسوة واحدة الشجرة وهو كل نبات له ساق واما اختار الواحدة  
 اشارة الى قوتها وعظمها فان الارض قد وهنت بكثرة الشجر فضعف شجرها  
 وصدق اداة التشبيه للبالغة اصلها ثابت الى عود في هذه الشجرة ثابت الى  
 في اعراق الارض فلا يخرجها من الرشح العاصفة وفروعها الى راس اعضانها او اعضانها  
 فان الاضافة للاستواء في السماء التي ثابت في هذه المظلة فتمت بها طيبة باقية للبعثة  
 العفونات وغصب الفصيلان فالتعني انه جعل الشريعة تحت الامل عاقل الى ما  
 لا يمكن في الباطل وفيه اشارة الى ان الشريعة اصولا فيية وفروعها ظاهرة وهذه  
 بالنسبة الى الاصول في نفس الامر كما لا يخفى والى ما ذهب اليه الفلاسفة في عدم تحقق الالهيام  
 باطل كباقي وجه في الكلام وخرج الى النسب وحسب الامام الانام الى حقيقته عليه الرحمة  
 على الدوام فان اسم اصله وابنية ثابت كان اصله وفروعه ثابت وكذا علمنا رجع على الكلام  
 بخلاف غيره في الانام وتخرج الى قوله في شرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها  
 ثابت وفروعها في السماء فلاح غير ملوح الى كسنة الخطبة في ايراد التسمية كما في الكشف  
 ولعله ما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالميدان فاعلموا في رتبة  
 برواية ابي موسى المدني ان كل كلام لا يبدى فيه بالصلوة على خواتم قطع في كل مرة فان  
 والصلوة بالرفع بالابتداء على المشهور وكذا الجواب العطف على الاسم كما بالصلوة على رسول  
 والالامة غير مانع عن الجمع بينهما وبين التسمية واحمد اذ الظاهر ان الامور في الاما في المارة  
 في هذه القباب ان الكلام مشروح لم يذكر قبل هذه الامور الثلاثة طين فيه بركة وشر كثير  
 والصلوة اسم من التصلية وتلاها من سجدان بخلاف الصلوة بمعنى اداء الاركان  
 فان مصداقها لم يستعمل كما ذكره الجوهري وغيره والعناء مبدلة على الواد ولم يكتب بها  
 في غير العوان كما قال ابن درستويه ومعنا ما التشاء الكامل الا ان ذلك ليس في وصفنا  
 فانما نزل في ذلك اليه تعالى كما في شرح القاموس وفضل العبادات على ما قال  
 الحزوقي اللهم صل على محمد وعلمنا محمد وقبل هو التعظيم فالعني اللهم عظم في الدنيا باعلاء  
 ذكره وتفاخره في رتبة وفي الاخرة بتضييف اجرة وتضييفه في الله كما قال ابن الاثير وفي  
 المعنى انه العطف لكونه بالنسبة اليه في الرحمة والى الملك الاستغفار والى المؤمنين



والتحقيق على انه في الاله حقيقه وفي غيره مجاز في الاكتفاء بما في الاله من السلام الذي هو  
 اسم من التسليم الى اجل الله اياه ساعه كل مكره ليس مكره وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 من المراهقه ولو انما الجيب على الرسول لكان اسم من الاسماء راجحاً واما سمي بالاله  
 بذلك والمعنى ان كثر اسمهم اسماء الشريفة واما الذي الف عند بعض وقيل ثلثه  
 وقيل تسعة وتسعون واما سمي بذلك بالاله بذلك والمعنى ان كثر خصاله المجد  
 او كثر محله في الارض والسماء او كثر محله في العالي افضل الرسل والانبيا صفة لانه  
 فخص لم يوجد في غيره وليس بمضاف حقيقة فاما سمي بذلك من لشمائل المضاف اليه  
 على خلاف الجنس فانه المعنى افضل من المجموع من حيث المجمع من الملائكة واما فضل الكس  
 اجمعين لثبوتهم المعام على ان مقتضى الاضافة التفضيل على كل فرد فانه يواهم خلاف ما ذكر  
 وكل مني افضل على كل فرد من الملائكة وان كان من حيث المجمع افضل من كل مني سوى نبينا صلى  
 الله عليه وسلم كما قال علماء تارة الله فالرسول من بفضله الله لتبليغ الاحكام ملكا كان  
 او آدميا وكذا النبي الاله فخص بالاسم على الاشهر فخصيصه لانه لو اتم ان يرا بالرسول  
 الملائكة ويجوز على بعد ان يخص الرسول بهما لا لانه في كونه الصفة مضافة معرفة على  
 هو من سبب سبويه وهما امتيازاتهما كما هو الظاهر من كلامه فالرسول من جاء بشرح  
 مبتدأ والنبي من لم يات به وانما احرر بالابح كاني شرح الساعات وهو الظاهر من قوله  
 نعم وما رسلكم من قبل من رسول ولا نبى قبلكم من غير مجاز او مضاف فان على ما  
 هو العادة في الخطبة فيكون كل منهما من بعث لتبليغ كافي الشفاء او الرسول خص قدم  
 للشرح فيكون هو افعالا بعده واما صيغة العام فالرسول من انزل عليه كتابا بخلاف  
 النبي فانه اسم كافي الكثر وفيه دقة اكثر من المسلمين بالكتاب كلوط وسمي  
 وبواسطهم وغيرهم فالاولى ان يقال ان النبي خص فانه مأمور بالابح بلا انزال كتاب  
 والرسول بيمينين والكون جمع رسول فحول بمبالغة مفعول بالفتح بمعنى ورسالة اسم من  
 الارسل في ما يات به المخلص من الكلام والفعول بهذا الباب الانوارا والنبي هو البناء  
 وهو خبر وفائدة غبطة كجمل به علم او غلبة ظن وحقق ان يتوكل على الكذب فمفعول  
 بعينه فاعلم من المأمور كما قال الحق منهم سبويه وهو الحق كما قال الرخشي والرضي  
 وغيرهم لامن النبوة اى الرفعة كما قيل واما جميع على الانبياء وان كان يحجز الامم  
 بجمع على فعلا كطرفة لانه لزم التخفيف صا من قبل الامم كما صنفه وكس  
 بمعنى مفعول كما قال الراغب وغيره لان باب جرحي ولانه لا ينبغي ان يجمع على النبيين  
 لانه لا يرد على استواء الذكر والمؤنث فيه وكما علم ان الصلوة عليه كانه لم يوجد  
 ذكر لال حيث بين صيغة اسماء كيفية الصلوة عليه بقوله اللهم صل على محمد وعلى آل  
 محمد كما في شرح الساعات قال على الله اعطاه الله من امته من المؤمنين كما في الشرح  
 او القوم العاطلين فلا يقال الا على مقتضى كافي المودات والاولى انما الحق في الاسم  
 اسم له ودر التوراة الله ببدلة على الهمة المبدلة على الهمة المبدلة على الهمة المبدلة على الهمة  
 الكوفيين والاولى هو الحق كافي حروف الفصحى الاولى ايضا الى الظاهر كما يشهد ما

ما من محدث ولانه قد ايضا في المفسر كما قال ابن مالك وغيره ثم خص منهم بالذكر مشرفين  
 بفضيلة فالاولى الخطبة على واما من حجة الخلق فقال وعلى الصحابة اى الذين امنوا مع  
 الصحبة وله خطبة كما قال عاتمة المحدثين واما من حجة ما ذهب اليه الاصوليون من مشراط  
 طازية سنة اشهر فصلا بعد البشيل كل صاحب والفا على مجمع على افعال كما صرح  
 به سبويه ومثل بصاحب وصحاب وارفعاه الرخشي والرضي فالتعول بان  
 جمع حجب بالكون او اسم جمع او بالكر تخفيف صاحب انما نشاء من عدم تصحيف الكتاب  
 بحجم الاقنداء والاهتمام الى كل واحد من الاصحاب مثل مجمع النجوم في صلاحية الاقنداء  
 والاهتمام لعني كما انه يصح ان يعلم النجوم ثم يعلم بها الطريق الحسى وبشره فيه كذا  
 يصح ان يعلم احكام يستنبطها كل واحد منهم ثم يعمل بها فالجزم الكوكب الطالع والافادة  
 للاستواء المعقيد كالمال المبالغة والاقنداء والانبيا مثل فعل الكفر كونه فعل البير ويجوز  
 ان يراو به بحرك على طريقهم في اخذ الحكم من الكتاب والسنة كما قال الامام الرخشي و  
 الاهتمام وجد ان ما يوصل الى المطلوب وقية تلج الى ما رواه زر بن عبد الله عن الخطاب  
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم اصحابي كما النجوم بهم اقتديتم اهتديتم ورد لما  
 ذهب اليك فمضى من ان قول الاصحاب ليس بحجة وكذا الخطاب للقوم الذين في ههنا هم  
 على ما لو في غاية البعد واما الى ان اخبر مقدم على الاثر في تعدد على القياس تروى الى  
 الكل اشار الامام ما تانا عن رسول الله فعلى الراس والعين واما تانا عن الصحابة فضا  
 تارة وشرك اخوك واما تانا عن الصحابة فيهم رجال ونحن رجال فانه من الصحابة راي  
 ان بن مالك كما قال الشيخ ابو اركا في اسماء الرجال التوا من الكاهن كما في كشف  
 الكشاف في سورة النور لا يفره ما في جامع الاصول ان ذلك مما ثبت فانه قال في  
 اخره كلامه ان اصحابه اعلم بحاله من غيرهم فالرجوع الى ما نقلوه عنه اولى من غيرهم علم  
 ان الله يرب ان لا يعقل الصحابة والناس بكونه ابو حنيفة فان عيسى عليه السلام نزل  
 من السماء ولم يمد يديه كما في الفصول الستة وكما في من الخطبة التي في العرف طائفة  
 من الفاضلة على البسطة والحمد لله والتعليق شرح في الهبة التي اكا  
 شتملة على اسم المص سبب التلبيف وغيره على وجه يشير بالاهتمام التام فقال  
 وبعد بالضم والرفع مع التوسين او الفتح على تقدير لفظ المضاف اليه الى احضر  
 بعد الخطبة ما سياتي قالوا ولا سبب في ادلطف الاثاء على شمله او على الجبر  
 كقوله تعالى وبشر الذين امنوا والآية والظرف المتعلق بالاد المستفاد من المعام المتعلق  
 بقوله فاما العبد القائل للتعليل وان للتحقيق كافي قوله اعيد ربك فان العباد  
 حتى الى ان عباد الله فاللام للعبادة وهو في الاصل صفة بمعنى الملوك ثم استعمل استعمال  
 الاسماء على ما قال سبويه واما انما على غيره لانه لا اسم للمؤمن اشرف منه فانه منبئ  
 عن حال العبد الذي هو المقصود واما قلنا بالملكو لان ما في المشهور من الضعف عما  
 على لا يخفى فانه بعد ما مشروط بان يكون ما بعد الفاء احاد او نهيها لما قبلها او مفسر له كافي  
 الرضى واما توهم افعلم بعينه احد من المؤمنين المتوسل الى التوب الى الله لا يخبر بربنية







من الامكان وانما حال الجوارح الى ان حقوقها باللبنة مما لا بد من كنه قدره  
 المسكين من غير ان يصرح بالحق في طرف الف بفتح الهمزة وكسر ما يكون المصدر  
 اجل شرا الى جنبه ثم استعمل في تعليق الجنبات ثم في كل تعليق اعلم ان اول مراتب وصول  
 النفس الى المعنى هو ان يحصل وقت التنفس على تمام ذلك المعنى فتصور فاه اللفظ بحيث  
 لو اراد استرجاعه بعد ما به يقال له حفظ كتاب وقاية الرواية فيه تارة في الف  
 وحفظ في الكتاب فالحال من المفعول او مصدر هو تصور اللفظ وحرفه في الجاه وكما ينبغي  
 في الحقيقة ليس به المكتوب الى المفعول وان كان الشيء ثم يلفظ ثم يكتب والافادة  
 لانه لا يمكن ان يكون بياضه والوقاية بالكسر والفتح لغة حفظ الشيء عما يضره والرواية  
 النقل وعرفنا ما ينقل من المسئلة الفرعية عن الفقيه سواء كان من السلف او الخلف وقد  
 نحن سلف اذا قول بالخلف والحال او وقاية الرواية بعد ان يجعل المعنى المفعول او الفاعل  
 على اكثر من وجه حسن لانه كلما شاعل لا تحفظ ذلك زيد وعرفنا والباحث عليه  
 من الضرورة ان لا يجهل في اللغة نعت المركب الى الجنس فاحفظ فانه في بيان ما يخرج من  
 الهمزة من العلم والمسال الى الهمزة الاصلية جمع المسئلة بالتحقيق وقد حفظ لغة  
 السؤال المسئلة الى مكان السؤال وسوق قضية نظرية في الاغلب تتوقف على تصور  
 اطرافها وهي بياضها النورية على مقدمات تتألف منها مجتمعة وهي بياضها التفسيرية  
 وقد تكون ضرورية في بياضها التفسيرية واما الاخذ فليس من المسئلة في شيء والحد من  
 القضية الكلية التي تشمل القوة على احكام تنطبق بجزئيات موضوعها والهداية اسم  
 كتاب مودف في الاصل يتقدم الى الثاني بنفسه وبالعرف في الكلام الى يقال هذه الطريق  
 وله اليد اذ هي المقتضوية او وصل الى راسل الطريق وعلم ان الطريق في ناحية كذا  
 فالاول لان السند ان الحقيقة الالهية هي او الى الوقاية او كتاب الوقاية حال اخر  
 وانما لم يثبت لانه من بعد النقل كما ذكرنا في قول الفقه كتاب لم يحل عين الزمان بياضه  
 ان لم يثبت عين جميع الدهر بياضه الكتاب يقال ما اختلف عينيك اي ما اختلف كافي الاساس  
 فالباء والتقدير في قول المعنى لم يثبت من اوله ثم عينه والباء لا لاصفا او السببية وفيه  
 عدول الى الجاهر فهو ضرورة الزمان في جميع الدهر وبعبارة كافي النهاية وهو  
 بهذا الجاهر بياضه فانه يمتد الى جميع زوايا البنية حتى يترجمه في كونه والنبات  
 العين كخيل والاحمال شريح وجميع هذه الاضافات مجاز كافي الاسناد في الصور بين حقيقة  
 والاول الى يقال في الثاني المعاني فانها ليست بياضها محال لافادة في الاصل والافكار  
 التفسيرية لعدم سماعها في اصل بل كانت اشياء الى العاشر كاذب السببية في وقاية العاقل  
 من طرف الثاني والوقاية بالفتح مصدر وهو الكلام بالضم كالحفظ طوله والحد من اصل  
 بالمعنى يستعمل في لغة عند محال في الطرف الثاني وانما اثره في الاجازة ليشير الى حال غير المكلف  
 كمال قدرة المؤلف واللفظ مصدر لفظ القوة من فيه ثم استعمل في الصوت الكيف بكيفية  
 مخصوصة وانما صرح به لافادة الاستدراك فليس فيه مساوات ولا اطلاق ولا يخلو بل  
 ولا شئ ثم يشترط في ان يثبت المعنى في الاصل فيقول مع ضبط معانيه في وقت معاصنة

في الامكان وانما حال الجوارح الى ان حقوقها باللبنة مما لا بد من كنه قدره

بانه مع بالفتح في طرف بلا خلاف في كونه لغة ظرف وقاية وقيل حال من الالفاظ وقيل  
 انه لا يلزم منه مصاحبة الضبط بعد حدوث الوقاية والضبط كحفظ الجرم وينبغي ان  
 يكون من المعنى المفعول كواقعة الوقاية والمعنى المقصد وعرفنا ما دل عليه اللفظ مما في الخارج  
 عند كثير من المحققين وعلم ان المقصود من هذا الكلام ان ذلك الكتاب موصوف بوصف  
 شخص به وليس له مثرك فيه والذات الالفاظ والمعاني التي ضمها ولم يطبق فيه  
 وبالشبه كما هو حق ثم يقول ذلك الكتاب العبد الى ما وجدته الى اصبت وكما ظرف  
 زمانه عند الاكثر من كتب فلم وما لنا فيه عند بعض سئل استعمال حرف شرط مضاف الى  
 الجملة والاول الى قوله لا لانه في قصورهم كسر الهاء وفتح المعنى فتح هم كسر الهاء او فتحها في  
 اللغة المقصد الى وجود الشيء وعدمه وتوسيعا في الوفاء والامتنان المقصد الى جازية  
 المراتب العلمية والتقصور مصدر قصرت عن الشيء بحيث عنه ولم يلفظ بعض المحققين الى  
 اكثر المربين لان كقولهم اللغة فاللام للمعبد والتحصيل في اللغة الجمع وفي الوفاء جمع العلم  
 والاعتماد على الاختلاف في نتائج الامتنان انه يقال قصورهم لبعض المحققين عن حفظه  
 الى كتاب الوقاية او الوقاية اتخذت منه جواب لا لافادة فلما قرأ بها في بعض النسخ و  
 المتأخره اصلية او بدلية غير الهمزة على ما توهمه الجوهري هذه الهمزة التي هي في النسخة التي هي في النسخ  
 او الى ما في المتن حقيقة علماني الى ان يجب ان يجازيها كما هو مشهور او وصفه بلاشارة  
 ثم بعد الخواص ان ربه اليه يشترط البياض في شرح الكتاب وانما سمي به وهو المتخذ لان  
 الاختصار لغة حذف طوله الكلام وعرفنا تعليق البياض مع البقاء المعنى او حذف  
 بعض الكلام كما في الاثبات وهو المراد من الاول بوعينه فالباء مع رعاية كمال الادب  
 مع الاستدلال ان ربه الى الوقاية الجازية بحيث لا يتصور التصرف في عبارته وانما  
 يتصور في ايراد بعض مسائل الضرورية مستلحا على الالهام من بعض معارفه  
 او مقدره الى اصل كونه لا يخرج عما يحتاج اليه الكائن من مسائل مذكورة في الاصل فلا يمكن تحلوه  
 عما يحتاج اليه من علم التوحيدي وزلة العالم من غيره فالحال يمكن فيه والباء الوفاء ومنه خبرا  
 والضمير لانه في بعض النسخ لا يمتد من الالف الى السبعة والافني لانه في الدين عند من احب و اراد  
 استحضار الى استحضار جميع مسائل الهداية فعليه كحفظه الى فليدرك حفظ الوقاية فعلى  
 اسم فعل وانما كان في الاصل حرف جازية علمه غير الغائب والاكثر كونه ضمير المخاطب ويكون  
 مفعوله منصوبا بكثرة زيادة الباء فيه لتقوية العمل كما في الرضى وفيه ان الباء صلة  
 ليست بزيادة فانه المعنى ليس بمتكبد كما في شرح المعنى فعلى له معنيان واللام للمعبد  
 بدل من المضاف اليه الى وقاية الرواية ويجوز جزم العلم عند الامن الياس كما يجوز في قول  
 اللام عليه عند كونه مصدر او وصفه ومن الجملة الوقت الى جملة الجملة وهي نحو الشيء  
 قبل اوانه والوقت خص من الزمان وهو الزمان الموزون لا كما في المفردات والاسناد  
 اليه مجاز ويجوز تشبيهه بكتاب يعقل قبل اوانه فهو كونه واثبات الجمال كخيل  
 فليدرك الى حفظ هذه الخطة المذكورة وانما اثر الاظهار لزيادة التعمير وهم الاشارة بالتحية  
 كالم تمييز كمال العناية به عنان العناية به المقصد والعناية ما وصل الى الجاهل الخوس















من الباطن الى الظاهر من السبيلين الى القبل والدرج...  
 والرجحان من جهة في غير المقادير...  
 اما من الدرر والقبول...  
 واما الثاني فالمقادير...  
 وانه صحت...  
 فلا تهل في التعميم...  
 اختلاف ما لو جفت...  
 السبيلين...  
 البنية...  
 بالفتح...  
 كما في النجاة...  
 او التعميم...  
 والذين...  
 وغيره...  
 موضع...  
 غالب...  
 منها...  
 من...  
 ولو...  
 كما في...  
 لو...  
 اذا...  
 ما...  
 لا...  
 او...  
 كما...  
 ذكر...  
 فانه...  
 بوجه...  
 ثم...  
 البقية...  
 موقفا...  
 الاسم...

وغيره...  
 لو...  
 لم...

في...

في عالم...  
 عليه...  
 عند...  
 كما في...  
 مع...  
 في...  
 باعادة...  
 الى...  
 غيره...  
 وقيل...  
 هذا...  
 والى...  
 وغير...  
 في...  
 نفي...  
 الغم...  
 البلف...  
 على...  
 فانه...  
 اعتبر...  
 لا...  
 لعقبة...  
 الحكيم...  
 طاهر...  
 عند...  
 ليس...  
 لان...  
 على...  
 وفي...  
 والنوم...  
 الاستناد...  
 المبلل...  
 يتوقف...



المضيق كذا على ما قال المحقق في قوله تعالى والذين هم على الله تعالى  
حوله كما مضى وان كان سبب عدم عرف او حرفين فلا محالة انما هو  
الارض راسه كسببه لم ينقض كما قال بعضهم والانه لو نام فاعدا فسطحا لانه انبته  
قبل ان يصل الى الارض او عند الاصابة بلا فصل لم ينقض كما روينا في حقيقته وقوله عليه  
السلام في حقيقته والانه لو نام فاعدا فسطحا لانه انبته على حقيقته وقد صار شبه الملك  
على الوجه وانما بطلان على حقيقته غير ان قض عند محمد لانه يشترط الاتحاد على الغير خلافه  
يوسف في التفسير والانه لو نام فاعدا فسطحا لانه انبته على حقيقته وقد صار شبه الملك  
وكانه لو نام المتورك كما في الزاوية والزم ان يكون القائم الركعة والاصح مصلحا غير ان قض  
كذا في الخط والانعقاد من الانبياء عليهم السلام لا يخفى في هذا الكتاب الا ان يقال ان  
نومهم غير انقض واما قوله في ضعف القوى لغيره لانه لا يدخل فيه الغشي بالضم  
والسكون لانه تعطل القوى للمركبة كالحاجة لضعف القلب من الجوع والوجع وغيره وكذا  
اكثر فانه حالة خارجة لنوم العقل وحده عند بعض المشايخ ان لا يعرف الرجل من المرأة  
او جنتها والحد الشريف والصحيح ان لا يكون الا في ان يدخل في بعض شدة تحرك  
كفي الضمير والحد الشريف كسبب العقل بخلاف الاضواء فانه مقولوبه والاطلاق دال  
على ان القلب ليس من كل منهما بل من فوق النوم مضطجعا كما في الزاوية فالاكتفاء به عنهما  
اولاه فانه سواء كان باقظا او نائما عاده او نائما او غائبا او غائبا او غائبا او غائبا  
بعض المشايخ ان الزاوية النائم والناس غير انقضه كذا في الخط فالكجب فيه البطلان  
لا فرق النائم والعمية الضحك وهو ان يقول انه قد ذكره الجوهري في ظاهره شعر  
بالترادف الا ان اكثرهم انها ما يكون مسوقا له وبغيره وهو ما يكون مسوقا له فقط فعلى  
هذا انه غير انقض وقال بعضهم ان الصوت المسموع ناقض وان قل كذا في الخط واما  
الان التيسر هو ما يبد منه سنان بلا صوت غير انقض والانه انما هو الصبي غير انقضه كما  
قال الجمهور كذا في حاشية الهداية ولم يذكر البالغة لانه لا يحكم بالمشركه في صلوة صفة  
انقضه بل في واقعه في صلوة مكتوبة او نافلة في المصرا وغيره ولو راها كما قاله انا عند  
في النافلة والمهر لم ينقض لانه ليس في الصلوة فاحترز بها ما وقع في مثل ذلك وفي  
ركوع وكبر والملاوة تعلقه في حقيقته او غير مفيدة فخرج بها صلوة بجملة لا بجملة  
الملاوة في طين والبشرة الحاشية في الشريعة خمس اعداد فربما من انما الاخرين  
مع الانتفاء بالانقضاء انما بين في الملبوس والمصنوع منهم من لم يشترط من الوجيز  
بل التجدد والانتفاء كما في حاشية في الملبوس طهرا وان لم يشترط الله لانه لا يكون  
المباشرة بين الرجلين والمرأتين عند الاكثر من طين في المشية وانه عند الشيخين واما  
عند محمد في حقيقته وهو حسن كما في النظم وغيره وهو القياس الاول الاستحسان كما  
في الخط وهو الصحيح في الحقة وعما صححنا انما غير انقضه بلا طهر وشي وبالصحيح كما  
في حاشية في الاكتفاء اشعار بان وطى الهيئة والمبينة غير انقضه لا وضوء بلا انزال  
فانه لم يزل الفصل الا غسل الزاوية في صوم النظم والبشرة في اللغة من بشر الرجل

المتن

الامة اذا قضى بشرته الى بشرتها في حاشية الملازمة والامة مشرف الامة الى الملازمة  
الحاشية وهي ما يقع من الاوقات والافعال لا الى غير انقض سبب بشرته المرأة بشرته الرجل  
او بالعكس سواء كانت محرما او لا بشهوة او لا وسواء كان اللابس بدا او غيرهما  
والسوادراك بطاهر البشرية كالحسن المرأة مؤنث المرد الى الرجل وهي اسم للبالغة  
كمواد الذكر الى اللبس الرجل ذكره او ذكر غيره سواء كان صغيرا وكبيرا حيا او ميتا ولو كان  
الكف والاولاد بالذكر الخرج فان شئ الخرج ناقض عندنا في رحمته على انه لو لم ينقض  
من غيره في النظم كسبب المرأة والذكر مكره والميتا ودر خرافة النقص الى المذنب  
انه ليس سببا لوجوب الوضوء كما قيل بل هو اداة الصلوة على ما قال الجمهور كذا في الزاوية  
فرض الغسل يمتنع والسكون اسم من الغسل بالفتح كما في الصحاح والمغاسي اذن الغسل  
وهو ما غسل به في المذنب وكما في الاغتسل المطاوع للغسل ان لم يستعمل الا في الغسل  
كل البدن كما في حاشية الهداية لكن ذكر البيهقي والراغب وغيره ان الغسل كل البدن  
على انه لا يقتل لم يوضع للمطاهرة كما ذكره الرضوي غسل فمعه وانقضه بالخصيص غير ان  
في البدن مع المبالغة في لطافتها في المبالغة فيها سنة وقيل واجبة على غير الصابم كما  
في المشية وقيل شارب الماء على وجه السنة لم يكن كافيا وبانه لا يشترط الصب  
كافا لبعضهم وذكر الناطقي انه شرط وهو ان طحا في الخلاصة ولو كان سنة بخلافه فيبقى  
فيه طعام او كان في النقص من رطب لم ينجس بخلاف اليابس كما في الزاوية وكذا في بعض  
فرض مطلق الغسل لم يذكر تحليل اللحمية الواجبة في نجاسته وغسل طاهر كل البدن في جميع  
اجزائه فلا يغسل العين ولو تحلته بالكل الجنس كما في حاشية الهداية وما تحت اظافر العمام  
والصباغ والعيان والطبان ينجس وقيل لا ينجس ولا ينجس الا في حاشية الهداية وما تحت  
القلعة كما في فائضان ويحكم التورط به لم ينجس في الاذن لا ينجس ولا لا ينجس ويدخل الاصبع  
في السرة والماء في القلعة وان ترك جاز في النوازل لا يجوز كما في الزاوية والغسل  
اشعار بان التيسير فرض طحا في حاشية الهداية في حاشية الهداية ان اصحابه بلا سلة  
اجزاءه كما في شرح الطحا وروى في الاكتفاء اشارة الى ان ذلك ليس بشرط الا في روايته  
غيره يوسف كما في الزاوية وقيل الرأس والعمية واليد والرجل بالتبعية واخلت في الحكم  
وانما كانت خارجة لغيره فان البدن من الملك الى الامة طحا في المذنب والمغاسي وغيرهما  
والية بشر غير محمد فعدة الخطاة الذخيرة سنة انه يغسل يديه الى الرسغ ثلثا ووجه  
الى ثم يديه يغسل الماء بيده اليمنى عليه فيغسله اليسرى حتى ينجسه والوجه قبل  
الرجل والمرأة وقد يطلق على اليد برأيها طحا في الطحا وروى في حاشية الهداية من بدنه اليه  
الى نجاسته حقيقة ان كانت وبجملة اما معطوفة على الفعلية فيس الازالة لغيره  
كما هو ظاهر الهداية والحاشية او معتقضة للمغاسي بل فرض طحا في حاشية الهداية والية اشارة  
القاضي في شرحها مع قال ليس فيه فمعه فيغسل يديه ثم يغسل يديه ثم يتوضوء  
على نحو ما قلنا وذكره الجلاله ان ازالة النجاسة فرض ثم ان يتوضوء كما ينتم سائر اعمال  
الوضوء الى حاشية السنتي والواضع كما في فيض الفصل وليس في حاشية الهداية











ایک بار

جيفة نهيرة وجرى الماء وحركها فخرجت الحمة الا اذا غرثه وعلية القور كما في  
المضرات غير النصاب هذه الكلى في الايضاح اختلف الروايات غير صحي ينافي كذب  
الكبرى فالظاهر محمد بن محمد بن عشرين في عشر السجج عا حنيفه انه موكول على غلبة الظن فانها  
كاليفين في وجوب الحمل به ومحمد بن محمد بن عشرين في قوله وغيره يوسف ان الراكد كالجارر لا يحسن  
الا بالتغير وان لم يكن الماء المختلط بالحسن جاريا ولا في حكمه يحسن ولو لم يتغير الا اذا  
دخل فيه ماء طاهر فان فيه اختلافا مذكورة في عشر في عشر في الظاهرية ولا يخفى انه لو  
فرض هذا الحكم الى المفهوم لكأن آخره وعلم ان اذا راى رجلا يتوضأ بماء يحسن خلطوا  
في وجوب اخباره عليه كما في المسئلة ولا يمس الا لا محال شدة عليك وفيه دلالة  
ان ما يتعلق به اول لانه انما يفتقر الى تغيرها في نظرها وكذا قيل في الاكساش ان ما يتعلق  
وهذه اكثر الاشياء لا بد من فعل او لم يل داجبا كما في صوم النهاية بموت  
ما لم يولد الا ما لم يولد ومثواه في الماء فابكرى الذي لا يعيش في الماء له دم سائل  
يحسن اجماعا سواء مات في الماء او غيره الا انه اذا عاش في الماء وتوالى في غيره فلم  
يحسن كالطود الا وزا حية كما في سرح الطحا ولكن في الحيط ان موت طير الماء في غيره  
الماء يحسن وكذا في الماء كبر الا صغيف العدم الدم والاطلاق مشير الى انه لو مات  
ذلك المائي في الماء او ما يج آخر غير يحسن وان لم يقطع وهذه الاصح كما في المبسوط لكن في  
الحيط ان موت في الماء غير يحسن في ظاهر الرواية واما غيره فالسبك كذلك اجماعا واما  
غيره كالصفحة والكلب المائي والسرطان ففيه خلاف والاكساش كوت ما ليس  
له دم سائل سواء مات في الماء او ما يج آخر سواء كان نجسا كطير الماء صغيف المائي الحيط  
او جربا كالجراد والذباب والزنبور والعقوب والقمل والبرغوث والبق سواء كان  
مص الدم او لا والاصح والمعلق انه اذا حصل الدم تحسنه كما في الزاهد وانما قتله في  
لان المعبر عنه سميلا لا عدم اصله حتى لو وجد حيوان له دم جامد سائل لم يكن موته  
في الماء يحسن كما في عيشة الهداية وغيره لكن في المبسوط ان هذه الحيتات ليس لها  
دم سائل اصل لان ما ظهر منها يبيض في الشمس والدم يتود ولا يخفى ان هذه بحكمة  
مفنية غير الاولى والحوال ان ذكره لمزيد التوضيح لا يطبق هذه الكتاب ولا في غيره  
الماء المطلق وما يتعلق به ومن بعض قسام الماء المقيد شرح في الباق وما في حكمه  
وقال ولا يتوضأ عطش يتوضأ بماء اعظم كما استخرج الماء بالعصر او بغيره  
بان دق دقنا عظم استخرج منه الماء او دقا وطبخ بالماء ثم استخرج واكروا به  
بعض ما دمل وجهه انه السب بنفي التوضي في طهر الحيات فيستأول نحو الريسار  
وورق الهندباء او غيرها كما في نبات فيشمل نحو الورود وسائر الازهار والاشجار  
اعظم في حقيقته فيشمل ما في الربيع من ماء الكرم وغيره يوسف رحمه الله انه  
يتوضأ به ويتبرأ به يكون على هذا الاختلاف ماء الدبوغة والبطيخ بلا استحقاق وفيه  
استحبابا لا يتوضأ به بشبه التمر وان لم يوجد الماء وعنه انه يتوضأ به وعنه انه  
يحج بيمينه وبين اليمين ثم ياتى يده اليمنى الى اليسرى ثم ياتى يده اليسرى الى اليمين



التمتاع وهو الحيوان في كسبه الهداية والابتداء بجاء استعمال في غسل شئ من الاعضاء  
وان كان ما كان في البقرة اقل وانما يصير استعمال عند حرقه ليعتبر ان الغرض من استعمال  
يحصل من نحو الصلوة وان كانت في الاصل ما يتوق به الى الله تعالى وعند هذا القربة  
او رجع لمحدث انما استعمال في القربة مما لم يرفع من رتبة نجاسة طينة بقية العطف  
فلا يلزم ان الاستعمال رجع لمحدث لا يكون الا القربة فاذا اتى قضاء حدث ما ياله يكون  
استعمالا اتفاقا كما اذا اتى قضاء ثانيا او غسل اليد ما يضا او غير ما قبل الطعام وبعد  
واذا غسل المحدث الاعضاء للبرود يكون استعمالا عند ما فقط الا انه قال ابو عبد الله  
بوجوبه ان ازاله لمحدث بوجوب استعمال الماء بلا خلاف فان ازاله الجبين او العينين لا يصير  
استعمالا اتفاقا كما في الزاهد وانما قال لا يتوضأ ولم يذكر ان طاهر ام نجس لظاهر  
الرواية في ذلك ابو يوسف ومحمد بن الحنفية ان طاهر غير طاهر وبه انه لا يركب  
عنه ان نجس نجاسة خفيفة وبه انه احسن عنه انه علفه وبه انه اخذ في هذه الخلاف  
مال شاذ في ذلك وانما شاذ في العواقل ان طاهر غير طاهر بلا خلاف بين أصحابنا  
وهو مختار للحنابلة في ثمة انما كان الكسبه في نجاسة وهو الاقرب فلو وقع  
في الماء يتوضأ به الا اذا غلب وقيل لا يتوضأ به وان قل والاول هو الصحيح كما في النجاسة  
والفقهاء على قول واحد في الحيط وغيره وفي نفي التوضي اشار الى انه يجوز ازاله لمحدث  
به ويكره شربه ولا يحرم ولا يجزى به كما في الزاهد رجع استعمال لفظ النجاسة والام على  
انه ما دام على العضو لم يفسد حكم استعمال بلا خلاف كما في التمرناش في اطلاق الكلام  
رغم انه لو غسل اعضاءه لغيره فلهذا الاختلاف الاول عنه ما اذا غلب بشر  
في عدة الثابت في غسل في النظم والروضة والى انه لو وضأ الصبي صاعدا استعمالا وقيل  
لا يستعمل الا في السبب اذا كان عاقل في الحيط والى انه غلبه لم يجب كالتوضي وفيه  
خلاف كما في الزبدية وتبشير القيدان الى انه لو غسل النجاسة لم يجب وبغيرهما من  
اعضاء الوضوء لم يفسد استعماله هو الاصح وكذا لو غسل بماء كالأوباء والقدر و  
النصاع والتمار كما تبشير اليد ونحوه وفي الاكتفاء اشعار بان ازاله ازاله العضو  
صار استعمالا وهو الصحيح كما في الهداية ونحوه وهذه اذهب بحاشا وعليه كثر المتأخرين  
وذهب ابراهيم بن الحنفية الى استنوا في مكان وهو اختيار الطحاوي وبعض شاذ في  
بلح وظهر الدين بالاجماع ثم ذكر على سبيل الاستعداد ما هو مظهر في جملة وان كان النسب  
بفصل طهر الا نجس فقال لكل باب بالكسر الى جلد مبلوغة كما في عانة الكلب كالزناينة و  
الموت والصحاح وغير ما رجع في الدباغة وهي حقيقة بازالة النجاسة والروضة  
بالادوية وكيفية بالترتيب والشمس والافاء في الريح طهر ولا يوجد نجس بالانكسار  
في حقيقة اتفاقا في حكم الاصح كما في الضمات ولهذا لم يفسد لودع في الماء صلب  
المينة اليابس وكذا لم يفسد طهر في الخزانة ولو دمج في ماء المينة وجعل فيها اللبن  
او اللبن جاز وكذا الكرش وعقوب يوسف انه لم يفسد الاصلاح مثل اللحم في الزبدية  
وفي تسليم الباب اشعار بان كل فرد من افراده طهر باليد الا انه لو ايسم ان لا يطهر كل فرد

منه فالاولى ما رجع طهر الا جلد الى قشره من الحنفية كما كان له طهر باليد وقيل لم يقبل  
وقيل لم يقبل كما في التمرناش وعقوب يوسف انه طهر وفي الاكتفاء رجع الى ان الكلب  
يطهر به خلافا للصاحبين في كونه نجس العين خلاف كما في الزاهد والاول الصحيح كما في  
النجاسة والى انه جلد كونه والى انه طهر به وفيه خلاف كما في الخزانة وجلد الاذن الى  
الشخص المنسوب الى آدم بان يكون في اولاده عليه السلام ولو كان كافرا فانه لا يطهر به لثقل  
استعماله في ذلك وفي الخزانة انه طهر على حقيقة الا انه لا يكون الا لتفاد به لاحترامه وفي  
الزاهد رجع الى لا يقبل الدباغة وما الى حيوان طهر جلد به باليد طهر ذلك الحيوان جلد به  
وشحه وجميع اجزائه كما في شرح الطحاوي وقيل لا يطهر الا جلد والاول الصحيح كما في النجاسة  
وذكر في النهاية ان جلد لا يطهر عند بعضهم اذا كان في سوره نجس بالركبة الشريعة النجس  
فلا يهل مع التسمية فلو نجس حيوانا نجس طهر الا باليد طهر ولو كان نجس لم يسم  
عنه لم يطهر على الصحيح كما في المينة وظاهره يدل على شموله الاختيارية بين اللبنة والحيوان  
والضرورة الى موضوع الفتوى واليه استدل كلام القينة والاشكال طهارة الحيوان بما ينبغي  
نجس في اجزائه كحيوان كالفضلات في الامعاء وبما لا مدخل للذكاة في طهارته احسنا  
كالشعور والطعام كما في كسبه الهداية فان الفضلات لم يمس في اجزائه وحيوان و  
الذكاة مطهرة لدسوسة الشعور والعظام كما يات في ذلك في شلطة في الطهارة بالذكاة  
لحم الحيوان فان لم يكن لجلد لزم ان يذبح الضم والى انه لم يترك لحمه وانما يخصص بعد النجس  
فان في لحم السبع خلافا حتى انه خلا في خلاصة المختار انه نجس هو الصحيح كما في الكافي وما لا يطهر  
جلده باليد طهر ذلك الحيوان بالذكاة وقيل هذا اريد لان مفهوم النجاسة في لغة الزاهد لم يقبل  
في النفس الا انه معتبر في الرواية وفيه ان مفهوم معتبر في نفس العقوبة كما انهم غيرهم لم يجز  
كما في حدود النهاية واما في الرواية فاكثري في طاهر ونحو المينة مثل المصوف والوبر  
والریش والمينة ما زال روضه بلا تزكية وخطرها مثل الترنج والنجف والظلف وعصبها  
مثل السن على شئ والعصب اطباء المفاصل طاهر في ذلك النجاسة فاجوز في اسم اشارته  
والاطلاق مبني الى ان شئ الكلب وخطم طاهر وعند الحسن وكذا عظم الفيل وعند محمد  
نجس كما في الزاهد وفي الاضافة اشعار بان هذه الاشياء طاهرة بطهارة الطهارة الا اول  
ومع هذه التركة المينة كان اولي والاشياء معتدة بالبيوت بلادسوسة والاشياء  
كما في تاجيخان وغيره وكما كان حكم الاث في النجاسة لحيوانات في الاكثر افراده بالذكاة فقال وكذا الشو  
والعظم والعصب الاث لم يمس طاهر وغيره لم يمس بجز الصلوة مع شوه اذا كان اكثر  
فردا درهم والفتوى على انه طاهر وعظم طاهر محتم احتراما حتى لو نظى في دقون لم  
يؤكل ولا يجزى من ثمراته لو كل في نجس الاث ايماء الى ان النجاسة للحنفية نجس وعنه  
الاشياء النجاسة ان شوه طاهر كما في الزاهد رجع في نجس بالفتنة كالبول والخر ولوطنة  
والعذرة خروا الحاجة رطبا كان او يابس قليلا كان او كثيرا الا انه لو كان صلبا  
نحو البول والغنم وطهر الرواية لم نجس العليل نجس رطبا كان او يابس صححا كما

الرواية في النجاسة معتبر في الرواية



انفسه على الصبح ويحس الكثير قبل هبوطه وخرج ما يضر به الماء وقيل كل كافي الخفة و  
الصبح انه يستلزمه الكافي في الكافي واما الروث فحس ظاهرا لا في كوف في الياس  
وذكر القصد المستهد ان الرطب كالياس الضرورة وقيل هو اللاحق واطلاق البئر في  
ان ابار التوى والاعصار والفلوات فيها سواء وهو اللاحق في الزاهد رويته عما  
اذا وقع فيها فحاطا او فاقا فانه لم يحس لكنه ذكره كافي البئر اذ قد اصاب فيها وفي غيرها  
ثم وقع فيها جوالا فحاطا في المولد له دم سائل كالمسحوق في صرح في الشارع واطلاقه  
يشير الى ان صفره وكبره سواء التبع الى تورم وتورم صفة حيوان وتوصف النقرة بما  
ينصف به في المستقبل كما ذكره ابن مالك او تصفها كما تقطع او سقط شوه وانما لم  
يكتف عنه به لعلنا نعلم انما لم يظهر بالشرح اذ الفصحى انما تقطع لم تظهر بالشرح وقيل  
اشارة الى انه لو وقع فيها ذنب الفارة او قطعة لحم كسبه ينزع كل ما فيها كافي في الجاه  
وغيره او ما يملأ في او شاة اكلات اصدما او مثله في الجنة فلو وقع فيها ينزع  
كل الماء وغيره القوم الصغار اذا وقع الاثام الميت فيها لا يحس ولو قبل الفصل كما  
في الحيط وغيره الخفيفة فحاطا ان يجد ركائنه وعنده ان السخلة كالهالاج كافي في الزاهد  
ينزع كل ما فيها غير البئر والاسن الاكتفاء بالشرح فانه استقاء ما البئر سواء كان سائدا  
الى انفسه او ما كان كافي في الغوب على ان ليس في الاساس والصحاح الاول ولا في توفيق  
المضاف اليه يقتضي نزع كل فرع اخر من الماء وسباني صلافة في الكلام دلالة على  
انه يخرج الخمس او لا ثم ينزع في الزاهد رويته في غلط منقطع بالنيابة وتعد زواجر  
نظرة بالشرح وكان غسلا للعظم في الجوام لو وقع عصفور في بئر فخرجوا غير اخراجه  
دام فيها فحس فترك مدة يعلم انه استحبال وصار حاة وقيل مدة ستة اشهر في الاكتفاء  
اشعار بان النزع مظهر للبئر كالهالاج والرشاء واليد يتبعها في هذا في حق هذا البئر  
واما حتى غير ما فلكا لم يستهد ذكره في المنقذ وقيل ينزع حماره وقيل يظهر بدونه واما في  
كافي الزبد وذكروا الموت والبلى على انه لو خرج جبال ينزع كل ما فيها الا الخنزير فحاطا كان اذ ما  
لم ينزع شي في اذ كان عصفورا او دجاجة او فارة او سوسرا استحسانا كافي في الحيط  
انه اذا لم يكن على الخبز او غيره ما يجاسه ولم يصل الى الماء فانه يتبع بالنيابة تحس  
وبوصال النعم اليه صار كسورة في الخفة في الملاءة غير الخفيفة خمس الا اذا وسط وقيل  
عشر ذوات في الشوك ينزع الكل كافي في الزاهد رويته هذه اكله اذ لم يكن ماء البئر بعد ماء  
نحو من الكبر والافلا يحس كافي الزبد والقنية وغير الشجيرات انما لم يحس كالجوارح كافي  
نحوه وقله في الزاهد رويته في جمع جمع اناه ولو كسفت على انما كان الجوارح رويته  
في الحيط الا انه رويته انه قال كان هذا ايضا فحس انه لا يرا ان امكن النزع بسنة  
منع الماء مثلا وغاية النزع ان يعلل بحيث لا يمتلئ الى لومته او كثره فلو غار الماء  
قبل النزع بعد عشر من طهر الباني وان غار ثم عاد فغن مجده نزع عشر من وقال شاذ  
انه طهر كافي في الزاهد رويته في جمع كافي الخزانة وتكون عشر من ثم غار ثم عاد ولم ينزع

في

الباقى ولو زاد قبل النزع قبل نزع كله وقيل مقدار الوقوع واخلطوا في التوالى  
المختار انه لم يشترط كافي الزبد فلو نزع بعده ثم اذ في الغد قبل نزع كله وقيل  
مقدار الباقى وهو الصحيح كافي الخلاصة لا يمكن نزع كل الماء بان يخرج الماء منها فقدر  
ما فيها ينزع او فيمنع قدره بعول او بصرارة بغير الواد والباء الى بعول رويته  
صاحبي موقفة بعد الماء هذه قول النصارى في حجة وهو اللاحق كافي المبسوط في بعض  
النسخ في بصرارة فيلكن رجل واحد كافي في الزاهد رويته في بصرارة رويته في بعض  
المبطلين به وعنده ما في دلوهم الى يوسف بن جعفر بعد رويته في الزاهد رويته  
وغيره الخفيفة يحس على البئر وعرضها بالاشبار ثم يغير النقي في الوض ثم ينزع الكل  
ولو ان كافي الزبد وعنده ما في دلوهم وعنده ما في دلوهم وعنده ما في دلوهم  
كافي الحيط وعنده ما في دلوهم وعنده ما في دلوهم وعنده ما في دلوهم  
النزع تحس وهو غليظة ثم خفف بعد النزع كافي الحيط فلو صب الدلو الاول فانزع  
منها عشرون في اخرى نزع منها عشرون والثاني تسعة عشر كافي الخلاصة وقال  
الرواية الدلو الاخر كالدلو الاول كافي المبسوط فلو انقضى عذبه الماء ولم يخرج منها طهر  
كما قال كافي خلافا لابي يوسف كافي الخلاصة وفي موت كافي في الجنة كالبسور و  
الفاخرة بلا تغيير ينزع اربعون دلو بطل الى الاجاب وفي خزانه الفقه فحس الى  
سنتين اربعة سنين بطل الى الاجاب وفي ظاهر الرواية الى تحس كافي الحيط وغيره الخفيفة  
اربعون في الميت الكبير وستون في الصغير كافي التمرناش وقيل تحس البئر وعنده  
يوسف والسور ينزع كل الماء كافي في الزاهد رويته في بصرارة بالفتح والكسر لغة والباء  
للوصفة فيطلق على الذكر ايضا وفي عصفور كصعوبة وسام برص والفاخرة  
نصف ذلك اربعة عشر ذوات في اثنين وعشرين يوسف هكذا الحكم الى الرابع وفي النزع  
وفي العشر كله كافي في الزاهد رويته في الحيات الثلث ظاهر الرواية وغيره الخفيفة  
ان في كافي الحيط والفاخرة الصغيرة اربعة عشر دلاء وكوفي كافي الثلثين كافي الحيط  
فالاربعة تحس دلو او سطا كبير اربعون وستين ونصف والواد الدلو المواعيد  
المستعمل للابار والبلاء وقيل ولو تلك البئر وغيره الخفيفة ولو سح صاعا كافي الحيط  
وقيل سبع حصة اربعة وقيل ستون والدلو الخفيف كافي الحيات الا اذا صب منه نصف  
الماء فصاعدا كافي في الزاهد رويته في بصرارة بالفتح كافي النزع واخلطوا ان  
المختص مانع لا غير او يجمع الا انه يظهر ينزع البعض كافي التمرناش وغيره اربعة  
فانه الدلو قد يذكر ويؤلف فيجب ان لا يعتد به في الحساب في بعض  
وما كانا كبير فانه كان الميتة عصفورا مثلا وهناك ولو عظم سبع عشر من دلو  
وسطا فنزع بكرة كافي كافي قال القدر رويته في الزاهد رويته في الزاهد رويته في الزاهد  
كافي الحيط ويحس البئر وقت الوقوع الى وقت وقوع الميتة فيها في الشارع  
وشرح الطحاوي وراى علمه وطن ذلك الوقت بلا خلاف ولا يعلم فقد قال ابو جعفر  
انه لم ينزع منه الى مدة يتجرها يوم وليته فو كفي جميع المدة وان النزع فحس انه



فلا يجوز التيمم عند جوده و السواكن جمع ساكنة فهو الك جمع ساكنة الى طائفة مائة اجمع  
ساكن فانه صفة غير العاقل كالماضي طوره ذلك الاسار و حكم المكونه ان يجوز  
وبكره استعماله مع وجود الماء المطلق كما في النجاسة وسور الحجاره الاصل التيمم المأكول والنمل  
مشكوك فيه ان في حكمه قبل الشك في طهوريته مع الجوزم بطهارته وانه انما يتيمم بالنجس  
فيه قبل الشك في طهارته و طهوريته جميعا والاول هو الصحيح كما في النجاسة و طهورها ان  
سورهما نجس وخرج من سور الحجاره طاهر وخرج من النجاسة انما نجس وقبل ان يراه اخف  
من سور النجاسة وقبل ان يراه النجس للشم والبول والصبح انما مشكوك ثم يراه الى حكم المشكوك  
بقوله يتوضأ به و يتم برفع يدهما جميعا فليطيف بايديهما وفيه شعار بانه الافضل  
تقديم الوضوء كما في الخلاصة وعند زفر وجب تقديمه والاول طائفة من اهل العلم انه عدمه  
فلا يتوضأ به و يورهما ان وجد الماء والوقا في كل سور طهارة ونجاسة وكل اربعة  
وسكنا قالوا انهم ان عرفوا من النجس في الزيادة انما هو في البهيمه الجملان كطاهر والنمل  
وغيرهما نجس وفي النجاسة ان عرفها طاهر فظاهر الرواية وفي الخطا في الامام بخلافه في الزيادة  
نجس لكنه عفو في البدن والثوب وخرج النجاسة ان عرف النجاسة نجاسة غليظة وعنه انه  
خفيفة فصل مصدر بمعنى الفاعل والمفعول استعار للالفاظ والنقوش مع  
الحمل على السكون لانه غير مركب او فروج على انه خبر مخدوف ويجوز ان يكون مبتدأ  
على انه علم نجس وان يكون مضافا الى قوله التيمم لغة القصد وشرا عا فعال مخصوصه  
وفي الثاني وغيره انه القصد الى الصعود لانه لم يحدث ولا يجوز ان لا يخلو عن شيء نجس  
ذلك الوضوء والوضوء الحديث فلو تيمم التيمم لم يكن قربة كما في النجاسة وفي كونه المضارع  
خبر المفعول فاستعار ليعبر بخليفة على التيمم كما قال بعض النحاة فلو لم يجد زرايا لطيف  
لم يصح وهذا عند النجاسة وفي روايته عن البراءة وسف وعنه يوم بعد طهارة للنجاسة  
بالمصليين وعنه انه يتيمم بالنجس يوم وعنه انه يركع ويسجد ثم يعيد و قوله في  
مضطرب كما في ان يهدر والغسل الى غسل النجس والحايض وغيرهما سواء كان  
للمصلاة الواجبة او السنة لكن في الظاهر ان النجاسة لا يتيمم لمصلاة الجنازة و  
العبد اذا طهرت لافل من عشرة عند الجوزم الى عجز المتيمم استعمال الماء الكافي كان  
لطهارته انما نجس اذا كان له ماء يكتفي لبعض اعضائه ماء او لوضوء يركع عليه  
صرفه اليه الا ان يركع للنجاسة ثم وقع منه حدث موجب للوضوء فانه يجب عليه  
الوضوء لانه قد رعى الماء كافي له ولم يجب عليه التيمم لانه بالتيمم خرج عن النجاسة  
الى ان يجده ماء كافيا للفعل كما في شرح الطحاوي وغيره وهذا صورة كراهة قال المصنف  
اذا كان مع النجاسة حدث موجب للوضوء وجب عليه الوضوء والتيمم للنجاسة بالانفا  
فان مع فيه النجاسة لا يتيمم بعد كما قالوا في قوله ان مع العسر يسيرا و ياتى في هذا  
المقام من الاشكال المشهور لبعده الى الماء عن التيمم او يتيمم على ماء مطلقا الى بعد سبلا  
وهو في الاصل مقدم من البصر في الارض ثم سجد به علم يكتفي في الظاهر ان كل من لم يركع  
حيث قدر صده ثم طهر في البادية وبنى على كل ثلث سبلا وهذا قبل المصلح الهاتر و

في النجاسة

تختص بثلاثة ايام ولياليها الثلاثة وقيل اربعة ومحمد بن ابي اذ في تلك المدة زمان واحد  
ويثبت هذا الوقوع سواء كان الوقوع متتافيا او لا والاطلاق في العلم انما هو في غسل وحكم  
الوضوء والغسل سواء في التيمم او في النجاسة فاما في النجاسة فاما في النجاسة فاما في النجاسة  
واما في النجاسة لان الثوب لم يتيمم الا عند الوضوء وعنه بعد مصلوة يوم وليلة  
وعنه في الظاهر يوم وليلة وفي الياس ثلثة ايام وبالحقيقة لانه لو وقع في ثوبه ثلثة  
ثلثة ايام فلا بد من ثمرات فانه التيمم اعيد مصلوة ثلثة ايام عند النجاسة والاصول  
يوم وليلة عند النجاسة ولم يعد شي عند النجاسة في الزيادة في سور المأكول ولو صغر  
او صغرا او كثر او قل في سور شارب النجاسة في اربع ساعات فليس شقيقه بل في  
ولعبه فقد طهر كما في الكبر في المضرات لو طار شارب لم يطهر وان شرب بعد ساعات  
وفي الزيادة في سور شارب النجاسة في اربع ساعات فليس شقيقه بل في  
الاناء او الخوض ثم يستعمل بقية الطعام وغيره كما في الثوب وسور التيمم طاهر في  
روايته وعنه ان التيمم يفره جب وعنه ان سور مأكوله وعنه انه مشكوك  
والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الخطا وسور كل مأكول في الطهور والالغام وانما لم  
يسمى الجملان التي لا تأكل الا النجاسة مع ان سور مأكوله كما في الزيادة وغيره لانها  
غير مأكول بدونه نجس فكانها غير مأكولة طاهرة تلك الآيات وغير متغير عما كان عليه  
فلا حاجة الى الطهورية وسور سباع البهائم من الكسد والغلب والفيل وغيره نجس  
لم يتوضأ به وخرج من سور مأكول مأكول النجاسة في النجاسة في وقت بطهارة  
سور الكلب والنختر كما قال مالك لا جازا ذكره الترمذي في السبع ما في ذلك من  
وجوه التيمم في كل حيوان سائب قتال والبهيمه قدرت وسور مأكوله كراهة تنزيه  
او تحريم كما في حاشية الهداية والاصح ان كراهة تنزيه عند سماعه عند البراءة  
ومثله عند طهره اذا اكلت الفارة فشربت فهو نجس الاجماع وانما شرب بعد ساعة  
لم نجس عند النجاسة كما في الزيادة والاكاد بالهرة الهرة الاصلية كما هو المبادر فان  
سور النجاسة نجس في اللثف وانما خفف بالذم كراهة انها داخله في سواكن  
البيوت لانه لا خلاف ان سور ما يختلف فيه وسور النجاسة الجملان بالشد والكره  
فانه نفس النجاسة وفيه إشارة الى انها لو كانت نجسة لم يكره و يختلف انها لو كانت  
انما نجس في نفس الوقت والعلف خارج فلم يكره نجس اصلا او في وقت والعلف فيه زنا  
لم يكره نجاسة غير ما ولا يجوز في نجاستها والاولى ان لا يكره لولا ان كل ثلث سبلا  
من بيوتها والاصح ترك الدجاجة فيتمم البقرة والابل وسور سباع الطير جمع الطيور  
من الصقور والنسور والحدادة وغير مأكولة كراهة تنزيه او تحريم كما في حاشية وقيل  
اذا اتفق عدم النجس في سور مأكوله وهو رواية عن البراءة وسور مأكوله في النجاسة  
كما في الخطا وقيل لا يكره سور ما في البهائم والاصح ان الزيادة وسور سواكن البيوت  
من الحشرات كالحية والفارة والعقرب والقنفذ مأكولة بالاتفاق وقيل لا يكره  
يكون مختلفا في سور الحرة كما في الخطا والاصح انه مأكولة كراهة تنزيه كما في الزيادة







اصغر ما ظهر به المعنى الى الحق ثم يسبح باطنه بالايمان والسمعة بالايمان الى اروس  
الاصلح ثم يغفل بغيره كذا فكيف في الجماع للفقير الى الكف لا يسبح على الصبح على كل حال  
تتميم لا يخرج من العبادرة على كل حال فانه يكون في التبريد من صارت بحسنة ثم ذهب  
انما هو هذا انما هو الرواية وغيره انما هو ان يكون في الحيط والكنية وان يتعلق بالحار بغيره  
الاخير الا انه لم يخرج اطلاق الا في الاول فلو لم يكن متنازعا فيه فينبغي ان لا يجب ان يضرب  
على كل حال ثم ضرب عليه للميل الاجزاء لا المستعمل هو التبريد المستعمل في الوجه واليد  
كما في الخلاصة من حسن الارض الى الملاحة في النار فيصير ما وادى يطبخ كما في المصير  
فيتم البياض والبريد والحرمان لا بالارواح والماء اسبح والالي والمجرى والمجد  
كما في الخزانة وغيره لكن في الزيادة روي غير يتبريد في الخلاصة والارواح والحرمان  
عند الجحيفة ومحمد في الخلاصة يتبريد من ريش الماء عليها وينبغي فيها نودة ودرج  
بالتبريد الطين الا اذا طبع بشئ تحت كفه لا يتبريد بالارواح والجماع في المصير يتبريد  
عند في القوم الصغار في الخزانة لا يتبريد الا اذا كان من حجر كما في بعض بلاد كستان  
فانه حطبتهم لكن في الزيادة روي غير يتبريد والقضنة والذهب والارواح عند الجحيفة  
مجد وعما انه فراجد الارض وكما في يوسف كجوز ان يتبريد على كل حال كالموس  
مختلف الحار في الحيط وقال يوسف لا يجوز الا بالتراب وتليد لا يجوز الا بالطين وعند  
المكرو والزيادة روي غير يتبريد واما في النخلة في الاخر اختلاف ولا يجوز بالطين  
يجعل على الاصل في المصير ولا يجوز بالالي كما في الخلاصة وذكر في الخزانة انه لا يتبريد  
الا اذا كان حجر كما في بعض بلاد كستان فانه حطبتهم الحجر والمصير قال في العالم  
الصغار كجوز بالارواح والماء فلو اختر في التبريد بالارواح في المجرى جازو عليه  
الفتوى في النظرية التبريد المخلوط بالطين من جنس الارض العبرة للفتية ولو كان ذلك  
الطاهر بل التبريد الى غير غير فيجوز بالطين المخلوط وهذا عنده خلافا لابي يوسف وعمر محمد  
روايات في الاول في المصير في الحيط فهو ضرب عليه الى على النفع الطاهر فلا يتبريد بغير  
التبريد في الخزانة ووقا في مدم واصاب الغبار وجهه يدوسه جازو وكذا  
لو كان ريشه بنيت فاشترط وجود الفعل منه كما في الزيادة روي في القدرة على التبريد  
الى مع وجود التبريد الطاهر كما في خلافا لابي يوسف ثم رجح الى التبريد على الغبار في المصير  
كما في الحيط والتبريد وجه الارض من غير فلو انهم سلموا في الاسد رايك ومع طرف  
ضرب كونه بنيت اداء الصلوة او جردا عن كفاية الى التبريد سواء كان هجيا او دينا  
يتبريد غيره كما في المنية وفيه دلالة على انه لو تبريد في التبريد او التبريد لا يصلح  
عامة العمل في الاعتدالي بكون حيد الطير وتبريد الصلوة بحسنة او بجمدة الصلوة صليبه وفيه  
وتليد على التبريد في الصلوة وذكر في المصير صفة ان لا يجوز في الحيط في المصير  
الاصل ان يجوز في الصلوة لعدم الضرورة ولقد التبريد في التبريد فاما في الخلاصة  
وان كان جنبيا في الصلوة لا يجوز في المصير الاول برون التبريد في خلافا الثاني فيتحقق فيه  
الضرورة في الحيط في الجحيفة ان يكون الطهارة في الطاهر استشار بانه لا يتبريد طرية تحت

في الجحيفة

او الجحيفة وقال ابو بكر الرازي لا بد من التبريد في المصير هو الاول في الروايات وعلم ان سنة التبريد  
ثم الاجمال ثم الادب ثم النقص ثم مسيح الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليسرى كما في الزيادة روي في التبريد  
قبل في اصل الوقت ويحيى الوقت المستحب فيجب قبل الطلب الى طلب الماء والآلة  
من الرقيق الى رقيقة المزمعة الماء والآلة وان ظن الا تعطى كما في الجحيفة خلافا  
لابي يوسف كما في التبريد وذكر في الحيط ان طنة وجب الطلب والافلاذ في الحسن  
ولا يطلب في الحيلين وتحت في النظر الصغار انما وجب اذا لم يكن الماء وغيره انما لو وصل طلب  
اعاد بعد الاعطى بخلاف ما لو الى فصل فانه لا يعيد كما في الزيادة روي في التبريد  
فان من التبريد في الواجب اداء وقضاء ويقضه الى التبريد في الوضوء كما في  
ويقضه ايضا قدرته على الماء كما في نظره الى الوضوء في الوضوء والفضل وقيل للفرس و  
السنة في الزيادة روي غير يتبريد في المصير على ريش الماء في المصير في المصير  
قيل في المصير في التبريد ان يتقضى تبريد الماء على الماء على وكما في الزيادة روي في  
باب قضاء الغائب ان عدم الماء في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
انما في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
صحيحة خلافا لابي يوسف كما في التبريد في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
الى لظان الماء في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
المكروه واما المغرب فلا يؤخر في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
بعد الماء واما اذا كان دون مبل فلا يتبريد في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
الى ان يكون الرجاء لا يؤخر في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
به على ان الصلوة اول الوقت افضل عندنا وسبب في وجوب ويؤخر طلبة في الصلاة  
يمنة وسيرة او قدما كما في التبريد في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
مبلا وقيل قدما في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
بالظن لانه وجب العمل في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
كما في مائة الهداية وادركه المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
لا يعيد الصلوة الموداة بالتبريد وضعه بنفسه وقال ابو يوسف وقيل له وضعه غيره  
بلا علم لا يعيد اتفاقا وكذا اذا على الاداة في معنى الهداية وقيل فيه خلاف ايضا  
ولو علق في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
يعيد كما في الحيط فصل ما تيسر في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
مستاء او بحار خبره المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
كالحكمة ولم يذكره بنما واما في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
وهو شرط في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
الهداية جازية ثابت بانها قريبة من التبريد وقال ابو يوسف في المصير في المصير في المصير  
لذلك في فناء في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
في المصير







والجبهة ما بين بطن العود ونحوه على العضو حال الكثرة في الكلام إشارة إلى الاستنباط  
شرط والقوى على الاستنباط في الآلة التي لم يشتر كما هو بلا خلاف إلى أن يكون حرة  
واحدة وقيل بالتبليغ الذي في حارة الكرس والاولى هو في الخط والابن عليه  
بسوطها ولا ينقص المسح بسوط الجبهة غرضه الاستنباط بالفتح عند أهل الجواز والضم  
عند غيرهم السبب صحة العضو فان السوط بهذا السبب ناقص كما لو لم يمسح  
فان كان في الصلوة بهذا السبب لعدم علمه الاصل قبل حصول المقصود بالبدل  
ولا يسح سائر الرجل الا إلى الجوز مسح عضو مستور بشي غير الرجل الاستورا  
بالجبهة كما في المسح الكرس والوجه واليد الصحيح المستور بالعضو والرفع  
والقفاز وما يتخذ الصابون ليجلد وغيره ولو جعل الداء في شفا الرجل امر الماء  
عليه ولم يسح وقيل ان السوط غير مسح في الخط وانه الاضافة للهداية مدة  
مسح الخف لا الجبهة فان مسحا غير يوفت به بان قد ينقص الابلحذ كما في  
الزاهد وغيره للمعنى يوم وليلة في وقت تحدث حذف للقرينة فالمعنى قد لا  
يتكلم الا في اربع صلوات كما اذا لم يسح الخف على الطهارة قبل الغسل فلو طلع صلاتا  
وقد قد تشهد فحدث فاقم بالوضوء فانه لا يمكن ان يصح في الغسل الا في غير  
حدث اخر صلوة وقد يصح في سنة كما اذا اخرج الطهر الى اخر الوقت ثم  
حدث وصلى بالمسح فيه ثم صلى الطهر في الغسل في اوله والى ذلك في سنة يوم في الايام  
واللبالي على ما كان في وقت تحدث الى ابتداء فوفقه فانه صفة للثلاثة  
والزاهد في خبره فاقصه الا ناقص مسح الخف والجبهة ناقص الوضوء في حدث  
الاصو والاكبر فاذا توضا مسح واذا غسل نزع وناقصه ناقص مسح الخف  
نقص المدة والمعمودة الا اذا منعت في الصلوة بلا ما في فانه يفتي على صلوة  
بلا يتم على الاصح ان لو قطع يتيم ولا حظ عنه للابن وقيل نقص صلوة كما في الجواز  
وغيره ناقصه خروج الكثر العقب الى الساق كما في الخف رولا عنه وبه  
قال ابو يوسف ويحمل ان يرا الكثر القدم بعلاقة الجبهة فان في خلاصة المدة ولا  
كالجبهة طين والخط وغيره ان خروج القدم ناقص بلا خلاف واما خروج الكثر  
او نقصها او كل العقب او بعضها او قدر ثلث اصابع في ظهر القدم او قدر ما سواه  
بمسح فغيبه خلاف الصحيح هو الاول كما في الثاني والكثير المشايخ على الآخر وهذه اكله  
اذا بدله ان ينزع الخف في كونه بنيت واما اذا اراد السعة او غيرها فلا ينقص  
بالاجماع كما في النهاية وغيره فاطلاق المسح كل في الاستقاء اشعار بان لو وصل الماء  
الى رجل واحد منه لم ينقص وان لم يلح الركبة كما ذهب اليه ابو بكر العياض رحمه  
وعلى الاستقاء الكثر المسح اليه بالابو الفضل وهو الاصح كما في الظاهر ويحمل ان  
ان يكون خبره ايشان فان خلاصته والغالب بيني على اختلاف الروايات كما في التمهيد  
من التوفيق الخوف كما سبب في خبره هذين الى الغنى ونحوه كسب خوفه وبلغ الى الاصل  
في غسل يديه فقط فلا يجب غسل الوجه واليد ومسح الكرس فلا ينقص عنه

لا يجب لها وهذا اذا لم يمنع مانع من الشرح والافحور المسح وان طال المدة كما اذا خفف  
ذباب الرجل من البرد كما في الخلاصة وبمسح المسح محال والاستنباط كما ينقص كما هو  
خوفه في غسل الساق في خف سواه كما في طائفة او ظاهره او طرف منه وفي الخزانة  
عن بعضهم ان الخف لا يمنع بدونه والى اسم الخف ببدنه ان يظهر في ذلك الخوف في حالة  
المشي لا الوضع حتى لا يفتح خزه ويحتد بطل فيه ثلث اصابع لكن لا يركب لكونه صلبا لا يمنع  
كما في الخط قد رثت اصابع الرجل كما لا يركب اليه مال محلو في وهو الاصح وقيل ثلث اصابع  
اليه مال الشرسى وغيره بخلاف ثلث اصابع اليد كما في الخط واما اطلاق الاصابع لان  
في اعتبار ما مضى او متفرقة خلاف وقيل انها قد رثت بالاصابع اذا كان الخوف كذا رثا  
واما اذا كان كذا القدم او العقب فالمعنى الكثر ما في الكلام اشعار بان ظهور البطانة  
بلا ظهور القدم غير مانع وهو الاصح كما في الزاهد رصو كما بد من اصابع فلا يعتبر الا بالها  
وبادناه وقيل يعتبر وهو الاصح كما في التمهيد وجمع حود في كل ما يسح سلمه او الكبر  
لا الاشياء في خف واحد على الاصح كما في الزاهد وغيره يوسف لا يجمع خوفه كما في الخزانة  
ومنه خبره على الرازي كما في المسح لا يجمع خوفه خافا لفرقه في سعة الشخص فيتم  
قبل حدث او بعده قبل يوم وليلة يعتبر الاخر الى السوف فانه يفتي بمسح في مسح  
ثلاثة ايام والباقي ما في وقت تحدث وفي علة الاقامة المسح قبل مضي يوم وليلة  
يعتبر الاخر الى الاقامة فيمسح يوما وليلة في مسح المقيم وعلمه ولعله ان بعد يوم  
وليلة ينزع الخف فيفضل الا ان يمنع مانع من البرد وغيره فانه يتيم كما في الخفة  
**فصل** في مسح كونه للاربع والوضوء والخف في كونه في اللغة مصدر  
عاضد الا ان في حاضن ومالضة الا خروج الدم من قبلها ثم راي المفسر الشرع بانها  
لا كثر السلف في سائر مناهم فقال دم الا خروج دم حقيقي او كفي فيشمل الطهر المخل  
والا بدوان العمل الشرعية معان دون الاعيان ولست فيه على هذا المعنى فقال ليقصه  
الى سيقطه الى الخرج المحار وانه كان النقص في الاصل تحريك الشئ ليقط ما عليه  
فغيره او غيره فلهذا الدم الى الخرج الذي ليس بحقيق في ظاهر الرواية وغيره ان حقيق  
وكذا النفاس وبالاول يعني ولا يثبت الاستحاضة الا بالنزول الى الخارج بلا خلاف  
وهو ما ينفذ له ما بين الشفة والسن والداخل ما ينفذ له السن وخوف الغم كما في الخط  
رحم المرأة بالغة الى استيف الولد وعادة في البطن والبالغة بالفت سواقرت  
بطلوها فيه صدقت وهو سح سنين على الاصح كما في الزاهد ولذا لو رأت هذه  
المراحمه وما يكون نصبا كان حيفا بالاجماع كما ان بنت خمس سنين لو رأت لم يكن حيفا  
بالاجماع وفي الست وسبع والثمان اختلاف المشايخ كما في شرح الطحاوي وغيره ثم  
قوله رحم خرج الدم خارج من الانف والبرصا ويحمل فانه ليس من الرحم لانه اذا  
فرأه اجلبت وكذا غيره فدم الكثر حصة سواء كان في الكبيرة او الصغيرة لانه عرف  
بالانفاق كما في استحي حصة الكافر وما قال الحكم انه من الرحم فلهذا يفتي في سح وكذا يخرج  
دم الدبر فانه ليس بحقيق ويحب ان ينقل عند نقطه وان يحسب الزوج عن







لأنه لم ينفذ على ما في الأصوات حتى خبر الوصف وأما خبر الظاهر فمخوذ من عموم الوصف  
 إشارة إلى أنها صارت حائضا لكل يوم في السنة الحرة والسود والصفوة أو صفوة العز  
 أو البين أو البين على اختلاف ما خلاصه والكثرة إلى ما هو الكثرة كالما والكثرة وهو خبر  
 مطلقا عند ما ذكره عند أبي يوسف أن ما خذت غير كبحض وأخضرة قيل فيه الاختلاف المذكور  
 وقيل أن كانت في ذوات الأقرع كبحض والتربة بفتح التاء ذكره الرازي وشديد الباء أو كبحضها  
 بين الصفوة والكثرة وقيل لو أن الرية مشقة منها وقيل اللفظ التربة منسوبة إلى  
 التربة فإنها على ما لا يخفى على قول العامة والكل في المحيط ومن حكم كبحض أنه كبحض الصفوة  
 إذا كان على صلوته وقضاؤه فليتأول الواجب والسنة وقيل إشارة إلى أنها يجب عليها  
 أن لا تسقط عنها الحج كما قال بعض المشايخ منهم القاضي أبو زيد الأمان المحمدي قالوا إن كانت  
 نفس الوجوب بلا وجوب الاداء ضربا في الغلو إلى أن المبتدأة ترك الصلوة كما رأته وهو  
 قول المحمدي وبه تأخذ في كبحضه لأن ترك الصلوة مالم يجر بها الدم ثلثة أيام وغيره  
 يوسف تقتل بعد ثلثة أيام ثم تصوم وتصل سبعة أيام بالثك ولا يجر بها الزوج  
 ثم تقتل بعد ثلثة أيام وتقتل صيام الأيام سبعة احتياطا كذا المعقودات ترك  
 الصلوة فإذا كان عادتها في كبحض حتمت فزأت الدم واليوم بالسوس أو تمر بالاختلال  
 والصلوة عند شئ يجره قال المصنف الشهيد لا تؤثر الأبالا في حاله وقال في الملبس  
 لا تؤثر بها كذا في المحيط والآن كبحض السجدة والتمليل بل سيجب أن يتوضأ في وقت  
 الصلوة ويكسب سجدة يستعمل بها فانه رأى أنه يكتب لها ثواب حسن صلوته  
 صلوته تصلي على أنه لا يزال في عهدها عادة العبادة كما في المنية والصوم إلى اداء كل  
 صوم يجب عليها ولذا وجب فيه القضاء بخلاف والمبتدأة والمقادة فيه كالصلوة  
 على ما شرناه في معنى الصوم وأما حاض بعد الزوال أو ما كبره للصوم المصطفى  
 أي الصلوة ولو ظهرت بعد الزوال الوقت لم يشرعت في صلوته القطوع أو صوم ثم حاض  
 وجب قضاؤه فإذا وجبها بالشرع بخلاف الوضوء فانه لا يجب بالشرع ولو أوجبهما  
 في يوم كبحض منه ولو ظهر ما شئ ولو القطع الدم على ما ذكره في العشرة أو الأربعين في وقت  
 عشاء في الغسل والتيمم وجب قضاؤه وأما الصوم الغد ولو لم يسجد ركعتين  
 إلا إذا انقطع على العشرة أو الأربعين فانه يجب على من شرع الطحا وروى في الزاهد روى  
 طهرت قبل العشرة يعتبر قبل الغسل والتيمم والصحيح أنه يعتبر معهما ليس الشيا  
 والأصح أن التيمم يعتبر في الصوم وقول الشيخ في موضع العبادة الموهوبة فيشمل  
 الكعبة دون سجد البسب فلو كان لا ينجس سجدة ومنه إشارة إلى أنها لا تفسد طهارة  
 ولا طهارة في الزاهد روى أنه لا يجره الطحا والتيمم على ما ذكره أبو السمر في الأمانة المحمدي  
 في علي بن محمد بن الحسن في الزاهد روى أنه لا ينجس في الزاهد روى أنه لا يجره الطحا والتيمم على ما ذكره أبو السمر في الأمانة المحمدي  
 قالوا إنها مائة إلى أن لم يمتدح به قبله في التحفة واختلاصه وغيرهما لكن في النصاب  
 لا يفتي به وفي التمهيد بركة في الزاوية إذا لم يسجد لم يضرهم به بأسا وقال  
 بعضهم إذا احتجج البسب بركته وهو الأصح والقطاعات فخرج المسجد أو دخل المسجد

بعضهم إذا احتجج البسب بركته وهو الأصح والقطاعات فخرج المسجد أو دخل المسجد

الزاهد

أو العشرة لأنه مائة فلا يجره في الزاهد روى أنه لا ينجس ما تحت الأزار إلى ارتفاع الزوج  
 كما ليس الأزار من السرة إلى الركبة فيصير الجواب سواء كان بالحاج أو التقييد أو ليس وهذا عند  
 وقال محمد أنه لا ينجس إلا الاستنجاء في الزاوية وبه يقول في شرح التلويحات وبالأول في غير  
 في المصنوعات فلو كانت تحضت كذا بها الزوج حرم وطهرها وأختلج في كبحضه وان  
 وطهرها فلا ينجس عليه إلا التوبة وقيل إن كان في أول كبحض سجد أو ليصعد فانه ينجس  
 في آخر كبحضه كما في الزاهد روى أنه لا ينجس سجد أو ليصعد فانه ينجس في آخر كبحضه  
 عند الطحا وروى الدول هو الصحيح في المصنوعات وكذا عند المفعول لكن في اختلاصه الصحيح أن  
 ما ذكره لا ينجس وهذا إذا قصدت التوبة ولا لا ينجس في أصح الروايات ويتبع المعقولة أن  
 تقول كلمة كلمة أو نصف آية على القولين كما في المحيط يجب قانه لا يجره في رواية يجوز أن  
 يقرأ في الزاوية وعما يجنبه أنه لو كبحض فلا ينجس به أفني نجم الأمانة البخاري في الزاهد  
 لأن الجنبية تقبل التجزئ وفيه خلاف في المشايخ كما في الزاوية وفيه إشعار بما يروى في  
 الكتب السماوية لأنه لا ينجس حرمها في المحيط لكنه مكره كما في المصنوعات ومثل ثلثها  
 لا تقرأ ولا يقرأ في الزاوية كسواء ولا يجب إذا احتكام الثمانية عشر كذا في  
 بحضه والنفس كما في الزاوية وغيره بخلاف الحديث غيرهما فانه لا يجره وأنه غير طاهر القلب  
 وإن كان كسب أن يقرأ على الطهارة ولا كسب بفتح الميم وضمها الضمير هو الإلاه  
 كما ذكره في الزاهد روى أنه ليس هو لا يجره كبحض والنجس والحديث مصحف  
 مثلت الميم والأصل الضم والميم ما جمع فيه الزاوية في اختلاصه ولا يبعد كل البعد  
 أن يكون الميم ما جمع فيه المصنف كما في الصحيح فيقال سائر الكتب السماوية وكنت العلوم  
 الشرعية كما في الذبيرة ولو غسل يده فممن يجنبه أنه لا ينجس المصنف كما في المحيط و  
 في رواية يجوز كبحض هذه المصنف ويكره من الكتب الشرعية كما ذكره أبو السمر  
 ذكر البغلة أنه يكره في الزاوية وذكر في الزاوية أن كان في كتب الفقه آيات لا يجوز  
 للحديث وأخذ ما لا يثبت وأما المختار عند البعض أنه إن كان في حال الأخذ  
 ما فيه من الآيات فلا يجوز لأن الفقه وإن كان من القرآن لكنه ليس بقرآن في الكلام  
 إشارة إلى أنه يجوز له من الكتب الربية والكشافة والآن يكره من البياض كسواء  
 وقيل لا يكره من البياض هذه القيس والأول أقرب من التقييد أقرب كما في  
 التحفة والأمانة على ما ليس بأعضاء الطهارة لا ينجس بغير ما يغسل فيه الأعضاء  
 قبل الحالة قبل يجوز المسح بهما والأول أصح كما في الزاهد روى أنه لا ينجس إلا على  
 من حاض في الغسل كالحلقة ويجوز غير الشرا فليس عليه الشرا في الغسل  
 وهو الصحيح كما في التحفة وذكر في المحيط الأصح أنه لا ينجس كسواء وكذا لو لا الأربعة من  
 المصنف بالكم والربيل المصنف كما في البداية ولا يكره ذلك عند العامة كما في المحيط وفيه  
 إشعار بأنه لا يكره لهم من الكتب الشرعية بالكم وبعض الشيا في الذبيرة ولا ينجس  
 هو لا يكره من البياض في سورة آية فانه كما في المحيط وفيه إشعار بأنه لو  
 كتب ما دون الآية لم يكره من البياض بفتح الصاد والتشديد إلى مع كسبة



بعضهم إذا احتجج البسب بركته وهو الأصح والقطاعات فخرج المسجد أو دخل المسجد







الاكثر او بغيره ولم يتجاوز كان الحكم بغيره او بغيره وغيره بعضها  
لا يخرج عن كونها من الحكم بالاجتناب واما ان المدة بعد عادة عند الطهارة  
العود وعند بركة وعليه الفتوى كما هو المشهور اذا اجمعت اذ ارات مرة واحدة منها  
صارت عادة لها بالاجماع فلو ارات بمرتين او اكثر ثم سجد بها الدم ردت العادة الى  
المكررة عند ما والى ارات عند ذلك والى ارات عادت ان عند المكررة المثلث وقبل ثبت  
كن اعتادت خمسة ايام في شهر كالحائض في ايام رأت ثوب قليل او كثير عطف  
على الموصول حامل ارات في لفظ مذكر بوصف به الالة وقد يقال حاكمة استحي  
خير هذا الموصول والاول محذوف هي لغة مصدر استحيضت المرأة على الجمول التي استحي  
بها الدم وشريعة دم او خروج دم في موضع مخصوص غير موضع الفرج والنوازل على ما ذكر  
بهنا صريحنا في بنية ومنها دم الآيسة والرجينة والصفيرة كما في شارة وفي حكمها انها  
لا تمنع صلوته وصومها فضا ونظا وحشا بالاكفاء الى انها لا تمنع المرأة من الحنف  
وخول السجد الطواف اذا كانت في الموضع في الحائض والاحسن التمسك لان ما بعده  
مستغنى عنه كذا في بعض الصوم لانه لا يقبل بالفصل ووطئ فلا تمنع التخييد وغير  
من الدواعي فلو لم يكن عليه مبتدأ وخبره يتوضأ الى وقت صلوته فرض آخر از صلوته  
العبد للفتوى فانه لا يجوز له ان يعطي الظلم بوضوئها على الصحيح كما في المحظ الا انه قد حال  
من قدر الحكم كمن في ذلك في حال فخره الى اني حال ودام حدته حقيقيا او حكما وفيه شارة  
الى انه يشترط لبقاء صاحب العذر كون محدث مزارنا للوضوء او طاربا عليه حتى ارات  
اذا استحيضت فدخل وقت العزم ودعا سائل فاقطع ثم توفضت على الانقطاع  
فلا صلت ركعتين في العزم غلب الشمس فانها لمضي على صلوته وفيه شارة  
الى انه لو منع الدم في السبلان خرجت من ان تكون صاحبة العذر ذكورة في الصومى  
وفي موضع منه انها لا يخرج وينبغي ان يعقب الجراح ويربط لعقبها للحيضة وتترك  
التقصيب فلا بأس بها في المحظ لكن في الزاهر رانه يجب منع السبلان برابطا او  
او يوكس والصلوة او بما في الموضع مع العذرة عليه وصلى مع السبلان لم يخرج  
واضافة الحديث للحداد الحديث الذي رابته في قوله عزترض حدته آخر يتوضأ له  
في اذ اسال فخره بخبره دم فتوضأ ثم حبس دم وسال من المخرج الآخر انتقض  
وضوئه بلا خروج الوقت وكذا لو كان به ومثله او صدر من سائل ومنها غير سائل  
فتوضأ ثم سأل غير السائل انتقض وضوءه ويجوز في خروج الحائض في المحظ وعلم ان  
ما ذكره لبقاء صاحب العذر على ما ذكرنا من غير الى انه يشترط لشوونه ودام الحديث  
دواما حقيقيا لا حكما لان حكم البقاء اسهل من الابداء فيشرط ان لا يجد في  
وقت صلوته حامل ساعة خالية يمكنه من الوضوء والصلوة فيها فلو سأل الدم وقت  
صلوة فتوضأ وصلى ثم خرج الوقت ودخل وقت صلوته اخرى على الدم فزاوله  
الى اخره فانه يجوز تلك الصلوة لعدم الاستيعاب هذا ما قاله جمهور خلافا لابي العاصم  
الصغار فانه يشترط ان يجد مرتين او اكثر دون الدوام كذا في الشايع كالحيط

وغيره استحيضة بيان صدقته فوجاه على المشهور او خبر مبتدأ محذوف اور  
بالضم الى دم خارج فزال الف او نحوهما فدم خرج او انفلت ربح او سطلان بطن  
او سلس بول او دم مع عان فيها رمد كحائي الزاهر وخلف في الذكر كان موضع  
التقصيد منه مفتوحا في حكم الاستحيضة او لا في القنية يتوضأ واما اخره  
الدم مثلا الوقت على فرض طو استحيضت فضل العمر والدم منقطع فتوضأت وصلى  
العزم ثم سأل الدم في هذا الوقت لم ينتقض وضوءه ما ويتيقن ان ينظر اخر الوقت  
ثم يتوضأ كحائي الحيط وتصلية الى ذلك الوضوء فيه الى في ذلك الوقت ما شاء  
فوضأ او قضا او قضا سنة وانه ما ينتقضه الا وضوء صاحب العذر  
خروج الوقت الى وقت الصلوة كطوي كس اذا توضأ قبله في الاكفاء كسغار  
بان وانه ليس بناقض الوضوء فلو لم يكن كحائي فليس عليه غسل دم اصاب ثوبه  
لانه امره ليس كذا فراح البدن كحائي ابن سلمة وذهب ابن مقائل الى انه ليس  
الثوب عند كل صلوة كحائي المضمرات لا ينتقضه وقوله ان الوقت كالتوالي الى  
زوال الشمس اذا توضأ قبله في هذا عند ما خلا فالا يوضأ فانه عنده كل ما  
ناقض وفي الحيط الوضوء والظهور في وقت ثم توضأ وضوء اخر للمعص في وقت الظهور  
ثم دخل وقت العصر خلت المثلث في انتفاض طهارته فصل في طهارة الحيض  
وهو جنس مكن له صفة الطهارة غير المايح يخرج الجنس العين والمايح كل كالحائي واليسين  
وغيرهما فانه طهارته اما بخبره مع جنسه طاهر المختلط به كالماء في حجره والقرنات  
واما بالفتح مع الماء وكذا اذا جعل الدم في الخابية ثم صب فيه ماء شربه وحرك ثم  
ترك حتى يعلو فانه الدم او تغيب اسفلها حتى يخرج ماؤها هكذا فعل كحائي يطهر  
في كحائي الزاهر راد الدبس والفصل في قدر فصيص فيه الماء وطبخ حتى يور الى مقداره  
الاول هكذا فعل ثلث مرات فيطهر كحائي الكثر المدة اولات الا انهم لم يردوا مقدار  
الماء لكن وجدته بخط بعض الثقات فراهل الاقضاء ان المومنين طهارة العشرة ماء  
لان في بعض الروايات قدر ان الماء في هذه الحلة عند الشجيرة واما عنده فلا يطهر بها  
عزيمت بالفتح مره الى الذي جرم سواد كانه لون الا كحائي الصومى وغيره برة الحنية  
الا ذاته وبه يزول الصم لالحالة وانه مبي شر الكاريج ولو كثر الشجر راد الى بان كحائي  
الى شيء اخر غير الماء على الصلوة في مبسوط شيخ الاسلام ان الجنسة ان كانت بالفتق  
والعين لا التوال في انقضاء كل خمس يزول طهره ورجحه طهره والكلام شغلها زوالها  
كاف ولو بالفصل مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل يغسل بعده مرة وقيل مرتين وقيل  
ثلاثا كحائي الكاف فاذ غسل البيرة والثوب المصبوغ يصبح بخمس كحائي يسيل منه ما يفيض  
فقد طهره وقيل يغسل بعده مرة وقيل مرتين وقيل ثلثا كحائي النهاية وعلى هذا الخلاف  
اذا اومن الحلة ثم غسل بالماء الطاهر طرف رذائل لكل ما يبع الى سائل كذا في هذا  
شاعل الماء المستحق البقاء اذا اعد الماء المستعمل في الماشات فانه عند حركه ورواية  
عزيمت عليه الغور وقال ابو يوسف ان الجنسة القبيضة زالت به لكن في جنسة







كأن ينفذ في الأرض من الماء مقدار ما يغسل به ثوب نجس ثلاث مرات فقد طهرت كما  
روى عن محمد بن وكيع الوصية عليها الماء ثم يتركه وليست في ذلك بصواب أو خفة وفي المصنف  
ولأنه على أن نجاسة الأرض لا تنقل بالانحلال وهو الأصح كما في الكبير والزهدي ولكن في المحلقة  
المنارة أنها تنقل بالانحلال طرف بطولها بطولها في الأصح كما في الزاهد وهو ظاهر الرواية  
كما في المحلقة وقد ذكرنا رواية ابن عباس وعلم أن ما يظهر به النجاسة عشرة ذكر كل ما صرح به الآراء  
الأجواف فانه قد ثبت أنه يصح في طهارة الرماد والانتفاء في صارت طهارة  
مسبكرة في الاشارة وتبعي عطفت على ما يظهر به هذا إشراح في كسب النجس إلى  
النجس الثابت بطي وغلظ لقطع ما كان الأول لتدبيره على بيان الطهارة ما  
دون ربح الثوب كما قال الطرفان واختلف المشايخ فيه أنه ربح طرف الزين الثوب  
كالزبل والكم أو ربح إلى الثياب كالسراويل أو ربح جميع الثوب المصانح كما في  
المحيط أو ربح جميع الثوب والبدن والأصح هو الأول كما في الزاهد وعليه أكثر المشايخ  
كما في الكوفي وعنه الشيخان أن ينعى بشيء من ثوبه على كسوف ذراع في ذراع وعنه محمد  
قد القه بمان كما في التمهيد لا ينعى أن الثوب كجود النجس فانه قد عفر  
ما دون ربح العضو ونحوه وغيرهما على ما يشير في خلاصته وغير ما في كسب النجس بالفتح بيان  
ما جفت صفة نجس ولا يظهر أثره في الماء فان منه لا ينعى فيه قطرة كما في الحاشي والأشرف خلاف  
لما في ماء البئر كقول من لم ينعى عنه لا يقبل رد الماء قبل أن يغسل فيه غلظت كما في النية ولو لم  
يأكل كل شيء عند الشيخين وأما عند محمد فظاهر أن الغسل على الأول كما في المضمرات لكن  
في المصنف أن يبول الأكل غلظت عنه خفيف عند أبي يوسف ظاهر عند محمد والقوي  
في الماء على الأول وفي الثوب على النية وفي الكسوف على الثالث وخو طهر أي غابطها  
بالضم كما في الصحاح والكسر كما في المحقق والفتح والزهدي ورواه في الثوب والطهارة  
طاهر لا يبول في الصلوة والبارز والمعدة وغير ما عند الشيخين وأما عند غلظت كما في  
الحاشي ولكن في المصنف أنه طاهر عند أبي جعفر وهو الأصح كما في النهاية وأما في طهر  
يوكل كل شيء فظاهر عند أبي جعفر أنه لا يبول في الماء راحة راحة كالمصنف والأشرف فانه  
نجس عند أبي يوسف كما في المحقق والفتح والزهدي ورواه في الثوب والطهارة وكذا  
ذلك في الطهارة والكتاب والفتح راحة راحة خبيثة نجس لا تغا فانه لا يبول في الماء  
غلظت بلا خلاف كسائر ما خرج في الثوبين أو كالمصنف في النجاسات الأربع للنجس  
من القبول والبرقانة غلظت كالمصنف والزهدي والودود وخو ما كمل ما لم يبول وكله بول  
غير الطهارة كالعادة والبرقانة والصفحة البرقانة ورواه في الثوب والطهارة  
الغارة خفيف وقيل طاهر وبول البرقانة على القولين كما في المحقق وقيل بول الصفح  
أبهر خفيف وبول البرقانة لم يمنع الصلوة كما في النية وخو الغارة لا ينعى  
الدهن والخطوط المظلمة ما لم يتغير طهرها وقال أبو الليث بن أحمد كما في المحيط والروث  
ومخشي ورواه في النجس غلظت عنه خفيفة عند أبي جعفر والخزائن أنه ان رجوع  
عما قال في الأصل واستقصا نجاسة السرقين أصلا لكن في النظم لانه في وعلم أن

أن مرارة كل شيء كقولنا في الاختيار وجوه البعير كقوله في النجس والدم الماد سائل  
وفي خارج فخرج ابن أبي عمير قال في ذلك غلظت له السمك ليس نجس كدم البهي والفيل و  
البرقانة والذباب كما في المحقق والخو فانه غلظت الجماعة وأما ما سواها من الأثرية المحلقة  
فغلظت في ظاهر الرواية خفيف على قياس قولها كما في في الاشارة إلى أنها سائلة فلا دخل  
ترك الخو وأما في النجس غلظت إلى كونه نعال ويصح فيبقى منه الأغلظت في قدر الدم  
المعبر في هذا المقام وإضافة كونه نجس خفيف وفيه شاربته ينجس النجاسة المنقولة في كونه  
غلظت إذا كانت نصفه أو أقل من الغلظة كما في النية والتعبير وقت الاصابة على المختار  
تكون إذا عذرهم كسب بعد الاصابة لم ينجس كما في النظم وقيل ينجس ويغسل تحت القدمين وكذا في  
البعد من الثوب على الأول ولا ينجس على البدن مع ما على المكان كما في النية ولأنه كسب  
ولا كسب في الأثرية أصاب جانب ثوب فاعلى الرسم مع ما نفعه إلى جانب آخر فصار  
أكثر منه بخلاف ما إذا طافين في ثوب الصلوة وأصله أصاب قدر ما يرى في النية  
أما ما عدا ذلك فمبني على ما رواه في الصلوة أو الجمع وصار أكثر من قدر الرسم  
ولأنه قد عذر الرسم والنوازل بما يكون قد عرض الكف وفي كتاب الصلوة بالمعقل  
فوافقه الغلبة الوجه بان المار بالوضوء تغيبه بالأجر له وبالمعقل ما له جرم وجناده  
عامة المشايخ وهو الصحيح كما في المحيط وغيره وهو المصنف قال الله عليه وسلم وهو الذي  
غير الرسم في الزكوة كالأثرية من شأنه النجس الكسيف أو الرسم وقد عرفت  
معه الكف كما في قهيد المصنف لكن الظاهر في المحيط والنجاسة وغيرهما من عانة الكسب في النجس  
الرفيق إلى ما لا جرم له لكن في البيع الفاسد في النهاية ولو صلبه وبعه فهو نجس وهو زائد  
على قدر الرسم وزائده عن الرسم سبطا عند آخرين لم يخرج عند أبي يوسف خلافا في وقتنا  
الذي بناه من كان الأثرية خوارزمي كمنع الصلوة وإن قلت بخلاف سائر النجاسات  
هذا وفي الكوفي الرسم المقدرب أكبر ما يكون في الغسل المودود وأما في النجاسة كل زمان لا  
هذا أوضح وأبهر فمختلف دراهم النجاسة باختلاف اعتبار الزمان وبول النجس الجاء  
المهمل أو الجاء في الصحاح أو رسمه شمس مثل روس الأثرية كسب وفتح الباء جمع أربعة ليس  
بشيء يجب غسله إلا أنه ان وقع في الماء نجس على الأصح وهذا إذا لم يبره على الثوب والأشرف  
غسله إذا صار بالبرقانة كسب كذا في الكوفي وفيه إشارة إلى أن النجاسة إذا كانت  
بحيث تراكمت أو تراكمت في الثوب فانه يستبان أثره على الثوب بانه تركه العين  
أو على الماء بانه ينجس أو يتحرك فلا عبرة به وعنه الشيخان أنه معتبر ورؤس الأثرية كسب  
كما في الظاهر وأما في المشايخ غير الغلبة الوجه أن غير الرسم كسب كذا في النجاسة ليس  
بشيء كما في النهاية وذكر في خلاصته أنه ليس بشيء وانخفض أن كان باب ماء قليل  
ورد على نجس بالفتح وكذا كسب مثل نجس غلظت على ذلك الماء أصاب ثوبا لا يظهر إلا بفعل  
تسا على ما قاله الأثرية كسب وفيه رد لما قال الشافعي أن الماء طاهر غلبة في شارة  
التي المياحة محدودة كما قال أبو يوسف لكنها تختلف كما قال محمد فوالله الأول لا يظهر بثب  
وفي الثانية بثنى وفي الثالثة برة وقيل في الأول بثنى وفي الثانية برة وفي الثالثة











والسبب ليس الجزاء الاول فقط فيكون في اخر الوقت قصداً للجزء الاول  
فقط في الاول لعل سقط الوقت كما قيل في السبب هو الجزاء المعاد للشرع عند الترتيب  
وتمام الكشف في الاصول وقت الظهور من الزوال عرفاً بعد انقضاء اليوم  
الوقت ويعرف ذلك بحسب كونه الظل او بزيادة في بعض البلاد او بغيره كونه  
نصف النهار في كل الاوقات والكل على طريقه فانه ما ذكره المصنف في الدائرة  
الهندية الا ان لا يخرج عن مذهب الآلة والعمل وبه يذهب السبب في الترخيم كما ذكر  
فأوضحنا الى ما قاله الفقهاء من ان ينصب على سطح مستوي فيسقط بقدر القاعدة على  
قوائم ثم يطلب الظل في انقضاء الشمس لم يبلغ المنتصف واذ وقف فقد بلغته  
فيجعل علامة على رأس الظل المسوي بعد الزوال وبنية الظل الاصل وانه الوقت بالزوال  
ووقته واذ افاض في الزيادة فقد دخل الظل واذ افاض الى ان يبلغ من العلامة مثل المقياس  
او مثله في العمود المسمى بقوله الى بؤرة ظل كل شيء على كونه في وصوله والظل في الحصول  
من الهواء المضي في المضي بالان كالتسوية بالغير كالتسوية على جهة المقياس الصحيح ينبغي ان يكون  
بياضاً خاصاً كمنه انما ابتدأه انما عدل غير المقياس ليس مثل القاعدة وهي سبعة  
اقدام وستة ونصف بقدره وبالاول قال العامة وشارع البقال الى الجمع بان يعبر  
الاول من طرف تحت السقف واثنتان من طرف الابهام كما في الزاهد من مثله الى مثله  
لذلك الشيء سوى في الزوال ان لم يكن الشمس سائمة لكونها في الجهة بان كانت  
الى الجنوب واما اذا كانت سائمة فلا ظل لها في تلك المدة في اصول المدة  
والمطلوب لانه بعد بيان الظل في الزوال وانه في الزمان وكرمان والعمى كما كان  
وهو ما ينبغي ان يكون في الظل وذلك بالعمى واذ افاض الى الزوال لانه في الزمان  
فان الزوال في الاشياء في هذه الوقت فحينئذ انما في الزمان وانه عند ما مثله  
سورة البقرة في قوله ان الاول في الظل في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان  
العمى الى ان يغير مثله وانه اذا صار في الظل في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان  
البحر في الظل في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان  
الى ان يغير مثله في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان  
العمى في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان  
في اول العمى في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان  
زيادة في قوله كونه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان  
مثله في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان  
والا في وقت اقبال الظل في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان  
في زمانه فقد فطر الصائم في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان  
في وقت من وقت الشمس في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان  
منه الى ان يغير مثله في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان

بسم

البيان في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان  
والا في وقت اقبال الظل في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان  
في زمانه فقد فطر الصائم في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان  
في وقت من وقت الشمس في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان  
منه الى ان يغير مثله في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان

في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان وانه في الزمان



2. استخبارات  
الوقت

الفصل

الثالثة يجوز فيها التوافع الكراهة على الجسود والشرائط والمجتهدة والحائز والمحقوق  
والنحو أنه وبغيرها والابناني ما في الخلاصة وقاضينا أنها لا يجوز لها سباني أنه يعبر عن الكراهة بعدم  
يجوز ذلك في موضع من الخلاصة أنها يجوز واليه يشير في توافع الوضوء وقاضينا وفي النظم  
أنها تكره كراهة التحريم لاختلاف العبارات يجوز أن يكون لاختلاف الروايات وظلمة لا  
والكانت للنفي المستعمل إلا أنها قد تكون للنفي على ما نحن فيه جرح في التوصل وهو يجوز  
خلاف الروايات ولا يجوز سجدة صلاة أي التلبس بشيء من غير سجدة كما أنها لا تكره هذه الأدلة  
بواجب منها وبغيرها وأما الواجبة فيها فبجائزتها فيها إلا أن في غيرها أفضل على الخط لكن الخلاصة  
فيه اختلاف الروايات والظاهر أنها لا يجوز وقعية استرة الجواز سجدة غير الصلاة و  
في القنية لا تكره سجدة الشكر بعد صلوة لا تكره النفل فيه لكن في المحيط لا يجوز سجدة التلاوة  
السجدة فلا تطلق السجدة لكان حسن وصلوه جوازاً أن لا يجوز التلبس بشيء من غير سجدة  
وهو ما حضره غيراً وأما ما حضرت فيها فلهذه في الكراهة في التحفة ولم يوجد فيها أنها غير  
مكرهه كما نحن وقعية استشار يجوز ما في غير هذه الأدلة إلا أنها حضرت بعد صلوة الملوب  
أو الجمعة قدمت على سباني وقيل أخت وقدمت على خطبة العيد والعباس لم يقضي القديم  
على الصلوة كما في التنية وبغيرها على ظهورها أن طهره ريشي من جرم الشمس من الأني إلى أن يرفع  
أقل من ربح وأن ينظر إلى قوسها وأن يحرك أو يصغر على اختلاف في المحيط وعندها يراها لا يجوز  
التلبس بشيء من تلك الثلاثة عند انتصاف النهار الوحي كما ذهب إليه أنه ما وارا والتمه ويجوز  
أن يكون المغيث من انتصاف النهار الشرع وهو النجوة الكبير إلى الروايات كما ذهب إليه أنه يجوز أن  
على في المكان وعندها وبها أن من وقت تغيبها إلى أن تغيب جرمها لا يحرم ولو لم يصلها فإنها  
بجائزتها بلكراهة كما قال أصحابنا كما في الإيضاح وذكر في التحفة أن الأدلة مكرهه وقعية استشار  
بأن الوقت لو خرج في خلال الوقت لم يعيد وهو الوجه وهو إذا لا قضاء وهو الوجه  
كما في قضاء الزاهد وتبشيتي فذلك خروج وقت التجزئة منفرد كما ذكره كبراً ما إذا  
خرج الأمام من محل الخطبة إلى أنواع من الصلوة النقل والشرع وصلوا بالنفل وسباني في محله  
حكم ما إذا شرع قبله والخطبة شاملة للجمعة والعيدين والاستسقاء والكوف كما في النظم  
وقاضينا وبمخالفة لكن سباني أن خطبة الكوف ليست مشروعاً عندنا ولعله مبني على  
رواية عندنا الأولى أن يجوز ذكره عند الخطبة النفل لبشيتي خطبة الصباح والخطبة الثالث  
في الموسم فإلا الاستسقاء واجب فيها كما في الزاهد والكلام مبني على أن جرد الخروج بوجوب الكراهة  
وهذا عنده كما سباني وأما أن الكراهة لا تزدل بعدم سماع الخطبة وقضية إذا لم يسمع يجوز  
أن يصلح السنة وقت الخطبة وداره التوبة من المسجد ثم حضره والى أنه لا يكرهه عند الأدلة  
من يوم الجمعة لكن في النظم أنه مكره فقط فلا يكره الغياب وصلوة بجماعة وسجدة التلاوة  
وهذه الابناني ما في الجملة أنه يكره الصلوة كما نحن لأن المواد النفل بهذه التوبة وبكره النقل  
فقط بعد الصبح إلى الطلوع الاستسقاء الكسنة المجمع فلا يكره شيئ من الغياب وأخبرها كالمندورة  
لكن في المحيط أنها غير جائزة وفي التحفة أنها واجب بإيجاب العبد من التذوق قضاء  
وتلخيص أنفسه وكذا ذلك مكرهه فيه في ظاهر الرواية وسواء لو كان غير مكرهه و







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

از بسترها و زمینها

مكتبة جامعة القاهرة  
القاهرة

وهو اختيار السرخسي وصحة القضية كما في الزاوية رد كجس حسنا في كل صلوة بينهما  
 أي بين الأذان والأقامة فذكره الوصل كما في الحاشية والأدلة بفضل ما هو سنة أو تحب  
 من الصلوة وخرجه عن قولنا من دعا إلى الله وعمل صالحا كما في الحديث وذكر في الزاوية مقدار  
 ركعتان أو أربع أو ثمانية عشر بآيات ويستعمل الناس ويتم للضعيف المنجى لا يسن  
 المحلة الآخرة صلوة القرب فلا يثوب في القرب ولا يكتسب لكن يفصل عنه بسكينة  
 بما هي مقدرة آية طويلة وعند ما يخطو ثلث خطوات كما في الحديث وعند مقدرة  
 الأضراس كما في الزاوية رد عنه أنه يجلس مقدار ثلث آيات كما في النظم وعند الزاوية  
 بطلان الخطيب والعلل بما عنده غير مكره عنه بما بخلاف العكس كما في خلاصة و  
 يؤيد ذلك للفتاوى الواحدة ويعلم أيضا أنه الكافي بما جاز كما في الجلاء وهذا حسن كما  
 وكذا يؤيد ويعلم ويعلم لا في التواضع الكثير ولكن في التواضع الباطنة بما في  
 الأذان والأقامة أو بها أو بالآيات كما قال محمد وأما عنه بما فائدة بما لكل كما في الجلاء  
 وهذا حسن كما قال الأمام السرخسي وقال أبو جعفر الحسن أن آياتها لا تدركها بالصلوة كما في الحديث  
 ويجوز أن يكون هذا الكلام في قوله قال الخطيب قالوا في الحاشية وقال الخطيب في الحديث  
 في البيوت وفي المساجد فثبت شوش كما قال الزاوية رد عنه أنه المحذوف باتفاق الروايات  
 لا لأنه في ظاهر الرواية وذكره زوائد الحسن كما في الحاشية وفيه شينان جازهما بالمرأية  
 كما في الحديث ولم يعاد إلى الأذان والأقامة ولو قلنا بالمرأية ذكر ما يجب باتفاق الروايات  
 والاتحاد والأقامة أي لا يتركها غير شروح بل يعاد الأذان وهو هو أو الشبه ببعض  
 المشايخ وأما دعاهما مستحبة فهو دأبه كما في الحديث وهو أنهم فيها كما في النظم كالأمرأة فانه  
 يكرهه يعاد وهو رواية الأصل بخلافهم كما في الجلاء ويجوز أن يكون في ظلاله والسر أن الغلبة  
 وفيه إشارة إلى أنها مكرهة وهو غير معارض في غير عاقل وإلى أن العاقل كذا ولو بشرط  
 الإجابة كما في الحديث وإلى أنه لو كانا معا عاقلًا آخرهم وإلى أنهما من الحاشية غير معتد بهما في النظم  
 بسلامه للشهرتين كما في الجلاء وأعلم أن عادة الأذان يجب والأمر في الجوز والسر أن الصبي  
 والفاجر والراكب والعاقل والسكران والخوف غلبة واجبة لأنه غير معتد به وقيل سحبة  
 فانه معتد به إلا أنما قص وهو الراجح كما في التمهيد ذكره تركها معاني السر ولو مشروا وقيل  
 استخار بآية لا يكره ترك أحدهما وهو أن المنفرد وأما إذا جمعا فانه في جملة خلاف كما في  
 النظم ذكره تركها معاني جماعة الرجال المعتمدين في المسجد أو مسجد الجبل أو دارعة  
 الطريق كما في النظم ولا يعتبر المنفرد ههنا كما قلنا لأنه ليس بجلي كما لا يكره ويجوز ملائمتهم  
 تركها معاني في بعض الأماكن في بعض البلاد في دار الحرم وغيرهما لا في المنفرد كما  
 في الخزانة وغير ما قلنا على رد دفعه والزاوية رد غيرهما في الأذان واجتماع الناس والأقامة  
 لا إجماع بالشروع وهما مودع وهما فينبغي أن لا يكره تركها في السجدة جماعة المسجد عند  
 الاجتماع والاعلام والآن من آياتها فانه بتقديره ناسب الأذان في الملائكة ولو أقام  
 من غير مكره كما في الحديث وقدم الأمام والقوم عنه وعلى الصلوة أو قبل المكره في  
 الاختيار إذا قال قرع الصلوة أو الأصغر وغيره الأحب أن يقولوا في الصلوة إذا قال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تأليف: د. محمد بن عبد الله بن جابر







التي هي بين فانها معا عصبوا احد فان الشئ اختلوا ان الدر واللبنتين ثلثة اعضاء  
 او عضو واحد وذل المراسمة تبع للصلوة كحالات الباقية وكل اذن عضو في الظاهر  
 والادوية في الظاهر البطلان فيجب تبع له في النية ومثل شئ من رسل المرأة فانه  
 عضو تام على الصحيح لان في جوار النظر الى طرف صدى الاجنبية واطراف ذوايسها من الضيقة مالا  
 يخفى في الحمل التي اذ ليس بوجوه وانما قيد بالفرز لان ما يوازي الحبس بوجوه بالاجماع وعضوا  
 ما يغلبا اوله من الاذن لا يجوز ببعده ومما في عادم من الجبس في غير ثوبه حقيقة  
 او على بان يجد الرجل كنه لم يقدر على استعمال المانع كالعطش والعدو وصغر فضاء ونظرا  
 معاك في الجبس وان كان اكثر من قدر الدرهم ولم يجد الصلوة اذا وجد الرجل في ذل الوقت  
 والتقييد بالصلوة لان القيمة شتر طهارة ما يستر به العورة وان لم يملكه في النظم وغيره  
 وبالحقيقة لا يخرج الحكم فان صاحبه لم يصل كما مر في اول التيمم ولم يجد صلوة حال كونه  
 عاريا بالاجماع وربع ثوبه او اكثر منه طاهر من الاضلة او متراصة لكن في النظم لو كان يفضله  
 بجنب لم يصل عاريا في طهارة اقل من الربع باذ يكون شئ منه طاهر الا ان يصل الى الصلوة  
 معه الى الثوب ويجوز ان يصل عاريا فانما هذا عند جهاد قال محمد وزفر لم ان يصل معه  
 في الكافور عادم الثوب حقيقة او على بان لم يجد ثوبا يستر منه طاهر اذ في شجرة  
 كما مر في صلوة الى عادم الثوب عاريا بما يبرك كوج وسجود وتب صلوة العادم  
 قاعدا مومنا ويجوز ان يصل في الجبس قايما بركوع وسجود في النظم لكن في الخط ان يخرج  
 عند جهاد في ذل وقت لم ان يصل معه عند جهاد في الاهداء العورة وصانها من جهاد في صلوة  
 انما غير مستطعم الامام ودر كل اذ اهدى رجليه في القبلة ويضع يديه بين فخذه يديه بوجوه  
 وان يصل قايما بالامام او عاريا بركوع وسجود جاز في صلوة الاستقبال من عدد  
 او عرض او غيره جهة قدرته فيصل اليها وان عدم در علم القبلة في العلم والاعمال علام  
 او يعلم بان يكون في محارة واحدة او في كل محارة فيصلي الى جهة التي كانت في الجوارض  
 والنوازل وعما يجوز ان الضيف كركي النطق في الصلاة في الخط والتحرى العلاب وشرا  
 طلب شي في العبادات يغلب الاري عند تعذر الوقوف على حقيقة وانما قيد بالعبادة  
 لانهم في قالوا التحري فيها قالوا التوفيق في الملاحظات في المسبوط في الاكتفاء بشاره  
 الى ان لم يكره ولم يبين شي فيصل الى جهة كانت جائرة ولو اخطا فيه وقيل ان لم  
 يقع كركي على شئ اخر الصلوة وقيل يصل الى جهات الاربع في الظاهرية ولم يجد صلوة  
 كخطي في التحري سواء علم بذلك او ظن انه لم يبين حاله بعد الصلوة وقيل استشار  
 بان ما اذ ركب التحري به في جهة ليس قبل حقيقة في حقه كما قال بعض اصحابنا لان فيه  
 قولان كل من حصر في جهاد او ابتداء ثم قد يصيب المطلوب وقد خطي وذهب  
 ما قبل ما قبل في حقيقة ان كل من حصر في موضع اختلاف واحد في المسبوط  
 بل بعد حصر لم يكره في اذا افتح مع السك بلا تحري ثم علم وظن في الصلوة انه اذا اصاب  
 فانه يبعد انه انك لو افتح بركوع ولا تحري بعد عنه محمد بن فضل ولا يبعد عنه محمد  
 بن احمد وهو الامم خلاف اذا علم وظن ان لم يبين بعد الصلوة انه اصاب فانه لا

لا يبعد بلا خلاف في المسبوط على علم وظن انه اخطا في بعد بلا خلاف في التحري  
 ولا يبعد ان يكون من غير قوله لم يكره لم يكره في التحري على اذ اشك وتحري وعض عن جهته فانها  
 لا تحري في ظاهر الرواية صحابنا وعز بركوع التحري في الخطا والتحري في التحري  
 رتبة الاول فصلا عدا في جهة التي هو فيها الاخرى حال كونه مصليا ارض الصلوة  
 استدراكا لتقليل الهمامها واللبنتين اذا الاجتهاد لا يتقصد كمثل فيجوز ان يصل  
 اربع ركعات الى اربع جهات كما روي عن محمد ولا ينعى غير الزيادة على ذلك كما في النقل  
 وقيل بشاره الى التحري رتبة الى جهة ثم تحول اخوي فاستدرك ثم تحول الى الاول استدراك  
 وقيل استئناف عطف بين المتأخرين كما في الخطا والغير المتقصد التحري جهته  
 توجه اما التحري ولا تعد صلوة به حتى يعيد اذا علم المقصد انه اراد الامام ليس  
 خلفه فيضه اذا علم انه خلفه ولو بعد سلامه في شغل الطلح ودر بل بغيره فقد عدا  
 خلافا لا يبر يوسف كما في الجمل او علم في لفته الى المقصد الامام في الجمل بانه يوجه الى جهة  
 والامام الاخرى وهذا اذا علم في الصلوة والاعتماد فلا يضره كما في سرح الطلح والاعتماد  
 انه يضره علم تقدمه على الامام وفي لفته في جهة قال ابن ان يقصر عليه والاخران فيجوز  
 التقدم بلا علم بالاضرة كما ظن وانما لم يتوض للظن في موضعين لانه في العلم في حقه  
 العمل يستغنى به عنه ثم شرع في كيفية النية فقال وليعيد المقصد اراد الامام صلوة  
 اجزاء في النية وتحقيق النية قد مر في الوضوء وليقصد اقتداءه في الصلاة  
 امامه او اقتداءه في النية فانه غير متيقن اليه عند بعثهم لان الجملة ثم كركي الامام في  
 اشعار بانه لو لم يركع الامام لا يحري لكن لو لم يركع في صلوة الامام يحري  
 على الصحيح كما في المصنفات متصلا مصدر رتبة التحري فلا يصح بالنية المتقدمة والمساخرة  
 غير كركي كل منهما كما الاول في النظم لا يجوز التقدم في ظاهر الرواية وعلم به  
 يوسف اذ انوى عند الوضوء جاز ان لم يتكلم بعده وفي الخط ان شروع في الصلوة  
 وسائر العبادات صح بالنية المتقدمة عند محمد اذا لم يستقل بعد ما يعمل لا يلبس  
 به وتقدم بل يوسف لا يصح الا بالصوم وفي الجمل بان محمد بن عمار لا اعلم خلافا عن  
 علمنا في صحة العبادات بالنية المتقدمة واما الثاني في الزاهد لا يجوز التحري  
 في ظاهر الرواية وعند الكركي في قول الاشارة وقيل الى البعد وقيل الى الفاحشة  
 وقيل الى الركوع وقيل الى الركوع وقيل الى القعود ولا يعبدان يقال ان ما ذكره  
 التفصيل من غير ما ذكره في قوله متصلا بالتحري كما عطف في النتيجة ان لا يصح بعدكم  
 نية اقتداء على تحريم الامام وتوض ان يكون بعيدا كما قال بعض ائمة محاررو وقيل  
 يجوز بعد قوله الامام انه قبل قوله كركي وقارعة العلماء انه يجوز حين وقف الامام  
 موقف الامامة وهذه الجود في النظم الاول في الصحيح كما في الزكاة والاكتفاء  
 الى ان لا يشرط نية الامامة انه لو لم يركع الا يوم فلان كان له ان يعذر به وقال الكركي  
 ابو حفص بشاره على ما عدا في حقه ان غير الامام لو لم يركع الا نية الامامة لقد  
 صلوة ما مومنه في الزاهد روي ان حضور القلب والتكبير مع الاستقبال كمثل

وإذا كان في التحري رتبة الى جهة ثم تحول الى الاول استدراك  
 وقيل استئناف عطف بين المتأخرين كما في الخطا والغير المتقصد التحري جهته











قد اختلفوا في كون الاركان من لونه السوية وشعر عاتسكين الجوارح في الركوع السجود  
والقوة ومجسدة قد يسمونه ويطلق على كل واحد من هذه الالهيان فانه صار كما يحسن الماد  
الالهيان في الاوليين فانه وجب على ما هو خارج الكوفة ون يخرج الجواني فانه عند ذلك سنة  
مكروهته الترك واما الالهيان في الاخرين فسمي على ما هما جميعا وعاء يكون في الكل  
فرض والاول ظاهر الرتبة الكل في الحجاب من سبب كسب السلام لكن في الحجاب والكان في غيرهما  
ان في الاوليين وجب عند الطرفين في غيرهما سنة وفي الكل فرض عنده ورواية شاذة ما  
في الغيبة انه قال صدر السلام انه في الكل وجب عند الطرفين فبانه ترك سببه السجود وعده  
بكره اشد الكراهة ولم يرد الاعادة ولم يرد على كل المصبرات وشعره على انه في الكافي وجب  
لما ظن ما حفظ فانه وسابقه فربما اضحى بتركها كغيره من فاضل ويصل كثيرا من العوام  
ومجموع الاخفاء الى جمل الامام واخفاؤه بكونه في الفصل الآتي وحكم المنفرد بسجدي فيما يجهر من  
الصلوة الآتية وفيما يحكي من غيرهما والاطلاق مشوبا منها لا يقيد انما يجزئ الصلوة على  
مخالف وهذا ظاهر الرواية وروى انه لا يسجد الا اذا خفي فيما يجهر المقعد والمذكور في الجوامع  
انما في سنة اذا جهر او خفي اية سجدة وعرض الشينين اكثر الفاتحة طافي الزاهد والالتقاء  
مثير الى الانصاف غير وجب وهو وجب عند قرأته وكذا متابعه الامام واجبة  
وامر وجهه فيما احسب من الصلوة كما قال في الحجاب وذكر في الكافي انه فرض في الشينين  
انما شرط في المنية انها شرط في الافعال ومنه الا اذا كان في السجدة او اخرها من غير انما  
من التواضع والواجبات فلا ينقص شيئا من الجاهل غيرهما التواضع والواجب او ندب  
غيرهما لا حال السنة وهي الواجب وهو لفرض ثم شرع في كيفية كل فعل الصلوة على  
التفصيل فقال فاذا اراد المصلي الشروع والصلوة المطلقة ولا يخفى ما في جبرها اذا  
على غيره من اللطافة كبر الى قال الله تعالى اكبر واتكلم بغير شرا عا بالكلية في حال القيام وفيما  
هو اقرب اليه من الركوع كما في الزاهد وما يأتي فقول كل قيام لا يكون غير ارادة ما اليه بلا  
مد الهمة اربعة اجزاء اجزاء وكبر فانه فيها مفرد في اخلاصة كغيره في المصبرات وانما بشر  
الهمة على الالف وهي اسم تحدث لان الالف مشترك بين هذين وبلاد البناء ار  
باء الكبر فانه مفرد في وقته الكسب وغيره من الشينين ان غير مفرد في المنية  
وفي التحسين شحاز كجواز عدم الام والباء والراء بلا جزم الا ان الثاني خطأ والثالث  
مفرد في الحجاب لا وتر ترك المصنف اليه بل المصنف ايضا لا يستغنى بقوله كبر  
كما لا يخفى والاطلاق دال على انه برفع اجزائه ولا يجزم وكذا الكبر ويجز فعب الجزم في المصبرات  
ما تدر كما باللس صال من اذنه على وجهه بل هو انما يطردها تحت اذنيه الى حالان  
من افعالها لكن في النظم غير المجنفة ان مجازاة الاربعة الشينين مسنونة وفقط صحر  
الاصول مجازاة اليد الاذن ويكره التجاوز عنها كما روي الى كسكين طافي خزانة الغفة  
والسكس لم يذكر في المتداولات الا في قبحان والظلمية والقول بانه لا يخفى المجازاة  
ليس بشيئ وقيل بشاره الى ان اليد ترفع او لا ثم يكبر فانه في روعة وقيل برفع مع  
ويرسل مع الكبر عليه الغفور كما في النظم والى انه يخرج اليدين اكم عند التكبير فانه داب طاف

طيف

كما في الحجة وذكر المفيد انه ترك الاخراج بدعة في حق الرضا سنة في حق الشاه واما سنة  
لا يسن ترك تخرج الاصابع كما كان يقولون بل يخرج وينشر ويجعل الكف الى القبلة  
كما قال العاتكة في النظم عليه السلام وعرف بعض المشايخ الصواب ان يصير اصابعه في الابد  
ثم يسطر في التكبير كما في الحجة ومنه حكم مشركه بين المصليين فالحق في المصليين ان يوصل الف  
تكملة بتكبير الام فانه افضل عنده وهو قول زفر وعندهما يوصل بتكبيره فمثل ان يوصل الف  
انما هو الكبر وقال الامام الحسن في الافعال على هذا الخلاف وشارع السلام الى ان  
المجازاة فيها افضل للجماع وقال انه قوله اذ قد وجدوا قولهما روي واحوط في قول  
المؤيد في الحجة والغفور في حق الشروع وقوله في الافضلية قولهما يعلم انه لا يترك فضيلة  
التي هي عنده الى المجازاة وعندهما الى وقت الشاه والكل في الحجاب وقيل بترك الضيف  
والفاتحة وقيل لا في الحجاب في النظم وقيل الى الفاتحة وهو الحجاب في اخلاصة وقيل بالركعة  
الاولى وهو الصحيح كما في المصبرات وقيل بالتأنيف على قول التكبير ولم يترك بدونه انما كبره  
كما في الروضة والامة ترفع يدها عددا وتكبيرها اي مقابلها على رواية ابن مقاتل عن  
اصحابنا وبما يجنبه كالرسل كما في الزاهد وما يخذ بعض المشايخ وقيل هذا صدر ما  
والاولى هو كما في الحجة وقيل الامة كالرسل كما في الزاهد وكذا الشروع فيها والكل في حشر  
فانه عطف على كبره كمال على العظم الى الترفع من الانقباض لخلق الاسماء احسن  
وغيره وقيل بشاره الى الاول الا لا يشترط بكونه من الكبر وبعض المشايخ قالوا على قوله  
بالكراهة كما سواه وهو الامة ولم يجز عنده لوسف الاباء الكبر موقعا وشكره الا الكبر  
او الكبر وكبر الامة كسنة وعنده محمد بن كرام كذا في الزاهد والكبر والاباء وعلم حسن ان يشرع  
به والاول في ظاهر الرواية فانه يعتبر في الشينين مع الوصف كما في الحجاب وغيره ولا يتوب  
حال من الشوب وهو يخطئ بالعداء او طلب الشين على كونه بحسب العسل بالما وخاف  
الاساس وليس مما يتعدى الى ما كان لهم فانه مفعوله مخدوف والمفعول لا يجوز شروعه  
به حال كونه فاعطاه الى على العظم الى الال على سوال كوالهم اغفر لي وارزقني او استغفر  
ولو كان الاله عليه السلام كبره كذا في الزاهد وكذا في الزاهد وكذا في الزاهد وكذا في الزاهد  
نحو هذا بترك است وبنام هذا بترك فيكون الله العاطفة على مقدار رتب  
الحاج غير فاعل كجواز او في الزاهد ان لا يجوز بلفظ طاعة كما تعرفه بتعبيد الحال وقيل  
اشاره الى انه لا يجوز بلفظ التركية والركنية والكسبية والنبطية مثلا والى انه لا يجوز  
سبا واما الصلوة وغيرها بالفارسية وقد جاز الكل عنده ويمكن ايجاب الجاهل ولا  
ولا يشرط في غير العربية فاعطاه الى في الظلمية ولا خلاف ان النسب في النبوة  
تكملة الاحكام نحو بالفارسية كما في النهاية وهي متبوعة الى الفارسية ليس الا كما في الشينين  
السمعيان وهي بلاد النوس كما صوبان وروى عنه انه وندوار زحان وغيره لكن  
في الامة الفارسية لغتة من بلاد فارس والامة العربية فمضى الى ان لا يجوز التواضع  
بها الى الفارسية الامة وهو الزاهد على العربية وهذا عندهما في رواية عنه  
كما في الكسب في قوله طعم الامم واما عنده فيجوز مطلقا لكنه مكره بلا عذر روي

وغيره من المشايخ  
والا في حشر  
والا في حشر  
والا في حشر







































فیصل

9221

والمخرج البصري، لا يفتل منه زوايا المصطفى، لأن الصلوة عبادية لها تحريم وكليها فلا يخرج عنها إلا بالبدل المصطفى، ولم يفتل بوجه فتفتل على ما قال بعض أصحابنا الآراء المصطفى عليه المحققون، فإن البصير الصلوة لم يفتل عنه، لأن المخرج ليس يرض عنه، والافتة أو الرضى نحو أحدث العهد كالمجد وأما وجب الاعادة عنه، لأن هذه الأمور صغيرة للوضوء التي تنزل في خلال الصلوة، فكذا في الآخر كنية الافتة ليست بقاطعة كالكلام بخلاف إذا وقعت بعد تسليمه، فإنها تمت لأننا لم تقع في الخلل، لأن القطع المحرمية كما يشاء إليه الملبوط وغيره، لأن الفتة عند ما لم تعد فضيلة فصل يفتل كما أن يبطل الصلوة على ما يأتي في البيع، إن شاء الله تعالى، الكلام في الأصل على الحرف من حرف المبدئ أو المعاني، ولا أكثر منها، أشهد في حرف أهل اللغة في المركب في المخرجين فصاعدا وهو الحرف في الجملة، إن شاء الله تعالى، مع الكلام عليه المركب من الحرفين، وقسمه شاربها هو المشهور، أن الحرف هو الصوت، المكلف لكن والخط، أن الصوت والحرف كل منهما شرط الكلام أو الحرف الالهام، الألف كما قال المحمور، وذهب الأوفى، فإنه تبعه مثل شيخ الكلام إلى أن الصوت ليس شرط في حصول الكلام، فلو صح الحرف بلا سماع، لم يفتل ما اعتد الكفر، وما تبعه مطلقا إلى سببها، أو مسبا قليلا، أو كثيرا، فاطفا، أو فاصدا، أو لا لاصلاح، كما إذا قال: أقعد عنه قيام الآدمي، كما في الخط، والسلام، أو خاطب به إن شاء الله، لا وقيل بالفاد، أو خاطب به طائي الزاهد، أو أتى لم يكتف عنه بالكلام، لأنه في حكم الذكر، كما أحققنا، أو حكمها حكيا، فيشمل قسمين، فهو إما أن يقع في أصل الصلوة، كما إذا سلم على الركعتين، طائفا، أو الجوف، فإنه خلاف قسم آخر منه، وهو ما إذا وقع في وصف الصلوة، كما إذا سلم عليها، طائفا، أو في أربعة الغلة، فإنه غير مفيد، كما في الخط، فلو سلم المسبوق، قام الآدمي، ذكر الماعلي، يفتل ولو سلم المصطفى، طائفا، طائفا، أو تم صلوة، ثم علم أنه لم يتم، لم يفتل، لكن في المنية، أنها تفتل، والظاهر أن الفتة مجرد السلام، بلا عليم، والخط، لو قال السلام، سهوا، ثم علم فسكت، فسدت صلوة، وردد السلام، سواء كان باللفظ، أو إشارة، أو الركن، أو اليد، كما في مجموع النوار، أن كل في الخط، أنها غير مفيدة، والآيتين كونه كالنار، والآيتين، قال آيتين، أن يقول آه، بالمد، وكسر الهاء، والآيتين، أن يقول آه، بفتح الهاء، وكسرة الواو، وكسر الهاء، وقية لغات مجازة، في العشرة، ولغيرها، طائفا، عند الشكاية، والتوجع، والآيتين، أن يقول آه، بفتح الهاء، وكسر الفاء، وكسرة و بالتشديد، وبهونه، والآيتين، أكثر من العشرة، الكلام في الرضى، كما صوت، سواء كان معه حرف، أو لم يكن، فالفتح المسبوق، الآدمي، حرف تهجي، كاف، وبفتل، وقف مفيد، كما هو رأي الطرفين، وكذا غير المسبوق، على ما قاله شيخ الكلام، كما في الخط، وذكر الزاهد، لو ساق حمارا، أو قضا، أو استغطف، كلبا، أو مرة، ما يفتل، أو الرضا، يقولون، في مجرد صوت، بلا حرف، تهجي، لم يفتل، لكنه ملو، كما في الجملة، وبالكسرة، وبكسرة، لا مع غيره، المحذرة، إذا كان الصوت، أغلب، ليقصر، إذا كان الحرف، أغلب، كما في المذوات، لكن في الصحاح، أنه بالقصر، خروج الدمع، وبالمد، صوت معه، قال السهوي، كلاهما خروج الدمع.















الذي من بينهما ثم ظهر اليه ونجح ما اذا كان مواجها لانه صار كالعضد والكل في  
التمشيد ولا قتل كنية جنسية ايضا كشي مستوية او جرجنية سودا او شبي  
طوية لوجه لعم اقلوا الاودين الى العوب والجنبة والحق انه يدل على باقية قتل كنية  
وغيرها كما في الحاخا كنية منقشة كحاطن وقيل لا يجل قتل كنية والاول هو الصحيح  
وقال ابو جعفر لا يباح قتل كنية فيها كما في غيرها الا اذا قتل على طريق المسلمين وذكر  
صدر الاسلام انه كحاطن قتلها فانهم يودون لشره وان الى اكل كنية سنان قتل كنية  
كبيرة بسيف فخر به كمن جعله كحيت لا يتحرك رجلاه فربما قد سهر ثم عالجها  
برضا وكمن فخره وزال ما به كذا في النهاية وذكر في شرح التاويلات انهم ضعف  
في الانس في القيد واما خلاف اصد فالنس ولا على سلب اموالهم وادف اوطاعهم  
وشرابهم والاطلاق والاعلان القتل غير مفيد وان احتياج الى ضربات متوالية قال  
الامام الخراساني وغيره لا يوجب بعضهم الا ان ينفذ اذا احتياج اليها كما في الكرامة  
والاه الى ظهره هذه اذا خشي ان تؤذيه والا فيكره قتلها كما في التمر تاشي والاقول  
العقوب فيها والاصولة طرف قتل واختلاف في الف والحام وشارب ذكر كما  
الى ان قتل غيرهما في كونهات يباح والى ان لا يباح بغيرها والاولى ان لا يتعرض لهما  
بلا ائذاء منها كما في الجواهر واما في الكلف بالحد فانه حرام امام المصلي الى مصلي فوضع  
ينبغي ان يصلي فيه حتى لو قام مصليا وقدمه في الصف موضع حال لم يأت بالحد بالحد  
بين يديه لانه سقط حرمه نفسه كما في الغنية في الاما موضع من سجد طرف المصلي والحدود  
وتيسر ان يرضى فيه الدار والبيت صغير هو اقل من سبتين ذراعا وقيل ذراعتين  
وهو الحمار كما في التمهيد واليه في الجواهر واما في غيره الى غير السجدة الصغيرة والكبيرة والصحا  
او الدكان فيهما انتهى اليه بصره الى قيام بالحد واما المصلي في موضع اذ الموضع  
الذي ينهي الى ذلك روية المصلي كما في سجدة بالفتح او المصلي في السجدة الكبيرة او في  
الصحا او بغيره الا انه قد اختلف في الجواهر وهو الاصح هو الاصح في المصلي في المصلي في المصلي  
قيل السجدة الكبيرة كالمصلي في الحاخا وقيل في الصحا او انما في في قدر صفين او ثلثة وقيل  
ثلثة اذرع وقيل خمسة وقيل اربعين كما في النهاية وقيل خمس كما في الحاخا وقيل في موضع  
سجده وهو الصحيح كما في الغنية وهو الاصح وهو الحاخا عند اكثر المشايخ كما في الكرامة في  
فيما عدا ذلك لا يباح الا في سجدة في جميع اعضاء الارض والاعضاء او اكثر كما في الكرامة في  
فيه اشعار بان لا يباح في الاضيق في كونه واما الاضيق في كونه اذا عادي لنفسه  
الاصل النصف الا على المصلي كما اذا كان في الموضع الذي كان في الموضع وكنت  
اقل من ذراعين والسطح والسرور وغيرهما فان لم يحاذ بان كان على ذلك كان كالمقام  
لم يمتح والى كونه بالضم والشد به في الاصل موب فارسي كما في الصحا او عني  
من كنت التاج اذا انضدت بعضه على بعض كما في المعاصي ان لم يكن في المصلي  
شروط جاز او ما دل على قوله بان يمتح بالضم هو في الاصل بغيره كما في الكرامة  
ثم غلب على ما نصب واما المصلي اليه شار قوله في خشب مثلا فانه مثل فنهيب

مطلب  
الجنبة

عاصي موب ع

كان

كالاشان قايما او قاعا او كان مثل قاعة او سطوة انه وقالوا ان حلية الباب ان ينزل في حجر  
وراء الدابة فلو لم يزل في حياض فالتفت الى المصلي في النهاية وفيه اشعار بان البصر والجنبة  
والنذر الصغير لم يكن ستره وهو الاصح كما في التمر تاشي وكذا الكبير ان منهما كحاطن كما في  
الحاخا وادع طولا في الاضيق اذ لا يجل احطاف المشايخ ولا خلاف في الاكثر كما في الحاخا  
غلط اصبح سوط لان ما دونه لا يبعد والناظر من بعيد كما في المصلي يبرز معلوم  
او وجه مجهول صفة الى اذن الارض واثبت والمجهول الاول لان نصيبها يجوز غيره كحمار  
وقد تارة الى ان تعذر الغرض لم يوضع الا انه عادة كشيخ قالوا بالوضع فتوجب الام  
من السنة كما في الكرامة والى ان لا يخطح في روعه وعنه انه يحفظ وغيره يوسف  
يوضع طولا وقيل عرضا وعنه بطرح السوط بين يديه كما في التمر تاشي حذا واه حافية  
الى الاسم والابن وهو افضل لونه الى المصلي وكذا كره ان يصلي في حياض السجدة ولا يوجب  
الى الترة كما في المصلي ويكره الترة الا ان لم يمتح وان كان سبوقا وجاز في كرامة  
مستحبة كما في الحاخا عند عدم فكن الحدود وحاطن ترك محبة غيره في طريق بركة وعدم  
الطريق ويذكر الى الموضع المار بالسجدة كما في التمر تاشي بالكراس والعين  
او اليد قال اخرون لو روي النصف وقيل كونه كما كان اولي كما في الحاخا وفيه اشارة  
الى ان لا يخطح بينهما فانه كرهه والى ان لا يراى باضا الثوب ولا بالضرب الوجع  
كما قيل به كذا في التمر تاشي وذكر في الحاخا ان عندنا لا يراى على الاشارة ان عدم  
الستره في الصور اثلث وقيل ان عدم خط طولا وقيل ارضا وقيل مدورا  
كالجواب كما في التمر تاشي وان حربية وبين المصلي وبينها كما في غير هذه الصور  
فلا يراى انه غير محتاج اليه لكن قال بعضهم انما يأت بالحد ورسنه اذا كان بين المصلي  
والمار اقل من ذراعين والاصفيين والافلا بكه كما في الحاخا **فصل** الوتر كبر الواد  
الواد وفخها وسكون التاء وكسرها والاول في كل منهما هو المشهور بخلاف الشفع به  
سميت به لانه ثلث ركعات فيحتسب جميع ركعة بالسكون وعلى الحسن ان الثلث  
يجمع عليه وكانه اذا اجام عا ثبت بخر الواحد وفيه المشهور والتواتر وان  
لم يكن الاجتهاد فيه سابع وقد قيل ركعة الى ثلث عشرة وجب عده مستأففة  
او جازا وعنه ان فرض الى عملا لا على وعنه انه سنة الا ثابت وجوبها بالسنة و  
بنظامه اخذ الصالحين وقالوا ان كبر السن الا انهم قالوا بعدم جوازها على  
الدابة ووجب قضاء ولو تكرر ما في السنة كما في النظم وغيره وعنه ان القضاء  
غير واجب كما هو قضية القياس فان القضاء اسقاطا لواجب والسنة لم  
تصر واجبة الا انهم تركوا بالجنبة سلام واحد متعلق بوجوب او جازا وقيل  
ركوع الركعة الثالثة الى ثلثة الثالثة اشارة الى ان لا يفت في غير الثلث  
عامة القيام وانما المصلي قبل اشارة الى ان العاقت سهوا في الاول الى الثانية  
ولا يعيد في الثالثة لانه لم يشرع مكررا والى ان ترك تارك التواتر او الفاحشة  
لا يعيد القنوت بعد العود في الركوع للتواتر بل الركوع فقط كما في الحاخا وغيره وفيه

خرج



ثم ياتي آت في حيث يقف بعد الركوع ايد اليك رافعا يديه فابعد التكبيرة  
 ابتداء الرقع وهو كما تكبر واجب وقد مر ثم يقف اي يقول دعاء القنوت بعدته  
 استقبلا لبطن الكفان الى القبلة ومحاذاة الابوابين شيئا الاذنين ونشر الاصابع  
 وخفض اليد والوضع فالقائم يستحسن كما ظن والقنوت الدعاء فالاضافة  
 للبيان ثم جعل جنبا لله الدعاء اللهم اني استعنيك ونوثن بك ذنوب كل عليك  
 ونشيت عليك بغير طمئنة شكر والكون في كل ذنوبك من بغيرك اللهم اياك نعبد ونكبر  
 نصلي ونسبح واليك نسبي ونخضع فرجوار عليك ونخشى عذابك ان عذاب الكفار  
 طعن في غير مصدر ولا تكبرك الا لا تكبر نفسك وتخلع الى نطقه وتبوء العدا الفعلاء  
 الى الوصول ويترك الا كما تفكر ونخضع بالكسر بالكسر الى فعل لا بغيرك بطاعتك  
 طعن بالكسر الى الاحكام في الكرامى وذكر في القنوت ان وشكرك دائر على السنة  
 العامة ليس تثبت في الرواية اصل لكنه مذکور في المصنفات وخزانة المفتين  
 وغيرهم اهـ انتهى اثنى عشر جملة من الادب طائر ك ما سويك ونستغفر ولا تكبرك  
 ونشرك اليك ونخشى في الكفر العباد وغيره وليس فيه دعاء موقت غيره و  
 اتفق الصحابة على زائده الا ان لا يزداد عليه اللهم مهنا فممن مهديت وعافنا فممن  
 عافيت وتولنا فممن توليت وبارك لنا فيما اعطيت انك تقضي ولا تقضي عليك  
 انه لا ينزل من الويل ولا يرفع من عاديك تباركت وتعاليت عما يقول الظالمون  
 علوا كبيرا والكلاب شرا اليه يقف الامام والمقدم واليهما لا يحكران وقيل بجملة  
 الجهر من الامام في اباركهم ولا يقف المقدم عند محم كذا في الكرامى ونسمة الكلام  
 في الواجبات فبعد في التواتر ما اتي في جميع السنة والادب المدة ولذا لا يشي ولا يجمع  
 والاباء قبل مولد محم في المودات وانه غيره التواتر وانما ذكر هذه المذاهب  
 مباعدة في الروايات في فاه مستحب حذره في النصف الاخر من رمضان و  
 في النحر ابداء بوجاهة كل ركنه منه الفاتحة وسورة بلاء تعين وفي الكرامى ان يصلي  
 عليه وسلم لما يجرى الا على الكافرون والافاض ولبس القميص كحشي في قنوت  
 الامام ات في القنوت بعد الركوع التواتر وكذا يلبس السجدة قبل السلام والنواير  
 في كبريت العبد المخرج غرافا الى المحابة في الكرامى وفي الكفا وبالقنوت شعار  
 بانه لا يبايعه في السلام اذا سلم على كعبين بل يتم صلواته في القنوت ولا يلبس  
 المقدم ان في القنوت بعد الركوع في النحر لا يلبس السجدة ولا يلبس السجدة  
 بل سكت قائما على السجدة في النهاية وقيل يقعد منتظرا السجدة والامام اذا سكت  
 شربك الدار وما لم يركب الا ان يقطعها على وجه الاف وهو قول الشافعي اكثر  
 الشافعي لان القنوت في النحر بعد تكليف ينظر المستر في الكرامى وهذا كله عند جما  
 واما عند ابي يوسف في القنوت في النحر على هذا الخلاف اذا كبر في  
 في صلوة الجنازة والامام ان سكت وسلم مع الامام محم والنهاية واحصل المختار به  
 على ما في النظم ان الاختلاف اذا وقع في موضع اتيان الركن يتابع المقدم راياه

واتباع الفاعل  
 موضع كم

واذ وقع في بيانه لم يبايعه ومن قبل فرض النحر سنة مؤكدة فاني في غير ما حكي من خبره  
 لمن صار حجة لكنا من المفسرين في النهاية وقيل انها واجبة ونصيب ثوب الوضوء  
 وقبل سجد في اول الوقت كما في النية وتواتر الكافرون والافاض في الاشارة فاذ وقع كيد ضرر  
 البعد ويجب ومن بعد فرض الظهر والمغرب لا يفضل الظهر ثم المغرب كما في المحل لا يوجب  
 المحل في العكس فانه صلى الله عليه وسلم لم يركب في سجد وجهر ويجوز ان يشترطوا في الاستسقاء  
 وهو الاصح كما في التواتر في غيره وبقيت الركعتين وذكر الكافرون انها بعدة اربع بسلامة وجرت  
 العادة على الاول كما في شرح الطحاوي ورواها جزمه بل في الخط على غيرها الا ان المحل في الاول انما يجل  
 التي بعد الظهر ويجوز ان بعد التي قبل الظهر وكل ان يشترطوا في الاستسقاء والافاض والافاض  
 كما في التواتر في سن قبل فرض الظهر لا بعد ان يشترطوا في العتق والمحل في الاول انما يجل  
 الاصح انها اقل من غير النحر فالتاخير لا اختصار ولذا قيل ان الاستسقاء ربا افضل في النظم  
 كما في تواتر وقيل انها سنة في حق من يصلي الظهر كما في التواتر وقيل خمسة اربع لا غير بل  
 خلاف وبعد ما اتي بجمعة اربع بسلامة فلو سلمت بسلامة لم يعد في السنة وذهب ابو يوسف  
 الى ان التي بعد ما سكت كما في التواتر في النظم انها اربع عنده وسكت عند الصبح  
 ولم يذكر في الاصل انه يبدأ بالاربع او الركعتين في الحفظ بتقديم الاربع عند كثير من المشايخ  
 وقال المحل انه افضل وفيه الضعيف انه يصلي مرة واحدة مستحبا سيما بينهما والكلان ثم يركب  
 ان يكون من قضاها على الاول او الثاني في قنوت في اول وقتها فيكون في سنة الاستسقاء كما  
 قيل وذكر بعضهم ان التي بعد ما تاتي في التواتر في النية والمفسرين في كل اربع ركعات من الفضل  
 او ان تاتي اربع ركعات ثم تسكن في كل ركعة من وجوب الفضل في صورتين كما في الاول  
 فلان الفعدة الاولى في الفضل تكون فرض عند من لا الوصل الف وكذا في الفضل غير فاه  
 الا في الآخر لم تقف كما في صفة الصلوة في الكافي وكذا في التواتر في الثالثة بلا فعدة لم تقف  
 على ما قال الشيخ في حجة في الشهادة العباس ان تقف كما قال في روى غير محم كذا في الجمل  
 واما في الثانية فلان المقدم هو الشرع لا النية والافاض في كلتي عن قوله ولا في الفضل بالشرع  
 وقضى ركعتين واعلم ان اداء الفضل بعد الله افضل منه بدونه ولا قيل لو اراد ان يتفضل  
 نذر ما اولاه صلا كما في النية ويتفضل ركعا الى ان يصلي الفضل على الله بلا ضرورة و  
 لم يقيد بالان مواضع الضرورة يستثنى من قواعد الشرع وقيل يشعار بان لا يجوز المكتوبة عليها  
 كصلوة الجنازة والواجبة كالوتر حذره طائفة لها والمندورة وسجدة الطلادة الا اذا  
 صارنا واجبتين عليها في الجلاء في غير واجبة انه يلزم السنة النحر وقال ابن سريج يجوز  
 ان يركب به ان الاول هو النذر وانما قلنا بلا ضرورة لان كل ما يجوز من ما نذرنا في الفضل  
 او الحال من الفضل السجدة وكون الله به جوامد المصلي شيخ والمعين لم يوجد وجبة العاطلة  
 كما في الحفظ وقيل الفضل والنذر على المرض وطائفة الكافة بحيث يوجب وجه فيه فاه كانت  
 الارض بسلامة صلي هناك وهذه اذا سارت فان سرت الركبتين لا يجوز الفضل والنذر في  
 المحل حذره وانما لم يقيد به لانه داخل في العمل الكثير اباي ذكره واذ لم تستر الا بتيسره فوض  
 الصلوة الى الوقت الثاني كما في النية وفي الكلام بشارته ولانه يصلي فردا احسن محم



















الخطاب على العكس كما في الكاثر وقيل الاول قوله رحمه الله تعالى في بيان كفاية التمام  
والاظهر ان الاربع يكون سنة وسنة وقيل لظلال الخط في الكلام ثم ردة الى ان يوتر  
القبض والحاقيل والاد الى ان يوتر السنة كما في الحديث والى ان يقضى بعد الوقت وقيل  
يقضى بقية الفرض كما في البداية وغيرهما الى ان يوتر السنتين لا يقضى في ظاهر الرواية  
اصلا الى الاصل له ولا يبعث الى الوقت والاعادة وكان الوجه ان يكون ان يقضى به  
سنة المغرب كما في الخط وقيل لا يجزئ الا بوجوب السنين او انما يمت بوجوب الوقت  
لا يقضى عنه ما اذا كانت مع الفرض فلا ريب فيه وجعلت المسألة في موضعها  
فقد اهل الوان يقضى وعند اهل خلاف لا يقضى وفي التمام سنة قبل ان يوترهما لا  
يقضى وقيل يقضى واثم تارك السنين على وجه صحيح **فصل** في ترتيب الترتيب عند الاقامة  
ان قلت ولو جازاه في غير محسن عنه ان لم يعلم به لم يجب عليه به اذ لا يتردد في  
حي في الترتيب بين الترتيبين بل يتردد في وجهها لانه لا يتردد في وجهها لانه لا يتردد في وجهها  
عند المحسن والذات تتركها ان عليه الترتيب وفي الوقت سنة ثم تحت بحجة وقوله كما  
في فائدهما والوتر فانه لا يتردد في وجهها لانه لا يتردد في وجهها لانه لا يتردد في وجهها  
بوتر فانه لا يتردد في وجهها لانه لا يتردد في وجهها لانه لا يتردد في وجهها  
اشره على تارك السنين في القصد فاضاعه الصلوة وذو الالباب كمال سلم لها الى  
الصلوة الست فيقضى الفاتحة الاولى فالاولى الى ان ينتهي ثم يوتر في الوقتية  
او فائدهما بغيرها بغيرها فيقضى فانما ثم يوتر في الوقتية والاطلاق في شهر الى ان  
يراد الترتيب في صلوة العزم وقيل في صلوة سنة وقيل في صلوة شهر كما في التمام  
الالتفات في غير الوقتية في وقت الترتيب في جميع الاداة الا اذا ضاع في كل من  
اشارة الوقت في قضاء الفاتحة واداء الوقتية جميعا لانه لا يتردد في وجهها  
في الاصل في نفس الوقت والابنهما وبين الوقتية كما في الكاثر فلو وسع الوقت و  
الوقتية كما في الكاثر فلو وسع الوقت الوقتية مع بعض الخواص في جاز الوقتية  
على الصحيح وفيه ردة الى ان لا يتردد في الوقتية في الوقتية في الوقتية واطال الوقت  
حتى ضاع الوقت لم يجز المؤدى الا ان يقطع به بشرط فيضيق الوقت  
والى ان لوطن سنة الوقت ثم يبين صلا فانه لم يجز الوقتية وقيل جاز والى ان لوطن  
ضيق وقت الترتيب عليه الف فصل في الترتيب في الوقتية في وجهها لانه لا يتردد في وجهها  
بوتر فانه لا يتردد في وجهها لانه لا يتردد في وجهها لانه لا يتردد في وجهها  
الترتيب وان لم يوتر الوقتية على الوجه الافضل فان لم يكن له اداء الوقتية الا  
مع التخصيص في قصر الزاوة والافضل لا يتردد في وجهها لانه لا يتردد في وجهها  
لو شرع في الوقتية عند الضيق ثم خرج الوقت في ظلها لم يفسد وهو الاصح  
والسنة كلها بهم ان مود لا من اذ حكم على النبي عليه كفاية التمام في التمام  
العبارة لاصل الوقت وقيل للوقت المستحب الذي لا راحة فيه والاول في كفاية  
قولهما والثاني في كفاية قول محمد فلو شرع في العصر وهو كفاية التمام ثم تذكره في وقت

مكروه يقطع العصر على الاول وسيله الفطر ثم العصر ثم يقطع على الثاني ثم صلوة العصر  
المغرب كما في الزهري او سبيل الفاتحة بحيث لا يترك الا بعد اداء الوقت في كل  
ليوم من الترتيب فصح قضاء الفاتحة بعبادة الوقتية لانه لا يتردد في وجهها  
يوم صلوة العصر وصل المغرب كما في التمام فان لا يجزئ به بل لا يتردد في وجهها  
لا فصل في العصر ولم يغير المغرب فلو تذكر في الصلوة وفي الوقتية سنة الانعام والفاتحة  
والوقتية جميعا انما وان لم يسح الا الفاتحة والوقتية قطعها فشرع في الفاتحة  
ثم في الوقتية كما في بيان الاحكام والاطلاق مبني الى ان لو كان المحلل من الايام كغيره  
جاز الوقتية مع تذكر الفاتحة كما في التمام فان لا يجزئ به بل لا يتردد في وجهها  
عزفت عنه انما لم يجز والفقر على الاول كما في الخط او كانت في التمام  
به دخول السابعة وغيره فليس بدخول السابعة وغيره فليس بدخول السابعة وغيره  
وقيل في سنة وقيل بوجوب الترتيب في التمام في التمام في التمام في التمام  
وكان هو الرواية كما في الكاثر وفي لا يتردد في وجهها لانه لا يتردد في وجهها  
مبني الى ان لو كانت في سواد في اسقاط الترتيب في الاول فانما راجع عليه  
والمتأخر في غير المحاسبين واثم الجنا والى الثاني في وجهها لانه لا يتردد في وجهها  
ثم قبل على الوقتية قبل قضاءها ففادت صلوة منها ثم صلى اخرى اذ لا يتردد في وجهها  
اقتضا فانه كان بعض المتأخرين ان لا يجزئ هذه الصلوة رجا في التمام وان وقيل يجوز  
والا فناء به في زمانه او الى ان لا يتردد في وجهها لانه لا يتردد في وجهها  
الفقر فلو قضى ثلثين فخر اثم ظن ان ثم يصح الكل والى ان اذا قلت الخواص بعد  
الكثرة لا يجوز الترتيب لما اذا صلى صلوة شهرا الا صلوة يوم ثم ادى الوقتية  
ذاكرها فانما يجوز وعليه الفوتر والى ان لو قضى الكل لا يجوز الترتيب لكن ذكر المحسن  
وغيره ان عاد الترتيب عند الكل والى الخواص الست اعلم ان ان يكون حقيقة او كفاية  
لان الترتيب لما يسقط بكثرة الخواص يسقط بكثرة المؤدات وهذه الوفاة صلوة  
واحدة ثم صلى بعد ما صلى صلوات ذكر الفاتحة كان المحسن فسادا موقفا  
حتى ان اذا صلى السابعة قبل الفاتحة القلب المحسن جائزة واذا قضى الفاتحة  
قبل السابعة وجب اعادتها فواحدة فيخرج من واحدة ففدت على ما قال  
ابو حنيفة كما في المبسوط وغيره واختار في الاسلام وشرح المبسوط ان العباد  
في كل من الست عنه ليس يمتنع فيها او ربي لم يمتنع في الوقت حتى يعيد ثانيا  
في الوقت فاذا خرج الوقت تغلب المؤداة بحجة واما عنه فما نفد المحسن في  
لم تغلب جائزة بكل حال والفقر على قوله والاطلاق وان على ان قضاء الصلوات  
على الترتيب كما قال محمد وعنده لا يوتر على الفور وعز الانام روايتان وقيل ان الاول  
انما في وقيل عليه وهو الاصح ثم على الثاني قبل الاستقبال بالخارج مباح وانما لا يباح  
عند التراجع والصح فانه كما في التمام في هذه الحالة اذا كان المحسن فاذا مرض قضى الفاتحة  
كالوقتية وقيل بوجوبها اذا كان يتردد في وجهها لانه لا يتردد في وجهها















والله قال يا ايها الذين آمنوا انزلوا من كل مكان الى المسجد...

سورة في كل من غلبت في الزمان من ركوع جنة الى غروب الشمس...

في كل من غلبت في الزمان من ركوع جنة الى غروب الشمس...



ويعتبر ان على كل سبيل في كل شئ وضعه وصادق تحت راسه كونه  
ليتمكن من الاما و جعل رجليه الى القبلة كما في النهاية وقبل السجود للقبلة ان ينصب  
ان قد رخص لا يركب رجليه الى القبلة كما في الزاوية او في الاستلقاء او في الاضطجاع كما هو  
المستور عن اصحابنا في الامامية الاظهر ان الاضطجاع لا يجوز في التيمم او في السجود  
فعلية جنبه متوجها و يجب جعل وجهه اليها درجته كونه راسا او يمينها والاكابر والمعتزلة  
المؤمنين بكونها بالراس وكونها ان يكون من غير الاضطجاع والارض عز ذلك وكون وجهه راسا  
جاز على ما روي عنه كما في الظاهرية واما المعتزلة في ذلك فاحب الصلوة فسطحت الى القبلة  
وان كان التعذر اكثر فزوم وليمة وهو الوجه وقيل الى القبلة وان كان اكثر منها والى القبلة  
ان كان اقل وهو الوجه كما في المعتزلة والكلمة باب ما عتد الشيعين واما عند المعتزلة  
الوقت حتى لو سجد قبل الزوال الى اربعين الزوال الى القبلة فلا فائدة الا ان اقتد الى العصر كما في التيمم  
فان مات بلا قبلة قضى عنه وادركه في الخطا كمن في الاختيار مات بلا شئ عليه ولو لم يكن  
الكفر فزوم وليمة وهو الوجه والكلمة في الاضطجاع والاكابر والمعتزلة بالعين وعنه  
ابن يوسف ان يغيره في شك فيه حجة واعتبره كمن في الاختيار بالوجه ثم الغلب وزفر  
بالحيث بنم العن ثم الغلب كما في الروضة وغيره فزوم بالحيث الى قدر على الركوع و  
السجود فاما في الصلوة استأنف الصلوة عند هم وقاعد بركع وسجد الى قدر على  
القيام فربما ياتي عليه فاما عند الشيعين واستأنف عند طهر فليس عليه في الوصول  
كما هو المذهب الرابع الكون بوضعية الجهر اعني من ارض صل الوضعية فاعاد ركع وسجد  
في تلك الاضطجعة جاز بلا عذر كما في دفع القيام له وراي الراس وسوداد العين صح عنده  
استحسانا لا يصح عنه مما قيل في طلاله بشاره الى انه لا يصح فيه بالامام وبلا عذر  
ولو فافله هذه بالاتفاق ووجه قاعد بجمع العذر بالاجماع وبين في التيمم الى القبلة  
كما في السجدة في الاضطجاع وبسبب ان يصلي كما كان من خارج الغلظ فاما الصلوة  
على الارض المكورة والغلظ الملوطن في حرف البحر او لجهة البحر ان يصلي قاعدا اما في الخوف  
فيما لا جاع واما بالجهة فانه ركعة الرج فليكن ركعة واحدة والافضل اختلاف وقيل في الاولين  
خلاف ايضا الكل مستقاه في النهاية واعلم انه لو خشي الماء لم يركب قبل ان يوجه شمس  
لغلق به مقعدا لا يصلي بالامام ولا يصلي له التاخير وان لم يوجه بجاه وقيل لا يصلي حتى  
خرج الوقت بلا صلوة فمات صلا الصلوة وبها كما في الروضة حتى ارزحى او اخر  
عليه يوما وليمة او اقل كما في البسوط والخط والملازمة وبها كمن في القدر ركعتين  
صلوات تقي في الصحة بالاركان الثانية وفي الارض بالتفصيل فاما في ركعتين او اقل في  
الصلوات وانما زاد وجوز او الاضواء عليها ما ساعدت في الغرضية ارض  
جزء من الزمان وكذا في الرفع على الغاية والمقعد زاد عليها ما ساعدت في الغرضية فاما في  
الصلوات كمن في اكثر من السقطات بزيادة ساعدت في وقت صلوة اخرى وقال كمن  
ان زاد وقت صلوة لا يقضى سوى الصلوة الست او اكثر من السقطات بزيادة  
ساعدت في وقت السابعة وهو الاصح والتميز ان يكون اليوم والليمة مستوعبين

او يمينها

ويعتبر ان على كل سبيل في كل شئ وضعه وصادق تحت راسه كونه  
ليتمكن من الاما و جعل رجليه الى القبلة كما في النهاية وقبل السجود للقبلة ان ينصب  
ان قد رخص لا يركب رجليه الى القبلة كما في الزاوية او في الاستلقاء او في الاضطجاع كما هو  
المستور عن اصحابنا في الامامية الاظهر ان الاضطجاع لا يجوز في التيمم او في السجود  
فعلية جنبه متوجها و يجب جعل وجهه اليها درجته كونه راسا او يمينها والاكابر والمعتزلة  
المؤمنين بكونها بالراس وكونها ان يكون من غير الاضطجاع والارض عز ذلك وكون وجهه راسا  
جاز على ما روي عنه كما في الظاهرية واما المعتزلة في ذلك فاحب الصلوة فسطحت الى القبلة  
وان كان التعذر اكثر فزوم وليمة وهو الوجه وقيل الى القبلة وان كان اكثر منها والى القبلة  
ان كان اقل وهو الوجه كما في المعتزلة والكلمة باب ما عتد الشيعين واما عند المعتزلة  
الوقت حتى لو سجد قبل الزوال الى اربعين الزوال الى القبلة فلا فائدة الا ان اقتد الى العصر كما في التيمم  
فان مات بلا قبلة قضى عنه وادركه في الخطا كمن في الاختيار مات بلا شئ عليه ولو لم يكن  
الكفر فزوم وليمة وهو الوجه والكلمة في الاضطجاع والاكابر والمعتزلة بالعين وعنه  
ابن يوسف ان يغيره في شك فيه حجة واعتبره كمن في الاختيار بالوجه ثم الغلب وزفر  
بالحيث بنم العن ثم الغلب كما في الروضة وغيره فزوم بالحيث الى قدر على الركوع و  
السجود فاما في الصلوة استأنف الصلوة عند هم وقاعد بركع وسجد الى قدر على  
القيام فربما ياتي عليه فاما عند الشيعين واستأنف عند طهر فليس عليه في الوصول  
كما هو المذهب الرابع الكون بوضعية الجهر اعني من ارض صل الوضعية فاعاد ركع وسجد  
في تلك الاضطجعة جاز بلا عذر كما في دفع القيام له وراي الراس وسوداد العين صح عنده  
استحسانا لا يصح عنه مما قيل في طلاله بشاره الى انه لا يصح فيه بالامام وبلا عذر  
ولو فافله هذه بالاتفاق ووجه قاعد بجمع العذر بالاجماع وبين في التيمم الى القبلة  
كما في السجدة في الاضطجاع وبسبب ان يصلي كما كان من خارج الغلظ فاما الصلوة  
على الارض المكورة والغلظ الملوطن في حرف البحر او لجهة البحر ان يصلي قاعدا اما في الخوف  
فيما لا جاع واما بالجهة فانه ركعة الرج فليكن ركعة واحدة والافضل اختلاف وقيل في الاولين  
خلاف ايضا الكل مستقاه في النهاية واعلم انه لو خشي الماء لم يركب قبل ان يوجه شمس  
لغلق به مقعدا لا يصلي بالامام ولا يصلي له التاخير وان لم يوجه بجاه وقيل لا يصلي حتى  
خرج الوقت بلا صلوة فمات صلا الصلوة وبها كما في الروضة حتى ارزحى او اخر  
عليه يوما وليمة او اقل كما في البسوط والخط والملازمة وبها كمن في القدر ركعتين  
صلوات تقي في الصحة بالاركان الثانية وفي الارض بالتفصيل فاما في ركعتين او اقل في  
الصلوات وانما زاد وجوز او الاضواء عليها ما ساعدت في الغرضية ارض  
جزء من الزمان وكذا في الرفع على الغاية والمقعد زاد عليها ما ساعدت في الغرضية فاما في  
الصلوات كمن في اكثر من السقطات بزيادة ساعدت في وقت صلوة اخرى وقال كمن  
ان زاد وقت صلوة لا يقضى سوى الصلوة الست او اكثر من السقطات بزيادة  
ساعدت في وقت السابعة وهو الاصح والتميز ان يكون اليوم والليمة مستوعبين

او يمينها























فوقه وادبها لا من ادب البوم حتى يحل في الحنفية ان يركع في سجدة واحدة  
مستوحيا في سجدة واحدة قبل ان يركع في سجدة واحدة وهو في سجدة واحدة  
روي عنه صلى الله عليه وسلم في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
وفي الدركون من سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
الصلوة بولم يركع في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
المسجد كان في المصنوع والركعة مطلقا عند بعضهم ولا يركع في سجدة واحدة  
عند ابن معاذ ولا يصلي بعد ركعة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
من كان قالوا لا يصلي في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
صلوة العبد في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
افضل وتواتر فيها سورة الاعلى والسر والسر في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
ثلاث مرات اعطى له ثواب بعد كل ما ينبت في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
ان الصلوة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
ادائها في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
والعاشق انما في الرسايق مكرهه كراهية تحريم واليه اشارة كلام شيخ الاسلام وغيره  
الا انما انما في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
وعليه عامة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
انما في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
مكة على سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
سببا لان تقديم الركعة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
جو انما في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
الكلام لا يركع في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
قد رجع او رجع في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
اشعار بما في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
غير داخل في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
على ما في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
ويكبر في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
القوم باجود لانه روي عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم والاكفاد والاعلى ان ليس بين  
اشكليات ذكر مسنون ولا يجب لكن يجب بين كل تكبيرة من سجدة واحدة في سجدة واحدة  
وقيل باختلاف الكثرة الزحام وقلة في الزاوية وغيره من الامور التي  
بينها ما في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
في الوضع والاسال وهو في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
بجنيضة وزفر قبل الشاء وغيره في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
واعاد به في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة

وآداب

فوقه وادبها لا من ادب البوم حتى يحل في الحنفية ان يركع في سجدة واحدة  
مستوحيا في سجدة واحدة قبل ان يركع في سجدة واحدة وهو في سجدة واحدة  
روي عنه صلى الله عليه وسلم في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
وفي الدركون من سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
الصلوة بولم يركع في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
المسجد كان في المصنوع والركعة مطلقا عند بعضهم ولا يركع في سجدة واحدة  
عند ابن معاذ ولا يصلي بعد ركعة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
من كان قالوا لا يصلي في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
صلوة العبد في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
افضل وتواتر فيها سورة الاعلى والسر والسر في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
ثلاث مرات اعطى له ثواب بعد كل ما ينبت في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
ان الصلوة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
ادائها في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
والعاشق انما في الرسايق مكرهه كراهية تحريم واليه اشارة كلام شيخ الاسلام وغيره  
الا انما انما في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
وعليه عامة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
انما في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
مكة على سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
سببا لان تقديم الركعة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
جو انما في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
الكلام لا يركع في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
قد رجع او رجع في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
اشعار بما في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
غير داخل في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
على ما في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
ويكبر في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
القوم باجود لانه روي عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم والاكفاد والاعلى ان ليس بين  
اشكليات ذكر مسنون ولا يجب لكن يجب بين كل تكبيرة من سجدة واحدة في سجدة واحدة  
وقيل باختلاف الكثرة الزحام وقلة في الزاوية وغيره من الامور التي  
بينها ما في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
في الوضع والاسال وهو في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
بجنيضة وزفر قبل الشاء وغيره في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
واعاد به في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة



الفصل

五

٢٩  
بالتصريح وعلية ثم انما خطبة العترة في كتابها الشريف في حقه العترة ثم في حقه العترة  
وقية اشعار بوجوب السكوت والاحتياط في خطبة العترة في كتابها الشريف في حقه العترة  
في الكلام لكن في التفسيرات في الكبر الامام في الخطبة بكبره واني العترة لا يكره  
في الكلام كما يكون في خطبة الجمعة ولعل في خطبتها ما في خطبة الجمعة من الافعال والاول  
المسبوبة الا انه يكبر فيها ايضا لكن في الاثر اكثر ولا ينبغي ان يكون التكبيرات اكثر الخطبة  
وليس له عدد في طاهر الرواية كما في قاضي خا ونية اشعار به وانه النواذر وشبهها  
ما في الزيادة انما يستحب قبل سن اقتصار الخطبة الاولى في التكبيرات والثانية بسبع و  
في النصف بكبر قبل ان ينزل في المنبر اربع عشرة مرة ولا اجتماع الى اليمين ثم عان  
تجتمع الناس بعد الزوال في باب جدم ذكر في يوم عرفة انما سمع في الحجة تشبهها  
بالواقعين ليس يعرفات لم يرو عنه وغيره الخلفاء والرشد في كان محدث والمحدث في مشر  
الامور وقيل انني كونه واجباً او سنة واما في استحبابه فلا لانه عاده وسبب وذكر  
وعلى الحسن ان اول من فعل ذلك ابن عباس رضي الله عنهما بالنسبة كما في الكرامة والتفصيل  
يشير الى انهم لو جمعوا اشرف ذلك اليوم لا التشبيه جائز كما في الترتاشه وتجب و  
قيل بين والا لا يصح في الزيادة وقال يعلو ان سبب بالاجماع وفي الخطبة انه في اطلاق  
السنة على الواجب وقد جاز لانها طائفة من ضيق قوله الله اكبر الله اكبر لا الله الا الله والله  
الله اكبر والله اكبر ست عشرة كلمة عندنا في كل مرة بين اربع تكبيرات ثم تكبير واحدة  
مرة واحدة قال في الثاني في الاية زاد تكبيرة في الاول كما في الحديث وغيره ومن علم انما لم يوجد  
التشبيث كما ظن وانما زيد في التواتر رة الى التمجيد واجب وقيل سنة كما في الكاف وهو  
محل الخلاف بينه وبينهما كما في الحديث وغيره ثم في يوم عرفة في طاهر الرواية وهو قول  
عمر رضي الله عنه وعمر رضي الله عنه وعمر بن يوسف في طاهر الخ وهو قول ابن عمر ودين ثابت كما  
في الخطبة عقيب كل فرض الى بعد كل فرد من افراد الصلوة المفروضة والجمعة فالعقيب  
طرف تجب فان البناء للبناء اصل عقيب بكبر العاف والكتبا ورنة ان يكون تحلة بعد  
السلام قبل ان يفعل ما ينافي الصلوة كما سجد بالاعتكاف والكلام والمحدث العهد وان  
لا يكبر بعد الواجبة والمسبوبة والمنذوبة وغيرهم بكبر بعد ما كما في الكرامة والبيان  
بكبر وان بعد العترة لا كما في الجمعة كما في الترتاشه اذ كل كل في هذه الاوقات فلو قضى صلواتها  
غيرها لم يكبر في وقت صلواتها فيها فرق لا وغاية يوسف انه يكبر كما في الخطبة وغيره  
بما سمعنا من سجدته الى غير مكرهه واجبا ما يكون الكل او البعض رجالا لا كالكبريات والمصليات  
وحد من الجماعة على المقيم كغير طرف آخر ونية رفر الى ان لا يكبر على المرأة ولا على الكافر  
على الاصح كما في التفسيرات والى انه لم يتم ما كونه وهو الاصح كما في الترتاشه والكتبا وان يكون  
ذلك المقيم صحيحا فاذا اصاب المرضي لم يكبر والى في الجملة وعلى امرأة طاهر في صلواته مقتضية  
مقتضية كانت او مسافة رجل موصوف بالصفات المذكورة ولم يذكره لظهوره  
ولو ذكره كان اظهر وسبب مقتضى مقتضى موصوف بها وقروى ودر بعض مقتضى بين بذلك  
المقيم الزعم العترة فكبر بعد ثمانية صلوات على ما قال ابن خنود فلما ذهب اليه اجتمعت و











[illegible]

7

شواهد غير حجة الجلالى وادله اخرى في بيان ان القبر المذكور قد كان في موضع دفن  
 كركم الجبلين المذكورين في موضع الجبانة قبل وضعها والاباس بالجبلين بعد وبعث الجاني الجاني  
 وقبره اشعار بان القبر المذكور كان في الجبلين ان القبر المذكور تحت حجر يدفن والاعنوم  
 الجبانة اذا حرت به الا اذا اراد ان يشبهه قال محمد بن اشئى محدث لا اصل له كما  
 قال الجنيضة وفي الخط اذا كان القوم في المصطفى في الجبانة يؤمنون ان اذا ارادوا قبل  
 وضعها عند بعض الناس الصحيح انهم لا يؤمنون تعالى ما في فخاخره وغيره انه يكون القبر  
 محمول على احد هذين وتجد القبر من الحدة او الحدة الى اخره جانب القبلة في القبر تسير  
 بالمحذ اسم مفعول كما في المذوات وبالحمد ففتح اللام وضربها وسكونها كما ذكره ابو جابر  
 وغيره وفتح الحاء وعوض صاحب المذهب والقبر من الميت طول له على قدر طول الميت  
 وعرضه على قدر عرض الميت لنفس طولوه وعمقه الى السرة وقبل الى الخوخة في المصطوف  
 وآل زاد عليه فهو فضل طول كان على قدر قامة فهو حسن والحد سنة ويكره الشئ وهو  
 ان يحفر وسط القبر ويبنى وهذه اذا اصلبت الارض واما اذا ضعفت فالسوى واوصى  
 كثير من الصحابة رضي الله عنهم ان يرشوا في القبر من غير حدة ولا شئ او يوتي الوضوء من السرة في بيئتين  
 او ثلث كما في الخط واما الثابت فمن البقاعى انه يكره وغالبى يكره من الفضل الاكثر  
 به في ديار نادى كونه لوطا وادرسنا الا ان السنة ان يوشى فيه القبر من القبر او  
 يجعل اللبس الخفيف غير يمين الميت وساربه وتطمين الطبقة الاعلى مما يلي الميت  
 ليصير كاللحم كما في الزاهد رآه الميت ورضه عطف الواد وان احسب ان يدفن الميت  
 او القليل في مقابر قوم كان في بلدهم وان نقل ميلا او ميلين او غيره فلا بأس به كما  
 في الجلبالى وهذه قبل الدفن واما بعده فانه غلب عليه لا يفتح في تلك خلاف ولا ينفصل  
 بالانفصال الا اذا دفن في مرض غضب كما في المصطوف او ضعف كما في فاختاخره  
 واعلم انه اذا مات في السفينة ليس ويكفن ويصلى ويمر في البحر لقدر الدفن كما في  
 المحيط ويريح الميت فيه الى في القبر على القبلة بان توسع الجبانة في جانب القبلة  
 من القبر ويجعل منه الميت الى الحدة في افراد القبر عارضا رة الى انه لا يدفن الميت الا الاكثر  
 في قبره والاباس به عند الضرورة ثم بعد ذلك لا يفضل والرجل ويجمع بينهما حاجز الصعيد  
 وفي الاثنا عشر اشعار بان لا يلقى الجسد في القبر كالميت فانه مكره كذا في المحيط  
 وكان الحكم لا يجوز القاء المصطوف كما في الخزانة وذكر الزاهد رآه مكره خلافه لا اصل  
 المحجاز في الجلبالى لاروايه في ذلك والظاهر انه لا يفعل في المصطوف والاباس به وهذا  
 اذا لم يكن خشوا كما في فاختاخره وتقولوا انتم بسم الله وعلى طهر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وعليه سكتك وفي رواية بسم الله وبالله وفي رواية وعلى طهر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 احنا هذه وهو وضع الميت في القبر بيمينه كمن باسم الله وبالله في روضه وبعثه  
 من الثواب والكرامة رغبتا ونحن في ذلك كله على طه ودينه كذا في الكرامى وقولنا  
 الوضع اشعار بان الشفع غير لازم وذا الرحم الحرم اولى بالمرأة ويكره ادخال الاجنبى  
 الزوج كما في الجلبالى وعنده فقد الحرم شيعون ثم الشبان الصلحى كما في الجلبالى و  
 الخلاصة في

div



































*بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين*

116

Handwritten signature or mark.

الاسمى في المصنفين دار الجليل







فصل في الارض وقد سمي زراعتها الخبز شيئا لما في الطبيعة من كونه محل وادوار خارج ارضه  
سنة او سنيين جاز لان نسبة ارضه ناسية والى ان يتكرر بتكرار الخارج في كل الحظيرة والى ان يحتاج  
يكل لا قبل اداء الخارج وقيل لا قبل اداء الحظيرة الى ان تسقط بخلها الخارج ولو بعد احصاء كحاشي التمر تاشرو  
وضع مون الدرع ثم يودي الى الخارج في الحظيرة والى ان الدين يخرج له في كحاشي الحظيرة والى ان  
وجوبه على التمر في وفيه خلاف العشر وقد اخرج بعد طاعة الارض كحاشي التمر الى الجوز  
الخارج في غاية الطاعة فلا يرد عليه لان النصف عين الانصاف وغيره من غير ان يرد منه الا بذر  
الارض وما يوثق لغيره وعياله الى الجوز في الحظيرة واما خارج الحظيرة في الموطف بالاضافة وكوز  
ان يكون وصفا وسيجي خارج الوظيفية والمطاطة ايضا وسوي شيئين في النصف والقطعة  
بوضع الامام عليه كحاشي التمر في حاشي التمر الى الجوز في حاشي التمر الى الجوز في حاشي التمر الى الجوز  
باده على كحاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
وسنين الف جوب ثم وضع باده لكل جوب بالغ وهو سون ذراعا في سنين بذر  
الملك سبع قبضات كحاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
اراضهم بذر في ملك زانهم واما جوب سبب الارض راضي فتعاقب اهلها في الحظيرة  
لكن في المفسرات اراد بالملك التمر وان ولسج قبضات تلك السج مع زيادة ايام  
من موقوف في كل قبضة في السنة ان القبضات غير منصوبة الى ايام وفي كل جوب ان ذراع  
جوب كل قبضة اربع اصابع وفي الزاهد رقبيل الجوب بالغ فيه سون من  
الحظيرة في قبيل سون واريد بالجوب بوزنية ما ياتي في بذر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
ما اذا كان السج في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
كحاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
علاوة على ما بين السج في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
باصالة حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
كحاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
او سجن وكحاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
وغيره من السج في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
الى ان الحاشي في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
بان لا شي في الباس ويتيقن ان يجب فيه الخارج ايضا لانه عطل الارض الحرجية والجوب  
الكرم ارض يحيط بها حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
فقط متصلة تلك الاشجار الى الحظيرة التمر وغيره بحيث لا يمكن ان يزرع ما بينها  
تسعة الى ذلك هو عشرة ايام كحاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
كحاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
وغيره من حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
لنراة حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
بما ذكرنا في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر

فصل

فصل في المفسرات في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
بالاجماع واما الزيادة عليه لكثرة اربع ملاجيز بالاجماع في الاجزاء ان يكون في قبضة الموطف  
الى المقسمة وبالعكس لو زاد الامام عليه اربعة جاز عند حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
لا يجوز عند الحظيرة حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
انه واجب على الصغير المكاتب والمأذون والحر الكافر ولو قصد في قبيل الموطف  
جاز لاجل حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
الحظيرة حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
الاراضه وفي حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
يكون في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
توزان الموقوف ليس بجلب التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
عليه بحيث لا يمكن من الزراعة على اوصافه او اصاب الزرع افة سماوية لا  
يمكن التمر عند حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
والاصح انه اذا اصابته افة ارضية لا بسقط الخارج فيه رزالي انه اذا غلب الماء  
ثم نصب او اصاب الزرع افة في بعض محول وقد تمكن من الزرع فعليه الخارج في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
ان الموقوف زرع الحظيرة او السج في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
لانه من قبيل بسقط حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
ما كان بعد القدره فان لم يرد فيه الامام الى حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
الباقى الى رب الارض وان لم يجد فيه حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
عليه ولو زرع الخارج وان لم يجد فيه حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
كحاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
الخارج عنهم فلا يجوز حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
الخارج سلم من ذبي او سلم في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
ان حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
السنة ما يزرع فيه وهو ثلث اشهر على حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
لم ينفقه حسب والا فني كالبعض حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
سلم وضع الخارج عليه بعد القبض وبطل العشر وعنده البر يوسف فوضع عشر  
حرف الى مصرف الخارج وعنده حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
في ارض مصرف الزكوة فصل مصرف الزكوة الاسم يصح والشرعة مصرف  
الصدقة اليه فالمصرف هم مكان الزكوة ثلثه للعشر وصدقة الفطر والكفارة  
والنذر وغير ذلك من الصدقات الواجبة وآثر الى ذلك بما بعد من قوله جاز غير  
اليه وصح به في الاحتياط وغيره ويستثنى منه ما يفيد الكسرة من النذر وغيره  
من الكفارة بديل ما ياتي في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر  
بانه لا يجوز له اداء الزكوة بغير علم المالك ولا المطالبة ولو اقرضه من قضاة واما ما ياتي في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر في حاشي التمر

17











و قد اورد علاء الدين  
بجانبه فانه صنفه النسب  
للكثرة والتوضيح  
الاضافه اليه

من باب العلم به عند سماع النسخة في قوله على هذا بخلاف ما عليه في الحديث واما ما في  
اشارة الى جواز ادائه في باب او بعد عند عند كما هو في الحديث في المصنف ومما يسهل  
ولو بعد وعده في الجواز وعنده في الجواز بعد قوله فانما يؤدى له فطرة السنين الماضية وعنده  
للمنفعة مشتركة وجارية مشتركة فلو جاءت بولده فادعاه فعمل كل منهما له صدقة فانه عند  
اليوسف وعليهما صدقة واحدة عند قوله اذا كان احد هما ميتا ومعه اقل الاخر صدقة  
فانه عند سماعي في الحديث وكذا العبد مشتركة في الارباب لهم اذا كانوا للمنفعة على كل من الوارثين  
خلافا لما فيجب على كل فطرة ما يخصه من الرأس لا الكفاية حتى انه اذا كان العبد منفعة  
يجب عند سماعي الثمانية فقط وقيل لا يجب لهم بالاجماع في الكفاية ويجب الفطرة لعبد  
بطلوع الرعد طلوع فجر يوم الفطر حتى انه اذا مات لبعض اولاده او عبده او اخوة او باع  
عبده او وصيه او اعتقه او غير ذلك قبل الطلوع لا يجب الفطرة عليه وان وقع هذه  
الامور بعد الطلوع ويجب وقد مر ان الوقت المستحب قبل الصلوة وفيه شارة الى ان وجوبها  
على التاخير كما قال محمد وذهب ابو يوسف الى انه على الفور وعلى جميعه واديان والآولى  
ان يقال واول وقتها صبح الفطر وما بعده سنين او اكثر او اقل فقد بها على الصحيح وقيل  
سنة او سنين وهو الصحيح كما قال الامام الحنفي في المصنفات وقيل جاز ان يؤخر سنة  
رمضان وقيل في نصفه وقيل في العشر الاخرة وقيل قبل يوم او يومين ولا يقدم عند حسن  
في الكفاية ولا سقط الفطرة ولو صار فقيرا او اخرجه المولى ولا يكره التأخير وان طال  
كما في الخزانة لكن فيه شبهة في التاخير عنه وعند حسن سقطت بصلوة العبد في الزمان  
وبسبب الفطر في الحاف ولا يخفى ان في قوله او شيئا من حق اداء الكلام كما في الباقي لا اداء  
الزكاة علم بالتمام **كتاب الصوم** البقرة الزكاة اشارة الى ما تقرر في الفصل  
القوم من ان افضل الاعمال بعد الزكاة الصوم وهو في اللغة الامساك عن الفعل مطلقا  
كان او مكلا او شربا في المفردات وترك الاكل ان الاكل كما في النوب وفي الشريعة ترك  
ترك الاكل والشرب بالوجبات والكل على اركض النفس عند هذه الافعال فبعد  
تلاشك ما فعل شيئا من اكل فلو اكل ولو اكل في الحرام فلا يثلم وطى فبسته او بهمة بلا اثر  
كما في النظم علان التعريف بالاعم جاز ولو قال ترك المفردات ثم الدوراد هي مفردات  
الصوم من اول زوال الصبح الصادق او انتشاره على اختلاف وهو واسع والاول  
احوط على ما قاله المحقق في الحديث الى النوب امر زمان غيبوبة تمام جزم حسن بحيث  
تظهر الظلمة في جهة الشر كما يشير اليه في تحفة المسترشدن والتحفة الثمانية وغيرها  
في التجار والاختيار وغيرهما فان صلى الله تعالى عليه وسلم اذا اقبل الليل من مشا فعد  
افطر الصائم اراد او جد الظلمة حيا في جهة الشر فافطره في وقت الفطر او صابر  
مفطر في الحكم لان الليل ليس ظرف للصوم واما ادى الامر بمسورة فافطره في وقت الفطر  
كما في فتح الباري مع التيسير الى فقه طائفة انه نهى في جزم من اجزاء الوقت المعتبرة  
من ليل او ليل يوم ثم لم يخط بيل الصوم الى النوب يكون صائما بالاجماع كن لم يؤصم  
ولا فطره هو يعلم ان رمضان لم يكن صائما على الاظهر في الحديث والكلام يشير الى انه لو نحر







يستحب شرب ماء بارد في شهر رمضان...  
سنة إذا رأى الهلال الفطر...  
ياكل حله وخره...  
فعلية أن يصوم...  
أما مردود...  
وقد يشارة...  
لو خذرة...  
لم يوجد...  
الكس...  
والأنا...  
مشرط...  
يكون...  
وإن...  
تكون...  
وقد...  
والأنا...  
لا يقبل...  
ذلك...  
عبد...  
أما...  
مع...  
فلا...  
نصاب...  
يقبل...  
السلام...  
العبد...  
وفي...  
أن...  
ظاهر...  
فلا...  
وفي...  
عنه...  
بجو...  
أما...

أما...

أما كونه...  
مشرط...  
والظاهر...  
الرواية...  
الشرح...  
غير...  
العدم...  
فالتم...  
الزوال...  
قبل...  
والأنا...  
أن...  
أن...  
وهذه...  
فصاعدا...  
بين...  
طرف...  
في...  
جميعا...  
أو...  
وإن...  
حجة...  
يو...  
الأخلاق...  
فرد...  
الشهادة...  
فصل...  
موجب...  
موجب...  
مع...  
وهو...  
بني...  
ثم...  
لم...  
أما...

هذا هو الأصل في شهر رمضان...











اليوسف انه اذا اخذهم او غلبهم لم يجر ان الاباء لا يتيقروا في غلبتهم في القديس يسي عنه  
فكانوا يفتقدون سبيلهم في المصروف كما يشترط الله كالقطرة نصف صاع من رزق وذيب  
او صاع من رزق او شبر من رزق او طعم من الكسب نصف صاع من رزق يوم جاز عندنا ولو اعطى سبيلنا  
صاعا منه فربما لم يجر عنده وعاء يوسع رزقا والاطلاق مشير الى ان له ان لا يغير  
اول رمضان بكرة في الحنية وذكر انهم اطلعوا في كل يوم ولا ينقطع من الشهر الى وقت  
وجوب القضاء رمضان في الحنية في القديس ما فطره اعطى ان قدر على الصوم لانه قشر صا  
لجوا من خلفه وادام العجز واما الارزاق في البطن او وضع ارجلهم ارضاع  
الى التي لا ولد رضيع فاقطعت كل واحدة الضرر باجتماعها او يكون طبيب عاذا مسلم  
على نفسه ما واه له بالخصم من الوضع التي هي اهل له على هذا النظام لكن الارضاع لم يجب عليها  
بل على الاب فاما ارباب النظم فانه واجب عليها بعد الاجارة كما في الكرام في غيرهم  
المستحلف ان النظم المستحقة كالام في اباة الا فطر فعلي هذا لو تعينت الا فطر الام  
لارضاع بانه لم يوجب في مثلها اياها الا فطره وفيه شارة الى انما شرب الدواء اذا  
خافت عليه او لم يشرب والى ان الحنة في الحنية لم يفتقر قبل مرضه فلو خاف ان يضره ضعفه  
خبر نصف النهار فقط وان لم يفتقر اجرة ثلثه نصفه حتى اجبرته العطف فان فطر  
كفر وقيل بخلافه في الحنية وذكر في الحنة ان الحنكاد او العبد او الذميب لسد النهر  
او كبره اذا اشتد الجوع خاف بهلاك فله الا فطر كحة او امة ضعف للطبخ وعسل  
الثوب ودر عينه فاقبالا جرحا او الطيب زبادة ورضه الحاشين او امتداد  
او وجع العين او جرحا او صداع او غيره به فاني خاف عمو المرض ونقصان العقل  
فمن له نوبة في فطره في هذه الضعف عند عصابة نجي فلا يس لان الغالب كالحاشين  
وقال في الحنة من اشتد مرضه كره صومه وقبره الى ان لو زال المرض وبقى ضعفه لم  
يفطر له والجميع الكل في الزهد الى ان لو خاف حدوث المرض فطره في الاختيار  
والك والذم كره الصلوة افطره ارباع افطره حولا الاربعه الا فطره كرههم  
اسروا فيه الا اذا فطره عندهم وقال المتأخرون يفطر من على كل الا فطره في اخر النهار  
ويجوز اوله واطلاق المك في مشير الى ان لو كان من مكانه او حضر من سوره افطره لكنه طرد  
وقال الحنفية لو ان الشوب بعد الصبح لم يفتقر فلكا بخلاف ما لو مرض بعده صابا كذا  
في الحنية وغيره في حنية لو اصاب المرض صابا ثم حج ثم اضر لم يكره في الظهيرة وقصوا  
ما فطره اقبل رمضان اخره وبعده بلا فدية اسم فطره الفداء كغيره البذر الذي يخلص به  
من طرده بنحوه اليه في الكسب والمخطط وصوم سكر لا يجزى اذ لم يفتقر عامة  
رفقائه الا اذا فطره اقبل اذ كانت النفقة شربة بينهم وفيه شعار بان الصوم  
مكروه بالك اذا اجمعه على في من شربوا في المرض كحقيق او حكمي كما في الحاشين والارضاع  
وهي بعض النفقة وغيرهم او اقامت كذا في صوم ما في الصبح والمفتقر قدره وارضاعه فاقطعت  
او وجب عليه ان يذوق فدية فان حنة في ايام الصيام كالقطرة عينها او فدية ان  
عاش بعدة التي كان حاشيا بعد الصحة والاقامة بعدة او بعد ما فاقطعت فاقطعت بالمرض

اوالم

الصلوة من حنة ايام شفا وحاش بعدة حنة ايام بلا فدية  
ايام والاقامة بعدة بعدة بل اقل فيقدر بها اي فيقدر بعد الصحة والاقامة لا الموت  
توفات حنة وحاش ثمانية فذوقته ففقا والمجود وهم وقال انه قول مجر واما قولها  
فان وصية حنة والاكسبياني حوا خلاف هذا وحاش اقل ما فاقطعت فان صام فيها حاش  
فلا يثبت عليه عندهم وان فوطه لم يصر صلا فله عند حنة قال عليه وصية بكل فاقطعت و  
الحق ظاهر الرواية وهو الصحيح والكلام شوبان لو كان المريض لم يصر فلا يثبت عليه وهذا اذا  
لم يتحقق اليقين عنه والافطية الغد في كل يوم من المرض كما من الكرام في وقال صاحب  
المخطط ان يثبت بحقه حدة او ينشأ في البس في الايام المنهية ما عكس لاسباب  
ان اداءه واجب لم يجر فيها وشتر طوجوب الفداء على الوارث الا انما يثبت به بشرطه  
ولقد وجب ان لا يصا من التفتيد من الثلث الى ثلث ماله ان كان له وارث والا فمن  
الكل والكتبه في هذا الكلام ان الاصل هو وجب عليه ان كان له مال في الحنية  
وغيره فاقطعت كل صلوة مكتوبة او واجبة كالوتر دون السنة فانها في سنة من الترتب  
كصوم يوم الى كذبة وقيل فدية صلوة يوم كصومه ان كان معسرا او الظاهر خلافه  
في الحنة واما في حال من معان بلا فدية الا عشر وقامة المشايخ مالوا الى الاله وعلية  
الغفور على الكرام في العكس ان لا يجوز الفداء على الصلوة واليه ذهب الجميع على ما في  
والاحسان انه يجوز الفداء عنهم اذ في الصوم فطرو والنفق واما في الصلوة ففطرو  
الفضل ولا قال حنة انه يجوزها ان شاء الله تعالى والكلام في هذا لو فطر او اربا باطاعة  
النفق وضاع الشيطان ثم ندب في اخوه وادعى بالفداء لم يجرى في ديبا حنة  
المستصفي دلالة على الاجارة الى ان لو لم يجرى لوص بعد اياما وتبرع وارضاه جاز وقال  
محمد انه يجوز ان شاء الله تعالى في الزهد وقيل انه لم يجرى الصوم في الحقيق قبل  
لم يجرى الصلوة ولا خلاف في انه امر مستحسن بميل ثواب اليه وينبغي ان لا يغير قبل الفجر  
وان جاز بعده وكيفية ان سقطت عنه اثنت عشرة سنة فمن عمر ثمانية ثم يرفع  
للبياتي في الزهد الراسخين فطره فدية واحدة وان كان الثلث وانيا بالدية والا فدية  
اليه بملكه فيقبضه ثم يهبه فدية فدية فيقبضه ثم يرفعه الى المسكين ثم يذبح الى ان يثبت  
عمره وان لم يملك شيئا استوفى وارضاه وينبغي ان يقول الدافع للمسكين في كل مرة  
ان اذ فعلت مال كذا الفدية صوم كذا الفلان بن الفلان المتوفى ويقول المسكين قبضته  
واطلاق كلامه يدل على انه لو دفع الى فقير جليل جازة لم يشترط العدد ولا القدر ولكن لو  
دفع اليه اقل من نصف صاع لم يعتبه به وعليه الغفور كحاشي ايمان الصوري وعبادة غيره  
لا يجوز ان يصوم الوارث وغيره للميت وصلواته لا يكتفى بالاقامة للعهد فطامه  
ان الزكوة وبيع الكافرة مجزئة بلا خلاف وبيع عصا من سكره من سكره صام  
واعطى عنه احتياط لان السنة وردت بها وكذا فدية بالضرب في الاجتهاد على المخطط  
وذكر في الزهد رزق عصا من درهمين بن يوسف يفتي غيره صلوة ويكره الفصل الى تمام  
صوم النفس بالشرع الى بشرع غير مطلق ان عليه والا لا يلزمه على في الصلوة وقبضه

وبه يفتي

في الحاشين































والعقبة والخراب في فقه الجاهل واللاحق ان يزار من الركن الثاني باليد فانه لا يقبل  
 كافي الاختيار والتميز بالتحقيق والتشديد والالف للوضوح والاشباح والاصل  
 بين وطول الطواف الاجبة فبشمل طواف الزيادة والصدور واللقاء وغيره بالاستلام  
 كجاء من التفصيل ثم صير وقت بياض قبل الطلوع شعاعا كالأحرام الا انه لا يجوز فيه  
 المكثرة به وبوجه البعد للمؤمنين والمؤمنات كما في الزيادة ويجب ذلك الشفع عندنا في الخط  
 وغيره لكن في العلم والشفق انما كانت واحدة والحكمة متأنفة اوصفت شعاعا كونه بعد طواف  
 بالفتح ويجوز المكثرة على وجه طوفة والمفسر على اسبوع والبعده عانة طواف اسبوعا  
 فصاعدا ثم صير لكل شفع حج بلا اراه عند الطوافين سواء انصرف عن شفع او وتر  
 او ما عندنا في يوسف فذلك اذا انصرف عن شفع كاربعة اسابيع او ستة واما اذا  
 انصرف عن طرفة ثمانية اسابيع او خمسة او سبعة فذلك عندنا في النظم عند  
 القام بالفتح اروضه قيام تحليل عم وقت النزول والركوب وهو جاز انما قدم على  
 على سبعة وعشرين ذراعا في طوله عشرة اشبار وعرضه سبعة اشبار وعرضه  
 ان القام في المسجد حيث شاذ في الكا ولكن في الخط ان زحم الكس من الصلوة في القام  
 يصير في المسجد حيث يتسبب هذه ابياد الاضضية والافان في غير المسجد كما  
 في فاضلك ثم ان بعد الصلوة عاد الحج الاكود واستلم كجاء من التفصيل لانه في بعد  
 السن كالصوف والافان والاكسلاط بعد طواف ليس بعده سكره ويصل كجاء  
 خرج على السكينة بعد ما شرب من ماء زمزم ثم ركب باب شاذ والاول في خراب مخدوم  
 في فعل صلا الله عليه وسلم في العدة قصص الصفا حتى يركب السبب في الكا والادنى  
 في المودة في الصفا وان كان في الكاس صعد السطح وفسر استقبل السبب الكا والسبب  
 وكث قدر ما يتراد سورة في التفصيل في العدة وان لم يكن اخرا في الخط وكثيرا يستل  
 وسبح كثر في الاختيار وصلى عليه عم والملازم وجماعه وصلى الله عليه وسلم على  
 والخط ورجع بدين كالعارة وعاد طوبى ما شاذ في الحج والبيت والبيت بشروط  
 ثم تزل من الصفا وقد شفي في المودة وقية شعاعا لانه لا يركب في هذا الطريق ولا يحل في الطواف  
 كما في الخط والاعيدان يكون في نية اختلاف في الطواف سبعة اربعين مرة في كل يوم  
 آية في البقرة في الزاوية والاعيدان في نية اختلاف في الطواف سبعة اربعين مرة في كل يوم  
 في طرف الوداد والكرسي في اليوم وجماعه عاتقان السبعين في ثمانين مرة في كل يوم  
 مستطاب في الاحمر في السبب في نية اختلاف في الطواف سبعة اربعين مرة في كل يوم  
 في كلامه في الزاوية في السبب في نية اختلاف في الطواف سبعة اربعين مرة في كل يوم  
 فاضل على الصفا في الاستقار والذكر وغيرهما ثم شفي في المودة في الصفا في فصل فصار  
 سبع الصفا في المودة في السبب في نية اختلاف في الطواف سبعة اربعين مرة في كل يوم  
 في الصفا في المودة في السبب في نية اختلاف في الطواف سبعة اربعين مرة في كل يوم  
 الاختتام بالمودة سبعة اربعين مرة في السبب في نية اختلاف في الطواف سبعة اربعين مرة في كل يوم  
 الى ان لا يصد في الصفا ثلاث مرات بزيادة بالمودة فعليه اعادة شفي اذا لا يمكن ذلك الا ب

في الخط

من حجابنا ثم بعد ذلك بالاول والاربعاء والجمعة والاول في الزيادة ثم في السبعين في كل يوم  
 شفع في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم  
 به حاشية عن قول ابن عباس انه طلق وحل في النهاية وطاف سبعة اشبار بعد ما شفع  
 تقطعات وذلك لانه افضل من الصلوة الا في حق المكي وفي الالف شعاعا لانه لا يركب  
 بعد هذه الطواف لانه لم يشفع المارة ولا يركب لانه لا يكون الا في شفع الطواف  
 وخطب الامام الى الخطبة او ثمانية ثلاث خطب بين كل خطبتين فاصلي يوم خطب  
 خطبة واحدة بلا جلبة بعد الظهر مع درجته الحرام بمكة وعلم فيها المناسك التي  
 تؤدي فرغدة التروية الى زوال عرفة وهي كيفية الخروج الى منى والملت والصلوة فيها  
 والخروج الى عرفات وغير ذلك والمناسك امور يجب على منك بغير العلم وكسر في الفصل  
 المتعبه وبيع على المصدرو الزمان والمكان كما قال ابن الاثير لكن في الكس والخطوب  
 انه بغير الذبح ثم استعمل في كل عبادة ثم خطب خطبتين بينهما جلبة معلما لمناسك  
 التي في زوال عرفة الى زوال يوم التشرى وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة ودرجتها  
 والخروج من ذلك السبع فدرجته بركات بالكسر والتعريف فانه منصرفه بالاجماع ويجوز  
 منع صفة في الاصل جمع مدار سما لوضع واحد يقال له عرفة كما قال الزجاجة في تفسيره  
 وقيل انها في الاسماء المركبة فانه عرفة لا توقف في السماء والاجناس في الكا في خطب  
 خطبة واحدة بعد الظهر معلما لباقي المناسك الذي هو من الحج والنزول بالمحصب وغيره  
 كما درجته في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم  
 والتذكير في الكا في الزاوية وهي قرية لها ثلث سلك فيها تخرج اليه ايام الضحيا على اربعة  
 اميال من مكة شرفها بيل الى الجبوب وحجج فمكة الامام مع الكس عدة الى بعد  
 صلوة الحج في ذكره العدة ودرجته بركات بالسوط من يوم التروية الى منى  
 فدرجته وسحر بها لان التحليل عليه السلام راى ليلة كان ما لا يكون لانه ان الله تعالى يوم  
 بنج ابنك هذه اقلار وراى الى تفكر في ذلك الامر ان من استمع ام لا ثم عرف انه من الله تعالى  
 ام لا ثم عرف انه من الله تعالى فسمي عرفة ثم رآه في الليلة العاشرة فسمي بوجه يومها  
 يوم النحر في الكا في الزاوية التي توجب سجد التحف وكثرت بها فاضل بهم الظاهر والعمر  
 المحبوب والشاء فيها لا وقفا الى ان يصلي صلوة فجر يوم عرفة بنفس في الخط  
 او في وقتها المعروف في شفع الطواف ودرجته اسنة فلو بات بمكة ثم خرج منها بعد  
 فجر يوم عرفة ما ركب الى عرفات جازا لانه مسمى في الاختيار وغيره ثم ار بعد  
 طلوع الشمس وعنه قبل خروج منها الى منى الى عرفات هي على ستة اميال من منى  
 ترتيبا وكلها موقوف الى جميع مواضع عرفات يصلي لاداء فرض الوقوف الا ان  
 المنقطع لان يلقى عنة بقسم العين الماملة وفتح الراء والحد اعراف في الكا في  
 وغيره فينبغي ان لا ينزل الطريق لتقصر المادة في الخط وادراك السكس خطب  
 الامام خطبتين بينهما جلبة كالجعة وجمع الامام بالكس بين الظلة والعمر في آخر  
 وقت الظلة في النظم واطلا قد مشير الى اسنة او كونهم سافرين او قامين وكون

في الخط























١٠٠  
 من ان يكون متصفاً بما ارادوا فلهذا من غير ان يكون متصفاً بشيء او غير متصفاً  
 عينه فالبعض متصفاً بغيره في الخطه فيه اشعار بان ليس له سالا غير نقصان او  
 الى جزا الامتناع لم يجب عليه شيء من القيمة عند ما او لم يبق له شيء من القيمة  
 شيء عليه كما اذا علم ان فيه فاضلاً فلهذا اذا علم ان فيه فاضلاً لم يعلم فعله فيما لو كان  
 في الخطه والبعض بالفتح واحداً من بعضه فقيمة القيمة القيمة الموصوف او البعوض والقيمة  
 عليه القيمة ما قبل فلو انخرط في سلكه لكان من سببه كذا الى عليه فقيمة القيمة في الخطه لا يغير  
 الحزم بل لا لانه محرم صيد الحزم الى ما يكون فيه بعض به ناهياً او لم يكن واما غير ما لم يكن  
 الى الصيد فيجب قيمة البعوض او قطع حزم او طلال فيجب القيمة الى بنات الحزم مما لا  
 ساق له رطباً كان او باب بغيره فقيمة البعوض والقيمة البعوض منه في عامة  
 الكتب واخره من مثل الكفايات فانه ليست بنات بل هي ممتلئة في الارض وكذا  
 يباع ما خرج من الحزم كحجره وقدر يسير من ثمره للثمن في الخطه او سحبه وهو ما كان له  
 له ساق من البعوض رطباً او باب عليه فانه ظاهر عبارة كتب الفقه وان قيل على البعوض  
 انه اسم لطلب منه فمضى شجرة المضاف الى الحزم المحجب للخراد او شجرة الحزم ما كان شيء  
 من اصله في الحزم فهو او كان اغصانه فيه وفي اكله فيقطع هذه الاغصان عليه القيمة  
 كما في الخطه ويشترط ان يكون حشيش الحزم كذلك واما فصل هذه الاشياء مما قبله فانه  
 كذا لانه لا يجوز الصوم بغيره صيد فلهذا لا يجوز المحرم على السج والاطراف في جواز  
 الاطعام في الخطه وكذا لا يجوز الصوم بغيره شجر الحشيش والشجرة وكذا الاطعام  
 والهدى في شجر الطحور وذكر في الخطه انه لا يجوز الهدى بغيره شجره وعشيرة يوسف  
 انه يجوز الهدى الى الاشجار والمقتل على شجره وشجره في شجر الطحور وهدى  
 رطباً منبسطاً وهو ما لم ينبت في السبب بغيره الا ان يقطع النابت بغيره رطباً  
 القيمة في شجر الطحور والاله الا ان يكون له فلهذا القيمة كمال الملك على القيمة  
 الشرح في الخطه سواء كان متصفاً بشيء من ان ينبت في السبب رطباً ملوفاً او غير  
 ملوفاً او جافاً او نابتاً ملوفاً فانه لم يجب بشيء بقطع الشجر وحشيش هذه الصور  
 الثلاث ولا يبرح حشيش الحزم او ساق البعوض على شجر الحزم للزاد عند الطحور  
 لانه لا يقطع ويحذر البعوض بالضرورة الزاد من ولا يقطع شجره الا اذا جاز بكسر  
 الهزة والحاء وسكون الهمزة في المعنى ان هو ما ينبت في السبب او يجبل وله اصل من  
 وقصبان وما في رطب رجب والاله من كماله لوجوده ليس في البعوض بين حشيشات  
 ويشد وفيه في البعوض المخلل بين البعوضات في فيه البار ويوجب بغيره واحدة  
 عليه ان او ثوب لا على الارض والعتل اعلم من الحشيش والحشيش في السبب في السبب في السبب  
 الغا على اشعار بان الاثر بالعتل والاثارة الاله كماله واذ في البعوض اشعار بان لو  
 غلبت فيه في التعل لم يجب عليه شيء واما ما قلنا لان بغيره اثنين او ثلاثة فقيمة  
 طعامه وبغيره كماله نصف صاع في الخطه وغيره او جوده واحدة صاعه وان  
 قلت على الصاعه كماله فخره فانما هو من حشيش البعوض فون لعل جوده درهما

١٠١  
 ١٠١  
 من ان يكون متصفاً بما ارادوا فلهذا من غير ان يكون متصفاً بشيء او غير متصفاً  
 عينه فالبعض متصفاً بغيره في الخطه فيه اشعار بان ليس له سالا غير نقصان او  
 الى جزا الامتناع لم يجب عليه شيء من القيمة عند ما او لم يبق له شيء من القيمة  
 شيء عليه كما اذا علم ان فيه فاضلاً فلهذا اذا علم ان فيه فاضلاً لم يعلم فعله فيما لو كان  
 في الخطه والبعض بالفتح واحداً من بعضه فقيمة القيمة القيمة الموصوف او البعوض والقيمة  
 عليه القيمة ما قبل فلو انخرط في سلكه لكان من سببه كذا الى عليه فقيمة القيمة في الخطه لا يغير  
 الحزم بل لا لانه محرم صيد الحزم الى ما يكون فيه بعض به ناهياً او لم يكن واما غير ما لم يكن  
 الى الصيد فيجب قيمة البعوض او قطع حزم او طلال فيجب القيمة الى بنات الحزم مما لا  
 ساق له رطباً كان او باب بغيره فقيمة البعوض والقيمة البعوض منه في عامة  
 الكتب واخره من مثل الكفايات فانه ليست بنات بل هي ممتلئة في الارض وكذا  
 يباع ما خرج من الحزم كحجره وقدر يسير من ثمره للثمن في الخطه او سحبه وهو ما كان له  
 له ساق من البعوض رطباً او باب عليه فانه ظاهر عبارة كتب الفقه وان قيل على البعوض  
 انه اسم لطلب منه فمضى شجرة المضاف الى الحزم المحجب للخراد او شجرة الحزم ما كان شيء  
 من اصله في الحزم فهو او كان اغصانه فيه وفي اكله فيقطع هذه الاغصان عليه القيمة  
 كما في الخطه ويشترط ان يكون حشيش الحزم كذلك واما فصل هذه الاشياء مما قبله فانه  
 كذا لانه لا يجوز الصوم بغيره صيد فلهذا لا يجوز المحرم على السج والاطراف في جواز  
 الاطعام في الخطه وكذا لا يجوز الصوم بغيره شجر الحشيش والشجرة وكذا الاطعام  
 والهدى في شجر الطحور وذكر في الخطه انه لا يجوز الهدى بغيره شجره وعشيرة يوسف  
 انه يجوز الهدى الى الاشجار والمقتل على شجره وشجره في شجر الطحور وهدى  
 رطباً منبسطاً وهو ما لم ينبت في السبب بغيره الا ان يقطع النابت بغيره رطباً  
 القيمة في شجر الطحور والاله الا ان يكون له فلهذا القيمة كمال الملك على القيمة  
 الشرح في الخطه سواء كان متصفاً بشيء من ان ينبت في السبب رطباً ملوفاً او غير  
 ملوفاً او جافاً او نابتاً ملوفاً فانه لم يجب بشيء بقطع الشجر وحشيش هذه الصور  
 الثلاث ولا يبرح حشيش الحزم او ساق البعوض على شجر الحزم للزاد عند الطحور  
 لانه لا يقطع ويحذر البعوض بالضرورة الزاد من ولا يقطع شجره الا اذا جاز بكسر  
 الهزة والحاء وسكون الهمزة في المعنى ان هو ما ينبت في السبب او يجبل وله اصل من  
 وقصبان وما في رطب رجب والاله من كماله لوجوده ليس في البعوض بين حشيشات  
 ويشد وفيه في البعوض المخلل بين البعوضات في فيه البار ويوجب بغيره واحدة  
 عليه ان او ثوب لا على الارض والعتل اعلم من الحشيش والحشيش في السبب في السبب في السبب  
 الغا على اشعار بان الاثر بالعتل والاثارة الاله كماله واذ في البعوض اشعار بان لو  
 غلبت فيه في التعل لم يجب عليه شيء واما ما قلنا لان بغيره اثنين او ثلاثة فقيمة  
 طعامه وبغيره كماله نصف صاع في الخطه وغيره او جوده واحدة صاعه وان  
 قلت على الصاعه كماله فخره فانما هو من حشيش البعوض فون لعل جوده درهما



قتال غرة فدية التي في الغرة فدية من جواردة على الكافر ولا يفتل غراب شرع  
في الخواص الموقوفة وما في حكمها وتلك الخواص بشرط ان لا يكونا يفتل انوارا وكلام  
ما فيهما من شواهد قول بعضهم في المحيط لا يقتل الزارع والعقود وجب الكفارة و  
الواعظ على ما في النصارى من حق العقود والابح وهو الذي في طهره او بطلته بياض  
والغداق وهو الموقوف عند اصل اللغة بالابح والابح غاب البياض لانه بان غرة  
نوح عزم واستعمل بكيفية حتى ارسله من الارض والاسم وهو الذي في رطله او جفا  
او بطلته بياض او حرة والاربع ويقال له غاب الزارع وهو الذي في الصلابة الذي في كل  
وهذا في كبره كما في دفع الدال والهمزة على المحلة بالمدح الله وهدونا ولبست للثاني  
بل الوصية كما في فتح الباري وهي طاهرة باقية الفاردة الموقوفة وحقوب للذكور والاثني  
ويقال غوب وعقوبة وتقول ان عينها في طهرها ولا تضره ما لانها حتى يتحرك كما في فتح  
الباري وحده مثلها من خلاف الضب كما في فتحان وقارة سكنون الهمزة ويجوز  
في السهميل كما في فتح الباري رطله كانه ان الهمزة والبرية سواء في اللفظ  
انما تكسب القيمة بفتح الراء كما في النصارى وكلب يحوز بالفتح من العود وهو الحرج والكلب  
ما يوطئه وانه اذ في الكافي في قيل الذئب ملحي به وغيره في حقه ان العود وغيره  
والسائر في غيره سواء وفي حكم السور كما في الكافي في العود من الرمي وقيل صغار  
واحدة بوجهة كما في ابن الاثير في حوث ورسور وذا باب وكذا العمل الموقوف وهو  
السواء والصواب في الهداية وقر الا بالضم يقال له بالفارسية كنه في الحفارة و  
وقته وغيره في التوام هو ام الارض وسبح كانه والتمه صان الكاف واصل  
على المحرم من الصلوة او الصلابة الهمزة واخره بما اذا لم يصل السج فقتله فانه واجب  
القيمة وغاية يوسف انما كسد الكلب كما في فاضلنا وله الحرج ورجحوا ان الكافي  
كالضم والوجه الباطن في المنازل لا يضر فانه صيد حلال كما في الدرر على قوائم الرشن  
كما في المحيط واكتفى بذكر الاجل ما يكون باصل الحفارة حتى انه اذا لم يجد يذبحه واذا استأنس  
نظري لا يذبحه كما في الهداية ولا كل ما في الحفارة مما هو على حلال اخره عما صنف  
وسبائره في كنه حال كونه بلا دالة محرم هذه افر واية وهو الحفارة ورواية الصيد  
الحرام باله لانه في الكافي في الكلام اظهاره فمقام الضمارة الى ان لا كل المحرم  
الكل ما في علي بن ابي طالب في المحيط واره وارش رطله وهداه من اكله لم يكل له اكله و  
لوصف من اكله في المختار في المحرم صلالا وحرما بصيد ارمح صيد سواء كان في  
به حاد في قفصه او رطله كما في الابل الاطلاق البسوط والحفارة في الكرام في  
وغيره ان لو كان في قفصه او رطله لم يسله ارسله او رطله او طارته ولا يزل  
بغيره حتى انه اذا دخل ثم وجهه في ارضه فمواحي في الكرام في غيره ويجوز ان  
يكون الغنم ارسله المحل وفسده في رطله ودية في الحفارة في رطله اربع صيد  
واقع من محرم او طلال بعد دخول المحرم به في الصيد ان تقي ذلك الصيد في يد المستر  
لانه يبيع فاسد ويا طلال في اليد والابن في رطله جوي البايح عنه كسب المحرم في المحرم او الحلال

وعلقه على

صيدا اخذه بعد الاكل او قبله فانه رطله في اليد والابن في رطله جوي البايح عنه كسب المحرم في المحرم او الحلال  
صالحين في المحرم والصيد في اليد والابن في رطله جوي البايح عنه كسب المحرم في المحرم او الحلال  
بكتاب البيع لا يرسل صيد الا في الحفارة طارته مع قفصه او رطله او يده الا احرى ولم  
يدخل في المحرم بعده والا فقه وجب ارساله طارته من رطله صيد الحاشي في رطله ان الله  
الى اخذه بملك المحرم ذلك الصيد حال كونه طلالا من رطله صيد الحاشي في رطله ان الله  
اشارة الى انه لو اخذه محرم البين اجماعا لانه لم يملكه بالافقه وانما الواسل بنفسه ثم قل فوجد  
في يد رجل لم يدر منه طارته في رطله او في الحفارة او طلال صيد محرم كان في رطله وقت  
الاجرام واخذه بعد فكل من رطله جوي البايح عنه كسب المحرم في المحرم او الحلال  
رجح بمان اخذه ومن في يده على فانه لئلا يملكه الضمان عليه فلو قتل طلالا في كل صيد  
محرم لم يجر لكن المحرم رجح عليه بمان كما اذا قتل غير محرم طاب كالصبي المحزون والكافر  
كأن في شرح الطحا وروى قتل طلالا صيد حلال اخذه من المحرم جوي في كل ورجح اخذه على فانه  
طال في المحيط او قتل محرم صيد حلال كان عليه قيمة لملكه وقيمة للشرع كما في الظاهرية  
وما يرم به في السبب في محطرات الاجرام كالنظير وقيل الصيد وغيره على  
الموقوف في المحرم وروى قتل طلالا صيد حلال اخذه من المحرم جوي في كل ورجح اخذه على فانه  
قبل الوتوف بوجهه او بعده ففي غير اجماع دم على ما ذكره شيخ الاسلام في النهاية الا  
في حاد الوقت المبيعات طارته غير محرم بالهمزة او يبيع في عليه دم لئلا في الوقت الا  
اذا عاد الى الوقت وروى فانه سقط عنه كما اذا احرى من مكانه عاد اليه محرم وجد عليه  
وان لم يجد ما لا سقطه قال سقطه جدا او لا وانه في المحيط وبني جواز صيد محرم  
وغير محرم قتل محرم طلالا في كل جواز تام لكن يزعمان معا قيمة واحدة للمالك وبني ان  
ينفذ اذا قتل ثلثة او اربعة او خمسة او ستة او سبعة او ثمانية او عشرة او عشرة او عشرة  
ويستثنى ان يقيم على عدد الروس اذا قتل جماعة ولو قتل صلالا في محرم فكل المحرم جمع  
القيمة على كل النصفها ولو قتل صلالا في موقوفة فكل محلا لثالث الجواز على الموقوفة  
جواز وعلى الفان جواز وان باع المحرم من محرم او طلال صيد اخذه بعد الاجرام او قبله  
او شره عنه بطل البيع او الشره كما في الهداية لكن في مبيع حاشي الاسلام ان يذبح  
والا يجوز ان يشره اليه في مقدم ولو ذكبه الا في المحرم صيد احرى في كل محرم وطلال  
لانه مبته فلا يجوز اكله الا اذا اضطره تفصيل في المحيط ولو اكل الا في منه استنفذ  
عزم الا ضمن قيمة ما اكل سوى الجواز عنده وانه عندهما فليس عليه الا استنفذ طلالا في المحرم  
وهو اذا اكل بعد او الجواز واما قبل فلا يجب الا الجواز اجماعا في كنه في لا يفرها  
بالا اجماعا على استنفذ محرم او طلال لم يذبحه وما ولد من خارج المحرم فليس عليه اكلها  
في مقام الامار على تقدير حذف الموصول اخرجت من المحرم وما مال الظبية وولدها  
الا ضمن المحرم جواز او طلالا قيمتها لانها صيد المحرم على وان ادر المحرم جواز اجماعا في الظبية  
ثم ولدت لم تجز ارسله عليه جواز ولده لان ادر جوازها صيد محرم فكل محرم فصل احر  
انما الا منع وقيمة المحرم بفتح الصلابة هو لفته المتفق من كل شئ في الكف























































































































































































ان كان فعل كذا فهو كذا وادوات كذا وفيه شدة الى ان لو قال كذا في قوله  
 اعنفه ان يمين لم يكن فيها وان عنفه الكفر بالحق كذا لان ما عنفه  
 بالكفر في الالهية فكان في الامان جلة شرعية غير مفسدة بحكمه لم يكن يميناً جواً وما صار  
 للنعى او كحل شرطي مطلقاً للشخص والوقت لقول ان لو قال كذا في قوله ان يمين  
 يميناً لانه تفسير الاختيار الذي ليس يمين ولا مقيده بالمرأة والمجلس وكذا لو قال ان يمين  
 فانت حرة فانه تدبير وكذا لو قال انت طالق عند اختلاف انت طالق في ذبح الكافر  
 لان الفعل يدخل في مصادره في الشرط كان الخطر وكذا في قوله ان يميناً جواً  
 يميناً فهو جواز او الشرطية ليست بقسم بل هي وقفية شدة الى ان لو قال لو كنت خورم  
 لطلعتا فليس يميناً ولا فسخاً منه والى ان لو قال لو كنت خورم به ولا تكذرا او قال  
 لو كنت خورم لم يكن يميناً وليس كذلك خلاف لو قال لو كنت خورم به ام فانه خيار  
 ان صدق فانت والافلاسي عليه في الخطر وغيره وحققا ان فعل كذا لم يذكر في شيء  
 من الكتب وفيه خيل الشايع فيه ومنه لا حاجة في الخطر لكونه النظم ليس يميناً  
 عند الحقيقة ما بين والكثرة المتخوفاً والمصبرات الصريح ان ليس يميناً وفي فسخها الصراحة  
 ان اراد به اسم الله يكون يميناً وفي ان ليس يميناً على الصريح لان معناه ما يستحقه على عبادة  
 من العبادات طاعة في الخطر وهو يميناً في يميناً وغيره من حيث انه على السطحة الى  
 الديات وفيه شدة الى ان يميناً الله يميناً واذ بالاطلاق طاعة في فسخها والى ان يميناً  
 رسول الله ليس يميناً واذ بالاطلاق وكذا في الكعبة والاسلام والوكان والمجاهد كما  
 والنظم وهو منه اسم من الاحرام منى ما يحرم تركه ولو كنت خورم كذا ليس يميناً لانه  
 وعد في الخطر ان يميناً ولو كنت خورم لطلعتا في قوله الاسن او مكان بالاله ان يميناً  
 الصرافين وان فعله فعليه عصبه او خطه او لعنه اسم من اللعن وهو عبادة فرقة  
 في الدنيا بقطع التوفيق وفي العقبى بالابتلاء بالعقوبة طاعة في المودات وهذا في  
 حق الكفار واما في حق المؤمنين فاسقاطهم عذرة الارار او مقام الصالحين كذا في  
 كونه الكافي وغيره او انزال امره او فعله فانما ان اوسا فاقاوش رب قرا او اكل  
 ربوا او دم او ميتة او خنزير لا يكون قسماً وكيما خبرها وما بعدة والوفاء بينهما  
 وبين الشرطية السابقة الكفر ما لم يقطع حصة كمال خلاف هذه الاشياء فان  
 حرتها سقطت عند الضرورة فكل قسم نوبتها محالة معلق بالشرط يميناً والاطلاق  
 واليمين وان لا يفصل بين القسم وبين عليه ولو كان سكتة فلو حلف وقال قل  
 بايزد فقال بايزد ثم قال روز آذينه يميناً فقال كذا روز آذينه يميناً فلم يميناً قالوا  
 لا حلف عليه طاعة في فسخها وكذا في الخلاصة والكبرى والخطير بل قالوا وفيه شعب  
 منه كثر من كس في حروف القسم يخرج في العادة والاباء انما افترق بالوامع  
 ان اصولها الباء لانها اكثر استعمالاً والقسم والوفاء بينهما ان الواد حقيق الظاهر  
 بخلاف الباء والفاء مختصة باله والافاضة تشير الى الاختصار ومنها اللام  
 المختصة باله والامور العظام كغير الباء ومنها في كسر الميم ومنها المختصة بزي

ان كان فعل كذا فهو كذا وادوات كذا وفيه شدة الى ان لو قال كذا في قوله  
 اعنفه ان يمين لم يكن فيها وان عنفه الكفر بالحق كذا لان ما عنفه  
 بالكفر في الالهية فكان في الامان جلة شرعية غير مفسدة بحكمه لم يكن يميناً جواً وما صار  
 للنعى او كحل شرطي مطلقاً للشخص والوقت لقول ان لو قال كذا في قوله ان يمين  
 يميناً لانه تفسير الاختيار الذي ليس يمين ولا مقيده بالمرأة والمجلس وكذا لو قال ان يمين  
 فانت حرة فانه تدبير وكذا لو قال انت طالق عند اختلاف انت طالق في ذبح الكافر  
 لان الفعل يدخل في مصادره في الشرط كان الخطر وكذا في قوله ان يميناً جواً  
 يميناً فهو جواز او الشرطية ليست بقسم بل هي وقفية شدة الى ان لو قال لو كنت خورم  
 لطلعتا فليس يميناً ولا فسخاً منه والى ان لو قال لو كنت خورم به ولا تكذرا او قال  
 لو كنت خورم لم يكن يميناً وليس كذلك خلاف لو قال لو كنت خورم به ام فانه خيار  
 ان صدق فانت والافلاسي عليه في الخطر وغيره وحققا ان فعل كذا لم يذكر في شيء  
 من الكتب وفيه خيل الشايع فيه ومنه لا حاجة في الخطر لكونه النظم ليس يميناً  
 عند الحقيقة ما بين والكثرة المتخوفاً والمصبرات الصريح ان ليس يميناً وفي فسخها الصراحة  
 ان اراد به اسم الله يكون يميناً وفي ان ليس يميناً على الصريح لان معناه ما يستحقه على عبادة  
 من العبادات طاعة في الخطر وهو يميناً في يميناً وغيره من حيث انه على السطحة الى  
 الديات وفيه شدة الى ان يميناً الله يميناً واذ بالاطلاق طاعة في فسخها والى ان يميناً  
 رسول الله ليس يميناً واذ بالاطلاق وكذا في الكعبة والاسلام والوكان والمجاهد كما  
 والنظم وهو منه اسم من الاحرام منى ما يحرم تركه ولو كنت خورم كذا ليس يميناً لانه  
 وعد في الخطر ان يميناً ولو كنت خورم لطلعتا في قوله الاسن او مكان بالاله ان يميناً  
 الصرافين وان فعله فعليه عصبه او خطه او لعنه اسم من اللعن وهو عبادة فرقة  
 في الدنيا بقطع التوفيق وفي العقبى بالابتلاء بالعقوبة طاعة في المودات وهذا في  
 حق الكفار واما في حق المؤمنين فاسقاطهم عذرة الارار او مقام الصالحين كذا في  
 كونه الكافي وغيره او انزال امره او فعله فانما ان اوسا فاقاوش رب قرا او اكل  
 ربوا او دم او ميتة او خنزير لا يكون قسماً وكيما خبرها وما بعدة والوفاء بينهما  
 وبين الشرطية السابقة الكفر ما لم يقطع حصة كمال خلاف هذه الاشياء فان  
 حرتها سقطت عند الضرورة فكل قسم نوبتها محالة معلق بالشرط يميناً والاطلاق  
 واليمين وان لا يفصل بين القسم وبين عليه ولو كان سكتة فلو حلف وقال قل  
 بايزد فقال بايزد ثم قال روز آذينه يميناً فقال كذا روز آذينه يميناً فلم يميناً قالوا  
 لا حلف عليه طاعة في فسخها وكذا في الخلاصة والكبرى والخطير بل قالوا وفيه شعب  
 منه كثر من كس في حروف القسم يخرج في العادة والاباء انما افترق بالوامع  
 ان اصولها الباء لانها اكثر استعمالاً والقسم والوفاء بينهما ان الواد حقيق الظاهر  
 بخلاف الباء والفاء مختصة باله والافاضة تشير الى الاختصار ومنها اللام  
 المختصة باله والامور العظام كغير الباء ومنها في كسر الميم ومنها المختصة بزي















































في البيع والاشياء التي لا تملك في الحظوظ والاعمال الكسبية  
البيع ينفذ بمادة التملك في البيع والاشياء التي لا تملك في الحظوظ والاعمال الكسبية  
في المشتري في العطله وافه الثمن والتمن في المجلس فقبض اياه البذل لا يكون له مال المحل والمز  
الصحيح انه يكفي في المحل الظاهرية وفيه ضمان قبل هذا اذا قبض البيع وانما اذا قبض الثمن لم  
يكف في المحل العادى والاشياء التي لا تملك في الحظوظ والاعمال الكسبية فقبض اياه البذل لا يكون له مال المحل والمز  
فقبض في المحل في الاختيار في البيع والاشياء التي لا تملك في الحظوظ والاعمال الكسبية فقبض اياه البذل لا يكون له مال المحل والمز  
في الحظوظ والاعمال الكسبية فقبض اياه البذل لا يكون له مال المحل والمز  
والجزم في المحل في الرهنية واذا اوجب اذ اوجع الاجاب واحدا من المتعاقدين قبل  
اوقع القول الآخر من المحل في الرهنية واذا اوجب اذ اوجع الاجاب واحدا من المتعاقدين قبل  
في الاختيار في البيع والاشياء التي لا تملك في الحظوظ والاعمال الكسبية فقبض اياه البذل لا يكون له مال المحل والمز  
فقبض في المحل في الاختيار في البيع والاشياء التي لا تملك في الحظوظ والاعمال الكسبية فقبض اياه البذل لا يكون له مال المحل والمز  
الصفحة الواحدة في البيع والاشياء التي لا تملك في الحظوظ والاعمال الكسبية فقبض اياه البذل لا يكون له مال المحل والمز  
يكرر لفظ البيع والاشياء التي لا تملك في الحظوظ والاعمال الكسبية فقبض اياه البذل لا يكون له مال المحل والمز  
لقد والاشياء التي لا تملك في الحظوظ والاعمال الكسبية فقبض اياه البذل لا يكون له مال المحل والمز  
بان يقول لعبد هذا الجدة انك وهذا الجدة فانه يقبل البعض ببعض وفي البيع والاشياء التي لا تملك في الحظوظ والاعمال الكسبية فقبض اياه البذل لا يكون له مال المحل والمز  
اشعار بان لا يرضى البائع في المجلس فقبض اياه البذل لا يكون له مال المحل والمز  
فقبض في المحل في الاختيار في البيع والاشياء التي لا تملك في الحظوظ والاعمال الكسبية فقبض اياه البذل لا يكون له مال المحل والمز  
وان رضى بالانه استضاف عقد بلاتعيين حصته البيع في الحظوظ والاعمال الكسبية فقبض اياه البذل لا يكون له مال المحل والمز  
لم يقبل الآخر البيع بطل الاجاب ان رجع الموجب عنه وان يعلم به الآخر في الحظوظ والاعمال الكسبية فقبض اياه البذل لا يكون له مال المحل والمز  
وان قام احد من المجلس وذكر شيئا من الاشياء التي لا تملك في الحظوظ والاعمال الكسبية فقبض اياه البذل لا يكون له مال المحل والمز  
اشعار بان لا يرضى البائع في المجلس فقبض اياه البذل لا يكون له مال المحل والمز  
والاولى في الحظوظ والاعمال الكسبية فقبض اياه البذل لا يكون له مال المحل والمز  
اشارة ان البيع يتم ولا يحتاج الى القبض في الحظوظ والاعمال الكسبية فقبض اياه البذل لا يكون له مال المحل والمز  
اليه لا يعرف البيع كالمحضر ولا يحتاج الى موافقة بذكر العقد باسكول او الفجر الكسبية و  
الصفحة التي كانت عليها الاشياء من طيبته بان قال عشرة اشياء من غير محبة مثلا التي لم  
لكن في نحو السلم والاموال الربوية ما كان البيع غايبا يعرف بذكرهما كما هو المشهور  
ويعرف الشيء بالكيل بالان في الاالا المختلف وله جنس العيب في الاختيار وما ذكرناه من  
كيفية المتن ظاهرا غير مخالف لما في الشرع وغيره من ان يعرف بذكرهما كالمحضر والمز  
التمن اذ اوجع الاجاب بالاشارة حاضرة او ذكر العقد والصفحة غايبا الى لازما في الرهنية  
والغير والاشياء التي لا تملك في الحظوظ والاعمال الكسبية فقبض اياه البذل لا يكون له مال المحل والمز  
اجتذ في حصة الجيم في الفاكوس وغيره موب كراف بالضم وهو محذور بالكيل ولا موزون  
كما ذكره المحضر في البيع المحسوس من النوع عند الاموالية بالمحسوس كالمز بالبر  
فانه يغير الخراف فيه الاحتمال الربوي فشرط العلم بالثمة في حال ادبوزن وانما عرف باللام

استشارة الى انما يضر اذا دخلت المعيار بشرعها فماذا يصح نصف من ذل المكيون  
منه فصاعدا لان اولي مال الربوا نصف صاع او تغير على اختلاف الروايات على ما يأتي  
مطلق الثمن الذي ذكر قدره دون صفته فاللام للعمدة وهذه الاولى من الشك المطلق فانه يتناول  
الخاصية يكونها مضافة والمذكورة تتناول الخاصية على الحال كانت تحمل على الارواح  
اكثر لغو والبعد في التقاط وقال ابن الفارس ان اطلق الزاد والواد والجسم وخطا وعلم  
انه لو كان لعب الدار او الثوب او البطح فعمله بالبيع او الدارهم او الدارهم ان تقاطع  
بها والا فاعلمنا فان استوى وواجب النقص وجمع النقص الدارهم او الدارهم فانه في  
الاصل تميزه الدارهم وغيره كما في الفاكوس ~~البيع~~ ان اختلف فليس بها فغيرها  
فان استوى صح وصرف الى ما قدر به من اي جنس كان وان بيع شيئا رابعا  
ووازا وادخا من المشي القيمي كل واحد وزد من هذه الازا وكذا فليس غير كل وزود  
بلا بيان حصة مجموع المبيع والتمن وبه فليس كل اثنين او ثلثة فان لم يتعاقب الازا  
كالكيلات والموزونات والعدديات المقاربة كما اذا باع هذه العصرة كل قفزة  
فحصة دراهم صح البيع في واحدتها لا غير الا اذا علم عدد الكل في المجلس كالكيل التسمية  
فانقلب جائز او كان للمشتري خيار التلخيص ان شاء اذنه بما ظهر من الثمن وان شاء  
ترك وقيل في المجلس وقح اتفاقا فانقلب جائز او علم بعد المجلس والا ان لم يوجد  
عدم التعاقب بان يتعاقب من حيث الذات كالأعدديات كالانعام والسيارات  
او القيمة كالزراعت فان الزراع من مقدم البيع او الثوب الثمن قيمة منه من موهبة  
كما اذا باع هذه الانعام كل عشرة دراهم فلا بيع وفيه اصلا لان كل ولان بعض الجاهل  
مفضضة الى الثانية هذه الكمية عنده او اقلها فصح والكل في الصور بين بلا  
خيار للمشتري ان ياره وعليه القبول كما في المحطة وغيره ثم است الى ان البيع صح  
بلا خلا فبيان مجموع المبيع او الثمن بلا بيان كل فقال في باع عصرة فجاز بوجوبه  
الخروج الى مجموعها من العدد واد الموزون او الكيل فان العصرة بالضم جامع للطعام  
لا كيل ولا وزن على ان المجموع فانه صاع او من اوشة او ثوب بانه من الدارهم  
فان نقص على ثمانية عشرة مثلاً فليس للمشتري السعيان بالحقصة بالكرار بنصيبه  
من الثمن واستقطب من ماعده او صح البيع وان زاد على المائة فليبيع ما زاد لانه لم  
يبرح تحت البيع وقيل ان نقص الكيل او المعد ورا البيع كاسد كما في الحينة وحية  
استشارة الى ان التخيير فيما ادا لم يعين شيئا منه فلو قبض كان بمنزلة الاستحقاق بلا  
خيار له كما في البيع الفاسد من قاضيان وقبيع المزدوج فخر كذا الارض والثوب  
ان لم يبين حصة كل فان نقص احدى المشتري الاقل بكل الثمن الزمعه او كل جزء  
من الاقل بكل جزء من الثمن او ترك فصح البيع وازاد كان الاكثر للمشتري  
التمن بلا زيادة قضاء وليس له ديانة كما في قاضيان وان ياتي حصة كل بالان  
فان كل ذراع بدرهم فبالحقصة فانه شاد فيها مائة الزيادة والنقصان و  
بكره البيع ان شاء والا اصل ان الذراع يشبه الاصل من حيث ان القيمة يزداد



















بخصه وانما على الصبح ولم يمتدده عند الحيا في الخط لا يكون له عظم الرجوع ويرجع به الى ما عليه  
 الا لا يحسن طالانه اذ انه لم يمتدده مع عدم إمكان الرجوع الى ما عليه عيب قد يمتد طيلة الليل بعد  
 يجوز وكذا كماله في العشق رجوع المشتري بالتقصير من الثمن في الكسور المتفق به  
 لتعذر الرجوع بالمكر الا اذا رضى باضالكسور ورجع بالكل من الثمن في غيره الى المتفق به بان  
 كان فاديا او مشتتا او لم يكن لغشره قيمة لبطان الرد فيه ما يوجب قيمة اشارة الى انه لو  
 كان لغشره قيمة او البعض منتفعا به رجح كخصه غيره وقيل بطل العقد في الغش ورجع  
 بكل الثمن والى الاول حال الشك في صحة هذا البطيخ والديبا والقضاء فان قطع ووضعت  
 لم يصح لاحكامه وان رجح بالثمن وان صلح رجح بالتقصير بالكمالي او اودع الا باق الخ  
 الا باق والبول على الواسع والسرقة ويجوز ان يوجب لاثرة الا بالخبر بان يقول المشتري  
 ان يجوز ان كان في يد البائع وقد وجد في يد غيره فلا يمان في الصغر والكبر فانه  
 ليس بعيب عند الاختلاف كما في قبيل القاضي او وقع عند المشتري فان انكر البائع  
 المشتري انه الذي عنده اراد المشتري بالبيعة ان كانت او لم تكن البائع اراد ان يمانع عن  
 اختلاف على عدم ثبوت الا باق عند المشتري ان لم يكن المشتري بينة وقيمة اشعار بان  
 تخلف البائع قول الكل او قوله في الحيا في غيره انه يخلف عندهما او آفة عنده فقيمة  
 خلافه الاصح انه لا يخلف ثم بعد اذ هما انكر البائع الا باق عند المشتري او انحا  
 حاله فان قدر المشتري على ان يمانع البائع بالبينة برهن انه الذي عنده البائع او على انه  
 اقره الا باق او ان كان حاله في هذه حصة البائع على البينة لان تخلف على فعل نفسه  
 وهو تسليم المفقود عليه سلبا فلا بد ان يقتضي ان يكون تخلفا على العلم لانه على فعل  
 الغير هو الا باق انه يمانع وكذا ما اقره عندك فقل نعم العلم فخصم تخلفه وحركات الطاء  
 منه في كل ما يملكه من البائع البعده كما حال كونه غير حادث الا باق عند البائع التي  
 التسليم من حال من مفعول كل من المقتضى والى حاله في البينة في الخط والضرر والخفة  
 والحيا في النهاية وخرجا وهذا ما يحفظه في الشرائع والمفتين وزمانا قد ظنه ايا  
 كلفه فانه يخلف انه لم يمانع في الاثر في البينة لاني به ولا في يد البائع او في الاثر في حكم ليس  
 في نظر لانه قريب بالاطلاق من التسليم على انه لو لم يمانع في ذلك فقل ان البائع لا يمانع ثم  
 اشار الى عبارة اخرى في كيفية التخلف بمر كالمارة وخرجا بمرسوف فقل او حلف له ماله  
 حتى لو ادعى حق هو الرد على بعهده الدخول الى السبب بمرجعه فان حلف والارد على البائع و  
 فيه يخبر بان لو تخلف البائع على الرضا يخلف كسخط حلف في الرد بعهده الدخول على ما  
 قال كسخر القضاء وانما يخصص هذه النوع من العيب لانه لو كان بما يوفيه الاطباء والسبب  
 فواحد منهم على وان كان الانسان احملا ولو كان مما هو الظاهر كالا صبح الزائدة بلا استحقاق  
 وقام في النهاية ولا يملك بالاجبار على المشتري وان قبض المبيع او اودع العيب الموجب للفسخ  
 بان لم يرد البائع غير عيب ولم يرض به وانه اعرف العيب حتى يتبين عند القاضي عدم  
 الى عدم العيب كحقيق او يحكمي كخلف البائع او ببينة على ان المشتري رضى بالعيب  
 او به وخرجه عيب او يكون المشتري حلف على الرضا والبراءة ومداواة العيب

بما حلف  
 نفسه

كسخر الدخول الى الاطلاق بخلاف سخر الكسب وفي مداواة المخرج والاحتكام مدينه في الخط ١٠٩  
 وركوبه لعيب في حاجته الى المشتري رضى فان تصرف المشتري بعد العلم بالعيب تصرف  
 الملك بطل لحقه في الرد لانه دليل الماسك بخلاف ما اذا وقع في الدابة عيبا في السوء  
 حاف على الحمل ان تركها فانه يرد لانه معدو رضى في ان يرد لا يكون رضى ركوبه لردده عيبا  
 او سفيا وشركى علفه استثنى ثم رضى الى تعديل فقال ولا بد لينة المشتري من الركوب  
 الى الضرورة وجعل ان الثمن في حاله على ما لا بد منه الى الخرج كما في حقه او الصنوف كما في حقه  
 فالركوب بدون الخرج والصنوفة رضى في ان يتركه لينة في النهاية والكفاية تفصيل لم  
 يوجد فيه واشترى كحبيب في كسبه ما لم يرض في الاثنا كونه عيبا ورجوعه في حقه ما لم يرض  
 وخرجه في كسبه كونه عيبا في كسبه ورجوعه في حقه وخرجه في حقه في حقه في حقه  
 واهدا بان لم يترك رلفه فانها في الشريعة عبارة غير العقد نفسه وفي اللغة ضرب اليد عند  
 البيع او البيعة والاسم الصفقة واهدا بان عيبا رده العيب كخصه من الثمن غير  
 موجب بالرضا والقضاء فاقية ان قبضها لان ثمن الصفقة بعد الثمن يجوز في خيار  
 العيب بالقبض ثم ارجع البائع به لانه لا يملك قبضها بان قبض احداهما لم يقبض اصلا  
 اخذ بها بكل الثمن او ردها في حقه في حقه العيب والمقارب والكلية والورد في الاثنا او الرد  
 واهدا بان قبض المبيع كله فلا بد لبعض يجوز والقبض الصغار وهذه اذا كان في حقه والاهدا  
 فله رد المبيع فانه وبه في رجوعه والبول في حقه الزاد في الخط ولو اشترى البعض من ليس  
 في قبضه فانه بغير بينة الا في كونه عيبا وخرجه من كسبه او رده في كسبه في كسبه في كسبه  
 بل اخذ كخصه من الثمن وعنه له خيار الباق وقيمة اشعار بان لا يخلف في حال بعد قبض الكل  
 فله رد الباقي بخلاف استحقاق البعض من الثوب والدار والكرم والعبد في قبضه ضرر  
 فانه رد الباقي واهدا بان ما يخلف في حقه البائع ان يرضى البائع بالتقصير والفسخ فاهدا بان  
 براءه براءة في حقه الصفقة برك من عيب بوجه وعنه البائع او حادث قبل القبض عند  
 الشجين ولم يرض فيه حياث عند حياث ان عيبا من عيبه كونه عيبا من الزنا والكفر و  
 السرقة وخرجا وان لم يرد ما الى لم يرد العيوب من عيبه كونه عيبا من عيبه وقيمة اشارة  
 الى انه لو يرضى على ما لم يرض على العيوب على الخيانة وبه في حقه رضى دون الكسب واهدا  
 فخر قد براء واصبح زائدة وعنه ان الداء عرض بخوف الحيا في الخط والى انه لا يرضى طارئة  
 ما براء خلافا لابن ابي ليلى فانه في حقه الصفقة رجوعه في حقه الصفقة فقل او بعهده عيبا في  
 ذكره بمر من الرد في حقه فخرجه وخرجه الداء في حقه الميسرة وغيره **نصل بطل**  
 الى ان يرضى ببيع ماله من مبيع على ما هو المتبادر على انفعال بعهده بالثمن فالتعظيم  
 وقيمة اشعار بان البائع الباطل ما انشئ ركبه وان كان الباطل اعلم فانه مالا يثبت له عنة  
 الشخص عنة بمر ما انشئ ركبه او شرطه سواء كان من قبيل العبد او المصاحلة  
 كصلاة بلا وضوء وفكاح بكسوة وكثيرا ما يطلق العنة عليه وبالعكس وهو لغة  
 الداء بمر من رضى وخرجه ما وجد طارئة بمر من رضى واهدا بان رضى رضى رضى  
 شرطه كبيع كونه صولة بلا فسخة وقد شرط في الاستناد فانه البطلان مخالف في

بما حلف  
 نفسه

بما حلف  
 نفسه







































لغيره خلاف ما اذا سلم في طعام كخوبان ونوعه اذا اختلف النواع والاشياء  
 كان في الخلاصة وغيره كسقية الى رسية على ما في حصة سقية كماله من القيمة على ما في  
 الملة القيمة كاني سورة البينة من الكف والعتق والمض والشرح والشيء بالسفينة المارة  
 بجوار رطلان الجني بسفينة ما في السما وهو فصيل بمفهومه لسيولة فيه المذكر والمؤنث ولا  
 انشا الا اذا اختلف بوصفه كالتورق في الظن ان النشاء للنفق على انه سماعه في الايضاح  
 وغيره وكجس النفع قدر في الطلاق وتصفة التي تختلف بها القيمة كجدة وبنك وبنك  
 وسيرة واجبر رب السلم على القبول على الجيد كان الرديا خلاف العكس كما في فاضل بن وقدره  
 بمقدار مودف عند الكس مثل كذا صاها ومناو وذا عاود عدا واداه راجل السلم فيه  
 والعلوم ولم يقيد به كسبائي واداه راجل السلم في كسبه في محابا انه نشأه ايام وقيل  
 عشرة ايام وقيل اكثر من نصف يوم ونحوه كجس صاها ما زاد على الجني العقد ولو ساعه والمخار  
 ما يمكن في كسب مثل السلم فيه والاولاه صم وتعليق العود كاني المصنوعات وتبين ان يكون الاصل  
 بحيث يمكن في الوصول الى الوضوء الشروط والافا لبيع كاسد كاني شرح الطحاوي ودينار  
 راس المال جنت كدرهم او برونوا اذا اجمعت النعوت وكثيره وصحة وقد راوا انتقاء  
 والكل انت رابيه حال كون راس المال حتى في ضمن الكيل والوزن والعدد والمقارب ملو  
 اسلم بهه درهم او اشعره والارز او كجس والمحمية ادا البعض او يجوز في كسبه لم يكن  
 لانه يفتي الى المارة اذ رجاها لوجده بعض راس المال عينا فاذ لم يبين لم يقسم كسبه  
 على قدره فلو بيع قدره ما فيه البيع وهذه عنده واما عندها فانه جاز لانه يتعين بالاشارة  
 فيقسم على القيمة وفيه كسبه ربا لو كان راس المال شيئا ذريعا او جوازا او عدا بيا متعاربا  
 بلا بيان به عنده الكل لان الاشارة كافية فيه عندنا كاشير اليه في الحظ والاختيار وغيرهما  
 وذكره الزاهد ران راس المال لو كان ذريعا يجوز في المجلس وبعده جاز لانه جنت حقه  
 كذا ان يجوز ويستبدل في المجلس كذا جاز لو كان شيئا مستوقا ويستبدل في المجلس كذا  
 ما لم يجوز واستبدل الزيف بعد الاختراق بطل فيه وان كان في المجلس الود والاداه كان  
 قليلا وهذه عنده واما عندها فلا يبطل اذ يستبدل في المجلس لرد لان الدرهم طمخ  
 غير زيف والانه لا يخفى على العقل فمضى في ذلك اقل من النصف وروان النصف قليل  
 وروان الثلث وانه وجه مستوقا او مستحقا بعد الاختراق ولم يجوز كسبه بطل بقدره  
 انما لانه خلاف جنسه ومن الظن انه ليس من توليعه ما في الملة والوقاية انه لم يجوز اذا  
 اسلمه فبين بلا بيان حصة كل منهما كسبه لانه لا يجوز بيعه اذ لم يبين بعض راس  
 المال كاني الدابة وشروها وغيره وبيان مكان ايها وادى عطا كسبه فيه واذا كان  
 شيئا محكما بالفتح مصدر عمل الشيء بكسر الهمزة ان يعمل به في كل المعنى كسبه فيكون  
 بالفتح كاني يفتي في الجاه حمالا كسبه وقيل لا يحل الا في الجاه كسبه ورجاها  
 قيل ان يمكن رخصه ببيعة كاني الكرامة وهذه قول اخر وقال انه ليس بسير بها  
 فان كان العقد متعين له والاول المختار فان اختلف لم يذكر في خزائنه المفتين وفيه  
 رخصه الى ان لو طلب في مكان آخر قيمة فيه مثل قيمته في المشر وطه جاز اذا حل الاجل على

ما في

ما في كسبه الا ان خلاصا لبعض المفتين وهذه احب الراجح في السلم على سبيل ما في ١٧٩  
 المسلم اليه في ذلك المكان كاني الغنية والاشارة الى ان لا يكون له في كسبه كسبه كاني بالاجماع  
 ويتعين مكان العقد على وجه الروايتين ولا يمكن ان يكون له في كسبه كسبه كاني بالاجماع  
 قيمة العنبر في المهر كسبه في السوا مع الامن من الطريق كاني الاختيار والاشارة الى ان لا يكون له في كسبه كسبه  
 شرطه على الاصل هو شرطه وقت العقد الا ان يكون له في كسبه كسبه كاني بالاجماع  
 فاسلم لم يجوز اذا استقر الاجل فلم يجره رب السلم في القسط بان لا يوجد في السوا في كسبه كسبه  
 واخذ راس المال وانتظار وجوه في الحظ والاشارة الى ان السلم لا يكون له في كسبه كسبه كاني بالاجماع  
 كالرطب في خراسان لانه كالمقطوع كاني الاختيار وقيل راس المال ولو غرقه بالخلية قيل  
 الا فتره في البذر فلا يضر البعض بعد شربها ولو دما بلا غيبة شرطه بقاءه الى ان السلم على  
 فلو سلم السلم فيه قبضه في المجلس جبر عليه وفيه شارة الى ان شرطه كاني راس السلم لا يجر  
 تمام البعض سواء كان لاصدا او لهما الا اذا ابطه قبل الافتراق ورأس المال قائم في السلم  
 فانه يفتق جازا لو لم يفتق لم يفتق كاني الحظ والاشارة الى ان غلب البعض شرطه صحة العقد فاذ ائق  
 واحد منها فاقه بطل العقد بشرطه وانما تفرغ لاصول به بشو التوزيع في قوله ولو كان بعض كس  
 المال دينا وبفضه عينا بطل العقد عندهم وحصة الدين سواء كان العقد مطلقا  
 بان قال اسلمت اليك مائة درهم في كسبه ثم جعلها مائة من راس المال فضاها بالدين او  
 بان قال اسلمت اليك في مائة فقه ومائة من راس المال وكسبه او اضعف الى درهم بعينها او لا  
 وذلك لفقدان البعض وفيه شارة بان العقد قد صح عندهم في حصة الدين والاشارة الى ان  
 هو ما على السلم اليه ولو كان الدين على الاجنبي فهو غير صحيح في الكل حتى لو فقه الكل من راس المال  
 يفتق جازا بخلاف ما اذا كان الدين على السلم اليه فانه يفتق في المجلس كاني بالاجماع  
 كاني الحظ والاشارة الى ان السلم اليه تصرف في راس المال بالشركة بان يدخل فيه بعد العقد بشرط  
 او البيع او الاستبدال او التولية او كسبه ولا يجوز رب السلم التصرف في السلم فيه فاذ كان قبل  
 قبضته الى راس المال وسلم فيه فلو فقه بالاسم صحيح فاشترى السلم اليه من رب السلم  
 براس المال قبل قبضته شيئا لم يجوز كاني السلم اليه ان يبيع السلم رب السلم من راس المال  
 لانه لا يبرأ كسفا بغيره من البعض العاجب به اخره وشره فلو يجوز كسفا طه  
 والاستصناع لفقه طلب الكل العقد المفعول به وشروها ببيعة ببيعة عينا فيطلب  
 فيبين المصانع التي والعين جميعا فلو كان العين من المصنوع كذا جازا لا استصناعا  
 كاني اجارة الحظ وكيفية ان يكون المصانع كسفا في مثالا اخر في راس كسبه كاني  
 كذا جازا او اسما بغير كسبه بيع سلم وكل غير الله والى ان ذكره المستصنع فليس سلم  
 وان ذكره المصانع فسلم وقيل ان ذكره في مدة تمكن فيه من العمل فاستصناع وان كان  
 المصنوع براسه بشرطه فلو فقه راس المال كسفا لا يبرأ والاستصناع في الاول  
 وعدم تجار كاني السلم وغيره فلو طوا راكبا من غير كسبه براسه كسفا كاني  
 الاستصناع كذا في المصنوع والخمس والراجح والاشارة الى الاستصناع والخمس  
 والاعطاس والاشارة الى المصنوع او المصنوع او المصنوع او المصنوع كاني بالاجماع







مستحقا لا خارجا عن الزمان ولا المكان وفيها حال ولا يخلص من سواها ولا يخلص من الحظ  
 في الحظ ولا يخرج من الحيز في الباعث الترتيب فالشئ المشترك له لا لا في الشئ الذي يملكه طارئا بعينه  
 ثم الباقى في الشئ كجده وان لم يقبض شئ من الترتيب لظهور البيع فيها اربعة محتملة لانه صرف فعدم شرط  
 وفي التخصيص انما يربط به جميع البيع في البيع لا يبيع لا بشرط فيه لغيره بغيره وقد لا يطل مذكور في  
 العادة وبغيره ما كان في ما يحتاجه وليس العرف بالافتراض قبل القبض ولا يبطل به بل يبين من المعقوف  
 كدفعه واثباته والاطهر انها تبعا وان لم يخلص فليكن من السيف لظهور البيع اصلا الى في محتملة  
 والسيف لانعدام شرطه وانما انما انما الكلام الى عبارة حسن الاختتام كتاب  
 الشفعة عقب البيع بها لانها بعده علانية شرطه فغيره كجوارده وهو والشركة سبب لها كما قال  
 شيخ الاسلام اني لغة فعلية بالضم بمعنى فعله من قولهم كان هذا الشئ وشرا فشفقة باخر  
 او جعلته زوجه فله في الاصل اسم الملك الشفع بملك ولم يبيع منها فعمل من لغة الفقهاء  
 باع الشفع الاداء الى يبيع بها ترتب فله بالشفقة كما في المذهب وشرا عما تملك العقار ودون الموقوف  
 كالشراء والبناء فانه من يقول ثم يجب الشفعة فيه الا بقضية العقار كالأرد والكرم والرها  
 والبشر وغيره ما كان في ارض الطلاق والكتبة وان لم يكن ملكا طيبا لاطلاقه واخره من الحبث  
 كما اذا بشرت في غير الشفع بالأكراه فانه تصرف كاسه ويشترط الصحة للشفقة كما بان على اشتراطه  
 المصلحة الملك ظرف جبراه واخره به عما ملكه بما عوضه كما في البتة والارث والهدية او بغير  
 غير بغيره كالمكره والاقارة والمخلع الصلح عزم على كشفته في شئ منها ما واسب بوض فانه  
 اشترا وانتهاء حاكم جبره فان الشراء لا يرضى به الا في الاكثر وهو يميز من جبره فخره  
 كما ذكره ابن الاثير في الاسن ثم انه لا يفسد كجعله على كسب كسبه الا بغيره من العقار المشترك  
 بينه في الملكية والقيمة والمزوم بالخط والبناء وكذاهما فراض واخره به عما اذا افضه بالكثر  
 او اقل بشرطه الا الشفعة وبقيت ملك ذلك العقار بعد رد شئ من الشفعة لا بعد الملك  
 الى ملكهم لان على الاختصاص انصال الملك لا فائدة ولما قسم على النصف ما باع  
 شريك لصاحب نصفه وثبت كسبه وجاز له ما اراد ان يملكه بما فاضلته جاز له  
 وثابت له من جانب اول الشئ في الخط الى الشريك فهو قبض بغيره الفاعل في الخطا تركه  
 في قبض العقار لم يبيع الى في حوزة منه وبعض قبض الشريك في البيت ثم في الدار ثم  
 في الكاسس كما في النظر وغيره في حوزة الشوب الى التملك اشتراطه الى ان الصلح  
 واجب على الكل وان لم يملكوا فخره في الاثر الى انما راد الى يطلب الشفعة لكان  
 الشريك ثم سلم الشريك الشفعة لم يكن لها شفعة بوجه ما ثبت في الخطا تركه اخذنا  
 ذكره للتنبيه على انه المسر بالخطة حقيقة فانه الاول في الشئ في الشئ بان الشريك في  
 الكسبي جازي وغيره فيكون ذكره على سبيل المثال في حوزة البيع الى انما لا بد منه تابع له  
 غرضه بغيره لا شفعة بغيره من الشريك في الرقبة فانه سلم لانه حقه كاشرب بالكثر والشرب  
 من العقارين وانه الاس من الشرب والطريق الى الشرب الطريق الى الشئ في الشئ ولذا اختلفت  
 في بيع عقارهم بالاشرب وطريقه وثبت البيع فلا شفعة فيه من جهة حوزة ولو شارك  
 احد والشرب واخره الطريق فصاحب الشرب او من صاحب الطريق الى صاحب الطريق

والتسليم في ذلك المطر في ان في هذا المطر

[illegible]







لكنه يصح في المشتري والابا لا يرد غير البعض او الكل فقبل القبض على البينة او ما بعده فلا يصح  
 لا في حق الشفعين ولا في حق المشتري وقد مر منه في البيع والشراء ان المشتري لا يسلم من قبله ولا يبيع  
 الى كليل او موزون او عدد رستقار بكتلة او ما قبله بالمسلم لان المشتري في هذه المدة  
 او خسر من الشفعين سلم فانه اذا بعت بكتلة او خسر من المشتري في الكاوة او غيره الى المشتري العاقل  
 ويجوز ان لا يكتسب البينة في وقت الشراء الا وقت الاخذ بالشفعة في المشتري  
 ففي صورة عقار كدار بشرى احد بغيره كدار احد على كل حال على المعلوم والمعلوم الى ان يكتسب  
 الشفعين عقار هو شفعة او اذ كان كل واحد من البينة العقار الاخر لانه بدله و  
 صورة ثمن او ثمن على مملو فانه اذا جاز الاجل بالحصص والبيع فاسد كمال الى ان يكتسب  
 بثلث من اصل او في ثمن او ثمن على ثمن الشفعة في المحال او في المجلس فان سكت عنه بطلت خلاف  
 لا يرد يوسف واخذ العقار بعد الاجل في محال وبيع المشتري في العقار قبل القبض  
 بالشفعة وخرجت من حصة البينة الا في المثلث العقار في الصورة بثلث وثلث البينة  
 البينة والمؤوس مملو على ان يستحقان التقطع فانه قيمة اقل من قيمته مملو على بعد راحة  
 القطع والبيع البناء والوسى كما ياتي في الفصيص او قطعت المشتري فلهما الا اذا كان في القطع  
 نقصان لا يرضى فانه الشفعين ان ياتوا بغير قيمة البناء والاخرى مملو على بغيره بثلث وعز  
 ابو يوسف ان الشفعين يخرج من الشراء والافاضة بالثمن مع قيمة البناء والوسى لا يطلع على  
 الزيادة في ثمنه كدار او خسرهما باسباب كثيرة ثم جاز الشفعين فهو الجواز ان  
 اخذ بالشفعة اعطاه ما زاد وقرأه ان شاء ترك ولا جعل سجدة او مقبرة ثم حضر  
 الشفعين فمضى في الشفعة وان ينقض السجدة وينقض الموتر في الخط وكرر النظم  
 ان لا ينقض السجدة بطلت شفعة كالا ينقض الموتر وكتب الشفعة الا في بيع عقار  
 موجب لوجه غير ملك البائع من كل الوجوه فكل شفعة في بيع العقار لان حق البائع لا  
 ينقطع وان كان في قايض ان يفسد عقار بنبوت الشفعة باقرا البائع بالبيع ولو انكره  
 المشتري في الخط او بسبب بوجوب شروط في العقد بغيره من غير شرا فانه منه البينة  
 بيع انما وجب غير الطلب عند التقاضي في ظاهر الرواية كما في الخط وخرج الاصول انما  
 لا يثبت في البينة في المحال ولا يثبت الشفعة في بيع نحو شجرة او شجرة او شجرة او شجرة  
 ببيع او سببا قصدا او بغيره فثبت الشفعة فيها بغيره العقار ولو بشرى بثلث  
 بغيره بغيره الشفعة بغيره الا في خلافه او بشرى بثلث بغيره بغيره بغيره بغيره  
 كما في البناء والبيع في الخط فالحسن ان يباع ولا في الشفعة ولا في البيع بخيار البائع اتفاقا  
 او البيع في غير الخط خلاف ما اذا كان بخيار المشتري فانه خرج عن ملك البائع اتفاقا وعز  
 ابو يوسف ان لا شفعة في خيار المشتري واذا كان بخيار البائع فلا شفعة لاجل خيار البائع  
 كما في الخط الا بعد موطنه بخيار البائع فان ثبت الشفعة له وقيمة اشعاره بانه يطلب بعد  
 سقوط خياره وقبل البيع الاول في المشتري في المحال والشفعة في البينة والى في البيع  
 القاسم او بعد القبض في كل شفعة مملو وقع فاسد بعد ما كان صحيحا فقد بطلت الشفعة  
 الابد كسوقه في سبب البينة وطلب ما وكسوس فان لا شفعة في خلافهما فانه لا يقطع

الشفعة

الفرق

الشفعة بالآخرين فلو باع حيا شفعة فمضى والشفعة ان ياتوا بثلث المشتري والبقية كالمشتري  
 واولى بالخيار ان ياتوا بثلث المشتري فمضى والشفعة ان ياتوا بثلث المشتري والبقية كالمشتري  
 للشفعة ولو بعد القبض لا يقض لان الراسيس يبيع في شفعة الا في رد سبب خيار  
 عيب بعد القبض لا يقض فان لم يفسد الشفعة على ان ياتوا بثلث المشتري ولو رد سبب خيار  
 قبل القبض لا يقض وقيل ابعده على ان ياتوا بثلث المشتري ولو رد سبب خيار  
 منه البطلان على ان يبيع له من المملوك او كليل ما يوجب عقاره لانه باع مملوكا او كليل  
 او السكون الى ثمن عند الاحتيا فكل شفعة لصفته في عقار البائع بثلث الشفعة كمال او كليل  
 اشترى ما يوجب عقاره في عقار لو كليل فطلب الشفعة من المملوك او بشرى له او كليل بشرى  
 وكليل يوجب عقاره ويطلبها الى الشفعة تسليمها واستطاعتها بان قال بثلث بثلث احد سقطت  
 شفعتي فيما بشرى او قال لذي اليد لم يملكه كليله لو قال لذي اليد لم يملكه كليله ان كان المبيع في يد  
 المولى بعد البيع وان لم يبيع لم يجر بها لا يطلبها قبل البيع اذ لم يملكها في وقت كفعة ويطلبها  
 الصلح عليها على كليل الشفعين مع بطلانها فلا يوجب البطلان للشفعة لعل الا في اذ الشفعين  
 منه لانه لو صلح على سبب معين مثلا لم يملك الشفعة لان الثمن محمول على اذ الشفعين كلاف ما  
 اذا صلح على شيء معلوم منه كالنصف فانها تبطل ويطلبها بثلث الشفعين قبل القبض ولا بعد  
 فلو اراد اخذها وعليه ثمنه لا موت المشتري للشفعة ان ياتوا بثلث البينة او العاقل  
 ليعا والسبب وهو الاصل في الملك ويطلبها بثلث الشفعين ببيعها قبل القبض وبيعها بثلث  
 فلو باع بخيار لم تبطل وشفعة بالضم ارادة بالشفعة ملكها حصة احد المشتري في نصيب  
 بعض جماعة شتر واحد عقار حصة صفعة واحدة على شفعة حصة كلهم لانه ليس في  
 اخذها خسر عيبا بشرى وقيمة البينة الى الشفعين لم ياتوا بثلث نصيب احد منهم قبل القبض وهذا  
 اذ لم يرد الشفعين والمشتري الثمن والا فبأخذ حصة منهم ان لم ياتوا بثلث البينة العقبين والاول  
 العقبين كما في اليد اية وخرجه والى ان المشتري لو لم يبعده ولو لم ياتوا بثلث البينة لغير  
 الشفعة واذ اختلفا عن سببها في اليد خيرة ومن الظن ان المصنف قد اراد عقار  
 اليد والى في الشفعين ان ياتوا بثلث نصيب احد المشتري وعلل وجهه صحة الحكم كجواز  
 الشفعة سواء كان قبل قبض المشتري او بعده فكل ما لا يشفع حصة احد الباعين  
 الى الباعين عقارهم لغيره على المشتري وقيمة اشعاره بانه ياتوا بثلث حصة كلهم وعنه انه ياتوا  
 حصة قبل القبض واعلم انه اذا طلب الحصة فهو على شفعة في الباقي وقيل بطلت  
 اذا اشترى دارين او قريتين صفعة والشفعة واحد الشفعين احدهما وان كانت الشفعة  
 والاخرى بالخيار فيشفعهما او بغيرهما كما في الحصة والى ان سلم الشفعين شتر او بغيره  
 بان خسر بان المشتري بغيره فطلبه شتر او غيره ثم واو سلم الشتر او بالصفحة من المراهم فطلبه  
 ان اشترى باقيا من المراهم لا يشفع شفعة لانه استكثر فان ظهر ان المراهم لا يشفع شفعة فطلبه شتر  
 كليل الى كليل او موزون او عدد رستقار بكتلة او خسر من المشتري في الكاوة او غيره الى المشتري العاقل  
 ان اشترى بغيره بغيره قيمة الف لم يقطع على العاقل على الاشارة وقال ابو حنيفة  
 وزفر وسقطا عنده ابو يوسف بناء على انهما جبان او جبن في اليد خيرة وخرجه فمن علم

الشفعة







ليس يبارض ولا يقسم الطريق الا اذا كان لبعض طريق اخوه تمامه في الخط الابيض فحينئذ  
 يجب ان يوجه اليه الرضى والحكم فانما لا تقسم لان الحق لهم ووجهه او فضاء او كذا ثم  
 ولو في غير قسم كل عند اجتهاد هو الصحيح كما في المضاربات وهذا قسمه فذو النصفين  
 هذا الحق الاول لونه لان الحق احوال ان كانت في مصر وادعوا الى العاقبة في العقبين وفي  
 مصرين يقسم قسمه فذو النصفين يوجب وقسمه جمع عند حجر وقيل يوجب اربعة اوصاف وقسمه  
 بان المأزول والبيوت ليست كاله ورفان المأزول ان طارفت فقسمة فذو النصفين  
 جمع والبيوت يقسم قسمه فذو النصفين او دار وصيغة الى عصبه غير نسبة او دار و  
 حالات الا اذا كان قسم كل من له والمشتراة او الدار والضيعة او الدار والمكانات وهذا  
 قسمه فذو النصفين لوصفه بالذراع والبناء بالقيمة لانها اجناس مختلفة اولى بها فلو كان في  
 من قوله ولا يجب ان يكون اخر وقسمه بالنسبة الى الشراة كالمشرك في الشراة فقسمة  
 لان الحق لهم الا عند اجتهادهم فانها لا تقسم الا ان القسم وصبه او له ثم من نصيبه العاقبة كما  
 في اختيار الحق انما لا تقسم الا بالحق والحق في قسمه فذو النصفين او دار فاقول في حقهم  
 به يكون ان الشراة عند العاقبة اربعة الى العقبين يترجم بين الورثة وفيه اشعار بان  
 اذا ادعى عليه شراة قسم بينهم بحد الا اذا كان في النهاية وغيره وقسم بحد الا اذا ادعى  
 لا يقسم الا بالقيمة على الشراة عاقل يدعي شراة غير طمان او يدعي عليه طمان او يدعي عليه  
 من اسباب الملك كالهبة والصدقة عاقل رتبة الميسرة وسائر اوجه الاحكام قال ادعى  
 اربعة الى العاقل غير طمان لا تقسم حتى يبرهنوا على ثبوت ارضان على عدد ورثة وقالوا  
 يقسم بحد الا اذا ادعى الصحيح كما في المضاربات ولا تقسم عند الكل وقيل عند واحد او اربعة  
 هذا هو الصحيح بطريق الملك مطلقا وطلب القسمة حتى يبرهنوا على ثبوت ارضان او اربعة  
 لا تقسم حتى يبرهنوا بالقيمة عليه لاحتمال ان يكون اخوه في حقها في المصروف والاسباب ان الجماع  
 مع رتبة الميسرة فاقول في ذلك ان ادعى عليه مطلق حتى يبرهنوا عليه وقيل يقسم بلا رتبة  
 ولا يقسم ان كان شراة الى العاقل او طمان او دارت الطمان اربعة الى الان نصيب العاقل  
 وصبا عنه ويقيم القيمة فانه يقسم او مع الوارث العاقل الا ان نصيب عنه نصيبا ويقيم القيمة  
 فانه يقسم على ما روي عن النبي يوسف في الخط فانه حضر اثنان يحكم في العاقبة اربعة اوصاف والآخر  
 مع عاقله فانه الورثة ينتصب خصما غير مكنت وباني الورثة وليسمع القيمة ويقسم  
 كما في الدار فانه لا يطلق الا في حق شراة ولا يدعي من خارج الشراة اربعة اوصاف والآخر  
 الا في شراة شراة عرف بالمكانة ونحوه الا اربعة اوصاف فلو كان في قسم فضل لا يستور بالاربع  
 بل بما كان من حجب القسمة كفضل البناء فانه في حق الارض وانه القيمة وانه يوجب  
 يقسم الكل بغير القيمة وانه اجتهاد الاصل ان يقسم الارض بالقيمة ويجوز ان  
 يستور النصيب الا اربعة اوصاف والبناء والفضل بالاربع اربعة اوصاف وسواها وادعى  
 لا اصول لا يستور النصيب الا اربعة اوصاف فلو كان في قسم فضل لا يستور بالاربع  
 او بما كان من حجب القسمة فانه لا يقسم الا اربعة اوصاف والآخر  
 ترك الا اربعة اوصاف والفضل والمضاربات والاختيار وادعى عليه قسمه العاقل يقسم

لا

لا بد لهما من شراة او طريق في قسمه فاقول في ذلك المسئلة او الطريق عشرة اوصاف  
 غير هذه القسم الى اربعة اوصاف كان كل من الحق من الحق فاقول ان المكن العرف بان يكون في  
 القسم من نصيبه او طريقا او طريقا لا يملك العرف عنه بان لا يكون فيه هذه النصف فحينئذ  
 القسمه ويستوفت لف واما فاقول في حجبها ان لا يحتاج كل منهما الى ان يتعلق بنصيب الآخر فلو  
 قسم صفته فيها ببيت طريقه فانه مسئلة على ظاهره فان كان له البيت تلك النصف فحينئذ  
 القسمة والا فلا وفيه شراة الى ان القسمة فاسدة وان ذكر حقوقه فلهما في القسمة لانه قد  
 رضى كل منهما بالبقاء الطريق المسئلة على ما كان عليه بالنصيبين عليه وذكر الحكم انما لم يقسم وان  
 لم يذكر الحقوق لبقا لما عايناهما في الكا في غيره وعلم ان في طريق الدار والارض يكون في  
 رجله ولو في الشراة ولو في الحجة فلو لم يرض به رجل ولو لم يكن طريقا ولم يرض به فحينئذ  
 ثم ادعى البعض حصة منه وقيل في صاحب مطلق عند ذلك وفيه اربعة اوصاف فاقول ان كان  
 والا استخلف فان خلف لم يكن له عليه سبيل وان كان جمع فحينئذ تقسم على قدر التعيين  
 واما عند قائله يدعي فحينئذ القيمة فلا يصح الا بالقيمة على ما قاله المصنف وفيه  
 اشعار بالضعف وكذا قال في المضاربات انه شكل لانه القيمة ترتب على وجه صحيح ولم يوجد  
 لتساويه وقال صاحب الهداية والكا في ينفق الا لا يقبل دعواه للتساوي وفيه شراة الى  
 ان لم يوجد رتبة وقد صرح به في شرح الطحاوي والمحيط ويطرأ ويجوز ان يبرأ بالفضل الغصب  
 فيصعد في القيمة والا فاقول في المدعى عليه في هذه الكتب والا وجان براد كذا في اربعة  
 صاحبه ولا اوصاف الرواية والميسرة وغيره وشراة العاقلين عند اختلافهما في الاصل  
 حجة تقبل الا عند حجر وقال الطحاوي ورواها تقبل الا اتفاقا في قسمها بوجه واليه مال بعض الشراة  
 وقسم القسمة اجاعا ان الشراة بعض بالتسوية شراة والكل الى نصيب كل واحد  
 من المتقاسمين كنصف دار لان الشراة شراة ثلث يتوقف القسمة على رضاه  
 وفيه اشعار بان كذا حتى يقسم كل من نصيبه كل من نصيبه لانه ان كان الباقي نصيب  
 لم يرجع والارجح بقصان نصيبه لما اذا كان الدار بينهما كاشراة عشرة اوصاف اربعة  
 فلهذا اوصافه من ذلك فانه يرجع بذراع على الا اربعة اوصاف ان الشراة بعض حصة احدهما  
 سواء كان جزءا بعينه لما احصاه او جزءا من اربعة اوصاف بل يرجع الشراة على حصة  
 في نصيب صاحبه بالاتفاق وكذا في الثلث حصة الطرفان واما عند ذيف القسمة  
 فتتألف لعدم الاقرار وحجت المهاباة والاعيان المشركه التي يمكن الاتفاق بها  
 مع بقا وغيرها لا يثبت فيها انما يحكم عليهم ان يطلب اربعة اوصاف وفيه رضى الى ان يقسم اربعة اوصاف  
 اشراة يطلب اربعة اوصاف والكا في شراة الا ان كل منهما يقضيها وان لم يكن غاربه  
 غير كماله الا اذا كان بكل حكم فحينئذ طريقه كل منهما وانه بالارعة والا لفت لفت به  
 الا صفة ثم الحاضرة او اختار كل واحد حصة واحدة فاقول في القيمة كماله الطاحون  
 للمقضي الشراة وشراة تقسمه المذبح فلو كان هذا الى احد المتباينين بعضا او بعضا  
 معيبا فدار مشتركة بينهما فلهذا الا من بينهما بعضا فلهذا انما اشر السكون لان في الاصل  
 خلاف وان كان الظاهر اربعة اوصاف فاقول في المهاباة الحابسة لان والارعية رتبة اربعة اوصاف

في حجبها ان لا يحتاج كل منهما الى ان يتعلق بنصيب الآخر فلو  
 قسم صفته فيها ببيت طريقه فانه مسئلة على ظاهره فان كان له البيت تلك النصف فحينئذ  
 القسمة والا فلا وفيه شراة الى ان القسمة فاسدة وان ذكر حقوقه فلهما في القسمة لانه قد  
 رضى كل منهما بالبقاء الطريق المسئلة على ما كان عليه بالنصيبين عليه وذكر الحكم انما لم يقسم وان  
 لم يذكر الحقوق لبقا لما عايناهما في الكا في غيره وعلم ان في طريق الدار والارض يكون في  
 رجله ولو في الشراة ولو في الحجة فلو لم يرض به رجل ولو لم يكن طريقا ولم يرض به فحينئذ



















ان طعام الكس يوفيه الطعام لمن انفق في الاطعام بعد النوف الى جعل الحق  
 في القصاص وفيه سارة الى ان لو طبع قدر طعام لصاحبه ليس عليه الخوف والخوف والى الكسوة  
 مؤان و وضع القصاص وجب عليه على ما قيل في الزمان والى ان لو افد طعام الوصية بانه قد افد  
 ينضمه في العاد والقراب اللان في ملك الكس وجع تعيين الملبين واللبان ينضم اليها وفيه الامام  
 مع الكسوة لغة بسم جمع عند المحققين وجمع عند الاكثرين ما يجزى الطلوع ويبنى بها بعد اقامته  
 الى بعد نصب اللان اذا جفت وقالا بعد شريحه وضم بعضه الى بعض فانزعت قبل الشريح تنقض  
 من مال الشريح عنه وترى مال الآجر عنه اذا ضرب وطحا الآجر لم يجب الا اذا اعد عليه بعد الآجر  
 عنه و بعد الشريح عنه بما في النظم وفيه شفا بانه اذا ضرب اللان و احصاه المطرفه قبل  
 ان يقسم فلا جرح له وان عمل في داره وانما ملكنا مع تعيين الملبين لانه لو لم يلبين ولهم ما لبس يستعمل  
 على السواء في الادارة فلا يكون لهم الملبين واهل البيت وكونه على السواء في الادارة  
 محت كذا في الخطوط وكس اللان بالفتح الآجر من مطلق من صانع خطا حقيقيا او ملكا ملكا  
 من ماله بها الى بالعين كالتصانح كذا في المصنوع ملك الآجر فخط بالعين المستأجر فله حصة بها  
 وانما حكم خطا شفا بانه يجب لكل صانع لعله في العين سواء كان ذلك الارض عينيا متصلا بالعين  
 كانت والواحد هوها و عرضا برب وبعين في العين كبايض وحر في ثوب غسل المالا و ظهور  
 جلد الكس بالخلق والكس في الخطوط وقال بعض المشايخ انه لا كس اذا كان الاثر الوض والاول  
 اجمع في الزمان رد غيره فان جسد العين لاجل قصاص بلا صفة ملازم عليه لانها امانة  
 ولا جرح له لعدم التسليم قالوا ان يؤتم القصة اما غير مملوك لاجل او مملوك لاجل اختلاف من لم يخط  
 ملكا ولا يملك ثوبا من ثوبه على الملاح والغال في الجاهل من عمل بالبحر هو مملوك لا يملك  
 ثوبا لم يمس لاجل جرحه وقال ابو يوسف في الحال ليس له طلب الاجر قبل الوضع لانه من ثمن العمل في  
 في الخطوط في المملوك لا العمل لانه لم يقبده بغيره وقال خطه في الثوب لانه اوصفه بغيره  
 او يستعمل غيره لانه لا اطلاقا في رضى لوجه وعلى غيره فان قيد ذلك العمل بغيره او نفسه لا يستعمل  
 ولا غلام او غيره او الا بغيره وذكر في الخطوط ان اذا دفع الى ساج غلاما بغيره كبر باس دفع  
 الساج الى غيره بغيره فانه اذا اجير غلاما كان على صاحبه وان كان اجنبيا فمن الاول  
 بلا خلاف ولا يضمن الاجنبي عنه خلافا لما لا يجبر على بيعه المملوكين فان جرحوا في  
 الاجارة وجب ارجاع المملوك الى صاحبه و جاز ان يبيح لغيره بغيره بغيره لاجل الجرح  
 الا ان يستأجره جلا بغيره بغيره الى البصرة ويجوز بيعه المملوكين فذهب فيه بعضهم فذهب  
 فيه ابن نبي على الاجر كانه من ثمنه في قوله جاز ان يبيح لغيره و اجبر على ثمنه لان الاجر مقابل  
 بغيره العين لا يقطع لك فذهب الى ان يبيح لغيره بغيره لانه من ثمنه في قوله جاز ان يبيح لغيره  
 بغيره وانه اذا كان ثمنه ثمن بغيره فان كان ثمنه ثمنه بغيره فان كان ثمنه ثمنه بغيره  
 فيجب الاجر على المملوك في الزمان وقال مشرك ب ماليس له ثمنه لكنه لو استأجر لرسالة ولم  
 يوجد لرسالة لغيره لم يبيح له الا جرحه وراى محامد مؤنة من ماله في الكوفة الى رتبة البصرة  
 بوجه معلوم كذا في القصاص و كذا في قوله ان يبيح لغيره لانه من ثمنه في قوله جاز ان يبيح لغيره  
 ويجوز بلا خلاف وقلت ب غيرهما اذا جرحه فاجرة القاص وجبة سواء شرب الخمر  
 بالجار

بالجار ام لا في الزمان و غيره فمن النكاح ان لا يبيح لغيره بغيره بالجار بغيره بغيره  
 محمد وان لم يقبده بغيره ان يكون له تمام الاجرة عند جرحه والخطام شفا الى ان لو ترك القصاص  
 شفا وجب على الاجرة وذهب الى ان المشرط الجرح بالجار والافاجرة القاص بالجار بالجار  
 كذا في آخر القصاص ب غير وقيل يبيح ان لا يجب الاجرة في لانه اذا ترك ثم انتفع به وانه  
 بخلاف ما اذا تركه في الظاهر بغيره وفتح استجار داره وكان له السكنى وهو كذا في موجب  
 عند الجرح بغيره عن عند ابن العباس من وكنت المتاع الا نصدت بعضه فوق بعضه  
 وكر ما يعل عليه الا ملاذ السكنى عند العقد فانه المتعارف وله كل عمل فيه كالموضوء وكل  
 الشيب وكسر الخطوط ووضع المتاع ورجاله وادب بهذا في عرفهم واما في عرفنا فله  
 اذا كان فيها موضع معدله وفيه شدة الى ان لو قال عند العقد استأجرت هذه الدار  
 للسكنى ليس له ان يعمل فيه غير السكنى في الزمان سوى موطن البناء كالحجادة والعقارة  
 والرجل لا يرضى صاحبه وقيل اريد روالا والثوب دون ربح البية وقيل اريد الكل وقيل اريد  
 ربحه بغير البناء والا فلا وعليه الغرة وفيه شفا بانه يمكن فينا شفا وانه لم يسم في العقد  
 كذا في العاد والبيع وفتح استجار رضى من صاحبه المزارعة مطلقا لان البعض بغيره كذا في  
 والبعض لا يرضى مثل البهجة فكل من اشترى من فسخه هذه الاستجار الا اذا زرعتها ونفت  
 المدة في بيعه ويزن المسكن بخلاف سائر الاجارات الحادثة في المصنوعات حتى يسير  
 ما يزرع فيها من ثوب كخطوط والباية مقبوضة ويجوز الفسخ او حتى يجمع الى ما يزرع بان يقول  
 ان يزرع فيها ما يشاء او على ان يزرع في الزمان و حتى تكون الارض فالبية غير مانع الزاغة  
 فلو كان فيها رطبة او شجرة او قصب او كرم او غير ما لا يلبس الا بغيره بغيره فاجارة فمادة  
 و كسيلة ان يبيع هذه الاشياء من المستأجر بغيره معلوم ويتفاد بغيره ثم يواجر الارض و  
 ان يبيعها اليه معاملة ثم يواجر في الخطوط فاستأجر ما اراد الارض للبناء والنوس الى الاصل  
 احد عامدة معلومة في ذلك الاستجار لانها منصفة فاذ انقصت المدة الى مدة الاستجار  
 سكنى الارض فانه بان يبيعها المستأجر لانه ليس له ان يبيحها فغيره صاحب الارض  
 باقية ثوبا وفيه شفا بانه لو استأجر المزارعة وانقصت المدة لم يسلم ولا يجب زيادة  
 الاجارة الا اذا ترك بالقصاص والعقد باج المثل الى زمان الادراك في المنة الا في صورته  
 فاشد الى الاول فقال ان يؤتم الوجع كساستا بغيره اربابا او النوس على كل مقلوعا  
 الى مستحق المقلوع فانه اقل من قيمة المقلوع في الغنص وان يملك اربابا المقلوع فلا  
 منها وترك هذه بغيره بغيره في ثوب المقلوعين فقال بزار مالا واستأجر بغيره  
 النوس والتملك وانقص المقلوع اربابا الارض والاني مقبوضا بغيره بغيره بغيره  
 القيمة و يملك بغيره والمستأجر ثم يشد الى الصورة الشاينة فقال ان يرضى المقلوع  
 بغيره الى البناء او النوس في ارضه ويجعل ضمير بغيره في كل المقلوع والمستأجر كذا في  
 فيكون البناء والنوس لهما الى المستأجر والارض لهما المقلوع والارض لهما المقلوع  
 ان البناء في الدار المستأجرة خلاف في الارض المستأجرة فانه لو بئى فتراب الدار كان  
 من طينة لا يقطع ولا يقطع ويؤتم قيمة التراب في الظهيرة والارطبة والكواث و











والا بعد الوقت والافس الاجارة عنده كما ذكر في المتن بالايج والافس من غير صفة ١٩٣  
في يومه كما ذكر في المتن بالايج والافس من غير صفة ١٩٣  
في العقد كما ذكر في المتن بالايج والافس من غير صفة ١٩٣  
بشرط ان يكون في احوال الخطه فارجب على درهم وان رويها فدرهم وان يرد بها  
فثلثه يجب ارجاعها فارجب على درهم وان رويها فدرهم وان يرد بها  
والعقد والورس وكذا في السكنى في هذه وهذه وفي المساقاة والسرقة والحرر  
وخو اسان ولم يجر الزيادة على الثلثه كالبيع فالطلاق لا يجزئ شيئا وان رويها  
فثلثه اليوم او بعد الحيا اذا قال ان طلاق اليوم فله درهم وان رويها فثلثه اليوم  
ما تكرر درهم على اليوم فبشرط الا ان يكون له درهم وان رويها فثلثه اليوم  
الثانيه طلاقها فبشرط ان يكون له درهم وان رويها فثلثه اليوم  
المثلثه عند درهم ولا يجزئ ارجاع المثلثه كسكنى نصف درهم وان رويها فثلثه اليوم  
لا يجزئ درهم ولا ينقص غير نصف درهم والاولى الصحيح لان الاجارة فاسدة والمسر  
في العقد نصف درهم هذا اذ اجمع بينهما واما لو اقر على اليوم وخط في العقد فبشرط  
عندها واما عنده طلاق ان يكون باجر المثلث او بلاجر وتامة في الخطه والاب والجد  
مستاجر للخدمة الا بشرط ان لا يخرج الى السوء عند استاجره للخدمة الا بشرط ذلك  
وقت العقد لان فدية السوء اشق وفير من ان يخرج الى السوء الى التوى واقتية البلدة والى  
له لانه الاستحرام في النكاح للخدمة وذا من السوء الى السوء والى السوء والى السوء  
على صاحبها كما في النظمية وما ذكره في المتن من قوله والاب والجد فانه يجب  
الاشارة منه فدمه صاحب البضاعة فصل في بيع الاجارة جواز العيب قد يم  
او عادت او قبل بالبيع المستاجر لو اهدم حائطه فانه رويها والاعلام بلا اطلاق  
لم يفسخ كما في قاضيها كدبر الدابة المستجرة بالفتح الاجارة فانه رويها كما قال ابن  
الاشيرة في قوله فدية الدابة ومنه العبد والعتق ما ذكره في المتن من قوله فدية الدابة  
لا تفسخ بالعيب وقيل يفسخ والا لا ارجح كما في الاختيار والاشارة في قوله فدية الدابة  
والاشارة في قوله المستاجر ولو بعد القبض كما في العاد والاشارة في قوله فدية الدابة  
الفسخ كما في المضرات وذكر في المتن انه شرط ان لا يفسخ المستاجر بالعيب في  
الاجارة او ارجع العيب كما ذكره ابن الدار والمدة او ارجع العيب سقط جازية وان لم  
به له وتفسخ كجواز الشرط قبل القضا والايام الثلثة ملو استاجر وكانا شهر  
على ان يجتاز ثلثة ايام يفسخ فيها ولو فسخ وان لم يجتاز ثلثة ايام يفسخ فيها  
لان ابتداء المدة من وقت سقوط الجواز كما في المحرقة فدية الدابة لا يشترط حضور جازية  
ولا على خلافه لظننا في الاول المختار وقيل للمفتي المختار في ذلك كما في المضرات وفسخ  
المختار الروية لو استاجر قطعات من الارض صفقة واحدة ثم راي بعضها ففسخ  
الاجارة في الكل وقية شعار بانه لا يشترط فدية الفسخ القضا ولا الرضا  
ويشترط ان يكون فيه خلاف فبشرط الشرط والفسخ بالعدرة فدية الدابة فدية الدابة

العمل والدية قبل تمام العقد بذكر المدة لم يفسخ لان المدة عين احدى العقلة بالاجارة فاذ امكن  
لتفسير هذه القصة في المتن اليوم بدرهم كما في المتن لان ذكر الاجارة اولاً للمعيار  
قال استاجر بك بدرهم اليوم على ان تدرى هذا المالك لم يفسخ لان ذكر الاجارة انما يجب بعد العمل  
كما في المتن ففسخ الاجارة المستاجر بفتح بيمه في الغاييس فارجب الاجارة الى  
عقدت معه عقد الاجارة كما في المتن او من آتت ذرية الا عطية ارجعته ففسخ من مفعول  
او ناعل ومن الظن انه بفتح مفعول او ناعل على البكر فانه سماع المثلث صفة الاجارة  
غير محض فلا نسب العام وقد يقال جاز المثلث بالاضافة على ان يكون المثلث مصدراً  
وخلف المشايخ في الفصل بين العاين ففسخ هو من سمي الاجارة بالاجارة بالاسم  
النفوس المعقود عليه في المثلث هو المثلث المعلوم ببيان محله وله ان يعمل للعامة وقية الدابة  
ان قال اخر وهو من قبل العمل من غيره احد كالمصارع ففسخه من الجواز والاشارة في المتن  
والاشارة في غيره من محترقين وكذا في المثلث عند الجبضة والمحسن وذو القربى ما يملك  
من المال لا يفسخه في بده سواء امكن له التحرز عنه فاسم فدية والغصب او كالمحلول في الغالب  
والفدية الغالبة وقال ان امكن التحرز ففسخ من قيمته قبل العمل بالاجارة وبعدة نحو ارجاعه  
مفعول بالاجارة وهو لهما انما الغيبة والفقير على قوله في المضرات الا ان المدة في قوله  
بالبيع على نصف القيمة في قوله في المدة وفسخه وان ارجع عليه هذه ادرت مشايخنا كذا رزم  
وان سطر عليه ارجع الاجارة الصانع وقال الغيبة بولائه بضم في الاول بالانقياد  
من اجمعوه بالاب والاب عليه الخوف في قوله في المدة بفتح بيمه ما يملك من جواز وفسخه بفتح  
غير ما ذكر في قوله في المدة في قوله في المدة بفتح بيمه ما يملك من جواز وفسخه بفتح  
المثلث عليه في قوله في المدة بفتح بيمه ما يملك من جواز وفسخه بفتح  
بفتح بالاجارة فانه كمن التقييد الصحيح وقية الدابة الى السبعة اذ غرت من موج ارجع  
او صدح من اذ كذا في قوله في المدة بفتح بيمه ما يملك من جواز وفسخه بفتح  
عفا واستغنى من المدة بالسوء في المتن انما الاستشهاد فانه لو اشتهر على ان البضاعة بفتح  
بفتح المدة ان تفسخه بالحق في قوله في المدة بفتح بيمه ما يملك من جواز وفسخه بفتح  
عبد او غلام طلب الفسخ منه فانه سمي به كانه قيمة العبد ودية الغلام على عاقلة الفسخ  
والاجارة كسكنى بفتح بيمه بالاضافة الى جاز المستاجر الى ماله بالسكون وجاز الفسخ ففسخ  
بفتح بيمه بفتح بيمه في قوله في المدة بفتح بيمه ما يملك من جواز وفسخه بفتح  
الى مستاجر واحد والاشارة في قوله في المدة بفتح بيمه ما يملك من جواز وفسخه بفتح  
وكان جاز ففسخه في قوله في المدة بفتح بيمه ما يملك من جواز وفسخه بفتح  
بفتح بيمه بفتح بيمه في قوله في المدة بفتح بيمه ما يملك من جواز وفسخه بفتح  
استجره بفتح بيمه بفتح بيمه في قوله في المدة بفتح بيمه ما يملك من جواز وفسخه بفتح  
مستاجر روي الغنم لئلا المستاجر لا يفسخ بفتح بيمه ما يملك من جواز وفسخه بفتح  
فانه ماله كالمستجر ولو فسخه بفتح بيمه ما يملك من جواز وفسخه بفتح  
غيره بفتح بيمه ما يملك من جواز وفسخه بفتح بيمه ما يملك من جواز وفسخه بفتح







وانه ان لم يكن له من الجاهل ان كان له ملك على كل ما يبيع العفو عن الغناصر  
 مضافا الى ان العادى قد فيه اشياء كثيرة من غير ان يكون له ملك على كل ما يبيع العفو عن الغناصر  
 الا ان كان له ملك على كل ما يبيع العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 مع ان كان له ملك على كل ما يبيع العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 منسوبة الى العادى فان كان له ملك على كل ما يبيع العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 العادى بالى والعادى وادى على ما صرحوا انفسهم به في المصنوع وغيره انما هو العادى  
 تلك الشياء لا يبيع العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 الشىء على كل من والصواب ان المصنوع الذي له العادى اسم في العادى ويكون ان يكون  
 من العادى وادى العادى وان يكون له ملك على كل ما يبيع العفو عن الغناصر  
 تقع من عينه مع بقائها احتراز عن فرض كماله من غير البيع واليه وادى العادى  
 اياها الانتفاع بملك العين فان المستعير لا يبيع العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 بلا عوض لانه لا يبيع العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 غيره كذا هو في آخره في العادى ولا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 لانه لم يكن له ملك العين وفيه اشياء كثيرة من غير ان يكون له ملك على كل ما يبيع العفو عن الغناصر  
 والعفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 في المصنوع ان اراد ان يبيع العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 الى اعطيتك ما حصل من ارضي فان المصنوع في الاصل ان يعطى رجل رجلا فانه او شاة بشر  
 ليس به ثم يرد عليه ان يبيع العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 بغيره كذا هو في آخره في العادى ولا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 لك وادى ان كان له ملك على كل ما يبيع العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 وتغير لنفسه من العادى وادى العادى فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 اذ لم يملك العادى وادى العادى فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 في المصنوع فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 ابنه فتعده صاعدا في العادى فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 كذا في المصنوع وغيره من العادى فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 الضمان فلو وقع قصاص المحام او كذا في المصنوع فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 منه مستعارين به به هو فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 فاما ما في المصنوع فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 ففقط بالملك فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 والعفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 المستعير على العادى فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر

كافي لمصنوع

المستعير على العادى فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 علم بذلك فانه يرجع لعدم القدرة واما في العادى المستعير فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 المصنوع كذا في المصنوع والعادى فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 او لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 العادى وادى العادى فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 ان عينه وادى العادى فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 في النهاية وادى العادى فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 لم يبيع العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 مطلقا بل ان يبيع العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 نفسه العادى وادى العادى فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 لها فعل المستعير المستعير فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 منها بغيره ان يبيع العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 المستعير كذا في المصنوع والعادى فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 وهذه اذ لم يبيع العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 الانتفاع بالعادى في المصنوع فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 الانتفاع الى وقت شاء في بعض النسخ والوقت والنوع فيكون على هذا في المصنوع  
 على غير ترتيب الصف وهو منصفه بغيره كذا هو في آخره في العادى ولا يملك العفو عن الغناصر  
 فمن استعاره وادى العادى فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 وقيل وادى العادى فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 بالخطاف وادى العادى فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 فمن استعاره وادى العادى فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 اخف وادى العادى فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 فاما في المصنوع فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 العادى فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 الى المصنوع فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 القدر وغيره كذا هو في آخره في العادى ولا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 العادى فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 مع الاجرة كذا في المصنوع والعادى فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 الا اصطبل الى مكانه فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 المصنوع فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 في خارج المصنوع فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر  
 الى ان لو كان له من المصنوع فانه لا يملك العفو عن الغناصر فانه لا يملك العفو عن الغناصر



غير معلق في الحيطه غيره ووراءه من في عيال المستعير له او مع عبده او اجرة قولي  
 مسانه الا اجاره مسانه جيزي بل نادان اوت هره جيزي كما فادار لاجه  
 لانه ليس عياله في العاده او مع اجرة بها الكس من في عياله المعبر كما جيزه او له او عبده او عبده  
 من عباده يقوم كدابه الا بعباده فاول يقوم عليها المستعير الكس ما كها فغيره غير ضمان الرد لانه  
 الوجوب عليه وان كان العيان فلا يجب بعد فلو سلك فيه الحسد لم يضمن ضمان العيان وقال الشري  
 العباس ان لا يضمن ونحوه في الحيطه وفيه شارة الى انه لو استعار عبدا فوذه الى دار مالكه ادمع من  
 في عياله براء من الضمان والى انه لو رد العبد الى جيبه فضمن وقبل لو رد الى ان يقوم بها  
 فليس مستعير الا هو الا ان كان في العاده غيره كدستار غير نفوس كثيره الخيمه كالقادر  
 والقصة والكوز ونحوه الى دار مالكه فانه مستعير بخلاف النفس كقوله فانه ليس مستعير  
 الا بالدار الى المعبر فان لم يدر به بخلاف رد الوديعه والمقصود الى دار مالكه فانه ليس مستعير  
 بالهالك الا اذ اراد الى المالك ولو بوضع بين يديه فاشترى الاسلام ان الوديعه كالعاريه و  
 عليه الغرض في العاديه عاريه القدر الى الدارهم والديار والكيل والمورد والمعدود  
 المتعارف كالنفس انما فقهه فوض فانه اعطاء واحد كالعاريه وان ضمن بالهالك قبل  
 الانتفاع ولو لم يستهلك بانه استعاره من دراهم تسوية الميزان او من بين الدكان كان عاريه  
 لا قرض فلو سلك لم يضمن في الكوفه وغيره ووجه اعارة الارض للبشاء والنفس بالكره والفتح  
 انه ان المعبر في العاريه ان لم يرجع عنها لانه غير لازمه وان لم يلف المستعير فلهما البناء  
 والنفس في الحال او من المستعير ما لخصه ان يرضى عنها بالفتح الربيب فلهما البناء والخر  
 ان عين وقت العاريه لانه خارج ورجع قبله الى قبل انتهاء الوقت فلهما البناء والخر  
 في حال في الحال اربعة دراهم في المال عشرة فتمت دراهم وذكرى كمن ان له ان يضمن المعبر  
 فيمنعها فتمت في الحال ويكون له وان يرضى عنها الا اذا كان له الرضخ مضرا بالادش فمكون  
 بخلاف المعبر في العاريه وغيره فغيره من الاضمان والعاريه المطلقة وعنه انه عليه  
 القيمة والاراضه والعاريه المطلقة وعنه انه عليه القيمة والاراضه في الوقت بعد  
 انتضاء الوقت فيقطع المعبر والبناء والنفس الا ان يرضى الفسخ في يضمن فلهما البناء  
 فالحال في الحيطه كراهية تميزه الرجوع عنها قبله ارضى لفتن الوقت لانه ضلف  
 الوعد ان لم يرضى عليه الفسخ فحينئذ يجب الوفاء بالوعد في الضرر والاعاد الارض للزرع  
 فيما لا يات من مستعير حتى لا ان التعزيز بالمعنى جوامع كحصد الزرع من حصده الى  
 جاد وقت حصد الفسخ المستعير للزرع وقامه في الرضخه ما زاد في حصد  
 للزرع كحصده باضم الحصر الاجرة كذا في المذهب وغيره وقت العاريه او لا وقت في حال  
 وذكرى كمن ان المعبر لداره اخذ الا من قبل ان يحصد للمستعير يقطع الزرع وان ترك  
 باجر المثل الى الحصاد وكان ابو البيث مما فلفه في الحيطه الاجرة الاجرة والميراث والمان  
 وفيه اشعار بان ليس مستعير الحيطه المعبر فيه الزرع وان اراد المعبر ان يقطع المستعير  
 بزره ونفقته والزرع فانه رضى المستعير بقطع الزرع كجوزه الا فلا الحيطه واجرة  
 رد المستعار والمقصود والرهون والوديعه السبع ببيان كسر البعد الشيخ والمبج

في العاريه فانما هو  
 المستعير

بالبعض والمبج بعد الاله والمبج بالمبج والمبج بالمبج والمبج بالمبج والمبج بالمبج  
 والمبج بالمبج والمبج بالمبج والمبج بالمبج والمبج بالمبج والمبج بالمبج والمبج بالمبج  
 وغيره وهذا على ترتيب المصاحح المشهور في الكل بالاختتام او الاجرة انما يجب بعد قطع  
 الحرام كتاب الوديعه عقب بالعاريه مع ان ترك كل في الامانة للشر والاراد لانه  
 فقبله بمفعول من ان النفل الى الامانة فوذه ودعا لانه كمالها مستعمل في الزرع والميراث  
 كما قال ابن الاثير فلا يضمن في الحيطه فوذه وفي المذهب يقال او عت زبه اما لا يستوعبه  
 اياه او اذ فقهه اليه يكون عنه فانه مودع ومستودع بالكس وزبه كمالا مودع ومستودع  
 بالفتح وشرعا امانته تركت لحفظه فبها اذ عت مح والمخير ترك امانته وودعها بحفظها يخرج  
 العاريه لان لا انتفاع فالامانة مضمون بالضم الى صاحبها ثم سمي بها ما يضمن عليه في كل عام  
 من الوديعه لشرائط قصده لحفظه فيكون بخلاف الامانة كما اذا وقع الرجوع ثوب احد ورجع  
 احد ورا عن الضمان بالواقف فربما بخلاف الوديعه الا اذا انكرها كما في شرح الهداية وغيره بالكن  
 الامانة عيان والوديعه مضمون فيكون انما لا يخفى فيه اشعار بانها عقد استحفاظه  
 فيكون الاجاب والقبول لو لولاه لانه لو قال صاحب الحرام ابن ارضه بغير فقال هناك  
 فوضع فيه ثم خرج عنه ولم يضمن كماله وضع فوذه عند احد ولم يضمن كماله فلو قال ان قبله  
 لم يضمن بالهالك لان الاله لا يعارض الضمان في الحيطه وغيره ثم شرح في حكمه فقال وصارها  
 الى الضمان الوديعه كالعاريه برئت من ضمان العاريه فقهه من المقدم بالهالك فلا يضمن  
 بالسرقة وبسبب في عارة الوديعه فانها موجهة للضمان بخلاف العاريه في الحارة  
 وكذا المودع وحفظها بنفسه في داره ومنه له وحالونه ولو اجاره او عاريه في اختيار  
 وبيع عياله بالكس مع عيل بالفتح والتشديد وهو من يولد بونه وينفق عليه كانه في حال  
 في المذهب وبذكر ان يكون بلا ضلف البعض فانه مودع على ما في القاموس وفيه اشعار بان الشرط  
 هذه النفقة لا المالك منه وليس كذلك فان العبرة بهذه الباب للمالكه الا في الزوجه  
 والولد الصغير حتى لو كانت في حمله او في بلا نفقة لم يضمن بالرفع اليها حال نفقة زوجته  
 الى الزوج وهو يضمن من مال الحيطه وغيره كمن في شرح الطحاوي من يضمن معه وينفق عليه  
 كالغلام والحر والاضافه للهدال عيال غير متهمة والاضطرر بالرفع في حاله ويضمن  
 فيه عيال فلا يضمن لو وقع عياله الى عياله في حاله وراهم المودع غير حفظه بعينه  
 والاضطرر كمن يضمن له في حيطه كمن يضمن له في حيطه كمن يضمن له في حيطه  
 الطويل والقصير هذه اسنقه وقال محمد لاس في مطلقا وكان ابو يوسف لاس في سوا  
 طويلا في الذخيرة كمن يضمن له في حيطه كمن يضمن له في حيطه كمن يضمن له في حيطه  
 او لا يجره بانه فان كان سوا الوديعه وان كان سوا الوديعه وان كان سوا الوديعه  
 والاضطرر في الحيطه وعدم خوف بان كان الطريق امن بلا مؤنة فاذا كان بلا مؤنة فان  
 سوا الوديعه ولم يكن في المصروف عياله لم يضمن عنه هم وانما كان سوا الوديعه فلا ضمان عنه  
 وان بعدت المسافة فانه لم يضمن له في حيطه كمن يضمن له في حيطه كمن يضمن له في حيطه  
 وفيه اشعار بان لو كان الطريق في حاله بغيرها وضمن بالاجاع في الحيطه وحفظه بغيرهم



















المشقة القيمة كالمقصود بالمقبوض على سبيل السهم والقبوض على السهم كالمقبوض على السهم  
في يد المدين بده او بغيره كالمقبوض قبل القبض فانه مقبوض بالقبض في الكرامة في سبيل  
من الظن ان المدين ترك الكاف في قبض السهم فانه مقبوض على السهم في الكرامة في سبيل  
اليه ثم المدين ترك الكاف في قبض السهم فانه مقبوض على السهم في الكرامة في سبيل  
الظن ان المدين ترك الكاف في قبض السهم فانه مقبوض على السهم في الكرامة في سبيل  
من الدين او اخذ هذه الشئ رهنا به وقبول كارتقته سواء صدر من مسلم او كافرا وعنده  
او صبي او اصيل او وكيل فالقبول ركن كالايجاب واليه مال الكفر الشايع فانه كالمبيع  
هذه المكنة من خلاف انه لا يبرهن بدون القبول وذهب بعضهم الى انه اشترط صيرورة  
الايجاب علة لانه عقد تبرع وانه لا يلزم الا بالتسليم وكنت من مذهب بلا قبول كما  
في الكرامة ومن الظن انه غير تام لكون اليمين بغير عا والقبول فيه ركن لانه على هذه الخلاف  
كما هو يلزم الرهن المستعمل الموهون فالقبض بشرط الارزوم فلهذا من ان يرجع قبضه و  
اليه مال شئ السلام في الاصل انه شرط الجواز وهو الاصح كما في الذخيرة وفيه اشعار  
بأنه الخليفة يكتفي بجمع الجواز او ان يصدق على القبض في حال كونه الموهون  
تحت اسم مقبوض من الجواز الى الجواز غير متفق كما في الشجر كما في الزاهد راد معلوما  
يمكن حيانه فان كان له مجموع لا يخل بقبضه كما في الاختيار او مقبوضا فانه لم يصب مشعا  
في الكرامة من غير مشع في الجواز لا لارض والقبول المشع بالذبح والتمتع بغيره  
مشاع كما في النهاية والاختيار وغيرهما او غير متصل اتصال خلقه كالقبض بالتمتع  
بالشجر كما في الكرامة ولا يفرقه الاستدراك على غير غيره وفيه رفر الى ان لو رهن دارا فيها  
هدا من شئ لم يصب على اتصال هدا من اتصال بحدار مشترك الا اذا استثنى الجواز  
وقال في الجواز ان كان المظالم مشترك مع الرهن والوصية والسقف والمجد والجار والجار  
والانصاف الموهون بهذه الصفات ليس يلزم عند العقد بل عند القبض فلو قبض  
او استقبل بغيره كما في فاسد الاطلا وكذا لو كان شئ يباع وعند بعضهم يكون باطلا وهو  
اختيار الكافر فلو دفع الف عند القبض س ر حجي لا زاما كما في الكرامة في التحلية  
رفع الموانع والتكليف في القبض سلم في ظاهر الدابة والاصح كما في الدابة وغيره وغيره  
يوسف ان التسليم لا يثبت والمنع والابا فلهذا ابراهيم كما في الكرامة في البيع دون  
الفاسد فانه واجب الاعدام فلا يكون فيه تحلية ومن الرهن ولو رهن فاسد موهونا  
فالمكافاة ولو دفع العقد وعند الكافر المقبوض بالرهن الفاسد فانه كالمقبوض بالقبض  
والاول اصح كما في الذخيرة بطلان قيمة الرهن عند القبض في الاختيار ومن الدين  
الدين بيمينه او من قيمته او من الدين موهونا فلهذا من ان يفسد عليه الدين او لا  
وبالقيمة ثانيا والمفضل عليه العكس ومن الظن ان الاظهر بالقبض كما في بعض النسخ وكذا  
ما في الكرامة ان البيع الاصل لان بيمينه الموهونة لا يثبت الا في الكرامة لان كذا افضل  
اقضت ان خلاف الافضل منها فان الافضل صلا الجواز بعض منها لان الموهونة يثبتها  
الموهونة فانه عدة فقيمة لم يثبت في الحاة وسقمة الكلام وطلا في الارض ولا يخفى ان

مشع على المسألة وقد خرج فقال فلو ملك كل الرهن في يده او في يدها في الغنم والدين سواء  
الدين سواء في المدين بدينه سقطت يده راسا لا سبيل فانه كان بيمينه الرهن  
اكثر من الدين سقطت يده راسا لا سبيل فانه كان بيمينه الرهن  
الرهن في يده كانا مائة فلهذا من يملكه في قيمته له ان يملك من الدين سقطت يده راسا لا سبيل  
الاصل ورجح المذهب على الرهن بالقبض فانه يملكه وفيه اشعار بان يملك بعض الرهن فلهذا من  
على الرهن والموهونة فلهذا من يملكه في يده راسا لا سبيل فانه كان بيمينه الرهن  
والوصية لم يملك بعضه فلهذا من يملكه في يده راسا لا سبيل فانه كان بيمينه الرهن  
الرهن وجوبه على المدين كالموهونة فيحفظ بنفسه وبعضه على المدين كالموهونة والوصية والوصية  
والعبد والقبض كما في يده اشعار بان المدين يملكه في يده راسا لا سبيل فانه كان بيمينه الرهن  
في الرهن كالموهونة في البيع والقبض والركوب والسكنى والاحتلام بلا اذن والسوق من فلهذا  
بكل قيمته كالمقبض الى مثل زنا في الغنم لا الرهن فلهذا من يملكه في يده راسا لا سبيل فانه كان بيمينه الرهن  
في القيمة والمقبض والمقبض الا اذا انقطع فقيمة يوم الخصومة وفيه اشعار ان الرهن يجرى الانتفاع من  
الرهن بلا اذن له واما بلا اذن فيكونه في المصبرات وغيره ولا يكره كما في المنية فلهذا من يملكه  
الاذن قال كما في الانتفاع كان ما ذنبا في مدة الرهن كما في الخزانة والبيع من المدين  
والموهونة في الرهن والوصية رهن واجارة واعارة ولو عده عليه وبيع عند  
اجتنبي وبيد صهر فخرج كما علم فانه الكمال بعد كمال الجواز والبيع والموهونة بالبيع الاول الرهن  
فيصير فيه الاجارة والاعارة وكذا الابداع وفيه اختلاف عند أصحابنا وكما في العاد  
ولا يبيع والمعاد الاول الرهن والاجارة فيصير الاخوان وقد نظم الحكم فقال موجود الرهن  
فقط مبداء ردد عاريت راد موهون يكن ومودع فابن جازي يثبت بشئ من مودع  
الشريعة ابن سحن والابطل الرهن عند الوفاء واحدا في العقود والاربعة لانه تعدد الابداع  
فيه عقد الرهن كمن يملك بالملك في حماره او مثل ضمان الغنم وفيه اشعار بان لو عاد الى  
الوفاء عاد رهنه وبعده الضمان في العاد وجعل الحاتم بغير الفاء وكسر ما في المحضر  
والسير في كسر الصار ونفع الاصبح الصور رهنه استعمال الاحتفاظ وفيه اشعار  
الى انه جعل الحاتم في فانه لم يملك الا اذا كان ممن يملك كما في فاضحان وجعل الحاتم  
او في ابراهيم كسبانه او كسلي او بغير حفظ سواء كان كالحفظ او لا واما في سبيل  
انه تعدد منها في ضمانه وكما في العاد ولا يجوز ان لو مال وجعل الحاتم في غير الحفظ حفظ  
لكان مضمنا بيمينه واذ اطلب المدين يمينه في يده العقد او المدين باحضار رهنه  
ان لم يكن للرهن مؤنة حمل يمينه الا ان الاذن او ضيق الرهن بافادتها عند عدل في لا يورث  
وفي اشعار بان لم يملك رهنه احضار او اطلب يمينه لم يورثه كما في الذخيرة فليس  
كل رهن عند احضاره ليعتقن الحق ثم سلم رهنه وفيه رفر الى ان لو سلم بعض الدين لم يورث  
بمسلم بعض الرهن كما في الدابة وكذا ان طلب يمينه في غير يده العقد او باحضار رهنه  
اقبل لا يورثه الرهن لم يورثه من حمله في حمله ولا يجوز ان المؤنة ترفع مؤنة حمل وفيه  
اشعار بان اذا كان له المؤنة اجر الرهن على قضاء الدين لم يورثه بالاحضار ولكن ان



















كفلا في مروي أو خفض كمن في رتبة في سبيل كفي الخط أو قوله هو انهم في حصة  
بقرينة على أنه هو ضم إلى بقرينة إلى الابدال على المعنى والكفاية أو أنها أي بالأصل زعيم  
أو قبيل الكفيل من زعم رعايته أو قبيل قبالة كافي الفاعل هو ما في قوله كدم سائر كفيلا  
وقيل ان أراد الكفاية والأفوقه كافي العادة ولو بدو ما في الثاني بقول بذر فتن وفيه ربح إلى  
أنه لو قال فلان شئت أو شئت است لم يصح كفيلا في الوفاء وفيه بقى كافي المضار  
والتي لو قال كلفت بنفس فلان كشيء على أن لا يكون كفيلا بعد ذلك لم يصح كفيلا أصلا و  
هذا حيث لم يضمن منه الكفاية ولا ربه أن يصير كفيلا ونحوه والحادر لا يجزى كون عليها كافي  
كجزء لخاصية جبر الاصل على عطاء الكفيل في حد ذاته وكذا العطف والناو قصاص  
في النفس والأطراف لأنه ينافي الكفاية فإذا لم يكن كفيلا لا زعمه ودار معه القيم الغرضي  
على مجلس فأن حضر بيته والاضحى سبيل كافي الكرامة وغيره وجبر عليها عند ما في حد  
العطف وقيل في حد السرفة أيضا وفيه اشتراط أن لا يصلح لو بشرع بها فهاجج وهي  
غير صحيحة في ما عرفت من تعادلي ما في الندا وشرب الخمر والسرفة والى أنه اجبر عليها في التوزيت  
وكل حادثة لا قصاص كافي الخط والى أن المدون بالدين الموصول لو أراد أن يغيب اجبر عليها  
كافي المشتري وضل في طرأ الرواية وغيره على الأمانة المصلحة في الأول كجور الكس كافي الخيانة  
وغيره وعنه انهم كافي الكس في المدون موقوف باستيفاء اجبر عليها كافي القنية والأطراف  
شعور به كجبر عليها بحد الخمر وان كان المدون عليه موقوف كافي الصورة غير برهان الأمانة  
الحاكمية لو قال كافي عليه كجبر كفيلا بيان المدون كافي القنية ثم بشرع في الحكم فقال  
يكفره الكفيل بالنفس جبر الكفيل بالاصل الذي عرف مكانه مطلق إلى وقت  
لم يبين أن كانت الكفاية مطلقة أو في وقت على احتضاره فيه أن كانت موقوفة على  
احتضاره الكفيل الذي لا يدين ما في كفاية الكفيل الاصيل حب الكفيل الحكم والغرضي  
طاعة كمنح محي وقيل في الأمانة حبس والى أنه في هذه الظاهر الرواية وقيل لم كس أول مرة  
لأن حبس خرافة الماطلة وقيل لا كس أول مرة إذا ثبت الكفاية بقراره والى أنه لو عرف  
مكانه لم كس لأنه كانه فان غاب وعرف مكانه لم كس كانه في ذهاب وجبته كافي في خيانه  
وغيره فان جبره جبره لم كس بل كانه من جبره كافي المضار فان ادعى الكفيل على الدين  
أنه لو غاب لم يدر مكانه واقام على ذلك بيته أنه قد عرفت مكانه ليدل الدين كافي المنية  
وبشرع الكفيل بالنفس بوسعي كفيلا في المدون لانه سقط احتضاره الاصيل وحج  
الاحتضار في شفاعته بان موت الكفيل جبره بطل الكفاية وليس كذلك فانه لو احتضره وادعاه  
باحتضار الكفول به كافي الداية وغيره وبشرع الكفيل بالاصل الكفيل ولو كان كس الكفول  
به الكفول له وان لم يقبل جبره كافي المنية في موضع بعد الكفول له في حصة الكفول  
به بذكر كون فيه كالمسلم فزعمه في ما في غير عندها وغيره من أن لا يسلم في راسخا  
لم يسلمه لأن أكثر قصاصة ظلمة كافي المنية فحق هذه الظلمة في زعمه ولو سلم فظهر  
فيه حكاه من لم يصح في الجبر وقيل في المدون لا يشترط أن يقول سلبت إليك بجماله  
الكفاية ولا أن يسلم بعد الضبط كافي الشرحي وكذا شيخ الاسلام انه لم يسلم الا بعد

الطلب

الطلب كافي الخط والى أنه لم يسلم به بشرع كافي سبيل كفي الخط أو قوله هو انهم في حصة  
المكفول له البراء كافي في سبيل كافي الكفول به بشرع الكفول له بان قال دعت  
نفسه اليك من كفاية فلان لم يسلم به بشرع الكفول له بان قال دعت  
الكفيل بكفاية في حصة والى أنه بشرع الكفاية بتعلق بالبرائة في سبيل كافي في حصة  
الاستيفاء وهذه في زعمهم وادعاه في زعمه ان بشرع ذلك لم يسلم به بشرع الكفول له بان قال دعت  
لنف والكس الكس وبقي كافي المضار وغيره في الاستيفاء بتعلق بشعاره بان قال دعت  
أقر الكفول له بان لا جبر له قبل الكفول عنه لم يسلم به الكفيل في الكفاية لو اخذ من الكفيل كفيلا  
أو كافي النظم وان مات المكفول له فلو صبه أو وارثه مطالبه الكفيل الكفول به  
لقيام مقام الميت وقيل في المدون لو سلم الوصي فلو في آخر ان يطالبه بالاحتضار وكذا  
أن يسلم إلى وارث قيام كافي المضار والى أن لكل وصي في الوصي والوارث ان يطالب  
أو اجتماعه وليس كذلك فان الوصي يقدم على الوارث كافي الداية والكاف وغيره مما قال  
بالوفاة والوقاية كان حسن لا مكان الاستدلال بالقدرة والى أنه كافي جبره الكفول  
بما كانه على أنه الكفيل ان لم يوف الأمانة الكفيل الكفول له بان الكفول عنه فالوفاة  
عند المصن الكفول الشئ بالباء وعلى ما هو العكس عند البعض عند المذاهب الإسلامية  
وفايضا في شرح النجاشي كافي المعلوم وكما في جوامع المال انه لم عليه كس  
بجموعه ثبت باقرار الكفيل وبنيته الكفول له وماتت ذمهم مثلا سواء أقر الكفيل  
انها دين أو لا وماتت ذمهم من مائة على آخر فان في هذه الأربع صح الكفاية عند الشرحي خلا  
لمدة ونما في الخط وغيره صح ذلك الكفاية ان الكفاية بالنفس والكفاية بالمال والعكس  
ان الشئ لا يقع لانه سبب لوجوب المال والتعلق بالخطا ببناء فيه الا انه ترك  
القبض بالتعامل قال المسلم الكفيل نفس الكفول به الكفول له بالاحتضار عند الشرحي  
الكفيل المال ولم يسلم به بشرع الكفاية بالنفس سواء أدار المال أو لا لانه وقت مطلقة  
غير مقيدة بأداء المال كافي الخط وغيره في المظن انه يسلم به بالاداء فان مات المكفول عنه  
في هذه الصور قبل انقضاء المدة ضمن المال فانه تركه كسحق الشرط وانما ذكر هذه القضية  
رد إلى توهم ان لم يضمن لان الكفاية بتعلق كافي الكاف وتعلق بشرطه اب بعة تعلق عنها  
كافي المظن وفيه إشعار بان لو مات الكفيل قبل الانقضاء لم يضمن المال وليس كذلك فانه  
متركة كافي النهاية وهي كافي الله بالمال بغير المال او بغيره بتعلق به بالاحتضار  
الامانات وكذا ما لم يضمن كافي الكفاية بالنفس والمال معا على مائة في شفاعته بان  
يقول المسلم عن المدون لا يضمن في هذه الا كان الخمر عند المطلوب والالم يصح كافي العاد في حصة  
الكفاية بالمال كفاية مسلة الى حاله كذا كلفت بماله على فلان أو مضافة كذا كلفت  
بما بيعت أحد منهم وان جبر الكفول به جبره مضافه مضافه فاحسن غير مضافة  
لم يصح وفيه ربح الى اننا بطل بجماله الكفول عنه في المضافة والى ان جبره ما في حصة  
في الكفاية بالنفس هي على هذه التفصيل الجب الكفاية في النهاية أو صح وبشرع  
من المضافين الا بالاداء والاداء في شرح الداية وغيره في حصة البيع بشرط

المظن















المحذ ان لا يطالب المحيل في المحالة المطلقة للمحيل المصلحة المطلقة في الطلب والطلب  
فانه ظاهرة ولا يطل كونه ولا محبة باق ما كان عليه المحال عليه من الدين والقصوة  
او ما عتده من الوديعة فالحمل باق في الدين او العين من المحال عليه في المطلقة لانه يتعلق  
به حتى للمحال الاضافة اليه بخلاف العتده فانه ليس له ان يافده منه لانه صار خولا بالمحالة  
فلو دفع اليه فخره فخره السقطة والى لغة وشريعة بعض السنين وسكون الفاء وقولنا  
اسم من السقطة بفتح السين اراض مالا يافده صدقة وقيل لغة وقيل اخر  
بعد تمام المعنى علته وان احتمل ان يكون متممة فقال سقوط خطر الطريق اشارة على الدار  
في الطريق فخره وان لم يذكر هذه المنفعة وقيل انما يكره اذا اشترت والا فلا بأس به في النهاية  
وانما ذكر في المحالة لانه حاله الخطر المتوقع على المستوفى والا يخفى في سقوط خطر الطريق  
من رعاية حسن الاختتام كتاب الوكالة وانما عتبه بالمحالة لانه وان سئل كل على بعض  
او كمن الوكالة بلا نفع والى لغة بالفتح والكسر اسم من التوكيل في الصحاح وغيره والكسر  
مصدره بالفتح فهو توكيل فاعلم بغيره لانه موكول اليه الامر لا مفوض اليه وقولهم الوكالة  
الحفظ والوكيل كحفظه مجازا بعلaque السببية في المنزلة ويطبق الوكيل على الجمع و  
المؤنث في الغاوس وشريعة تولى في التصرف الى غيره ارفاقه احد غيره فانه في فعل  
شرع معلوم موث حكم شرعي كالتكليف والطلاق المورثان والمحو والحرقة فان الامم  
فلا حاجة الى زيادة امر شرعي كما ظن ويخرج عنه ما اذا اعالا في كل شيء فانه لم يصير  
وكيل لجهالة التصرف في الاستحقاق بغيره كحفظ قيس بن ابراهيم كحفظه في الحقة  
وكذا يخرج عنه الايضاد فانه ينافي بالولاية المنفعة اليه دون العاقبة به المحبادة  
ويشغل فيه كحفظه توكيل مسلم ومبايعه مال غير متقوم كما يات في قدس شارة بالبعول  
لم يشترط ولو قال وتلك بطلاقها ولم يقل لي طب قبلت ولا ردت ثم طلقها وتزوجت  
لانه ليس الغول في البسوط فيه ايما والى ان القول بشرط ولو كان بشرط كلام الحديث  
شرطه الا بشرط نفس ذلك الوكالة ان يملكه الوكيل اي يقدّر الوكيل على التصرف المعوض  
اليه والافاق توكيل باطل فلا يشك ان خلاف حاربه واختيار رايه وان رايها فان المسلم  
لا يملك بيع الحر ويختبره وسراهما قد صح عنه خلافا لما توكيل الذي فيه قصد في التفرغ  
ويجوز ويثبت لانه قد روي ان امتنع بعارض التفرغ في التصرف وان جعله  
الما به رك الوكيل ذلك التصرف باق يعلم ان البيع مثلاً سلب للملك والشرع جالب له  
وان هذا الغايب في حش وذاك يسير في الاراض فتوكيل الصبي والمجنون باطل وقيل كان  
ظنهم افاقا لا يجد العقد في الخط وغيره شرطه ان يعقده او التصرف  
بان لا يبرأ فيه الا فيقع من الموكول وفيه رخص الى ان المعقود يصح ان يكون وكيل لانه  
يعقده ويقصده وان لم يرجع المصلحة من المفسدة وان علم توكيل بالوكالة لم  
يشترط خلافاً له وكل بيع عبده وطلاق امراته ففعل الوكيل قبل العلم جاز خلافاً  
له في الخط وغيره فتوكيل المحال البالغ العاقل بولاية الآتي او المحال الصبي او البالغ  
المادة ان ترجمه الوكيل او الموكول العاقل مثلاً امره ان يسل الموكول المادة ان يبيع توكيل

البائع

البائع او المحال الصبي او العبد الصبي او البالغ ما ذوق بين خلاف خمسة عشر موصلاً من ضرب  
اربعة واربعه من الظن اربعة من ضرب ثلثة وثلاثة من توكيل المحال البالغ الماذون  
صبي عاقل وعبد اصيب او بالغ عاقلان مأكولهما تجوز عن التصرف خلاف ما في  
عشر من ضرب اربعة وثلاثة وتخرج الحقوق في الحقوق الواقع غرضه العبد الصبي والموكول  
بالا اربعة العصور اربعة منها وفيه اربعة اربعة الحقوق تخرج الى الوكيل ولا خلاف في ان  
موقوف الماذون منها اربعة او كل البيع وانما اذا وكل بالبيع او كل الموكول او كل الموكول  
بفعله او موصلاً في الخط وغيره بكل موصوفة او من الموصوفة والظرف التوكيل الى الموكول  
بكل عقد في كل موصوفة الا ان يتقيد بالسببية او بولاية نفسه من غير الخط بالبيع  
والهبة والصدقة والوديعة وغيره ولا يملك توكيل المسلم او العبد او مبيع او مسلم ببيع  
او شرهما وتوكيل ببيع المسلم والمستوفى من كاطن فان الكفالة كافية لاداء الدين و  
الثالث مشى بولاية الآتي والاربع فينفذ فيه كما يجزى وصح التوكيل ولو لم يرض بعضهم  
بالخصوصة الى الجواب بالشرح او العبد في المستوفى او الجواب ان كان او انكارا كالسلو  
وقال بعض المشايخ انه لم يبع براضه والبيع انما خلاف في الزوم في الطهيرة فبفعله لا  
يلزم وعندها يلزم وهو كخياره فلا تدرى كونه موكولاً به وكفهم في النهاية وغيره وان بعض  
المخوفين بالزوم عند تحت المدعى وعنده عند الضرر المدعى وهو كخياره عند الامم  
وتحسن الاسلام وهذا خلافاً لكان في بيعه والافاق لزم بالاجماع في الطهيرة وقولهم بعض  
المخيرة التي لم يجد لها الخروج الا عند الضرورة في في النهاية فلو وكلت بالخصوصة ولو  
البرهان بين يوت الغايب البرهان عند ولا يختلفا وث يدين على خلافه النكول وقامه في  
خواتم الغائبين والاطلاق مشروبه صار وكيلاً في هذه الصورة بالانكار والاولا وصيا  
وله ان يشترط الا واره عند خلافاً لا يوجب في الطهيرة في كل حق لمراد المرأة  
ولو رخص على الكس او عند امم او معهم او بالفسخ وصح بالقبالة انما وكل حتى وصيها  
القبضه الا في مصدر الاستيفاء في مصدر احد وروى من يبيته موكول غير الجبس كما  
اذا مال الموكول وجب له على طان من او قصاص في النفس او الطرف فكلت الطلب  
منه فقبل فان استيفاءهما به وان قصور الموكول باطل بالاجماع لسقوطها بالمشبهة  
وقيل رخص الى ان صح التوكيل بالثبات بعد والعصا من خلافاً لا يوجب والى ان صح التوكيل  
بمستيفاء والتوفر خلافاً شرح الطحاوي ومروى في حقوق الحقوق وقوله رخص غير  
الصبي والعبد المحجورين الى الوكيل وروى الموكول وله اجاز الوكيل الموكول غيره هذه الحقوق  
لم يجر الموكول في النهاية وانما التفتي بالحقوق لان الملك يثبت للموكول ابنة او كباية في  
كل عقد فيه مباداة ملك يملك في بيع كورسهم وقد يشتر اليه تكليفه والاطلاق رخص الى ان  
لو باع كحضرة الموكول في تخرج الى الوكيل في الصور لكن الصبي انما تخرج الى الموكول في  
اجزاه الى ان وكل هذه الموكول غيره بالبيع فباع كحضرة الموكول الثاني هو صحيح  
كما في الكاف والاذن لو اضاف العقد الى موكول في تخرج الى الوكيل في العاقل قال شرف  
الدين النوازي انما تخرج اليه والخصص اشعار بالخلاف كالاخر وشرا وادان







الفينج

نقص

[illegible]















والذهب والفضة قبل ان ينفرا وقد يطلق على غير ما من المعدنيات كالنحاس والحديد والكنز  
 اختصاصا بالذهب والفضة من جهة في الذهب حقيقة وفي غيرهما كالحجاز كما قال ابن الاثير  
 النقرة الى القطعة المدربة او من الذهب او الفضة كما في النوب والبراد وغيره من  
 فاسد ركة بالتبديل والتميز والكان في ان فعل الكسب بها الى التميز والنقرة فان لم يعلوا  
 بها لم يصح كذا ان لم يكن في ذلك سوف ظاهر وظاهر الذهب انما هو الشراعي كما في الجسوط  
 والتميز ان لا يبالوا من غير التميز والنقرة بعد ان يعلوا كل واحد من الشراعي نصف موصوفه  
 بنصف من الشراعي الآخر وتنفصا في صايرها كالمشتركة ملك ثم بعد ان شركه  
 عتاش في عقد مضافه او عتاشا ففقد نصفه كالمشتركة بالتميز على صاحبه فالجسوط في  
 ربح ما لم ينفوا على ما فيصير ذلك ارباع نصف موصوفه بنصف وراهم الآخر وتنفصا في عقد  
 مضافه او عتاشا وكذا لو كان مالهما مختلطا بالخط كالنخل والوزن في كل واحد من جنس  
 واحد فخلطوا ففقدت بينهما شريكه ملك ثم بعد ان كان في شراعي الطلح وروبه اذا كانت  
 قيمة فلو تضافا بان يكون قيمة متاع احداهما اربعا وقيمة الاخر ثمانية باع صاحب الاقل  
 اربعة اخماسه ففقدت الاكثر ولو كان احداهما اربعا وقسم بينهما نصفان او على قدر قيمة  
 احمده والروى في المقيض ثم اسئل المال بعد البيع البيع ووضا ووراهم فيه خلاف مذكوره  
 في الجسوط وهذا كمالها الى مال الفاضلة والفضان في المقيض او مال احداهما قبل الشراء  
 من جهة المالك بقصد ما ارادته من ان المال في العقد فلو ملك مال احداهما فاشترى  
 الآخر بماله كان المشتري له خاصة وهذه اذا اطلق العقد واما اذا قيد بان قال ما يشترى به كل  
 فاشترى او اشترى ثم ملك كان المشتري مشتركا مشتركة عقد طاقا قال محمد فينفذ بيع كل  
 منهما جميعا وقال الحسن ان شريكه عقد ملك فلا ينفذ الا في نصيبه كما في المقيض وغيره وهو  
 ان المالك يبيع على صاحبه حال كونه قبل الخلط في يد احداهما ملك لانه باق على ملكه وهو بعد  
 ان يخلط يبيع المالك على ما لانه لا يميز ولو اختلفت باب ابي كنانة في كل من شريكه مضافه  
 وعتاشا ان يبيع في كل مال يضافه ولو دمج وبعثا ربا كالمدة في مضافه ولو اختلف  
 كالبيع والمال في يده اكل كل منهما امانة فلا يضمن الا بالقيمة رعا في اكثر المدة او لا يضمن في  
 النظم ان الكل من المضافه مذكوره وان يبيع شيئا ولو اجره وبعثا ربا وبعثا ربا وبعثا ربا  
 وبان يبيع شريكه وبعثا ربا شريكه عتاشا وبعثا ربا وبعثا ربا ولا ينفذ في ولا  
 ينفذ في غيره ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا  
 ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا  
 وشريكه المضافه في المضافه كالسبيج والمجذبة او جمع صناعات كسبيل ورسالة  
 فان المضافه كالصنعة حرفة الصانع وحكمه وله ان يبيع شريكه المضافه وشريكه المضافه  
 من قبل احداهما العمل والقيمة على صاحبه في المضافة وهي ان يبيع شريكه صاحبان او عتاشا في  
 الاخر من كل ولا يضمن فلا يشترط ان يكون كل عتاشا فان هذه شريكه باسبقا والوجه ان  
 والتوكيد فيقبل العمل صحيح فمن حسن مباشرة ذلك العمل ومن لا يكون لانه لا يضمن على المضافه  
 امانة العمل بل لانه ان يبيع شيئا او اجره او يملك واحد منهما غير عتاشا في الجسوط

الذهب والفضة قبل ان ينفرا وقد يطلق على غير ما من المعدنيات كالنحاس والحديد والكنز  
 اختصاصا بالذهب والفضة من جهة في الذهب حقيقة وفي غيرهما كالحجاز كما قال ابن الاثير  
 النقرة الى القطعة المدربة او من الذهب او الفضة كما في النوب والبراد وغيره من  
 فاسد ركة بالتبديل والتميز والكان في ان فعل الكسب بها الى التميز والنقرة فان لم يعلوا  
 بها لم يصح كذا ان لم يكن في ذلك سوف ظاهر وظاهر الذهب انما هو الشراعي كما في الجسوط  
 والتميز ان لا يبالوا من غير التميز والنقرة بعد ان يعلوا كل واحد من الشراعي نصف موصوفه  
 بنصف من الشراعي الآخر وتنفصا في صايرها كالمشتركة ملك ثم بعد ان شركه  
 عتاش في عقد مضافه او عتاشا ففقد نصفه كالمشتركة بالتميز على صاحبه فالجسوط في  
 ربح ما لم ينفوا على ما فيصير ذلك ارباع نصف موصوفه بنصف وراهم الآخر وتنفصا في عقد  
 مضافه او عتاشا وكذا لو كان مالهما مختلطا بالخط كالنخل والوزن في كل واحد من جنس  
 واحد فخلطوا ففقدت بينهما شريكه ملك ثم بعد ان كان في شراعي الطلح وروبه اذا كانت  
 قيمة فلو تضافا بان يكون قيمة متاع احداهما اربعا وقيمة الاخر ثمانية باع صاحب الاقل  
 اربعة اخماسه ففقدت الاكثر ولو كان احداهما اربعا وقسم بينهما نصفان او على قدر قيمة  
 احمده والروى في المقيض ثم اسئل المال بعد البيع البيع ووضا ووراهم فيه خلاف مذكوره  
 في الجسوط وهذا كمالها الى مال الفاضلة والفضان في المقيض او مال احداهما قبل الشراء  
 من جهة المالك بقصد ما ارادته من ان المال في العقد فلو ملك مال احداهما فاشترى  
 الآخر بماله كان المشتري له خاصة وهذه اذا اطلق العقد واما اذا قيد بان قال ما يشترى به كل  
 فاشترى او اشترى ثم ملك كان المشتري مشتركا مشتركة عقد طاقا قال محمد فينفذ بيع كل  
 منهما جميعا وقال الحسن ان شريكه عقد ملك فلا ينفذ الا في نصيبه كما في المقيض وغيره وهو  
 ان المالك يبيع على صاحبه حال كونه قبل الخلط في يد احداهما ملك لانه باق على ملكه وهو بعد  
 ان يخلط يبيع المالك على ما لانه لا يميز ولو اختلفت باب ابي كنانة في كل من شريكه مضافه  
 وعتاشا ان يبيع في كل مال يضافه ولو دمج وبعثا ربا كالمدة في مضافه ولو اختلف  
 كالبيع والمال في يده اكل كل منهما امانة فلا يضمن الا بالقيمة رعا في اكثر المدة او لا يضمن في  
 النظم ان الكل من المضافه مذكوره وان يبيع شيئا ولو اجره وبعثا ربا وبعثا ربا وبعثا ربا  
 وبان يبيع شريكه وبعثا ربا شريكه عتاشا وبعثا ربا وبعثا ربا ولا ينفذ في ولا  
 ينفذ في غيره ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا  
 ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا ينفذ في ولا  
 وشريكه المضافه في المضافه كالسبيج والمجذبة او جمع صناعات كسبيل ورسالة  
 فان المضافه كالصنعة حرفة الصانع وحكمه وله ان يبيع شريكه المضافه وشريكه المضافه  
 من قبل احداهما العمل والقيمة على صاحبه في المضافة وهي ان يبيع شريكه صاحبان او عتاشا في  
 الاخر من كل ولا يضمن فلا يشترط ان يكون كل عتاشا فان هذه شريكه باسبقا والوجه ان  
 والتوكيد فيقبل العمل صحيح فمن حسن مباشرة ذلك العمل ومن لا يكون لانه لا يضمن على المضافه  
 امانة العمل بل لانه ان يبيع شيئا او اجره او يملك واحد منهما غير عتاشا في الجسوط



















وغير ذلك من سبله انما بالافكار المنة بخاتمة وبيع على ارض واحدة وبها هذه القضية على الخيرة  
وعلمية الفوق على المصطفى الاول في الحق على الواجبات وذكر ربها بغيره ولو لانه بالمال  
وقعت اليك لشراء على ايجامك ابا ما او استاجر لك لتعمل فيها بيان ان البذر من  
قبل رب الارض ولو قال لشراء على الفلك فحينه بيان ان البذر من العامل وان لم يكن شي  
من ذلك قال ابو بكر البجلي على الفوف وذلك ان الحق والاعتقادات الحارعة لان البذر ا  
كان من رب الارض فلو استاجر للعامل واذا كان من العامل فاستاجر للعامل الارض وعنه  
اختلاف الحكم لا بد من البيان على الواجبات وذكر حجة البذر كالمشعر فالتشعر فالتشعر  
الزروع وبشراء بالارض وذكر شيخ الاسلام ان ذكره ليس بشرط استحقاق والا صواب  
بشرط فان لم يذكر فحاشا الا اذا رزعا فان تعينت حاشا لانه صار معلوما وعمه ان  
قال ما بال اولئك على الخيرة وذكر قسط الاثر الى نصيب من البذر فوجهه بغير نصيب  
العامل لانه اجرة وحقه في بشرط ان يكون معلوما فان ذكر قطعه ولم يذكر قطضا صاحب البذر  
جازت بالاتفاق لكن لو ذكر قطعه ولم يذكر قسط الاثر جاز استحقاقه في النظم وبشرط التولية  
بين الارض والعامل ليعقد عليه فحقه كما يتضح التولية فالتشعر على رب الارض و  
يجب ان يقول رب الارض سلمت اليك هذه الارض وهذه الشرط لم يذكر والكتاب على  
تتمه الواجبات وبشرط شيوخ محب الى جوارح عنها سواء كان التبين بينهما او لم  
البذر دون غيره بقرينة الآتي وبشكل ما اذا اشترط الغف لاصحابها والبذر لافه فانه جاز  
على الخيرة في العلق ان يحب او لم يحب الجوارح لانه لا جرة لشيوخ التبين والا كنهاء  
مشتر الا ان علم الجوارح بالارض لم بشرط وقد وجب العلم بها فانه لم يتم الرضا به وانه على  
في التتمه والى العقد فبشرط احد هذه الشروط والشيخ استحقاق الجوارح  
الجوارح وان يقول الجوارح اعلم اني ارضك فزارعه وبرضى صاحب بذر فان العرف  
كاف على كونه فحقه الجوارح ان شرطه بما فيه ايضا في الشيوخ كرجع البذر وواجبة  
معيته فزروع الى الجوارح الى الجوارح وطبقة وراسم او قفيز ان سمي اثنين فان شرط جوارح  
معاسته فزروع الجوارح كانت متساوية فغير حقد للشيوخ فاللام للمعده وقب  
اشعار بان لا يزوج العشر من الجوارح والباقي بينهما جاز وهذه حيلة رب الارض او اراد  
ان يزوج بذرهم كسعة الباقي من البذر والجوارح فهو محرومة بالخاف وانما لف  
لانه ربما لم يبق شئ بعده وانما لف بشرط التبين جركه اذ بالعكس فغير رب  
البذر سواء بشرط محب بينهما او لم رب البذر وانما لف لان التبين كما والبذر البذر  
هو الاصل فشرطه لغير صاحب الاصل فلو ادعى حازر صاحب الارض او ادعى  
العقد ان العرف بالتبين لا فاعلى رب البذر مع شيوخ محب في ظاهر الرواية وعلم به  
لو سلم انه لا يزوج الا كمن يزوج بالتبين لم يزوج محب والتبين رب المال ادعى شيخ  
يوجد ان بينهما كالحب لانه عرفهم وحكم عند الاستنباه وغيره الصاحب من الاجل وقب  
اشعار بان لا يزوج التبين بينهما سكت فرب محب فبذل لان المقصود هو محب  
الحل والعرف والبيع وبغيره الجوارح فبذلك الصور السبع التي صورتها في الجوارح

الفرض

[illegible]



كان في الجنة وانه كان في الجنة من كل شئ من الجنة والارض  
اجام المثل في هذه الفصول على ما شرط عند السجنان للارضين في وجوب المثل بالماضي  
عند محمد لانه استوفى منافعها وبطل المزارعة كوت احداهما الرب الارض والمزارع  
وان كرب الارض وحول الفهم وسوى المستغيات ولا يوزن برشته رب الارض شيئا  
فان مات قبل الشروع في المزارعة لم يمتنع وبعد الشروع بنفس العقد كان في التمتع والارض  
رب الارض بعد المزارعة قبل المنيات حتى يلقا المزارعة اختلاف المثل في وجوب  
بعد ما ثبت قبل ان يستعمل العقد استحقاق الارض لاجل المزارعة في الارض في وجوب  
الموت كان احداهما بالحب منه فانه يتصل هذه خلافا لما كان في النظم وينبغي  
ان يكون المثل بالطين ويجوز ذلك فيفسخ المزارعة ولو بلا قضاء كما  
رواية الاصل واليه ذهب بعضهم في بطلانها في رواية الزيادة وبطلانها  
بعضهم في الزيادة بدليل صحيح ارسبب دين الرب الارض مضطر اليها اربا الارض  
واقية بشاره ان لا مال له سواها والى ان لا حق للمزارع على رب الارض كقول الله  
الانهار في نسوة المسنيات والى الارض لم تنبت وقال بعضهم انه يبيع في هذه  
فان ثبت لم يبيع بالدين شيئا يستعمله في المزارعة وان لم يترك ما يوجب الفسخ  
من جانب المزارع كرضه وجبته التمتع بما سببه والمساكنات ومنه غير ذلك  
سفره والارض في حوزة المزارع في النظم والى ان لو باع بعد المزارع بلا غير توقف  
على اجازة المزارع فان لم يخرجه لم يفسخ شيئا يستعمله او بعض المدة على ما حال  
الفضيل في فسخه ان قال بطل المدة كونه عند العقد ولم يترك المزارع  
الى ان يستعمله قبل ان يرب الارض او قبل ان يبيع في الارض حتى يترك  
المزارع الا اذا اراد بطله فله قبل رب الارض اقله المزارع فيكون بينكما اعطه  
قيمة نصيبه او اقلها ان لم يخرجه وارجح ما تنفعه وحصة وقته في المزارع  
بانه ليس رب الارض ان يخرجه المزارع قبل ان يخرجه المزارع في المدة والى ان  
المزارع كاجرة السقي وكحفظها لهما اربا الارض والمزارع ان يخرجه  
نصيبهما في جرحه وكحفظه في المزارع والى ان يخرجه المزارع في المدة والتدبير  
ومحفظه جرحا في المزارع الى ان يفسخه في اقسامه في كل نصيب فانها ليست  
من حال المزارعة بل هي مؤنة ملك مشترك بينهما في المزارعة فيه شعار بان هذه  
الامور لم تفسخ بان من شرطية الساقية بل عانة في جميع المزارعات كما في المدة  
فان الكلام في حكمه يستعمله في كل من عطفه على جواب الشرط كما قلنا بل  
على شرطية فان شرطه محصور في هذه العقد على المزارع من المزارع في العقد  
على ان يفسخه ويبقى لهما الكس وهو المخرج في المزارع في البسوط  
في ظاهر الرواية وغيره فيفسخه انه محصور في المزارع في المزارع في المزارع  
وذكر في البسوط والهداية المزارعة في رواية غير ما في رواية غير ما في رواية  
لا يفسخ في رواية غير ما في رواية في المزارع في المزارع في المزارع في المزارع

به واما المثل في الارضين في كونه ولا يثبت في جرحه لانه في جرحه المزارع في المزارع  
في نصيبه واما كونه الزيادة في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
ارضه في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
بالزراعة لا يكون في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
عقده او احواله التي بعد حلول الاصل او احواله متوقفا على المزارع في جرحه المزارع  
على المزارعة ثم يوزن ما جرت به وتصلح كعقبات ثم يقول اللهم انما عبد ضعيف وسكنت هذه  
اليك فسلمه لي وبارك لي فيها ثم يصلح على النية على ما في عليه وسلم فانه يحفظ هذه  
المزارعة ثم يبارك فيها وآذرك المزارع كجب ان يكون الكس على المزارعة  
لستقبل القبلة والارض في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
بذرا او اعطيتني شيئا كثيرا فحفظها قوة وطاعة ولا تجعلها قوة ومصلحة  
وتجعلني من الشكرين وكذا في غرض الكس في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
واقية المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
اللفظي والشعر في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
او القوة بقرينة في الارض سنة او اكثر بقرينة الارض في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
وليسيل الزعفران وما غرس وورع في قضاء مدقوعة وغيره ما يترك ومن عطف الكرم  
والرطوبة على الشجر فمما في التوليف التي في نصيبه لتسقيف السواني والسم والسم  
والتشذيب والشد ذواله واسته وغيره ما يترك في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
مثلا في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
اشبه اليه في المزارعة وغيره بقرينة الارض في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
الرطوبة وغيره ما يترك في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
تسقي المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
بقرينة في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
لا يجوز الا ببيان المدة لانه لا يثبت في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
الهداية والى ان يفسخه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
وذكر في المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
وقت العمل في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
المساقاة وادراك المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
والهداية في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
في الزيادة والهداية في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
بالرطوبة لادراك المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
بشارتها ولم يخرجه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع  
هذا لا يرد ما ذكره المصنف في الشرح من الاخر في جرحه المزارع في جرحه المزارع في جرحه المزارع



اذا وقع الربط وقد ثبت او وقع البذر لبيدرة فانها تفسد فان كان وقت خراج  
 البذر قد وقع على الخرج الاول وكرهه لا يخرج البذر منها كما يشاء فلهذا كانت الشريعة في  
 الخرج على العمل او المثل كما قد وقع قد يخرج البذر فيها وقد يخرج فان لم يخرج  
 البذر فهو على الشرط منها فان لم يخرج البذر فهو على ما يشاء فان لم يخرج البذر  
 اعطاه ما شرط له من النصف وبغيره او ان لم يرضه او اكثر من ذلك او اكثر من ذلك فلهذا  
 فلهذا كان النصف في ذكر الزاوية ان البذر اذا خرج فلهذا كان النصف في العمل او المثل  
 وقال الله في المثل وفي الذخيرة ان ياتي وقت قد يتأخر عنه البذر فان خرج ما يغيب مثله  
 في الساقية ففقد الاطلاق والاصح ان كانت اذ لم يخرج البذر الى الساقية في العظم وقت العقد  
 لانه لا اثر له في كماله اذ وقع فانما اذ وقع الزرع وقد استعمله على كسبه وبغيره  
 وبغيره فانما لا يصح وبغيره يوسف انه يصح والاصل ان البذر والزرع متى كان في حيز الزيادة  
 في الساقية في الاطلاق في النظم وذكر في فتيان انه ان احتج الى السقي وحفظ جاز  
 المعاملة والا فلا فان كانت اذ لم يخرج البذر الى الساقية في العظم وقت العقد  
 وفي السقوط اذا احتج صاحب الارض ومن فادى النقص المساقاة والبذر الى غير ذلك  
 فان مات رب الارض تجوز له العمل عليه كما تجوز قبله ان يترك ذلك كان ملكا عند الوفاة  
 فان كان له العمل اذ احتج نصف الحق التي تلوثة ان يقتسموه على ما شرط او يعطوه  
 فيتم نصيبه او يقتسموه عليه حتى يترك فيه حصة البذر من العمل او تجوز عليه  
 ورثة العمل ان مات وان كرهه رب الارض فان كان ورثته اذ احتج نصفه فلهذا  
 الارض بغيره ان النصف وان ما يجيب فانما تجوز له رثة العمل بغيره الشريك فان  
 اتوا ان تجوزوا عليه فلهذا رثة الارض في الكثرة والزيادة والنقص الى الجوز فصح ان  
 لا يبعد في حاله من العادى واهل كذا في النقص الى القضاة او الرضى قد مر كون العمل  
 في بعضه لا يبعد رثة العمل في الشجر او سائر ما لا يملكه في النقص الى كذا في  
 على بعضه فانما قد يتصرف فيه بالحق ونسب الزنبل والحداد وغيره والسقف بالتركيب  
 ورق جود النخل الى غصنه وبغيره بالحق في نفسه والواحدة سبعة كذا في الموب وقيل  
 بان يترك على العمل حق شئ من الاشجار والحداد والحداد والبشر والقضبان المشربة بال  
 اذن صاحب الكرم لان كل ملك له في النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 يمكن دفع سرقته بالقسمه وقيل في النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 بل اذ لا يشترط بغيره وهذا النقص به في النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 من ثمره بل اذ ان الساق في ضمن كذا في النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 فانما ذكره ابن الاشعر في النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 الى حداد الكرم اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 بغيره اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 يوم النقص واهل عمله فان كان النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد

كما في النقص هذه المسألة في ما يشترط تمامه وبغيره في النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 الموات عقيب الخلع لانه انما يملكه من النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 الشئ الى حداد الكرم اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 بالبناء او النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 الموات بغيره في النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 من الموات في الاصل بالاربع فيه وفي النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 نفع لم يزرع في الاصل بالاربع فيه وفي النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 الرمال والاحتياج او حيزه ورتبه او كونها سبيحة او غيره وفي الكرم انما لا يتعدى حيزه  
 زاد الشئ عليه لا يعرف ما كان له بغيره لانه انما لا يتعدى حيزه او لم يكن  
 كذا في النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 اذ رثة العادة ولا يورثه منه القربى كالقصور الخربة كذا في فتيان في ملك مسلم وفي يوحى  
 لم يكن مواتا وان مضى عليه اللون وصارت خربة كذا في المضرب وذكر في الذخيرة ان  
 الاراضى التي انقضت اهلها كالموات وقيل كاللغة لغيره غير النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 فان العادة كمن الميراث في النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 والاول قول ابن يوسف قد ارسل على البعد عنه وهو المختار وغيره وعلى الارض انما  
 عند محمد وبقيت كذا في ذكوة الكرم اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 قال السبيح صوت الى النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 على قدر اذن النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 على العمل مكانه وبنو در على صوت وعند البعد قد غلوة كذا في الذخيرة من اقصاه  
 اقصى العام وطره فيعتبر الصوت من طرفه والاراضى العامة كذا في النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 وقد سأل في اضافة اسم النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 كذا في النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 او باحد او بالنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 وبغيره ملكه اذ ملكه في موصفا احيا دون غيره وبغيره انما لا يملكه في النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 كان احيا بالحق والكتبا در ان ملك الرقبة وقيل ملك المنفعة والاول اصح كذا في النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 فلو زرعها او كان له ان يزرعها منه ان اذن الاقام والا حيا وقولم ياذن له ملكه  
 عنده وملكه عند هذا والاول المختار ان فتيان قد مر وقد مر في ذلك في اول كتابه في النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 ان يكون الجبى مسلما فان كان ذميا فلا يملكه الا اذن بلا خلاف وان كان مستمرا فلا يملكه  
 اصلا بالاتفاق كذا في النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 حشيشا محصوا ومنها او يبقها منه او يحرق ثوبها او يوزعها بها اعطى ما يشاء  
 ويخففها بغيره اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 في النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد  
 وفيه الامام الى غير ذلك من النقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد والنقص الى حداد الكرم اذ كان له بعد



لحققنا حيله منه وكان الما دل على العداية في ذلك شيخ الاسلام الى الجحيم لمحا موقفا  
 بثلث سنين وعند البعض لا يقدره اصلا كما في الكفاية وفيه اشعار بان الاجابة في ذلك  
 ثم زرع غيره كان في النسخ عنه وهو الاصح لان ملكه بتركه لا بد من ان في البداية ومن  
 حتى يترفع ارضه في فم الامام بالاداء عند الكل وبغيره ايضا عند ما قبله الى  
 كما في قوله تعالى ما يكذب بها ملهى فيه انما بسم الله لانه يحرم تصرف الغير فيه فهو غير  
 يفتنه فاعل اسناده محاربه في قوله لا بد من ان لو حفر في ملك الغير لا يستحق الجحيم ولو حفر في ملكه كان  
 له من الجحيم ما شاء قال لان الماء لو غلب على ارض تركها الملاك او قالوا او نفوسهم لم يحرم  
 وجاؤا ما تلو تركها الا وكفى لا يبعد الماء واليهاء لم يكن جوازا لاجبا وما في ذلك من  
 للعطن ان يشره والى البر الذي يستحق منها باليد والعطن في النجاس في الاصل من ان لا يجر  
 الماء والنجس الما بغيره الى البر الذي يستحق منها باليد والعطن في النجاس في الاصل من ان لا يجر  
 في الموضعين لا في طلبه اربون او عا حقه كل من قبضه اربعة اصابع وقال ان  
 حرم النجس مستون وغيره فقدر انما يحل الله ولو اشر من سبعين وبلغت اجزاء النجاسة  
 في النجاسة من كل جانب من اجزاء الاربعة في الاصح احرارها عا عشرة من كل جانب  
 الا ان الجحيم لان الماء لا يجوز ان يجره في الارض والهداية والجحيم للمعنى المستوحدة في ارض  
 موات بالاداء في حسماته وزرع عامة كذا في كل جانب في الاصح في الموسط وغيره وقيل  
 فحسماته الاول اقله في الارض وقيل ما في خمسة وعشرة من كل جانب وقيل بقدر  
 المذكور في يشره عين في ارضهم لصلابتها واما في ارضها فيزاد في ذلك ما قبله  
 الماء الى الثاني في حسماته وفتح جره الى المحارم نحو ان النصف في حسماته وفتح جره  
 عليه ان حرم البشر والعين لانه ملكه فان حفره في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 وقيل ان ما في الثاني في الاصل جوا وقيل في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 بان يقوم ذلك قبل حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 واما الاول في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 من الجانب الثاني في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 فلا يسمي عليه لان الماء لو كانت الارض غير ملك لاهلها في الموسط والنجاسة الى الجحيم والنجاسة  
 الارض وتقال بالنجاسة في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 العطن وكذا وقيل ان حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 فاذا حفر في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 من حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 من حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 كذا في الاخير في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته

لحققنا حيله منه وكان الما دل على العداية في ذلك شيخ الاسلام الى الجحيم لمحا موقفا  
 لكن المحققين ومنه ان الجحيم بالانفاق لا يقدر ما يكذب اليه لالقاء الطمان وكذا  
 في الصحيح في النجاسة وذكر في الكفاية ان اختلاف في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 ارض بغير صاحب الارض فالحسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 المص في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 لفتح الماء المشروب واليهاء في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 او ان الماء في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 خالف وادب وذكر المعنى في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 بنجاستين والاصل شفعة وشحوقا في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 ان استعمال الماء في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 كما في الموسط في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 للعطن وكذا حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 لكن حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 والشحوب من حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 يكن ملكا لهم لانه غير محرز وكل من حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 ان افراده في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 الكرم في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 واليهاء في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 واجبة ولله والبشر والعين وكذا في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 بامام الاول في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 اشارة الى حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 اذ الاصح ان جعل الشيء في موضع حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 فان لم يبق على ملكه في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 بان لم يبق في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 فحسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 حيث يقع في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 فانه يترك على ملك المالك في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 الماء للزراعة بوجوبه الماضي والنصيب الما في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 الا ان حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته  
 لشيء اذ حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته في حسماته



















صالحا على كل شيء عند الفناء فان كان غير صالحا لانه كرهه كذا في دفع الزيادة الى الشئ  
 في دفع الباء وسكونها اسم باليد ويؤيد بره من الشئ الاكل كونه نفعه الثاني ويجوز  
 دفعه فانه جاء لازما وقبيل اشعار بان لا اكل للسمن كراه على ما قال ابن عقيل وغيره المطح لا  
 بأس بأكلا غير المكسور في الماء البارد والسمن طافي فاضحان ولا شيء على من رزقا بطنا  
 غطي خلة وقوله ان الله يفتن السمين معناه اذا اتى السمين نفسه فلو اكل الوان  
 الطعام ثم لم يفتن فوجدنا فلا بأس به طاروا على من رزقه لانه علاج كذا في التجسس والاكل  
 من المباح ام كذا في الحيط وكروه كذا في فتيان فوجه الشئ وهو اكل الطعام غلب على فطنة  
 الله اذ قد عرفت ذلك في الشرب طافي اشربة الكافى وغيره واستثنى ما استثنى المتأخرة  
 فقال لا القصد عرض على قوله صدم القدر والاسم في ضيقه الحاضر والآتي بعد ما اكل قدر  
 حاجته فانه غير حرام فوجه في الحيط من الاشرف الاكل في الوان الطعام فانه منهي  
 الا اذا قصد قوة الطاعة او دعة الاضياف فوالله قدوم وحل لم يكره على الرجل والمرأة  
 استعمال القصد الى المزج بالفضة من الماناء والسكين والسرور والكوسى واطراف  
 المرأة والحل والكتاب واللباس والشعر وغيره والتفصيل في سيم كونه كرون  
 كذا في الكوفى وفي حكم الذهب فانه من هذه الاشياء والمضيق الى المزج بالذهب والفضة  
 والحشد وبالفضة الى الوان من الماناء المذهب فانه المثل لا فية حال كون المستعمل  
 الماناء والسرور وكونه متيقنا ومجتنبا بالغم واليد وغيره من الاعضاء موصىح القصد  
 فلا يشرب منها ولا يأخذ ولا يلبس الا على هذه الروايات كونه مستحالا لان استعمال الخوا  
 كالكل ولا ان الفضة تامة ولا اعتبار للمحتاج وهو الوجه وانه انما الفضة منها بالادابة  
 واذا لم يتميم بان يطلى بها فلا بأس به بالاجماع طافي المضرات وقبيل اشعار بان استعمال الخوا  
 حرام على الرجل والمرأة وسباني على غيرهما استعمال الاجار بان يجعل الخشن والرمح و  
 الصخرة والسنة والمعدية والارماح او البلور او العقيق او غيره آتية مثلا فيشتفع  
 بها بوجه طافي المضرات وغيره وذكر في القيد والشرعية ان الاكل في الخشن والصورة وكروه  
 في الاختيار ان تختار افضل حال صلاصة ثم غم في الخشن وانما بسبب خوفه من الملاك  
 لا يحن ويكره استعمال الذهب والفضة للرجال بالادابة انما استعماله في الشرب  
 والاكل والادمان والتوضي والاكل فلو دخل يده فيها واخرج منها شيئا فلا بأس به  
 في الحيط فيمنع ان ياكل على الخوان وعنه انه يكره طافي الخلاصة وفي استعمال اشعار بان لا بأس  
 بالتخار والادمان منها للتحقق بسبب استعمال البهينة وكوشن منها في الحرب لانه ضرورة  
 وما ذكره شاعرا في البيت ايضا طافي اشارة الى ما ذكره في صريح قوله في الزينة وغيره  
 وذكر الرجل المكسنة والآتي استعمال خاتم منها على ختم بيته او على خاتم الرمال  
 فانه بكل عليهم وآذا كان له خصان او اكثر فحرام على الخاتم من الذهب فانه حرام  
 عليهم عند حاته العلل وقاله ان قصد بالتختم التمجيد فله كذا في الكفاية وفي اختيار  
 سنان يكون خاتم على قد رشح الخادونه وانه ان يجعل ختمه فضة او عقيق او غيره  
 او ياقوت او زهر او غيره وفي التجسس لا ينقض صورة انسان او طير او هوام و

منه

وينقض سببه او سيم ابيه او سيم من اسمائه في ذي البستان لا ينقض محرم رسول ٢٢٩  
 وكان ذلك نقض فانه صلاصة تعالى عليه وسلم بسببه اسطر على كل سطر ونقض فانه  
 ايه بكره في الله عند نعم القادر الله وحده في الله كذا في المات واعطى باعوضه عثمان  
 رضى الله عنه اوله من وعده رضى الله عنه الملك الله وقام به حنيفة في النحر والافاق  
 وكذا يوسف من عمل براء به فقد ندم وحمد من صبر فله نقض الله تعالى اسم الله صلى  
 الله عليه وسلم اسحب ان يجعل النفس في كفة اذا دخل الخلاصة وان يجعل في كفة اذا اخرج  
 وفي الحيط جاز ان يجعل في اليمن الا انه اشعار بالروافض في الله ان يجعل النفس في باطن كفة  
 اختلاف الس لا لانه زينة في حقن وفي الاختيار الختم سنة من كجناج الله سلطان  
 والافاض وغيره تركه افضل وفي الكوفى ان ياكله في بعض طامته عند حال اذا صرت  
 فاضيا فتمت وفي البستان عن بعض ان يمين لا يتختم الا عشرة امير او كاتب او الحق  
 والاسفان المنطقة حلقه منها بكرة الميم وقبح الطاء وقيل ان كان كثيرا فيكره طافي القبة  
 وقبيل اشعار بان لو كان الكحل والكثرة منها بكرة طافي التطهيرة وحل سبب ان  
 استعمال سيف على ثوب الفضة وفي فاضحان لا بأس بحلقة المنطقة والسلاح و  
 حائل السيف بالفضة في قوامه بكرة ذلك بالذهب عند بعض هذه اذا اخلص منه  
 الفضة او الذهب والافاق لا بأس به عند الكحل واستعمال سمانا الى وسطه فوسط  
 فض خاتم من ذهب في الخاتم لا ينجس بالذهب وصلا الى الاكل وحرم على الرجل  
 والمرأة ان يجعل خلة خاتم من خوصه وصورة شبة فان الختم كشتر كرون طافي  
 النجاس وغيره وحجرتش بلور وغيره وزج وباقوت وسبب بالباء وقيل بالفاء وقيل  
 بالميم وقيل ان السبب ليس بخلافه بل هو الاصح طافي الخلاصة وكشتر الله العقيق  
 فانه قال صلى الله عليه وسلم من ختم بالعقيق فانه لم ينزل في بركة وسرور طافي الزاهد رضى  
 الله عنه من رابع الختم بالذهب والمعدية والجر طافي التمر تامة ولا بأس بجل الى الاكل لسبب في  
 جميع الاحوال عند حرمه الى ثوب يكون كساده وحلقة البرسيم وان كان في الاصل البرسيم  
 المطبوع وقالوا بكرة غير الحب وقال السجاني لا يكره عند طافي الحب اذا كان ضيقا  
 لا يرفع مضرة السلاح وقيل للمكره وجميع الاحوال وانه اذا لم يكن ضرورة والافاق لا بأس به  
 اتفاق طافي الحيط وقبيل لا بأس بالمعدية رذا انما السبب للحرب وليس الحوير وان لم يحضره العدد  
 ولكن لا يصح فيه الا ان يخاف العدو وقبيل اشارة الى انه لو ترك الابريسم ثم ندف  
 وغسل ونسج منه ثوب لم ينجس والآتي لو حصل على سجد فغن الابريسم لم يكره فانه الحرام  
 هو البس آذا الانتفاع بسائر الوجوه وليس حرام طافي صلاة الجوامع والآتي لا بأس  
 وان لم ينقض بكده وقال صاحب الحيط انه اذا لم ينقض به لم يكره عند التجسس الآتي الاول  
 هو الصحيح وقيل انه حرام على الشاة والبضا وعنه القوي انه صل بينهن وحرم عليهم  
 والآتي جاز ان يكون عود القيص وزره حويرا طافي الثوب والآتي لا بأس بالزينة  
 عند الكسود والمحرر على العين الزائدة او النافذة الى الشئ وان يكون النكح حويرا طافي المنية  
 الا انه رابعة صانع طافي وقيل مضومة وقيل مشورة في الوضوء والاطول فان العليل منه







واما في بيان كشف الخدش وتكره في ملاء الكس كما في الزاهر وهو ان يمسح الخدش  
 ووجهه كما يجوب والخت والتشبه بين في الحيلة الوطى وتبين الكلام غرض اختيار  
 كالتعريف لاقتناع في النظر لان الخدش قد يجامع وقيل هو اشد جماعا والمجوب يستحي و  
 ينزله الخدش فكل ما في وجهه شعرا يمنع في لطفه هو كما في الكبير ومن جوز في الخدش  
 فمن فقه الخدش والديانة وينظر الى كل عصبه من كل شيها الوطى فينظر الرجل من  
 زوجته وملكه وبالعكس الى جميع البدن من الزن الى القدم ولو عجز شهوة لان  
 النظر دون الوطى الحلال وغيره من النظر وقت الوقوع المخرج في تحصيل الذة وقبيل  
 اشارة الى جواز جردهما للوطى في بيت وقيل يجوز ذلك اذا كان البيت صغيرا لم يكن  
 اكثر من عشرة اذرع كما في الحنية والى ان الظاهر لا ينظر الى فرج المظاهرة بها على ما  
 قال ابو حنيفة والابو يوسف لكن ينظر الى الشو والظهر والصدر منها كما في فاضل  
 الى ان لا ينظر الى الشو الحسية والثنية والحذوة والمكاتبه والمشرقة فان من  
 كالا جنبيات كما في الزاهر ويشكل بالفضة فانه لا يحل وطهرها وينظر اليها والى ان  
 ان الكحل ان ينظر الى جورة نفسه والاولى ان لا ينظر الى على رضى الله عنه من اكثر النظر الى جورة  
 حوت نسبها وعدن شيئا في الاستحياء والصدوق رضى الله عنه لم ينظر الى جورة قط  
 كما في الكرماني وما من لطفه الى كل عضو من نظره من كل شيها الوطى اليه على سعة جاز  
 من كل عضو الا فرطها بين كل زوج زوجها والاذنة فوجهه ليتحرك فان خبر جاز  
 وجو عظم على ما قال ابو حنيفة كما في الزاهر وغيره وقال في كل من كل شيها الوطى  
 من عضو منه لكل مفسد غير المحلة السابقة ايضا لان المس في فوج النظر ولو كان الضمير  
 للرجل كما ذهب اليه الشافعي في الاشارة الى قديمه الشهوة والضرورة لا خارج  
 الغاشي والاشهاد والشايع وغيرهم في كل مفسد وجه الاجنبية وكما وان جازمه  
 مسانحة يجوز غير شتمها وفي رواية يشترط ان يكون الرجل ايضا غير شتمى كما في  
 الكرماني والانس جارية عند شتمها وقال شيخنا انه مباح بكاشته وبجارس  
 الرجل ينظر اليه من الرجل والحرم وغيره من مفسد لا يمس بان يطلع جورة غيره بالضرورة  
 كالحث في الالة لبعض جبره وقيل اذا كان الاذا ركشها جاز غير الخدش فوجهه وب  
 اخذ محله في الاحتياط كما ذكره اما من رآه في الازار على ما بينا وبجملته في الحكم فحرام كما  
 في الزاهر واما ما ذكره كماله ملكة رقية ويبدأ بشرا وادعية او جوع غيرها  
 فتح او صبح او كذا به او حتى جبره او صفة او مراث او سبي او ف  
 يسج بعد القبح او دفع بجناية او كذا ذلك وحرز بجود الملك مما اذا رجعت الالة  
 او دوت المصونة او فلت الموهنة او عجزت المكاتبه او انتقضت الاجارة  
 او كذا ذلك فانه لا يستبرأ عليه بل خلاف كما في الحطاة تلك الالة اعم من ان يكون كذا  
 او بعضا حتى لو شتم نكسب شتمه منها وقد عرفت عند ما مر الاستبرأ في  
 في النظم ولو كانت بكرة او سكرية لم لا يطارد مسانحة المرأة العصبى والعينى  
 والمجبوب او شتمها كالحرم رضا عا ومسايرة او كذا ذلك وغيره يوسف اذا  
 مظهر

على النكاح في  
 رجل

في الزاهر  
 في النكاح

فيمن يزوج من غيرها من ما هو البائع لم يستبرأ كما في المصنفى رحم الله الملك وطهره ووجهه  
 كالعقبه والمكاتبه والنظر الى زوجها بشهوة غير طاهرة وغيره لا يحرم في المسينة  
 واما غيرها عنه كما في الكبير فيمن يبيع كماله او الالة اذا بشي للمفوض ان يطلب  
 برأة زوجها من كحل فاستبرأ او وجب لو لم يكن عند بعضهم للاجماع على وجوبه كما لو  
 الموهة فيمن يزوج من غيرها رضى الله عنه وقال عامة العلماء انه لا يكره لثبوت الخبر لانه كذا في النظم  
 وسببه حدوث الملك كذا ذكره المصنف وغيره وهو المراد بما ذكره المصنف وخبر  
 الشرط من ان الاستبرأ انما يجب بالاتصال من ملك الى ملك وظن بعض ان القولين  
 منه فانه ان سببه لا بما قال في ضمن ان البيع اذا انسخ بعيب بعد القبض  
 استبرأ وقيل لم يستبرأ في الاول بل عطف وقول الاول والثاني على  
 الثاني وهذه ظن فانه في الاول جود حدوث الملك في الثاني لم يوجبه  
 منهما لان القبض متمم للبيع كما لا يخفى وقال في الكلام ان سببه ارادة الوطى وقال  
 صاحب المحل ان عليه استحبات مال الوطى بملك البين في جرح فارغ من  
 جهة الغير بشرط حقيقة الشغل كما في كسبي رة قوله كما في المحل وملكه صيانة  
 ما في غير المحل بما والغير ولا يجوز ان يكون المحل موصوفه مستقيمة بخلاف سبب  
 فانه سابع كما في الكرماني كيفية كماله بعد القبض على البائع او وكيله فلو ضعف  
 المشرة في يد عدل حتى ينفذ الثمن في شفت عنده لم يثبت منه طلاق الخيانة فلا  
 جبره كيفية واقعة في اثناء سبب الملك كاشرا او في اثناء القبض او بعده  
 قبل الاجازة في بيع الفضول او قبل التصحيح والبيع العكس كما في الهدية وهذه  
 رواية الاصول وقال الفقيه انه قول الطرفين ورواية ابو يوسف وعنه انها  
 كالفية كما في النظم فمن قبض فلو شتمى سببه لا يفسد بغيره من اول شهر  
 عشرة ايام كما في الخط ولو اخرج جبره قبل انقضاء ايامه تنكح حتى استبان انها  
 غير حامل على ما في الاصول وقيل هذا قول السجستاني وقيل قولهما انه لا يوجب من كان  
 وقيل اربعة اشهر او ثلثة وقال ابو مطيع سبعة اشهر غير محدد اربعة اشهر  
 وعشرة ايام وعنه نصفه كما في النظم وعليه عمل النسخ اليوم في الخيانة وهو في  
 بالنس والاثار سببها في في الرطة ويستبرأ كسبته قام بعد القبض كما في كفاية  
 الشعي ويشتري ان يكون فيه خلاف ابو يوسف فلو كانت في اثناء الشتم انتقل  
 الى الحيضة كالحدة وذاش شتمه الى صفره او اقبله لقيام الشتم مقام الحيضة  
 و يوضح حمل بعد القبض في الحمل ولو من الزنا فان ضعف قبل القبض استبرأ بعد  
 النكاح فلان لا بد يوسف فوجهه في شتم الشتم في النظرية وغيره واما  
 قدر بعد القبض اذ المعطوفان يشتركان في القود فمن الظن ان الحسن تقدم قوله بعد  
 القبض على قوله كيفية وخص جملته كماله الاستبرأ ووجهه انما بان الغرامة  
 تركه كالحيلة لانه كان في الزاهر مطلقا فلا بد يوسف والمأخوذ قوله ان علم شتمى  
 عدم ووطى بايعها في هذا الظاهر الذي يوجد فيه سبب الملك وقول محمد ان علم

في الزاهر  
 في النكاح

في الزاهر  
 في النكاح







الامر بالامر لا يكون ان يكون لا في المسجدة تعظيما له ولا في الامام العار في خلال خروجه تعظيما  
 له وفي الظهور لا يكون ان يكون العار من العالم او لا يبيد او لا يستأده المجلد في كل العباد  
 لا يكون لا في المسجدة فانه قال عليه السلام لا تعظون في بيت ربي ولا في المسجدة  
 لتلاوته ثم لا يكونوا لهم في المسجدة اذا درسوا وقبيل ما تبارك في الجوار ما تبارك في زمانها  
 من قبيلهم في غير المسجدة انما الدرس وكرهه وبطل بيع العدة بفتح العين وكرهه الى امر  
 الفاعل وكذا بيع كل ما انفصل عن الادنى كاشور والظفر فانه جزء الادنى وكذا وجب  
 ونهى في التماسه وغيره فالتصية غير مخلوطة وصح بيعها مخلوطة بان كل الربا في الربا  
 او لا يردون العكس فان حمل النجس منوع بهذه الطلح المخلوطة في الحظ والهدية والاداء  
 لكن في موضع الحظ والهدية والظهور به انه صح اذا كان غير غاليا عليها ثم امان حمل الطلح  
 على التقيد او على الاداء او على الاداء او على الاداء او على الاداء او على الاداء او على الاداء  
 وصحبه وفي زيادة العار ان المطلق يجرى على المطلق الا اذا قام دليل التقييد لهما  
 او لانه فاحفظه فانه للقبضه ضرر ودرج الامتناع بها العدة المخلوطة فلا يتنفع  
 بالقبضه على البيع في النهاية فلا تفت الى الضمان بهية تعظيم السكك ثم يخط بالتقارب  
 فخر الارض بكونه ولو نقل بنية تعظيمها بجرم في المنية وصح بيع السرمين بالسكك  
 موب سركين بالفتح فانه يتنفع به لا ينكح الربيع وان كان نجس وكذا البيع ما انفصل  
 من غير الادنى في الحاشية بكونه بيع طين الاكل وخاتم الحديده والصفر وكرهه في الحاشية  
 وصح خصا بالبرهان بالسكك الى نوع خصه الحيوانات كالسور والوحش وذكر شيخ  
 الاسلام ان خصا والوحش حرام واما اخصا وغيره فلا بأس به ان كان فيه منفعة والا  
 فحرام في الحظ لا يبيع وجرم خصا الادنى بالاتفاق لانه قطع النسل بانه منفعة ونزال  
 عذرة لهما من البر عند الولادة ببيضة او درهم ولو ماتت حامل والولد ورثا بطنها  
 من جانب الامه ولو عكس قطع الولد اربا ربا ويجوز اسقاط ولو مضى مدة ينفق فيها  
 الروح من مائة وعشرين يوما واما قبل مضى فعدله عند انقضاء النسخ وكل عند بعض كما  
 في الحظ والبراهات الحقة والمحصاة في المنة الا اذا قبل النكاح اطلاقا ولا بأس  
 بشق اذن الطفل في البنت في الظهور به وذكر في خان ان اصل الولد ان احد  
 الابوين ان قطع اصبعه اذ ولد لم يجر لان معالجته وصح انزاع الحجر الى الحمار  
 الامام الى الجنس والامر ان يجرى على الحمل الا ان الفرس لا يجرى لان الحمل اسم جمع يستوي  
 فيه الذكر والانثى وفيه اشعار بان لم يجر انزاع الحجر على الحمار وقد صح في شرح  
 الطحاوي وصح سوا الامة ثلثة ايام وام الولد مستردك بالامة بلا حرم وكرهه  
 فانه ما انفصل عنه والنفقة في السراجية وفيه شهادة الى ان لا يباع غير  
 الحرم في النزال والار كالب وقيل يجرى عند الامن من الشهوة والامر ان لا يجرى  
 لا يجرى لانه في ثلثة ايام بلا حرم واختلف فيما دون الثلث وقيل انما في  
 مع المصالحين والعبد الممتوه فخره مان كان في الحظ وصح عنده لا عند ما يبيع  
 ان المصود لم يجرى من العبد من مائة من مائة من علم ان يجرى في كسب الحرام

الهداية

جعلت الحمار والولد  
 في الحظ والبراهات  
 الحقة والمحصاة  
 في المنة

من قبل ان يجرى في الحظ والبراهات الحقة والمحصاة في المنة الا اذا قبل النكاح اطلاقا ولا بأس  
 اذا باع حماره في لا يجرى في الحظ والبراهات الحقة والمحصاة في المنة الا اذا قبل النكاح اطلاقا ولا بأس  
 العيون اريد البيع من الجوس واما من ستم فبكرة لانه عانة على العصبية وفيه شهادة  
 الى انه لو لم يجرى في الحظ والبراهات الحقة والمحصاة في المنة الا اذا قبل النكاح اطلاقا ولا بأس  
 خلاف وكرهه استحسانا من استعمل حصى بلغ ثلث عشرة سنة في الدخول في الحرم واما  
 قبلها فلا بأس به في الكرامة وغيره وكرهه اقراره بغيره كجنازه وغيره شيئا من البر  
 او الدرهم خوف ان يهلك لو كان في به مثلا بشرط ان لا ينفق منه شيئا من البعالمات  
 مما يجرى في البيع كمن يجرى في البيع في ما يقابل له لانه فرض جوبه لغيره وهو الاضامن حال  
 في الاكراه وكرهه ثم باع منه لم يكره الا انه لو ضاع ماله عليه في الحاشية او لو تضرع بها  
 قبل الاقرار ان يعطيه كذا درهم لياخذ منه متوقفا ثم اقرضه لم يكره بلا خلاف في الحاشية  
 المخلوطة واليه يشهد لانه الا ان الخصم بالاداء من غرطاه لانه لو قال اشترت مائة  
 مث من النجس وجعل يافضه من كل يوم فتمت امنا فبيعه فاسد واكله لم يكره في الحاشية  
 والبيع ان يبيع ما يجرى فانه مثلا بعدة النجس المذكور ووصفه حتى يصير دينه في الذمة  
 وسلم النجس ثم اشتراه منه بما اراد ان يدفع اليه من نحو البرهان في الخزانة وكرهه وحرم  
 اللعب بكرة اللام وسكون العين وفتح اللام وكرهه العين وسكونها مصدر لعب  
 بالسكك والاسم اللعبة بالضم ما لعب به في الحاشية فالتعب مالا فائدة فيه  
 اصلا في الحاشية بالشر وهو اسم موب ويقال له النور شير ايضا بفتح الدال وكرهه  
 السمين والشر اسم ملك وصح فتح له الشر في المهمات وفي زمن العوب قبل الشر  
 معناه اكله وفيه نظر قالوا انه من موضوعات ثبوت شره في طوك السانية  
 وهو حرام سقط للعدالة بالاجماع فانه كبيرة في الشرع كسب السمين المأملة والمجته والبيع  
 لعبه في القمار موب شرع يعني ان من استعمل به ذهب غناه الذي يبول و  
 جاء العناء والاخر ولا به فهو حرام وكبيرة عندنا وفي اباحتها عانة للشيطان على اللام  
 والمسلمين في الحاشية وذكر في النجس والهدية وغيره انه لو قال ان هذا اللعب للهيب  
 النعم غير حرم ولو حرم من الكتاب او السنة او النكاح فانه طالح وقبح الطلاق  
 لانه حرم بالآثار والنكاح وفي النكاح والامر ان يجرى في الحظ والبراهات الحقة والمحصاة في المنة  
 ان لا يجرى ان اقرضه في حماره فحش او اخرج مسلوقة عندها عذرة في احبائه  
 انه بالاصح ارضاء كبيرة في حدة لانه كسرها وانه ان لعب به في الاحابن مرة وفي ردة  
 من وادع على اللعب بالسطح ردت كسرها وانه بلا اقراره كسرها موجب للفرج وادع  
 حنيفة لم يجرى بالسكك بالسلام عليهم ليشتمهم غير ذلك وقال لا يكره امانة واستحقاق الامم  
 وكرهه وحرم القمار بالسكك والامر ان يجرى في الحظ والبراهات الحقة والمحصاة في المنة  
 وبالفارسة سرور كفتن في اجارة الكرامة وعذرة بغير الصوت بالاحسان في  
 الشرع انضام التصفيق التكب لها فلم يجرى القمار بغيره في قديم النكاح  
 وكون الاحسان في الشر وانضام التصفيق بالاحسان ومناسبة التصفيق

٢٣٣



مجلس  
في ايامه مع  
بالذكر

٢٣٤  
 وحينئذ يحسن الاشارة الى العبد المستتر في قوله حينئذ حينئذ لم يكن له جلاجل ولا يقرب  
 على هيئة التطريب وقال القوي في في النجفة انه حرم على قول الشرايح ٥٦٥ ومن  
 ضرب الكس كذا في الاطلاق وتمامه في البستان ويكره على شذوذه وانظر اليه كما  
 في المضمرات لا يكتسب التطوير والدمج في بيته ولكن يعطى وهو خبر من رساله الى  
 السلطنة اما كالحكاهات في برجها فلو كان هذا الضرب الكس وقال ابن مغال في كس على  
 صاحبها ان يحفظها ويعلمها في شرح السير الخوسي انه قال صلا عليه وسلم لا يحضر الصلاة  
 شيئا من الملاهي سوا النصارى والرجال الكالك بقية بالحره والكس والابل والارجل  
 وفي الكبير يجوز البقاء لو كان البعد من جانب فاذا كان من الجانبين فحرام لانه قار  
 الا اذا دخل حلالا وفسد سبق وقال كل منهما ان سبقتي فلك كذا وان سبقك  
 فلك كذا وان سبقه فلك شيئا ثم يجوز ويحل اعطاه فلا يخفى والملاعب لو شرط المحلل  
 انه ان سبقهما اعطاه احدهما او كل منهما شيئا بما زاد في الكافي ان المنفعة عنه  
 اختلاف الجواب كالارواح لا يجوز في الحرج والبطلان في الاختيار بانه يجوز وفي المنفعة  
 من لعب بالصولي غير به الفروسية يجوز في الجواهر قد جاء الاثر في رخصه  
 لتحصيل القدرة على المعاشة دون الملاهي فانه مكره واما الاستحاج فكما سماع ضرب الربف  
 والفرار والعبادة وغير ذلك فانه حرام الاستماع بغيره يكون فحده وراى كسب ان  
 يحكيه ان الاستماع لقوله عدم استماع صوت الملاهي معصية ويجلو على التمسك  
 والتفقه فيها من الكفر وهذه اما التعليل الذنب على الاختيار او لا التحلل على  
 الزناية ويكره في الاعطاء والفا الكرم وضرب الرجل على المنبر والقيام والضيعة  
 عليه في وسط الكلام كافي زجرة الفداء وتوارا ومقتل ذكر مقتل حسن ينجي  
 اليه كرمقتل الصبيبة لطالبه بالروا في حقن كافي المغرب وكره جعل الفل  
 الى الطوق فانه يبرحها جميعا للبدن الى العنق المانع من كرك الكس في حقن عبده لانه  
 عتبه اهل النار وقال الفقيه ان في كذا ما ناجت العادة بذلك اذا جفف  
 من الاباق على الكرامة بخلاف التعقيب فانه غير مكره لانه سنة المسلمين في التمرين  
 وكره احتكار كفة احتباس على انتظار الغلاء والاسم المحركة بالضم والكون  
 كذا في العاموسه وشعر عاشره طعام وكحه وحسب الى الغلاء والربعين لوما  
 وقيل شهرا وقيل اكثر من سنة وهذه الفادير للبيج والتوير لا لا يمت فانه  
 بتفادوت كفة ارجس قوت البصر الى ما يقوم به من الرزق كالماء والشعر  
 والذرة والارز والذخن والتمر وفي العسل والسن على التخميس وغيره  
 وقوت البرهايم كالتين والعف وهذه عند الطرفين وعليه لغزو وقال ابو يوسف  
 انه حبس كل ما يضر العامة ولو ذهابا او فضا او ثوبا او غيره على الخافو شرط  
 بعضهم الاكثر اذ وقت الغلاء ينتظر زيادة على الاختيار فلو بشرى في اخص  
 لا يضر الناس لم يكره مكره على انتم تاسر قبله او ما في حكمه كاستقاء والتوت  
 بضر الاحكام باسرها بان كان صغرا فلو لم يضر وكان كسر المكره لانه حبس ماله فلا يكره























































من قبلة مختلف الشرائع فيه فلو انما في حيزه كسب بطريق التوفيق في الحفظ وما يستحقه  
 من لقطه ان العاقبة للقطعة بالانفاق عليه ان كان الانفاق اصيل للمالك من البيع ورجع  
 عليه باذنه او كجهله وبنا وهو الاصح قالوا انما هو بالانفاق لا بد من ان ينفذ على قدر ما يرى  
 ان يظهر ما كان في ذمته يظهر امره ببيعها لان دارة القسمة مستأجلة فلا ينظر في الانفاق  
 مدة مدبرة في الحيا الدرية ولا يمكن الانفاق اصيل كسوة في النفقة باع العاقبة او ما هو  
 وحفظ الثمن للمالك وقية بما لا يملك ان كان المالك اذا جاء لم ينقص البيع فلو بيع بلا امر العاقبة  
 كان له تنفيذ البيع قسمة ونصيبين البايح المالك في المثلين بالكلية كافي الحفظ والنفقة عليها  
 بشرط الرجوع او بدونه حسب ما الى اللقطه غير ربا اذا جاء ولا في النفقة لانه كافي البيع فان  
 امتنع ببيع كالمثلين فان ملك اللقطه في يد الملقط بعد خمس عطلت النفقة فلو ملك  
 قبل خمس لم تقط لان امانة ثمة بين مدعيها على ما لا يملك ان وجد رجل دراهم مثلاً او عاق  
 انما له وسمى وزنها وعد ما وعاو ما ووربا طها من الملقط الذي هو المذموم وان  
 لم يصدق فان دفع اليه اخذ منه كقطعة وقية بخلافه لا يجبر على الدفع ولا خلاف فيما اذا  
 لم يصدق ما اذا اذنته في ايجار خلت في المشايخ ثم لو دفع اليه وجاء آخر واقام بيمينه  
 انما له اخذ ما من الدفوع اليه ولو ملك كان له نصيبين على الرجوع المدعي على الاصح المدفوع  
 اليه وهو لم يرجع على الملقط بل خلاف في الحفظ ولا يجب الدفع اليه بين العطلات بل جهة  
 والاشن وجب بيمينه ويتنفع الملقط بها الى الملقط بعد التوفيق حال كونه فقير الى التمتع  
 بها فقير اخر يصر اليه والاطلاق في شؤنه بيمينه يتنفع بها بلا امر المحاكم وذكر في النظم وغيره ان التمتع  
 عند العاقبة ويتنفع عند شؤنه بيمينه وفي التفسير بيمينه ببيعها الفقير والغني الثمن على نفسه ثم صار  
 غنيا لم يتنفع في كسبه على الجار والابن الملقط فقير التمتع بها بعد التوفيق ولو لم يملك  
 القسمة وقدره ولو كان تصدق على الفقير من اصله في الالباء والارباب وقدره من البشيين  
 والبسات وعو من الارباب على الجار وغيره كمن في الحاصل وغيره ان حال اللقطات  
 يعرف الى دونه المرضى الفقراء ونفقة الملقط وجنابته واكفان المولى وقدره  
 وكفايته من غير كسب وغيره من المسلمين لا يرضى له نفقته وعلم انه لو اخذت  
 امرأة طاعة امرأة يملك طاعتها لم يكره لثمة ان يتنفع بها الا اذا اقصت على ابنتها الفقيرة  
 مثلاً ثم تهرها من ان يتنفع بها كذا في المكعب اذا سرق وترك مكعب عوضاً قيل هذا اذا  
 كان المكعب الذي في مثل الاول او جودا ما اذا كان او دون فتنفع به بلا مكعب لانه راضي  
 بذلك ومن اخذ ببيع حمام في اخذ من واخرها يعرف الى نفسه فقير والى غيره غنيا وصل  
 شراؤه من الفقير في الغنم بيمينه ثم شتر في الآخر من المباحث فقال وترب اخذ الابن لا  
 فيه احياء على المالك كمن قولى عليه الى قدر على اخذ الابن فلو ادعى ان عبده او اقام بيمينه  
 قبلت وتغتم هو العاقبة عند بعضهم ولا بد فيه اليه الا ان يكلف باسره باليمينه ولا بد فيه  
 ولو ادعى بيمينه او قولى الابن بانه عبده ودفع اليه على سبيل الوجوب عند بعض الشرائع  
 على سبيل التخيير عند بعضهم في الذخيرة واخذ منه الكفيل لانه دفع ما ليس بيمينه بخلاف  
 الاول ولذا في اخذ الكفيل فقير واثباته والآل وان باخذ كافي الحفظ وترك الضال وهو

في المختار

من قبلة كانت او حبيسة وعلى الجارية كان ان عشرة دراهم عنها بعد ما يملكها في  
 المضرات وظهر ان عوف الماتين والكفر سنة واول عشرة اشهر والى ثلث عشرة  
 والى داني ثلثة واول ثمانية عشر في حيزه او عوف ما دون دراهم لو ما في نحو ثلث عشرة  
 وسيرة ثم يصفه في كسبه فقير على الكرماني وفي نحو ثلث عشرة في كسبه او اكلها ان اصابها  
 في المضرات وفي العيب الكساسة ولو غلبا كافي النظم ثم اختلف في التفرقة من قدرة المدة  
 بالحوار وكذا قيل عوف كسبه وقيل سنة وقيل سنة اشهر على الحفظ وقال كذا  
 ان لا يكتفي غير التوفيق بالاشهاد ومثله في السير الكبير وفي لفظ الجمهور ان اصابها ولو غيرها غيره  
 جاز ان يجرى في الذخيرة وقار وقها الى المين وله سدادا منه وان هلك في يده لم يضر  
 كافي لبيته وعوف لا يبيع من لقطه تطلب الى ان يحاط فاداه الى مدة لظن انها مفقودة  
 فيها ولا خلاف في ذلك ولو وجد المملوك الابن او الغنم المملوك او غيره في المملوك المملوك المدة  
 كافي الاختيار ولم يثبت ان المالك يملك المملوك في الاختيار والاختار انما اذا لم يكن  
 يبيع في الاختلاف في ذلك في كانت في الراسية وانما على الاختيار فلا يوضع في موضع  
 لا يبيع بالانفاق غير التمتع والكسبة في الذخيرة في الجار كافي الحفظ ولكن في النظم لو كانت  
 ما لا يبيع بها بل العاقبة ثم حفظ كسبه ثم الى بعد مضي مدة التوفيق يتنفع في الملقط  
 بها ان كانت في المصلح لا في المصلحة بعد الامكان فان التواب يصل اليه الا ان انفصل  
 ان يحفظ لغير صاحبه فان التمتع في رخصته وحفظه عن كسبه على الكرماني وقية بخلاف  
 بانه بعد المدة لم يضرها الى الامام وقولنا ان يرد دفع اليه فان قيل فله التمتع والاولا حين  
 من غنى في الذخيرة فان جاء بها بعد التمتع في الجار وكان التواب له او من الاخذ الملقط  
 او الغنم اذا هلك فاداه تملك اخذ ما من الغنم وقال ابو جعفر اذا تصدق في بام العاقبة لم يضر  
 وليس يوجب فانه لو تصدق العاقبة في الذخيرة والالتفات في المثلين كسب على الملقط  
 لا يبعد وان كان رجوعا والمالك وقال شرف الامة انه يجب عليه على في المينة والى  
 ان كسبه الملقط والغنم يرجع على الآخر بعد التوفيق في الجار والمالك وما التوفيق الملقط على ما  
 به جرم من لقطه في مدة التوفيق بلا ادعاء المحاكم سلطان اذ في مضي شريح فلا يرجع اليها  
 وما التوفيق عليها باذنه فهو دين على ربا فلا يرجع وهذا ليس من عطف المذموم ولو سلم الفصل  
 لم يدرج في حيزه وفي الجار ان المحاكم انما امره بالانفاق بعد ما حق كونه لقطه وذلك لبيته  
 وانما قال لبيته في ان كان التوفيق عليها ان كنت صادقا في له الرجوع والاطلاق والامر ان يجد امر  
 محاكم الانفاق كسبه الرجوع والاصح انه لا يرجع الا ان يكمله بيمينه على الجار الزمانية واجر العاقبة  
 ولو لم يكن كذا في الملقط ان يوجبه ما لم تنقصة ولكن اجارته في دار العاقبة من نحو لقطه  
 والتوفيق عليها في الجار لبيته المدة والاول عليه فانما ذكر كافي الابن في ان اوجه العاقبة  
 والتوفيق عليها من بدل الاجارة في البداية لكن في الحفظ انه انفق عليه في بيت المال لانه لو امر  
 العاقبة بالكسب البتة بيمينه وقول الاختيار لو حسم السلطان مده ولم يجزى ربا بانه  
 او انفق عليه من بيت المال وجعل بيمينه عليه او في ثمة ولا يوجد خوف الاما في كسبه  
 ان يكون التمتع في الانفاق بالاذن وبلا اذن ومن يبيع في العاقبة المملوك ان عبدا يبي

في المختار















المختص

٢٥٢  
تختلف ان سبيله فانما اقرب المال حبيب والافقه قال لا بد للثابت ان له لا يخرج احب  
كما قال بعضهم وانه في النور وعمر النجاسات والارث لا يقبل البيعة على الاكل من قبل كس  
وبه ان في العاقبة على الصحيح وتقبل في روايته وبه ان في الفضل وتقبل بعد كس قبل المدة  
عند انحصاف في حال شتر ادب القاضى فيما لم يدين لبقعه صدر منه ومن غيره كالقالة  
الى مثل المكفولة وبه ان الاجارة والمهر وغيرهما ليس بيد الماحصل له ويستثنى منه  
المهر الموصول وبه ان الكفارة كما بالى وتجاوزا ان دفع ظن تقدير مالمس بيد الماحصل  
في يده كالقالة او مثل بدال حاصل المال له كالمثلن وبه ان الوضوء في نفقة عرسه  
ونفقة ولله ولا كسب له وبه ان لا كسب الا بدين فدين الولد وكذا المجد بن وهب  
ظاهر الرواية وغيره يوجب انه كسب لم ينفذ الحق في المنفعة وفي غير ما في غير الصور  
كسب من المتلفات واراد ان يجنبات واعاقا الا اذا كانت المشتريات وبه ان الكفارة  
والمهر الموصولات ونفقة سائر الزوجات لا كسب الا اذا ادعوه بان قال انه فقير  
اذا الاصل في ذلك ان هو الفقير الا اذا قامت بيعة من المهر علقه ان بغضائه فانه  
كسب مودة عيانه لو كان له مال اظهره فان لم يظهر الحق سبيله كما اذا قامت البيعة  
بغوه كما في الاختيار واعلم ان الجوس والنفقة اذا امتنع عن قضاء الدين فانه كان  
الدين والمال درهم يؤد القاضى منه بلا خلاف وان كان الدين درهم والمال دينار  
او عودا او عقارا يستدرك حسب الى البيع دينار به بنفسه ولو دى ولا يبيع  
العرض والعقار اصله وانما اعنده وما عنده انما يبيع القاضى دينار به وعنده  
وفي العقار واثبات وان كان له ثياب يلبسها ويكن ان يعيش باقل منها يبيعها  
ويؤد بها ما سأل ما بشرى ما يعيش به وكذا المسكن ولا يواجره في ظاهر الرواية وعن  
ابن يوسف لو كان له على آجره وادى دينه مأكورة وقوة وقوة عياله كما في المنفعة وغيره  
واذا استشهدوا انك شهدا بطلان فضا عدا في مثل شهود الزنا على شخص حاضر وكتب  
به كحضر البتحة الميم فهو ما جرى كحضره القاضى من وصفه الخور وما سأل شهود طاهم  
كما في المغرب بالمصلحة حكم بها ان تلفظ القاضى بسبب الشهادة بطلان خصوص وهو  
قضيت على فلان فلان بكه او مثل حكمت او انقضت وكذا ثبت عند راو ظلم  
او صح على الصحيح كما في انفسولين وذكر في كفاية الشروطين علت مفاه وثبت عليه  
الاحكام وقادته اعلام من له الحق كحضره او يكلفه في الاستيفاء كما في حدود الحاكم  
ولو قال البطلت حكم او رجعت عن قضائى او دفعته على نفسه من شهود ولم يعتبر  
كما في الخزانة وفيه ابياء الى ان لم يحكم لمجد وعلمه بفضيلة حتى انه لم كان له الشراب  
وكذا اتجى العباد وضا لا لهما وهذه اذا علم قبل عقلة القضاء واما بعده فحكم به وتام  
في الخزانة والى ان احضار الخصم لازم فان امتنع عن حضوره القاضى بما يرى من  
ضرب او صغر او حبس او تعيس وبعدها في الاختيار والى انه وجب عليه الحكم  
انه لو رآه واخر فسخ فيه ثم ويؤد ويؤد في الرجوع عن الشهادة في الحاضر ولو لم  
يرده ذلك لكونه في المالك وان طلب الحكم ليس بشرط فانه في الادب والى ان لو











منها في الشخص وقال بعضهم انه انما كان له في نفسه من القوة والقدرة في  
الكشف وان كان له في نفسه من القوة والقدرة في الكشف وان كان له في نفسه من القوة والقدرة في الكشف  
فانه في بعضهم انه غير نافذ بناء على ان الحكم يختلف فيه او غير مختلف فيه كسبح المذموم  
في المصدر الاول يختلف فيه ثم المتأخرون اجمعوا على انه لا يجوز فقال علماء اهل الاجماع  
المتأخرون في الخلاف المتقدم وقال غيرهم انه غير رافع وكذا الحكم في كل صفة اخلاقية  
في اختلافه ليس فيها علة لها بمصداق وان كان ليس لاهل الباطل وبطلان الباطل  
الا غير فليس لاهل بعده المصداق كسبحي فانه لا مصاديقه لا غير كافي المعنى  
وغير في الظن ان مجرد توضيح فانه مما يختلف فيه وقد مر انه صمد بالقضاء مجمعا عليه  
والقضاء بجرته او صل عنه في هذه طائفة الى قضاء وباطل اربابا وعندهما لا  
ينفذ باطلا عليه فيكون كافي في لو كان القضاء بشهادة زور وكذب اذا ادعاه  
الادعاء في حقه او يحل سبب معين هو ما العقود كالسكاح والبيع وكذا اذا ادعى  
انها امراته وانما شهو زورا عليه وقضى به فانه يحل له الوطئ عنده ولا يحل غيره  
كما اذا ادعى ان باع هذه بجماعة منته لو اشترى كما وعنه لو كان الثمن مثل قيمتها فانه باطل  
والا فلا يلزم له البيع البينة وحلف الشريك وروايات على البيع حل له الوطئ ان غرم  
بالقبط على تركه في نفسه وفي البينة وسائر التبرعات عنه روايات وآلة النسخ كالطلاق  
والا فانه وكذا ما اذا قضى بشهادة زور انه طلقها فاشتمت بزوج بعد العدة  
فانه يحل له الوطئ ظاهره وباطنه وان علم ان الزوج لم يطلقها ولا يحل الاول ظاهره وباطنه  
واما عنه مما يحل له ولا يحل للثاني اذا علم وقوعه في نفسه انه يحل الاول وسر او غير محرر  
ما لم يدخل بها الثاني فانه ان هذا القضاء يضمن لانه عقد ولذا اشترط حضور الزوجين  
في النكاح عند العامة وقيل انه لا يشترط لانه ثبت اقضاء والثابت اقضاء غير ثابت  
بشرط اجماع ان القضاء في معتدة الغير منكوحة لا ينفذ باطلا كما اذا ادعى جارية  
ملكها مطلقا وقهر بشهادته الزور فانه لم ينفذ باطلا فله يحل له الوطئ لتعذر جعله  
اشد لكثرة اسباب الملك ولذا قال بسبب معين ولا يقضي عنه على ما عاين  
غير الخيل والبطلان القضاء بالبينة وهي لم يحل الا اذا سارت عن الطعن والظاهر  
غائب وفيه اشعار بان لو اقر ثم غاب قضى عليه وتبطل اجماع عليه واطلاقه مشير الى انه  
الواقف بالبينة ثم غاب لم يقضى عليه وهذا عند جمهور علماء الا يوجب وجوب اقرار في  
النكاح على ما قاله الرشيدي والى انه لو جبر عليه حكم ثم اختفى لم يقضى عليه عند الجمهور  
وقال محمد بن ادراس في غيبة ايام فانه خرج والاقضى عليه والى انه يقضى للغائب  
وليس كذلك فانه في الملبوط وغيره انه لا يقضى على الغائب والى انه من غيرهم من لو قضى  
وهو لا يرى ذلك كان نافذا عند الشيخين وعليه الفتوى فلو رفع الى القاضي اخر ليس له  
ان يبطله وفيه اشعار بان نفس القضاء وفيه ليس بغيره في الجبهة فبسبب القضاء  
وهو ان البينة هل يكون حجة بجماعة واما الامام فله من ان نفس القضاء يختلف  
فيه فيستوفى على امضاء اخر الكثرة في العادة لا يخفى فانه حقيقة بانماية

الغائب

التي هي عليه ولو اوجبها كوكيلة وبينة ووثيق والمالبس ووثيق ووثيق على  
انما ثبت اشهرها بانماية القاضي كوكيلة وبينة ووثيق والمالبس ووثيق ووثيق على  
ليس مع انه ينفذ في كل وقت في بينة ولا يخفى على الحكم الجدل في البحث للقاضي انما و  
الى باب داره فتوكل او حكمه الا يحكم بانماية بان كان ما يدعيه على الغائب فيكون كذا  
سبب الى ما يدعيه كوكيلة من كوكيلة الملك كما اذا ادعى دارا على حاضره اشترى من الغائب فانه  
ان صدق كما حاضره ليس لها القاضي الى المدعي قضاء على الغائب وبينة احيلة له دفع وكذا  
انما رجع وان انكره كحاضره فاقام بينة عليه فبقي القاضي بها عليه وهذا اقضى على الغائب  
ايضا وانه لو حلف لا يجتاز الى العادة البينة فالحق في نصيب خصما عنه وفيه اشعار  
بان ان لم يكن سببا لم يقضى عليه كما اذا ادعى احد لعبد ان يولاه وكلفني ان جعلت اليه  
فاقام العبد بينة ان يولاه اعتقه فانه يقضى بها على حاضره لعبد بغيره غير العبد العقول  
على الغائب فان العتق وان كان نوجبا لا يخرى الوكالة بان وجد بعد الوكالة لكنه قد لا  
بان لا يكون هناك وكالة لا يكون العتق سببا لان الوكالة لا تقضي على الغائب  
ان كان ما يدعيه على الغائب ثم طلق ما يدعيه على حاضره لان الشرط ليس باصل البينة  
الى المشر وط بخلاف السبب فانه قضى ففقد قضى على الغائب ابنته او كما اذا قال  
لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثم اقامت الحجة بينة ان فلانا طلق  
امرأته او غائب فانه لم يقبل وتقصي بالطلاق على الغائب لا يقبل قبلت والا اول  
اصح ووثيقه اشعار بان عليا لا يقضى على الغائب اذا اطلق طلاق امرأته بدون زيد  
الدار ثم اقامت بينة انه دخلها قبلت وقضى بالطلاق وانما حصل ان الشرط  
ان كان مطلقا في الغائب لا يقضي على حاضره عنه ولا لا فقد نصبت وتماه في  
العماد ووجه حكم خصم من الا جعلها حاكما على نفسه ما ولو اهدىها قاضيا وفيه اشعار  
بان الحكم لا يحكم غيره الا برضاها كما في المغيث من قبل بالضم والفتح فاضا بغيره اخرج  
قف وده وشهادته فصاح حكم المرأة والحق كما في قوله في قوله لو لم يكن اهلا  
للحكم وقت الحكم ثم صار اهلا له وقت الحكم لم ينفذ حكمه كما اذا كان عبدا او  
او حاكم او عتق او بلغ او سلم كما في المعنى في غير هذه من المحم ودكانا وشرب محم  
والسرفه واللعان والعنف فلو حكم فيه كان باطلا بلا خلاف فانظر متعلق بالحكم  
وتوادر قصاص من ملبس حكمه وهذا رواية عنه ونحوه كخصاف لكن رواية  
الاصل قد صح ذلك قياسا على غيره من الحقوق وهو الصحيح كما في شرح ادب القاضي  
والغير من لطلاق والعتاق والكتابة والكفالة والشفقة والنفقة و  
الديون والبيع وكذا غيره من المعهات كالطلاق والمصاف وهو الصحيح من  
الذهب الا ان كثير من المتأخرين استنعوا على الفتوى به كمالا يتجاسر  
العوام كما في المعنى وقد ذكر وتخللا منه ان حكمه في المصاف وسائر المعهات  
نافذ على الاصح لكن لا يقضى به وفي الجوز انه لو استغنى فقيرا فافق بطلان البينة  
وسمه ان باخذ لغواه فان فتوى العتق للجاهل حكم المولى ولو ادعى انما الخصم

٢٥٥



فكلمة كمال البيهقي والاقوال المذكورة لانهما ولاه عليهما ونسخ اخبارهما في الحكم والادراك  
وبعد ذلك شهد حاله لانيته الى حال بلغه دلالة الحكم اذا قل لانهما قد اقررت عند اوقات  
بينهما لم يكتفوا في حال قد كتبت به لانهما عليك فانكرا لقصتي عليه الاقوال واقامة البيهقي  
نقد حكمه لانهما لم يكتفوا في حال لانيته فلو غلبه قبل ان يقول حكمه بل لم يصدق في ذلك  
فيه إشارة الى ان اخباره با و آرهما وعدا لهما صحة والى الاخبار بعد حكمه لم يصح بلائيه  
لانقصاء الولاءه كان في الدابة لكن في المبوط انه لم ينج بعد القضاء من حكمه لانه صار  
كغيره وفي الميزان انه لا خبر حكمه وقد ذكره نقد لان الحكم كالمثل في كل ما كان الحكم بينهما  
ان يرجع خبر حكمه قبل حكمه عليهما فان لم يزل خبر حكمه الى الاتفاق فكلما كان الحكم ولم يزل خبره  
لم ينفذ لكنه لو اجاز العادل بعد الحكم صار وان رجع حكمه الى الحكم الى قاضي موافق لقصته  
ونقد انه وافق حكمه من جهة الى اعتقاد القضي فلا يفسخ لغيره وبطلان ان خلاف  
من جهة فلا يفسخ لغيره وان كان خبره افعيه وقال القاضي ان ليس القضي ان يسطر حكمه  
الحكم كافي الزايدة ولا يصح القضاء والتمساده لانيته لانيته بين القاضين القضي  
له والاشهاد بالشهود عليه ولا اذ اذ وجب فلا يقضي ولا يشهد لولده وان نقل  
واللوله وان علا ولا الزوج والزوجة وبالعكس فلو قضي الزوج او ابنة وامضاه  
اخر كان باطلا وقيل صار ذلك ان وافق من جهة وفيه اشعار بان القضاء والتمساده  
يعني ان عليهما لانيته والتمساده والتمساده لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته  
شئ ففان وصح القضاء الى جعل الخبر وصحبه بعد موافقة بلا علم الوصي بالامانة  
حيث لو باع شيئا من التركة صار وهذا ظاهر وعلا لوصف انه لا يصح بلا علمه لا يصح  
التوكيل بل على حتى لو باع شيئا من مال الموكل لم ينفذ اتفاقا وشرا عنه خبر  
عدا واستورين للملك على لانيته ولا يقبل خبره في ضمان لان خبره العاقب واجب  
التوقف ويقبل عنه بما وفيه اشعار بان لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته  
اعلى به حتى لا يخبره ان لم يقبل به كوكيل ثبت وكالته في عهد الحسن لم ينعزل ولو اخرج عدلان  
وسيازة شتمه الكلام في الوكالة علم السبيل شرط خبر عدلان واستورين لعل السبيل  
بكتابه عبيده حتى لو اخرج به فاق واستورين فبا علمه يمكن في راي اللغاة وعنده واعلم  
الشيخ بالبيع للمعار حتى لو اخرج به فاق واستورين فبا علمه يمكن في راي اللغاة وعنده واعلم  
البائع بالتكليف الى بان الحكم الاول انما فلا خبره فاق واستورين فبا علمه يمكن في راي اللغاة وعنده واعلم  
اعلم حكمه في دار الحرب لم يهاجر اليها بالشر ارج طرف علم فلا خبره بالصلوة وغيره  
الامارات عدلان واستورين لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته  
يرمز عنه خلاف لهما كافي في كفاية الامام عند رايه يقبل خبره في النسخ عند النسخ  
حتى يرمز قضاء ما فانه من الصلوة والصوم وغيرهما لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته  
بالبيع خبره من جهة صلي الله تعالى عليه وسلم لا يقبل خبره في النسخ عند النسخ  
الحار والتمساده في الوكالة لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته  
بلا خلاف لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته

معلق  
سلك شئ

لاقتدار في بيته القدر المتناهية منه اظهر المروية عن محمد بن ابي رافع الى ان يقبل  
وبه اخذ كثير من المتأخرين وقالوا انما حسن هذه في ما ناهى فان القضاء افسر وادنى  
كافي الخاف وخبره على هذه الميعاد كافي القاضي في شئ كافي الكرامة وقيل قويا هل  
عدا ان يكتفوا به بان قال في حال لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته  
ثم حكى عليه بالرجوع فلم يبين سببه لم يقبل قوله لانه ربما يقطن غير الدليل ليل  
للجرح خلاف العالم العادل فانه قبل قوله بل لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته  
عالم او جاهل في سفين وفي كنهه عليه انما على ان السكون عتيقة السائل اولي فانه  
يقبل القول لا غير من كل غير ان السبب لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته  
اشرف منها فانا في لغة خبره قاطع كافي القاضي في كنهه لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته  
كافي المخدرات او الاخبار في شئ غرض هذه هي ان يقال شهد عند الحكم لانيته لانيته لانيته  
فلان بك استهادة شهودهم شهودهم في المغرب وغيره وشريعة اخبار رار  
اعلام كافي الى الجاهل وغيره فانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته  
كافي اقرار الكرامة في الخبر كافي في الخبر حصل الخبر من كل الوجه كافي في الخبر في خبره  
الانكار فانه اخباره بنفسه في خبره وكذا ادعى الاصل فانه اخباره بنفسه في خبره  
وكذا ادعى الوكيل فانه ليس باخباره في خبره كافي في الخبر في خبره كافي في الخبر في خبره  
اخباره على نفسه في خبره لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته  
بالجحد رجع على الزايدة والتمساده لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته  
بشهادة حقيقة ولانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته  
او الفطر لانيته رجع على المكلف يكون اخباره كافي له على نفسه وكجب الى ان يرضى  
او اذ الشهادة في غير احد وكذا في المضاف او الجاهل او المصل لانيته لانيته لانيته لانيته  
يتعين لكل فلا يكتفى بالخبر في الخبر لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته  
الاختبار ويستثنى منه ما اذا طاف على نفسه من سلطان او غيره وكذا اذا علم انه  
اقر عنه بما هو باطل في الواقع وكذا اذا علم ان القاضي لم يعد له على ما قال فيلف  
بن اليوب ولم يقبل شهادته على ما قال ابو بكر الاسكاف كذا في المصنفات وفيه  
اشعار بان لو امتنع عن اذانه بلا عذر صار انما فلو علم انه لم يشهد به سبب حتى يشهد  
له صار قاضي كافي في الخبر لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته  
الشهادة في الخبر وادخل في الخبر لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته  
السرقة الشهادة انه اخذ ماله ولشتمه قال لا يقول سرقة والاصح في العبد القطع  
كبابه وصحابها الى اقل الشهود والكرامة اربعة رجال للمبالغة في السر على ان من اشان و  
للقود والنفس والطرف وبا و كنهه و غير الزمان السرقة والعنف والشراب  
اللعان رجلان لارجل واحد ان كافي في القضاء لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته لانيته  
الدليل والقبيل بالبراءة وادعى ما فانه شهد انما كافي في الخبر في الخبر في الخبر في الخبر  
بشهادته شهد ان المبيعة ثبت كلف البائع على البكارة ثم يرد البيع اذا



اختار ما يثبت بالبكارة والولادة فثبتت انما ولدته في هذه الحالة ولا يثبت في غيرها  
استلزام البكارة ليعمل عنده في حق الارث فلا يثبت في حقها لثبوتها بمطابق  
وجوب النسب ولو جازى فيما لا يطلع له على اماره واحدة والارث امان والارث  
ثلاث والخلاف في ارجح كمال الاختيار وفيه اشياء الى ان لا يثبت رجل بالعداء  
والولادة والارث لم يثبت والاصح انما يثبت ويكمل على ان يصره وفتح عليها بلا قصد  
مع قصد الشهادة كما في النكاح والارث لا يطلع عليه الرجال لم تكن شهادته في ثمانية كالمشاهدة  
على احوال النساء في المحاكم في الميراث وغيره كالحقوق والامكان او غيره كالمكاح  
والزنا والطلاق والنفقة والبيع والوكالة والوصاية وغيره بالادلة او رجل  
وامرأته او خنساء وان فيه اشعار بان لا يرجع بالارث على الاثنين وان كان احدهما  
في دعوى الاختيار ويستثنى منه توارث صبيان المكنت فانه يثبت فيه شهادة المعلم  
منزود كما في حقوق التمسك بشرط الادب للكل الرجوع بقبول شهادة الرجال والنسب  
في الحدود وغيره كالحقوق العداية لثبوتها في شهادته او لثبوتها في شهادته في دينه  
وسبب في التفصيل وفيه اشعار بان لا يجوز القول قبل الاصلية كالميراث والبيع والطلاق  
وبانه جاز القول بعد ثبوت العداية كما في كشف المنار وغيره الا ان القاضي اتم كما ذكر  
المفسر في القضاء وفي امره اذ يحرك القاضي الصدق في شهادته التي يثبت بها والافلا  
وسرط لكل لفظ الشهادة فلو قال اعلم واثبت لم يثبت شهادته وفيه كسب الكسب في الاداء  
يعمل بلفظ يشترط في غير الوكالة والتحقيق كلفظ الشهادة وما في غيره وقال الموفق  
انه ليس بشرط في شهادة النسب وفي الولادة وغيره بالاول والاصح كما في الحارث وفيه  
اشعار بان اللفظ بشرط النفس القول لا الوجوب بخلاف العداية كما في الحارث وفيه  
لم يثبت به ههنا لما ثبت في القضاء كما في تبيين البيان في هل لم يثبت  
القاضي سر او علانية عند اتم غير حال ان شهد جاره او هل كونه فانه لم يثبت فانه لم يثبت  
من كان عدلا صاحب خيرة للنسب غير طمع والافقير وينبغي ان يكون فيها يعرف سبب  
بجح والتعديل وفيه شهادة الى ان يجمع والتعديل مقبولان بعد الشهادة والى ان يعدل  
الشهود عليه صحيح الا اذا كان فاسدا وسورا لانه وان كان اقرارا على نفسه الا انه  
بوجب القضاء على القاضي والى ان القاضي اذا عرف جرح الشاهد او عدالة الكبار  
عنه كما في الخط فلو عدل في قضية لم يعدل في اخرى الا اذا طالت المدة وكلها فيه  
والاصح قولان سنة استمر والتفويض الى القاضي كما في المصنفات في ان يعدل  
سواء المطلقا غير مقيد بظن المحكم وعدمه وفيه حق واما عند المحققين في ان  
اذا ظن المحكم الذي يحكمه والتفويض اختلف انه اختلاف زمان او مكان او غيرهما عند  
من ان يشار بل لظن يثبت في الحاشية وذكر الاختيار ان يثبت كثر ان ثبت اليك  
الراي فظن محكمه ان يرجع على قوله لا يثبت الا هذه المسئلة لف وال زمان وكفى السوال  
سواء كان سره بان يثبت القاضي غالبا الى ان لا يثبت الا بالافقير سببها والشهود  
وان لم يثبت وطالهم وحاشي التمسك كلف العادل والشهود والحق

اعلم في حكم البكارة ثم يقول القاضي انه في غير العدل وفي شهودك ولا يقول جرحا  
لا يثبت الى العلانية بان يجمع القاضي بين الرجل والشاهد ويقول للمحكمة انما لا يثبت  
وفيها اشعار بان لا يثبت في كفاية الشرفان الاصلية في المصنفين في القيد وغيره  
ان تركية النفس العلانية بلاء وفيه تركية الشهادته شريح وعليه الفتوى  
كما في المصنفات وغيره وتشكل ما في الاختيار ان سأل سر او علانية وعليه الفتوى  
الاثنان احوط والواحد كاف في تركية الا تعدل الشاهد سر بان يقول المحكم هو عدل  
او ثقة وقيل كلاهما ليس بتعديل ولو قال لا اعلم منه الاخير كان تعدلا على الاصح حكاه  
لا اعلم منه الاخير في علانية فانه ليس بتعديل على الاصح والى ان لا يثبت في ثمانية كالمشاهدة  
كما في الخط وفيه اشعار بان لا يثبت في تركية الشاهد واحد او اربعة واحدة بخلاف العلانية  
فان اهلية الشهادة والعدس شرط فيها كالعداية في الكل كما في المداينة وغيره فتم كسب  
كما يثبت والاثنان احوط والواحد كاف في تركية الشاهد اربعة في غير كسب  
الى القاضي وهذا مع عدم ترجم فانه اصلية ومنه التمسك في التمسك  
او فتح القاء وضم كسب المحكم للسان كما في القاموس وترك الاضافة الى اذ الاثنان  
احوط في ترجمته المدعى والمدعى عليه كما في التمسك في غيره وفي الرسالة اي فيها نقل كلام  
القاضي المحكم وفي العكس وهذه الحجة عند الشك في اتمامه عند محققين في تركية  
والترجمة والرسالة وثقة انه لا يثبت في تركية الشاهد ولو كان حقا لا يثبت  
الا بشهادة الاربعة اشراط الاربعة عنده كما في الخط ولا يثبت في الشهادة  
الا بشهادة فان الشرط العلم يجوز ان يثبت لكل كسبه او البصر كالبيع والاقرار  
والطلاق والعصب والتعسف والقفل ما يثبت بدون القضاء فلو كان رجل  
بين رجلين وقال له لا تشهد عليا بالتمسك فاحصل له ان يثبت به في الصلوة وفيه اشعار  
بان الاكتمار وليس يلزم في حق كسب في الكبري ان في المداينة والبيع فرض الا اذا كان  
المال قليلا كدراهم لان في ترك خوف تلف المال الذي فيه تلف البذر الذي هو حرام  
وقال استاذنا انه لا يثبت الا في حق لم يثبت الا بالقضاء مثل الشهادة على الشهادة فانه  
مشرط فيها كما يثبت ولا يثبت في اربعة من رأى خطه فيها وعلم انه نفس ذاته والحال  
ان لم يثبت فيها شهادته وعلم بها ان يثبت به الخط وهذا عنده واما عند محققين عليه  
الفتوى كما في كفاية وقال نجم الائمة انه يثبت اذا ثبت ان خطه ولا يوجد به غيره  
كما في المنيية وقيل لا خلاف في ان الشاهد المخلص والقاضي اذا شهد شهادته في الولاية  
وفيها اشعار بان لا يثبت ان تذكر مجلس الشهادة او اخره فانه ثقة وفيه اختلاف  
كما في المداينة وقال المحقق ان شرط صحة الشهادة عنده ان يثبت كالمداينة وسبب  
المالك وصحة وسائر كفاية الا ان يثبت في رده عند اربعة كسب ان يكون الصلوة  
والا فليشهد وان يثبت ان خطه وعند محققين ان يثبت خطه وبه يفتح كما في الخلاصة ولا  
بالتمسك في قبيل ضد الفعل كقولك لم يمسجد في السموات والارض الاية فلا يثبت  
فيه كفاية والتعسف باليتم سبب التمسك ولا العيان وهو لغة التعسف غير



وشعر على الاشهاد وهو حاصل من العلم بالحق والبر والشهادة او غيره ولو اوصاه عدلا كان  
 وبخره وسمي بالشيخ لا لغيره بل لانه كان له السبب في ان يشهد به ابنه فلان بن طلاق  
 بن طلاق من سمع من جماعة من عدله او عدلين عند ما قيل بشهادة عدله في التوب  
 لم يقبل الا اذا اشهد به عدله لان من يبلده على الصحيح كان في شرح ادب القاضي وغيره والموت  
 فانه لو شهد به من سمع من قوم عند بعضهم قد عدل عند آخرين وقد لم يقبل القاضي  
 شهادته جاز ان يجزى به عدل لان شهادته معا وكذا خبر واحد بالموت والاخر بالحياة  
 اعتبر العدل ولو كان كلاهما عدلا اعتبر الموت في النهاية والكل في فائدة يشهد به من  
 سمع من جميع عدله وعدلين عند ما قيل بشهادة عدله في الخطبة وذكر في النهاية انه  
 لو اخرج واحد جماعة من غير عدلين عند فلان ثم جحد جاز لهم ان يشهدوا به والدخول بحدثة  
 الاحكام بالعادة وغيره في الخلاصة لا يشهد بالتسليم في الدخول ولا في التبعث  
 الخلو وولاية القاضي في اوكونه فاضيا في ناحية كذا فانه لو سمع من الناس جاز له  
 ان يشهد به وفي اصل الوقت ان يشهد ان شهد الشيء وقت على موضع او جماعة كذا  
 وقيل بحدثة الا ان ذكر المهر في شرط حتى لو لم يذكره لم يقبل شهادته على ما ذكره في  
 كافي الحاكم ولكنه ليس بشرط على المختار اذ كان وقتا قد يفيض في النقص في كافي فانه  
 المحققين وذكر في الظاهر ان اذا كان وقتا مشهورا لم يصر في وقتا لم يقبل بلا ذكره  
 على المختار وفي التمسك ان شرطه على الصحيح ثم ذكره جملة من نفعه بطلان في كافي  
 فقال لا يشهد به على المختار وان لم يكن فيه رواية على شرطه ان شرطه الوقت بانه  
 يصر في المهر كذا او في العادة كذا مثله وفيه اشعار بان لا يشهد على اصل الوقت  
 وشرطه لم يقبل لانهم صاروا فسخة بالشهادة على شرط كافي الاستدلال وشهادة  
 اذا بطل بعضها بطل كلها كافي في الجوهر والاكتفاء يشير الى ان لا يشهد بالتسليم في القبول  
 ولا في المهر وتقبل فيها ولا في الطلاق والعقار والاولاد خلافا لابي يوسف كافي في الخلاصة  
 والى ان لا يشهد به في الاطلاق وسببها كالمبيع والهبة والصدقة كافي في الزهراء اذا اخرج  
 طرف في ان يشهد بالتسليم مع هذه الامور اذا اخرجت بعد رجلان او رجل واحد وانما  
 في شرطه العدد لا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة على ما قال بعضهم لما هو الظاهر  
 من الاختيار وذكر في العاد ان يشهد بالتسليم اذا سمع من المحدث في العقد والنفقة  
 والعبد وصدقه في طهره كذا في المصنف كافي في الاستدلال ان كان واحدا فكل ما شرط  
 والا فلام ثم شرح فيما ليس من الشهادة بالتسليم مع بل بالبيان فقال ويشهد بكتاب مع  
 ما كان على كافي من رار في ناحية رجل يجلس في مجلس القضاء لا يعلم ان كان كذا في المجلس  
 به حله عليه في المهر والنفقة والصدقة والى كافي في الاستدلال ان كان كذا في المجلس  
 فاض منه في الناحية كذا يشهد بغيره واما ان كان بينا واحدا بينهما السبب على  
 الاثر اجماع كالمناقعة والتقبيل فان في التمسك الا ان شرطه بغيره في الاستدلال  
 على ما في الظاهر كذا يشهد بغيره في المهر والنفقة والصدقة كذا في حقه  
 سوى الرقبة الكبير فان بغير العبد غير نفسه في الرقبة كالمناقعة وغيرها التمسك ان كان

في رجل ينادي

كافي في الزهراء في بغيره في حقه كالمناقعة والنفقة كافي في الزهراء في الاستدلال  
 ان كان كذا في المجلس كذا في المجلس كذا في المجلس كذا في المجلس كذا في المجلس  
 والوكيل على ان لا يشهد في حقه كالمناقعة والنفقة كافي في الزهراء في الاستدلال  
 فانه ان كان كذا في المجلس كذا في المجلس كذا في المجلس كذا في المجلس كذا في المجلس  
 او ان كان كذا في المجلس كذا في المجلس كذا في المجلس كذا في المجلس كذا في المجلس  
 ثم استدرج ما يوجب من حقه كالمناقعة والنفقة كافي في الزهراء في الاستدلال  
 كافي في الزهراء في الاستدلال كافي في الزهراء في الاستدلال كافي في الزهراء في الاستدلال  
 تصرف المالك على ملك الشهادته بطلت شهادته على الصحيح لان ترك الاطلاق يوجب في غير  
 الشهادة في تلك الشهادة كافي في كافي وفيه اقول لا تامة الشهادة كافي في كافي  
 لا يعطى بالكتاب والنسب اذا قال سمعته من قوم لا يتصوروا انهم على الكذب وكذا في  
 الموت اذا قال اخرنا به ثقة وكذا لم يعطى الوقت على ما قاله في كافي في العاد ومن  
 يشهد على موت زيد بوثنية الآتي فلات مع فيه على ان كان على ان كان على ان كان  
 ويجوز كسر الهزة على ان التعديل في ثوبه او انه قتل عليه قبل شهادته وهذه احاديث  
 بالكر الى معانية الموت على كالات مع لانه لا بد من ولا يصح على الميت فكانت شهادته  
 على الميت وهذه اذا لم يكن اثبت همتها في خبره بان لم يكن من ورثته ولا موصي له والا فلا  
 يعقد على خبره كافي في العاد وغيره والاسن قد عده على قوله ويشهد الى المجلس كافي في  
 فصل في تقبل الشهادة جواز اهل اهل الاهواء الذين خالفوا في العقيدة في اهل القبلة  
 وكذا است في اهل رعية المكوفين والحسنين والطيحة وزبير وعائشة ومعاوية رضي الله  
 عنهم ورافضة الملعونون الاخوان على الضم من وغيرهم من الاخبار عليهم رضوان الله  
 عليهم الى يوم التوارق والقدرة النافذة والقضاء والقدر عنه في التمسك في النافذة  
 لقدرة العبد والعهدة القائلون بخواتم غير الصفات والرحمة النافذة  
 لعذر النبي مع الامان ثم صار لكل فرقة اثني عشرة فتم تبيان وسببون في  
 كلامهم في النار الا انهم انقضوا في التوحيد في التمسك وفيه من يشهد في التمسك  
 انهم بهذه الاعقبات صاروا فاسقين فكيف تقبل شهادتهم مطلقا لا يتحول  
 لانهم انهم فاسقون فان الفسخ قد يطلق على فعل العقب كافي في الامانة والامانة  
 الا ان كل من كفر منهم كالمجسمة والخراج وعلاوة الروافض والفاطمية على خلق المذاهب  
 لا تقبل شهادتهم كالمجسمة والخراج وعلاوة الروافض فلو كانت كافي في الخط  
 الا بخطا بية طائفة من الروافض رئيسهم ابو الخطاب محمد بن ابي وهب صليبية  
 عيسى بن موسى بالكوفة لانه قال ان عليا المالك الاكبر وجعفر الاصف فانه لم يقبل  
 شهادتهم لانهم ليسوا من الشهادته لكل من صنف عندهم وقيل يرون الشهادته  
 لكل من صنف عندهم وقيل يرون الشهادته لشيعةهم واجبة والاهواء جمع هو  
 مصدروهم اذ اوجبوا شهادتهم كالمجسمة والخراج وعلاوة الروافض فلو كانت او لم تكن  
 ثم غلب في المذاهب وجماعة اهل الاهواء وهم سوا الطائفة بعينها فانه يقال على

في النكاح







والضوء

٢٤٠  
 والذين سبوا من الصلابة ليس كمن كان في خزانة المفتين وغيره لكن في مجموع النواران قبل  
 اجازة سب السجين او يجهزها رضي الله عنهما لم يقض به فانه كاذب لان سبها لم يقض  
 اليه فليس له عزم وفيه شقاق بين المفتين والسب بمعنى وهو الكلام في عرض الانسان  
 بما يوجب فيه خلاف كما في الخلاصة وغيره وآل ان كوشتم اهلها فاعلم انه كاذب ولاداه  
 قبل شهادته الا اذا كان في كل يوم وكل ساعة كما في المحيط وآل ان لا تقبل شهادته  
 اشتراف الراف لانهم يتقصون كما في الخزانة وغيره وفيه شقاق بانه لو فعل جفني  
 الى الشك في لم يقبل شهادته وان كان عالما كما في ادخال الجواهر واعلم انه قد مر في القضاء  
 ان لا يشهد من بينها ولاد وجبة وفي المنية غير محتمل الاثمة لا يشهد له فاداه وكاتبه  
 وشرفه ورعيته والتكلم في احاديث الرعية وقصة التواب وكذا رابك بحر المنه  
 لانه قد خطر لعنفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم تشبه  
 بهم ليس له بذلك لا قبل شهادته رابك البحر العجالة وغيره وهو الصواب ولا القبول  
 شهود المدعى عليه شهادته عند ما خلا من الخصاف وهو رواية غريبة لو سلف  
 حال كونها مشتملة على جرح جرحه كذا جرحية تجرده الا لم يثبت عليه ما يثبت الجرح  
 من دفع مخصوصه غير الشهود عليه ولا يقال له الجرح المؤدود وهو الجرح ما يقضي الى سب  
 الجرح الشك في شهادته المعدل فان الحكم الجرح قبل التقد من السب اذا جرحه فكل  
 كما ذكره المصنف فيه ان مراد الفقهاء ان القاضي لم يثبت الى هذه الشهادة ولكن  
 يث على شهادته والمدعى سراد وعلايته فاذا ثبت عدالته لم يقبل كما في المضرب و  
 لانه ذكر في خزانة المفتين بانهم كوشتمه واعلم ان كل من جرحه فاقام الشهود عليه استأجرهم  
 لهذه الشهادة لم يقبل لانها شهادته على النفي والابطال لا لادركه ولم يوجب ان يحال  
 ان الجرح لم يوجب بینه الجرح على الشهادته المدعى بها للشرع كجواب محمد والعبد  
 كجواب المال ولو وجبة تقبل كما يأتي مثل قول الجرح هو ان الشهادته فاقام الشهادته  
 او ان رب الجرح اوزان الوقت او مواعيد شهادته زورا وان المدعى بمطل بینه  
 المدعى واما لم يقبل لان الشهادته صادرة فاسق باثمة الفاحشة المحرمة بالنقض  
 بلا ضرورة فان الشهادة الكاذبة تعد في جوارح القاضي سراد كما في الخان وغيره من  
 المتدورات او مثل ان السباجهم الى ان المدعى استأجر الشهود على اراقة هذه  
 الشهادة فان هذه وانما تضمنت اراقة ابداء الجرح لكن ليس له خصم ثبت الا لا يقبل له  
 بالاجرة لم يقبل الشهادة على اقرار المدعى بقسمهم اربعين شهودة لان غيرهم  
 الاحاشنة لم يملكو عنه وعلى انهم انهم الشهود وعبيد او احداهم عبد او انهم رب ابو  
 الجرح لان اوسار قوامه كذا اوزانوا الشهادة بلا تقادم وانهم قد فقه الحان وهو يوجب  
 فاعلم ان كل من جرحه فاقام الشهادته المدعى بها في الاول والمجد والباقي بخلاف ما مره في تقادم وانهم  
 سراد المدعى من كذا فاداه فان فهمت فاداه اسعد ولا المدعى والداه او انهم  
 اعطاهم من مال الاجرة الى بدل الاجارة لانها لا اداه الشهادة على وانهم دفعوا اليهم  
 كذا قال الكليات شهده واعلم انه الاموال باطل وتحت هذه الشهادة واعلم ان كلامها يوجب



حقا للبعد وشرط القبول هو ان يقع الشهاده في المعنى لا في اللفظ لا في اللفظ بل في المعنى  
او في اللفظ مطلقا وشرط السبب الشرعي لقبول قوله في الحكم خلاف ذلك في كل ما ذكره  
منه سنة وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
مطلقا لم يقبل الحكم في الحكم الشرعي او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
بجس في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
كان في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
التصريح في الحقيقة واما عند ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
لا يقبل بدون الدخول في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
انت عليه وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
هذا الطلاق واما في كل ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
او في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
المرحوم سببها لانه لا يشترط هذه الموافقة من كل الوجوه الا ان يكون في حق ما ذكره او في سبب مطلقا  
شهادة ابا الف تقبل بالاتفاق في النهاية فمما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
او مطلقا والاخر القين واما في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
و تقبل عند ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
غيره عند ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
لم يثبت الايمان لم يثبت في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
الادب في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
بلا خلاف للاتفاق في الدلالة والاتفاق عليه واما في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
و عشرة وذلك كقوله وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
او احد لانه لا يشترط هذه الاكثر الا اذا ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
عنها وبيئته التوضيح لا يكفي على الاصح في النهاية ان قصد ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
قصده ان في شهادته الف والف واما في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
لم يثبت لم يكن هذه الجملة في شيء من التوضيح كانه بل جملة لا يثبت في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
يثبت شهادته الف والف واما في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
هذا خلاف ان في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
او احد فلا فرق بين ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
غيره بين التثنية يثبت العقد في اول ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
فيها تفصيل فرج ذلك ان كان موضع مثل ذلك المطولات فقال في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
و يثبت الاقل في الشهادة عنى ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
و اثنى و قطع او في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
عنه و الف واما في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا

في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
و كذا في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
المرحوم او في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
كذلك في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
منه ما ان الاجارة على الف واما في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
الا بعد مضي المدة فلو ادعى الاجارة بعد مضي المدة لم يقبل لانه قصد العقد والاجارة ما كان بعد  
لانه ثبت الحال بخلاف ما اذا ادعى المستأجر فانها لم تقبل لانها ثبت العقد لكان ثبت بدل الاجارة  
او في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
اختلاف في الاصل وهو العقد في البيع وهو ما ثبت الاقل للاتفاق ان في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
فلا مانع من ان يثبت النكاح بالف بل لا يثبت النكاح اطلاقا لانه ثبت الف وقيل  
الاختلاف فيها اذا ادعت الزوجة واما اذا ادعى الزوج فلم يثبت بالاجماع والاصح  
هو الاول في المال في قول ابي يوسف مع بحقيقة كذا في الهداية وغيره الا ان هذه التفصيل  
خلاف ما في العمد ان يشترط البيع والاجارة والطلاق وغيره لو خالفوا في تعدد الابدان  
لم يقبل شهادتهم عند ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
ولزم لقبول عند الطرفين يخرج الارث هو ان يثبت الارث من المورث الى الورث  
على وجه لا يتوهم فصل ملك بين كل ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
لم يقبل الا اذا اجمعت هذه الميراث الى الوارث حقيقة كما ان في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
اربع مطلق الارث المدعى الوارث وتركه ميراثا له او حكمه في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
ان ذلك ادمت واما في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
فلم يقبل بالاتفاق واما في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
في الكفاية وغيره فاما في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
او اوجه من كان في يده في المستودع والمستعار والمستأجر فانها لم تقبل في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
على التنازع جاز هذا القول في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
وليس بيد مالك في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
الفرع فقال في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
الا في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
وقد اشعار بانها تقبل في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
لم تقبل في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
بما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
ان الاصل اذ مات لا تقبل شهادته في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
مع مجلس الحكم وفي حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
وكذا اذا جسد الاصل في حق ما ذكره او في سبب مطلقا وشرط السبب بل ما ذكره او في سبب مطلقا  
شرع في ظاهر الرواية وعلى القول بكون الفرع بحيث لا يضر الاصل لم يضر الحكم



















ميت لم يات اليك على احد من القدر ثم يتلوا من غير وجهه  
والا ترى بعضه نصفه الذي في خمسة وكذا في كل واحد من الذين لا يراون القدر  
او بالدين على الميت وهو في الموت والنصف الذي في خمسة وكذا في كل واحد من الذين لا يراون القدر  
الى انه لو لم يقبل الكل وكذا في الاخر فان صلف كان له الرجوع الى الموت بالنصف ثم الموت  
الى الموت او تركها لغيرها في الموت او تركها لغيرها في الموت او تركها لغيرها في الموت  
وهذا عند الفقيهين بالثبوت وقال غيره اخذ الكل من نصيبه في الخلاصة والنجاة في ما ذكره الاخر  
في الاخر من رعاية حسن الاحتكام كتاب الدعوى او ما ذكره الاخر في دفعه لا يكون مؤثرة  
منه طبعاً من واحدة الدعوى ونجح الواو وكسر ما في اولها فيكون غير مؤثرة لان الغرض للثبوت  
اسم من الادعاء ومعه رد وعرض على غيره وما لا يطلبه الاخذ العين والادلة في كل ما كان  
فرضه المدعى وعرضه المدعى عليه والمحال المدعى والمدعى به في الموت وكذا في الكلام وغيره انما  
اضافة الشيء الى نفسه حال السام والزيادة في شئ كذا بينه وبين غيره من المعنى الشرع  
وهو اجبار عند القاضي او الحكم فانه شرط في الاختيار في كل معلوم فانه شرط في قبول المدعى  
المصلحة خفاء والاطلاق في الموضوعات لا يخرج من شئ ولا على غيره في كل ما كان حضوره  
كما ياتي في الظن من مقتضى مدعى الوكيل والوكيل في كل ما كان مدار البتة  
على المدعى والمدعى عليه فتمت جميع الاشارة الى الحكم فقال المدعى في كل ما كان مدار البتة  
لكنه من الاصل في مقتضى المدعى في كل ما كان في غير ما من وجهه اذا كان في مقتضى  
الدين بعد المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
والموجب في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
بذلك في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
غيره والمدعى عليه من غير ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
من يملك بالظاهر او في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
به احضار الخصم ووجوب حضوره المطالبة بالجوابة ووجوب الجواب اذا انكر الالزام بالبينه  
ولزم احضار الخصم ووجوب حضوره المطالبة بالجوابة ووجوب الجواب اذا انكر الالزام بالبينه  
بالبينه ولزم احضار الخصم ووجوب حضوره المطالبة بالجوابة ووجوب الجواب اذا انكر الالزام بالبينه  
ثبت في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
قول ابن ابي عمير عن حماد بن عيسى عن الحسن بن الحسن بن احمد بن محمد بن عيسى عن حماد بن عيسى  
مكا في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
اليه في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
كالبيع والوفى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
مدعيات القضاة المنع من بيان قدر المأخوذ من ماله ومقدار المال وشرط دعوى  
قبالة في ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
في المدعى عليه في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
حيث شرط القاضي المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى

لانها تكون

اشارة

اشارة الى انه لو احدث به حجة عقارية في يد غيره لم يصح منه ان يملكه او له العلم به في كل ما كان في مقتضى  
بالسنة والى الاخذ شيئاً من غير وجهه او في وقت لم يملكه في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
بالحقيقة في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
بغير حق الاحتكام ان يكون محجوباً بمقتضى الدين على ما قالوا في المدعى وفيه بغيره في كل ما كان في مقتضى  
العقار ايضا عند بعض الشيوخ في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
الكلام في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
فلا بد من ملكه بل ان كان في يد غيره لم يصح وان اقر به واليد وقيل ان اليد تصح بالاقرار في كل ما كان في مقتضى  
الملك في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
بالبينه وفيه اشارة الى ان هذه الحكم جاز فيها اذا ادعى العقار بسبب وقد صح هذه اليد في كل ما كان في مقتضى  
بالاقرار باليد والى في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
في ظاهر الرواية وعرضه انما يقبل واعلم انه اذا شهدوا في يد سائرهم في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
غير سماع او معاينة لانهم بما سمعوا او اذاعوا في يد هذه الاخصيص بالانهم كوشهدوا  
على البيع مثلاً سائرهم غير ذلك فان لم يملكها في يد سائرهم في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
الحق وادعى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
الى انما يصح كطالبة المدعى عليه بالمدعى عليه كان او ديناً منقولا او عقاراً لان في فائدة المدعى  
اجبار القاضي المدعى عليه على ايفاء حقه المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
الاختبار في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
حيث يعطيه وقيل تصح في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
المدعى عليه ما يدعيه المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
فانما يقبل لان الثابت لا يرد الا بشك ان امكن احضاره بان لا يكون له حمل ومثله كالمسك  
والزعفران فان لم يكن بان يكون يحمل بان يكون بحال الاحكام ان المجلس القاضي الا بالاجرة والا  
يمكن رفعه بغير واحدة او يختلف سواه في البعدان على اختلاف لم يجز على الاحضار فان  
كان مبررة او قطعية او وثيقة في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
ويقتضي ثم ان كان خارج المصنف في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
مغيب عن المجلس قبيح وان امكن احضاره بخلاف ما قال بعض الجاهل انه لا يقبل البينة  
اليه الى المدعى المدعى عند المدعى واثبت مدعيته اذ اراها والحال ان المدعى عليه عند الاختلاف  
لان شرطها في الاعلام باقضي ما يمكن وذكر القاضي عند الاحتكام ان يجمع الحالف بين الامارة  
بالاصح وبيان الاشارة والى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
ادعى البينة لثبوتها بالاشارة في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
ايضا تصح في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى  
والى ان لا يشترط ان يكون المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى المدعى في كل ما كان في مقتضى



























عليه جود واحد ولا خلاف في ان كل شيء عليه فهو لصاحب الجود وان كان قبل من ثلثه  
 ولا خلاف في قوله وان كان لكل عليه الجود في كل بعد زمانا كما في العاد والجود  
 يشعب منه الفرض منسوب على المفعول به ولا اعتبار في الرجوع لوجه ثلاث او اكثر من  
 خشيان صغيرة او بعضها قصبات على الجود عليه الى ان الطاقان كان لهما على  
 خشيان بلا شيء للاحق فالحق فيهما وبالسبب طه المعلق به سواء لان الجود الجود  
 لم يصر غاصبا فيقتضي به لهما كما اذا اطلب معا عليه كمن معه وفي يده ثوب لا على وجه  
 اللبس وطرفه مع آخر فانه يقتضي لهما واذ لو ثبت واحد من دار كمن يربو منها في حق  
 صاحبها من المورود وضع الامتعة وصحب الموضوع وكسرت خطب وغيره كما ان اذ ثبت  
 في حق الطرقي لانه لا يخرج كمنه العلة كما هو الحال ففناء بين الدار فصل بصفة اضرار  
 لا يبيع الامعة كما هو المبدأ ولدت في يد المشتري لا قبل من نصف حول منه يبيع فادع البائع  
 المالك في المبيعة والركن من واحد والركن ثلث بالانفاق استهالة من الى البائع المتبع  
 العلوق قبل البيع في ملكه مع وجوه لم يتقبل بالبيع وبما ذكرنا في المصدر ظهر زيادة ما  
 ما نحن انما واجب عليه ان يقول منه يبيع وقد طرأ استثنان احرازهما اذ يبيع  
 مرتين فقلت لا قبل من ثلثه استهالة فانه لم يتقبل ان العلوق في ملك البائع الاول او  
 الثلثة والفاء مشعر بان لا يورث قبل الولادة لم يثبت نسبه منه بل هو موقوف فان ولد  
 حيا ثبت والا فلا في الاختيار في الام البائع كمنه الى ان يجازيه لو كانت بين جماعة  
 فاشترى منهم واحد منهم ثم ولدت فادعوه جميعا ثبت نسبه منهم عند الجديفة و  
 الحسن وزفره قال ان كانت بين اثنين ثبت النسب والا فلا في النظم والاطلاق شعر  
 بانه المشتري لو لم يبيع في البائع قال لم يكن العلوق عندك كان القول قول البائع اذ  
 انطأ به فادعوه فانهم اصدما فبيته وان يربها فبيته المشتري عند الجديفة  
 بصف لانها ثبت صحة البيع وبينة البائع عند محمد لانها ثبت حرة الولد في الحنية  
 وثبت استنباطا يكون المبيعة ام ولد لثبوت النسب وبقيح البيع في لبطلان  
 بيع ام الولد اتفاقا وبير البائع الثمن على المشتري ولو ادعاه البائع الولد بعد ثبوتها  
 الى ائقنا المشتري المبيعة ولو عتق فكما اذا ادعاه بانيث سببه في البائع وبير البائع  
 الى المشتري حصة الحصة الولد لخصه الام حال كونها من الثمن بانه يقسم الثمن على جميعها فان  
 اصحاب الولد به عليه واما اصحاب الام فيسكن لانه سببه الى المشتري وهذه عند الجديفة  
 عنده فبغير جميع كصبيته البع لان البائع كما ادعاه الولد فلو كان ام ولده فادعاه بانه  
 فبغير جميع البه هو الصحيح من ثلثه في المرافعة والاعتبار في ذلك المشتري الولد الى  
 ادعاه البائع قبله معه فان ادعاه في الاستدلال العلوق وفيه خيار بانه لو ادعاه  
 المشتري قبل وجوه البائع ثبت نسبه منه ومن على النجاشي ولا يعتبر وجوه البائع بعد ثبوت  
 المبيعة وبير الثمن طه عنده وحصة الولد عند الجديفة ام الولد متقومة ام لا وبعد  
 عتقه الى ائقنا المشتري الولد اذ لم يصد في البائع ووجوه في المبيضة وغيره  
 فلو صدق المشتري في وجوهه غيرت بعده لانه ان يعتبر وجوه البائع لو ولدت لا يشر

في حق المشتري لو لم يبيع في البائع قال لم يكن العلوق عندك كان القول قول البائع اذ انطأ به فادعوه فانهم اصدما فبيته وان يربها فبيته المشتري عند الجديفة بصف لانها ثبت صحة البيع وبينة البائع عند محمد لانها ثبت حرة الولد في الحنية وثبت استنباطا يكون المبيعة ام ولد لثبوت النسب وبقيح البيع في لبطلان بيع ام الولد اتفاقا وبير البائع الثمن على المشتري ولو ادعاه البائع الولد بعد ثبوتها الى ائقنا المشتري المبيعة ولو عتق فكما اذا ادعاه بانيث سببه في البائع وبير البائع الى المشتري حصة الحصة الولد لخصه الام حال كونها من الثمن بانه يقسم الثمن على جميعها فان اصحاب الولد به عليه واما اصحاب الام فيسكن لانه سببه الى المشتري وهذه عند الجديفة عنده فبغير جميع كصبيته البع لان البائع كما ادعاه الولد فلو كان ام ولده فادعاه بانه فبغير جميع البه هو الصحيح من ثلثه في المرافعة والاعتبار في ذلك المشتري الولد الى ادعاه البائع قبله معه فان ادعاه في الاستدلال العلوق وفيه خيار بانه لو ادعاه المشتري قبل وجوه البائع ثبت نسبه منه ومن على النجاشي ولا يعتبر وجوه البائع بعد ثبوت المبيعة وبير الثمن طه عنده وحصة الولد عند الجديفة ام الولد متقومة ام لا وبعد عتقه الى ائقنا المشتري الولد اذ لم يصد في البائع ووجوه في المبيضة وغيره فلو صدق المشتري في وجوهه غيرت بعده لانه ان يعتبر وجوه البائع لو ولدت لا يشر

من قبل من نصف حول منه يبيع فيستعمل اذ ولدت لنصف حول كان في المبيعة وغيره  
 وان كان المشتري لا يستعمل ان لا يكون العلوق في ملكه الا اذا صدق المشتري فانه ثبت النسب  
 منه والامية وليفح البيع وقال محمد ان ثبت النسب بانه يصد بانه في النظم وفيه  
 اشارة الى انهما لو ادعيا اعتبر وجوه المشتري لقيام الملك المحل للعلوق كما في الاختيار  
 ومبيعة ولدت بعد سببين او اكثر هما ام ولده الى البائع فكانا محلا لاه على السداد  
 ان صدق المشتري في ان تصير المبيعة ام ولد ولا يعقب الولد ولا يفسخ البيع فلو لم  
 يعلم وقت البيع لم يعتبر وجوه البائع الا اذا صدق المشتري لوقوع الشك في العلوق  
 وقد يجر وجوه المشتري ولو ادعيا لم يعتبر وجوه احدهما بالشك والمسلم والذوالحجر  
 والمخالف فيه سواء كان لا يخفى في الاختيار ولا يخفى ما في تصدق المشتري في اخر القصة  
 من الايام الى السكوت المنسوب للاختتام كتاب الصلح عقب به الرجوع لوقوعه  
 بعد ما قال بالاول لغة اسم بمعنى المصاحبة والصلح خلاف الخيعة والتخييم مع في المنيب  
 وغيره واصطلاح الصلح وهو استعانة كحال على ما هو بين في العلة العقل والصلح  
 المستقيم كحال في نفسه كحال في الكفر وانما ذكر الضمير لكونه مذكرا وثبت كحال الصلح  
 في شريعة عقد شتر بان الصلح لم يتحقق الا بالاجاب والقبول فلو قال المدعي عليه صالحني  
 غركه اعطاكه افعال المدعي فعلت لم يتم الصلح الا اذا قال المدعي قبلت نعم وقد تم الصلح  
 فربما اذا كان المصالح عنه وعليه ما لا يتبعين بالبيعين كالدراهم والدراهم لانه سبب  
 غير بعض كحى والاسماء قد تم بالمسقط كحى الزمانية برفع بالتمريض بالبدلين الى  
 المصالح عنه وعليه التراجع الى ان يورث المدعي المدعي عليه بغير نازعة كما جازية في خصوصية  
 كحى الجمل وبه يخرج سائر العقود كبيعة الدين من عليه الدين والبدل شرطه كالدراهم  
 الصلح وفيه رخص الى ان يبيع بعد الدخول الحسنة قال بعض المتأخرين لو كان المدعي مجهولا  
 يبيع الصلح لانه انما يبيع لرفع خصوصية وقد يتحقق في الحسنة وقال بعضهم انه لا يبيع لانه  
 انما يبيع لافقة او اليقين المترتبة على الصحة وتامه في قضاء الكفاية وذكروا انه امر راسخ  
 قالوا ان الصلح صحيح بعد الحسنة واما ما يمكن تصحيحه بخلاف الباطلة كما اذا ادعى على  
 احد ماليس عليه فصاحه على بدل معلوم وانه الادفع حتى الاستد او حالي في الحسنة  
 وغيره والى ان امر منه وبمغوض الى السوطان ولا ينبغي للقاضي ان يباشر بنفسه  
 الا اذا كان وجه القضاء غير مستبين او وقع الخصومة بين بدلين او قسطين او  
 محامين فانه وقعت بين اجنبيين فحسنى بينهما كحى الضرر وصح الصلح وثبت الملك  
 للمدعيين في البدلين وقد ثبت بغير الملك المدعي عليه كوقوع البراءة غير العصاص في قرار  
 كما اذا ادعى عليه بالافاق المدعي عليه ثم صالحه عنه على شيء من المال او المنفعة فانه  
 قد صح ذلك بالاتفاق والظرف ستة اولو للمصاحبة ومع سكوت كما اذا ادعى  
 عليه ذلك فكسكت على الاقرار فصالحه ومع انكاره كما اذا ادعى ذلك فأنكره المدعي عليه  
 ونفاه فصالحه فانه قد صح عندنا خير قال الامام ابو حنيفة ان هذا الصلح يجوز كحى النظم  
 وغيره بنصوا كالمتركة راية الشيطان لم يعمل في ايقاع العداوة والبغضاء في بني آدم

في حق المشتري لو لم يبيع في البائع قال لم يكن العلوق عندك كان القول قول البائع اذ انطأ به فادعوه فانهم اصدما فبيته وان يربها فبيته المشتري عند الجديفة بصف لانها ثبت صحة البيع وبينة البائع عند محمد لانها ثبت حرة الولد في الحنية وثبت استنباطا يكون المبيعة ام ولد لثبوت النسب وبقيح البيع في لبطلان بيع ام الولد اتفاقا وبير البائع الثمن على المشتري ولو ادعاه البائع الولد بعد ثبوتها الى ائقنا المشتري المبيعة ولو عتق فكما اذا ادعاه بانيث سببه في البائع وبير البائع الى المشتري حصة الحصة الولد لخصه الام حال كونها من الثمن بانه يقسم الثمن على جميعها فان اصحاب الولد به عليه واما اصحاب الام فيسكن لانه سببه الى المشتري وهذه عند الجديفة عنده فبغير جميع كصبيته البع لان البائع كما ادعاه الولد فلو كان ام ولده فادعاه بانه فبغير جميع البه هو الصحيح من ثلثه في المرافعة والاعتبار في ذلك المشتري الولد الى ادعاه البائع قبله معه فان ادعاه في الاستدلال العلوق وفيه خيار بانه لو ادعاه المشتري قبل وجوه البائع ثبت نسبه منه ومن على النجاشي ولا يعتبر وجوه البائع بعد ثبوت المبيعة وبير الثمن طه عنده وحصة الولد عند الجديفة ام الولد متقومة ام لا وبعد عتقه الى ائقنا المشتري الولد اذ لم يصد في البائع ووجوه في المبيضة وغيره فلو صدق المشتري في وجوهه غيرت بعده لانه ان يعتبر وجوه البائع لو ولدت لا يشر















وحتى ان ذكر الامور من الادب على ما اعتد عليه ملك الجانيين في الحق وشبهه على ما كان عليه  
وهو الواجب للمع واليه اشار فقال وعلى ان غيبة خشفة او اكثر من الرجل في قيل  
ان فرج اني غلوم لم يدخل خشفة لم يجد لانه طامسة وكذا لو طوى صبي او جنون جنينية  
لان الاصل لم يجد وكذا التبع في الظلمة واما لو طوى رجل صبية محد لا غير ولو لاط  
لغلام لم يجد عنده خلافا لما والا اول العجج في المصبرات ولو لاطه بقلابه او امته او مكوحة  
لم يجد خلاف في الخط قال ذلك الوصي عن الملك ان ملك النكاح واليه ان احتراز عن وطى  
جارية شتركة ومنكحة نكاحا فاسدا فان الوطى لم يثبت على عقد لم يكن زنا شرعا  
ولغة في النهاية وسببها في الملك كوطى معتدة البائنة وجارية الابن والاب و  
سببها في عدمه وعلم ان الزنا شرطا منها الرضا ولو وقع بكاره لم يجد وعليه الغوتر  
كما في المصبرات والاراء الى وقت الزواج في الخيانة ومنها كون الموطاة حية فان  
بو طى الميت يعز ومنه الحكم الاسلام ودار الاسلام والسكيت وغيرهما من تفصيل  
وتثبت الزنا عند الحكم بشهادة اربعة من الرجال العدة او في مجلس واحد ولو شهد  
واحدة اثنتان او ثلثة لم تقبل وصدق التعذر كما لو شهد واحد بعد واحد في اربعة مجلس  
وكذا لو شهد العتق فانه لا يثبت في خبر العتق وانه مانع عن العمل في الزنا فخره  
بآراء دون الوطى او الجماع او غيره والالم يجد ان شهدوا عليه في النهاية فيسألهم  
بعد الشهادة الامام الى السلطان او نائبه او القاضي وفيه شعار بوجوب سوال القاضي في شرح  
الكل التحق واما ما في بنين في سبال ما هو الذي احتراز عن زنا العين واليد والرجل  
فانه يطبق عليه رتبه وكيفية هو احتراز عن زنا العين واليد والخفة والاسم في المصبرات او غير  
تماس المصبرات لا غير وقيل على الاراء والا اول وجه فانه في المسوط كما في النهاية فان قلت  
ان السؤال على هيئة يعني غير ذلك فالاسن صورة الاراء كما ظن قلت فلهذا الكولة  
هو الاستقصاء وكمال الجهد في الاختيار لدرء ما كان عليه السلام اذ رواه عنه وكانا يظن  
كما في القاضي من المشايخ فالاحسن الاحتراز عن الكل فلو شهد واحد بالاراء والباقي بالخطا  
لم يجد المشهود عليه لانه شهد وقال لا يجد الرجل والشهود كما في الخطا واما ما في احتراز  
عن الوطى في دار الحوب او البني لان اتحاد المكان شرط لانتهى ان لو شهدا وطئها  
في هذه الدار واثان في اخوان لم تقبل بخلاف ما اذا شهدا في غير الدار لم يثبت واما ان  
في مؤخره فانه يقبل لان المكان التوقيف كما في الخطا ومضى زنا احتراز عن التعادم والبص  
لو شهدا اثنتان في سعة من الزنا واثان في اخوان لم تقبل وقالوا هذا اذا كان التوقيف  
لم يكن والا يقبل في اداء امته او السابعة الاولى الثانية كما في الخطا وكذا في احتراز عن وطى  
اصحابا اخرين او مبيتة او الوطى مستثناة ايضا لو شهدا وانه زنا بامرأة لم يوجبها  
لم يجد نعم لو اقرانه لم يوجبها في الخطا وغيره في حق ان السؤال على الهيئة يعني عنه فقد  
اخطا في ان يسيوا كلها قالوا بعد السؤال على الهيئة فيقيدت في رتبته اي رتبته ذكره  
في زجرها نحو ما يثبت في قضائهم كالميل كحشيب الذي يكتحل في الكحلة بغير المسم  
وحي رتبة الخمسة كحل وعده لا يثبت العين الى اخبر الكس عن عده النهم في المصبرات سرا

على

وحتى ان يكتفى بقوله ان لا يثبت عليه حكمه ان يجد الزنا وهو كحكم في الحصن ويجوز غيره  
والاكتفاء بشواهد الشهود عليه لم يوجب الزنا بعد سدادتهم على ما في بعد عامة سقطا  
او الشهادة انما تقوم على ما في هذا في قوله قد يثبت حكمه في الزنا او في جنين وليست الزنا  
بأقراره الى الزنا في فيه يثبت رة الى يثبت في الاول ما يثبت في البينة من الاختيار  
والحكم والعقل والبدن وغيره في الاختيار لو اقر الذي بو طى كذبة مد وعلم انه لو تاب  
الى الله من ذلك لم يجد الامام بل اقامه كحكم عليه في الاستمذوب في الحكم وغيره ارجا  
من المرات كما في قصة ما في رضى الله عنه في اربعة مجلس في سبال ما هو الذي احتراز عن زنا العين واليد والرجل  
عن لغير الامام ثم كفى ويؤخذ من مجلس الامام والاول مروي عنه وهو صحيح فلو اقر اربعة  
مجلس كان كافرا واحده الاطلاق مشبه الى ان لو اقر اربعة ايام او اربعة اشهر  
ثبت به الزنا في المصبرات رده الامام وقال ابك داء وجنون وغيره كل مرة الا مرة  
الرابعة وقيدت في كصريح بالمص وانه لم يطبق عليه حين الاختصاص في الكلام كما  
لان الاول لم يعتبر عند غير الامام حتى لو شهدوا بذلك لم يقبل لانه ان كان منكر فقد  
رجح عن الاول والاولا غيرا به الشهادة كما في الحقة وآلي ان الرد واجب وفي الظلمة  
ينبغي ان يجرده في كل مرة وفي الخطا لا يثبت للامام ان يزوج غيره الا اقراره بغير الزنا  
و بما يختص في سبال ما هو الذي احتراز عن الزنا لان التعادم مانع  
الشهادة لا الاقرار والاولا وجه لانه زنا في صباه كما في القاضي وفيه شعار بوجوب  
السؤال في حمار وفي السر اجبة ينبغي ان يسأل في بين ما رجب الى استحب لم يقيدت الزنا  
رجوعه الى الموت بملك مست وكذا من قبلت او نظرت او باشرت او تزوجت فان  
رجع الموطوءة اقره قبل حده الى قبل الحكم بحد او بعده قبل الشروع فيه او بعده في وطئه  
او بعده قبل الموت على سبيل الاحتمال حده في الحقة وارجح بعد الامام والموت بناء  
الفعل والمفعول في الاكتفاء وشعار بانه لو اقره بما فادوا الا في النكاح ولم يجد احد  
منهما وعليه المهر لو ادعته قبل الحد وكذا لو كذب احد بها الا في الزنا لم يجد عنده وهذا  
عند ما كما في الخطا وغيره وهو الى الحد الثابت بالبينة او الاقرار خبره ما بعده من قوله  
رجعه وبه يتعلق الخمسة الصدا ونحوها قال المظن زوجه الى اعقها في خمسة بالقر وحضنت  
فخرجها في خمسة بالسر والاحصان والاصل المنع والحرام المكنان بدل على السر حيث قال  
انه من حصن اردخل في حصن كالبغال اعق اذا دخل في الواق والابن بصير واطل في  
حصن عنده وجو الصفات كمن الدال عليها بشرعا كما لو حلف الى عاقل بالغ مسلم فلا يبرحم  
بالوطى عبدا وجنون او صبي او كافرا ولو جامل صلبه كباقي وعنه اية بوجها بوجهم الذي  
الغيب الزنا وعنه بوجهم الكذب وطى امرأة بنكاح صحيح حتى لو طوى بنكاح فاسدا ملك  
بهم لم يبرحم بالاجماع وغيره لو طوى بامرأة ثم طوى بها وقال بو طئها وكرهه مشكوك له كان حصنا  
وعنه اية بوجها بوجهم الكذب وطى امرأة بطلا ولو دخل بها لم يبرحم منها حصنا في الخطا وغيره اما  
بعضة الاحصان فيقتل بحد فانه لو اذ كونه حاصلا مسما والمعنى في مكان الكلام الزنا جبر  
قبيل الوطى يكون حاصلا مسما فلو تزوج الحرة كوربانه او صبية او جنونة او كاذبة

نكحة



وغيرها اولاد ذنب كافي الخوب قال الخطر زروا ابن الاشتر بالفارسية جحره اولاد ذنب  
 له كذا في السابج والاول هو المستخرج والآخر هو كافي النهاية والكل مجاز من السج  
 ان احد في زينة عرجه بالوسط باج الصبي كافي المستخرج واما قبل فقرة باليد وماره  
 بالفعل وماره بالعصا وماره بالجر يد في صرير الشكاة بصرح بيا به الى الجرد الرطل  
 ليحذر زيادة الالم فيمنزج واما كذا في الالازار فانه لا ينزع لنفس العورة وبعرف  
 على جميع بدنه ويعطى كل عضو من الضرب لانه مال الله الاراسه الى اعلا راسه فالى وجهه  
 واصل فيه وقال ابو يوسف يضرب الراس وعنه يضرب سوطا واحدا في المصيرت والالا  
 وجهه ووجه الخوف الهلاك وفي المصيرت لا يوقى الا على عضو يقبل وهو البصر والصدر و  
 الوجه والغزخ حال كون المجلد وقابجا في كل صحن كحد ولان يكون بحاله قدر على التوقى  
 جلد بلا مد للوسط في العضو بعد الضرب او بلا مد للبدن حال رفع السوط ضربه جاز السوط  
 الراس او بلا مد للضرب في الارض فان الكل جائز على اختلاف طوائف الحيط والوقول لا يخبر  
 نبي وناكيد لونه فاما على ان المجلد ليس يقطع فكل من نفضا عنه كفاظن والاكشف استمر  
 بانه لا يملك ولا يشد لان الالم يزداد الا ان يجوزهم فبشد كافي الخيرة وهو للعبه قفا  
 كان او مبر او مكاشا او مستسج تصورها هو تكون طهه وقا لا يكامل مستسج لانه  
 هو مد يولن والعتنه والدمرة ودم الولد لا يجده وان كانا في حوا والاول لم ترك هذا  
 الكلام لانه سبكه كره قبيل كذا التوزيع ولا يجسد عبده بانه بلا ادن الامام او نائبه  
 لانه منهم بانه نقصان ماله ولا ينزع ثيابها الى ثياب الهامة لانه حرة وهذا المخرج بما  
 علم كاستنفاذ الاله والالتباس الدر من جلد الغنم وغيرها وحتوا الى الثوب الملو القطن  
 او الصوف او غيره فانها بمنزلة عان الا ان المكن لها غير ذلك كالحراة جالس في كل صدى  
 علم لانه استمر وجاز في الرجم الحوا الى السرة او الصدر لانه لا يضطرب فكشف العورة  
 وقبضه اشعار بان كمال من كخوفه من كذا الحيط وذكر في البداية ان الحوا حسن لا يجوز لانه  
 بيا في التشهير وهذه المخرج بما علم ولا يجمع بين جلد ورجم في الحصن وعنه اصحاب الظواهر  
 وغيرهم يجلدون ثم يرمون ولا يبين جلد ولا يخرجه من بدنه في غير الحصن وقال الشافعي في جلد مائة  
 ينبغي سنة ولان كذا في الابداء والابداء باللسان ثم نسخ ما كس في البيوت ثم نسخ  
 بجلد مائة ونفي في البكر بالبكر كافي صرته لم تنزج بامرأة لم تنزج ورجل ورجل ورجل  
 الشيب بالشيب ثم نسخ بجلد مائة في كل ثم نسخ واستمر الحكم بالرجم في الحصن والجلد في غيره  
 كافي الكافي السياسة الى فصل المسلمين وتوزيع الاحد فانه يجوز سببه الجمع بين الجلد  
 والنفي كالنفي فقط لانه نفي عرجه نفي من كذا في المدينة الى البصرة وهو على صير الوجه  
 اقل من الشاء وحسن لا واجب النفي الا اذا فعله سببه فانه قال ما ذنبى يا امير المؤمنين  
 فقال لا ذنب لك وانما الذنب لي حيث لا اطرد والاهجرة غلب كافي الكشف وغيره وقبض  
 اشارة الى السياسة لا يحسن بان نزل تجوز في كل جنسية والرائي فيه الامام على ما في الكافي  
 كقول مستخرج بتوهم منه انتشار برعته وان لم يكونه في التمهيد والسياسة محمد ر  
 ساسن الوالى الرعية الامامهم وبنهم طائفي القاموس وغيره السياسة استصلاح

فصل في سببه

ووقول بها بصر حصن كافي كافي الرضية والزوج غير حصن الا اذا دخل بها بعد السلام  
 والعقوبة والكل في بصر حصن بده الدخول وخارج يوسف انه لا يشترط الدخول على صفة  
 الاحصان وعنه اذا دخل بها قبل العتق ثم عتق صار تحصين كافي الاختيار وانما لم يذكر  
 الحصن لان الحصان في الاحكام المشتركة وهذه الكلام كلام غيره والى على شرط بقاء المصلحة  
 الاول عند كذا لانه واجبة بل لا يرب فكل كسب عنه كسب سوط واهم واهم شرط الاحصان  
 على الصحيح الاسلام والادخول في النكاح الصحيح بامرأة في ثلثه واما التكليف فشرط اهلية العقوبة كافي  
 وغيره رجم كافي الحصن بالجماعة في قصاص الارض واستحقاقه كسب سوط رجمه كذا ما عثر  
 رضى الله عنه وغيره رضى الله عنه انه قال انزل الله آية الرجم الشجيرة الشجيرة اذ زينا فارجموا  
 البينة فكل من رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 وعليه جماع العلماء كافي الاختيار وازيد الشجيرة طائفي المصيرت الشيب من الرجال والنساء  
 وفي الخيرة رضى الله عنه في رجمه فرب اتبعه وهذه اذا ثبت بالسبب واما اذا ثبت بالادوار  
 فلا يتبعه فانه رجوع خلاف الاول لانه لا يجر الرجوع فيه طائفي الشجيرة والى ان لا يمس لكل  
 من رضى الله عنه ان يتبعه لانه واجب العقوبة لان يكون اذ رجم منه فان الاول لا يجره لانه نوع من  
 قطعية الرجم طائفي الاختيار ويبدأ به كسب سوط بالرجم لانهم يجر سوز  
 على الاداء وقبضه ضرب جليل الدرك في الحيط فان ابوا الى الشهود كذا لبعض  
 الرجم او فاجروا او ماتوا او جفوا او فسقوا او قتلوا كذا او بعضا او فاجروا او ماتوا او جفوا  
 الرجم عنه وغيره يوسف ابوا كذا او بعضا او فاجروا او ماتوا او جفوا او فسقوا او قتلوا  
 رضى الله عنه وقطوع اليد برصد وادام طائفي الاختيار ثم رجم الامام او العاقبة ثم اللبس كذا  
 الذين طائفي الاداء كسب سوط او اذن لهم الفاضل بالرجم وغيره لاسيما ان يجره اذ الرجم  
 اداء الشهادة وذكر الطحاوي منهم اصطفا منه صفا كالصلوة فكلما رجم قوم فمصرفوا  
 ويقدم خبرهم ورجو كافي المصيرت واما ان الشك على الالف ان اشارة الى ان كسب سوط  
 غدا بها طائفة نجي وارة على الاله والاشنان لان النوف التشهير طائفي المدرك وغيره  
 وفي شرح الشاوي طائفي النوف اذ ذاك اودع التهمة على كذا ومنع الحوا وارة عرجه وارة  
 او حتى نفي شهود في التجنيس ان كذا في الطائفة في الالية الكرامة بالواحد نصفه  
 وقال ان شهوده سبب اعانة الامام واما في الحوا وارة عرجه لاسيما في الكسب  
 الامام الى رجم في حق الموقوفة الامام حال كونه ميتا وفتوامين شافح لاسيما في شافح  
 كافي في كسب سوط وحسن عرجه بعد نفيه وكسب عليه وكسب لاه كالصيرت عرجه في ما عثر  
 ربه ينبغي في انما رجمه الى غيره من اثبات الفضا على كذا في كسب سوط الامام في حقه  
 ساء الشروط طائفة جلد بالفتح الى الضرب جلد جلد بالفتح الى الضرب جلد جلد بالفتح الى الضرب  
 كافي القاموس فانه من جلد واما كانت الانية مملوكة جلد كسب سوط الى سوط طائفي المولود  
 في الفينة وجر المولود في المصيرت ضربا مولا لا غيرة بل ولا جازح لان المقصود بالانزجار بسوط  
 ذكره بعد المصيرت الضرب المولود وهو جلد مملوكة يضرب به قبل اصله كسب سوط  
 مملوكة طائفي بعضا ببعض كافي الموقوفة لانه لا يجره في حقه طائفي الكسب

الحج















منه من الفرضات في الكافي او في نسخة كافي الخزانة او ما يراه الامام كلاً في نسخة على ما ذكره  
مثلاً كافي في البداية والاصل في نسخة ان كان مما يجب به الحجة فالاكثر والافضل الى ان  
الفاضي كافي في نسخة وغيره والاصل في نسخة ان كان مما يجب به الحجة فالاكثر والافضل الى ان  
من التفسير في نسخة مع الضرب وفيه تنبيه على ان الامام الجبار في التفسير في نسخة مع الضرب  
والنزيك والكلام الضيف والشمع في نسخة والنظر في نسخة والنظر في نسخة والنظر في نسخة  
بوصف انه يجوز باخذ المال الا انه لا يرد الى صاحب ان تاب والاصرف الامام الى ما يرى  
وفي نسخة الاثر ان اخذ المال صانعاً وقيل ان تخرجه مثل العلماء والعلوية بالاعلام  
بان يقول بغير انك تفعل كذا وكذا وتعتبر الامام والملك ما بين به وبأجل الباب القضي  
وتعتبر في نسخة وكذا هم بها وبالحبس في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
وفي الكافي اذا كان ظريفاً ذاهباً جنيلاً مرة لا يعرف اذا فعل ما رآه فانه لم يكن ظريفاً  
فاذا تعصف عن محارم ربه او اذا كان بدعاً في الامام ظريفاً وهو الذي يسلط للتفويض فليس  
الضرب والاجتناب ما بعده الى الكلف فحافظ ان يترك في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
اليفيق ومن حيث يجب على عضو واحد عند آخر كافي في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
يوسف وهو الصحيح كافي في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
شبه كافي في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
فانور من الشرع فلا ينفق بشروط السلافة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
العلم والفتنة وقيل لكل صفة هذه التي يستقيم اذا استعملت بالجملة فانه في نسخة في نسخة  
بعد التواضع فلا يجوز الا بالادان الجملة فلو عجز بل اذا كان في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
البيت او غيره عتس كانت الامور في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
ان ياذن الامام الا ان يضرب ثلثاً او اقل ولا يضرب بالخشبة وان ذنبت الاب وعليه  
ان يذنبه اذا بلغ عشر سنين للصلوة باليد لا بالخشبة الكلف في نسخة في نسخة في نسخة  
الاختصاص والابتداء في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
لان من سارع في الفضان الى السرقة كالسرقة بالكسر معده رسرقة في نسخة في نسخة في نسخة  
مستقر الى حوزة فخذ ما لغيره والاسم السرقة بالفتح والكسر كافي في نسخة في نسخة في نسخة  
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
والقائه بالكسر بين يديه في الاخرة اقل وقوعاً في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
فوقه فقال احد كلف بطريق الظاهر كما هو المتبادر في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
شبهين فلا يقطع الصبي والمجنون ولا يغيرهما اذا كان معه احد من اهل البيت الا في نسخة في نسخة  
اعند بل يوسف يقطع الصبي ولا يقطع باخذ المصحف والكتب والاثاث اليهود كافي في نسخة  
لا حائل الا ان يكون باخذ الخوذة والبنية عن المشرق في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
بالنفس والكسر فلا يقطع بالاذن مكابرة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة

في دارها مفتوحاً وليلا وكل من يصحب والبر في عالمه بالافضل علمه ص ٨٢  
كما لو دخل بعد الغيبة واحدة خفية او مكابرة مع سلاح اولاد الصاحب عالمه او لا  
ولو مكابرة منها رافقت البيت سره اخذته فانه لم يقطع قد عتسره او ايسر بوزن  
سبعة يوم سرقة والقطع فلا تنقص غير ذلك يوم القطع لنقصان العين قطع لانه  
بضمون على السارق فانه قد تم كلف ما تنقص السارق لانه لا يقطع لانه غير مضمون عليه  
وغنم كلفه لقطع وذكر الطحاوي ان المعصية يوم الاخذة وغنم كلفه لقطع لانه غير مضمون عليه  
عشرة قطع ولو اقر لا واكتفى وان يكون الاخذة بجره فلو خرج من الحوزة قبل عشرة ثم  
دخل فيه وكل لم يقطع معصية به فلو اخذته بجره عشرة وعشرة اقل لم يقطع فيقوم باخذ  
نقد راجع بينهم ولا يقطع بالسك واليقوم واحد او بعض من المتقربين فلو كان فلا يقطع  
باخذ غير المحلوك اذا قطع مشروط بالحدود في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
في الاصل المحلوك في الحوزة كما لو وضع كميناً في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
الاصل المحلوك في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
لحفظ الاموال كالدور والدكاكين والحنانات والحيات والصناديق والذهب ان كل  
حوزة كل شيء محبوس في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
الكل سبب تحقيق كلفه فلا يقطع بالاذن الصبي والمجنون ولا باخذ شاة او بقرة وغيره في  
مرعى منها راجع ولا باخذ المال من ثألم اذا جعلت راسه او جنبه اما اذا وضع بين  
يديه ثم نام فقبضه خلاف وان شرطه واطاعه او يكون المال متوقفاً او لا يكون مباح الاصل  
وما فيها وان لا يتسارع اليه الحيف ودون يكون بدسره في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
البارقة وسبب الكلام في ان الشاة الحاصط المحيط بكل ما ذكر من كمين في نسخة في نسخة  
بها كالمسرفة طالما كان هو المتبادر فلو فكر في كمين باطلاً ومن المتبادر في نسخة في نسخة  
ويكفي ضربه لغيره في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
في الوافقات البغية بالاذن خلاف الشرع في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
سارقاً في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
عشرة ختمه بقرعة سرقة فعلى سبيل ان الله ما رتب على الشاة بالعدالة في نسخة في نسخة  
ومرتين عند يوسف وعنه الرجوع الى الكافي في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
سرها والبيت ووقفيل سرها في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
كافي في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
احترار في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
يده في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
الاوار كذا ذكره المصنف قبل هذه الاطراف هنا فلا عليه كافي في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
دار الحوب والبنية في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
كافي في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
وكذا وسبب ما في بين التواتر هذه جميع ما لم يقطع السارق في نسخة في نسخة في نسخة







وحيث ان يوسع ان يقطع كافي العداية وفيه اشتراك الى ان لو سرق منه المال مع شي  
آخر قطع والى ان لو باعه مالكه لبي الرود ثم سرقه قطع لان يغير حكمه كما قال شيخنا ما واد  
النهر ولم يقطع عند شيخ الوفاق لان لم يغير حقيقة والى ان لو سرقه غلام لا قطع  
بده فيه فزده على مالكه فسيح للمالك وجعله ثوبا ثم سرقه قطع وكذا ان كان عين قطع فيه  
فرد على مالكه فحدث فيه صنعة لو احدثه القاصب في المقتضب لقطع حتى المالك  
الا ترى ان لو سرق ثوب فزده قطع فيه ثم نقصه فسرقة النقص لم يقطع لان هذا  
الصنع لا يقطع حتى المالك لو وجد من القاصب كافي الحظ وانه لا يزرع ثم سرقه كالخوخين  
والعين من لبنة لان لا يغير حوزة فلو احدثه مالكه من لبنة فزده قطع لان حوزة  
الى ان لو احدثه من لبنة او احدثه رضاء قطع وعما يوسع ان لم يقطع كافي العداية  
والى ان لو احدثه من مال احراره ابيه او ابنة او زوج ابنته او امه او زوجته قطع  
او لم يقطع بلا خلاف كافي النظم واذ اضافة مال للموحد فبشئ ما اذا كان المال يغير  
الرسم فانه لم يقطع كافي العداية فمن النظم ان الحسن فربيت ذرهم ثم سرقه بشئ منه  
الصورة والى ان لو احدثه من لبنة زوج لاسكن فيه عوسه معه فمال عوس  
من لبنة عوس لاسكن فيها فيه زوجا لاسكن فيها في الاموال عادة وفيه كفا  
الى ان لو احدثه من لبنة او بالعكس ثم طلقها وعقد المرافعة انقصت عنه تمام لم يقطع  
اعتبارا لانه لو احدثه اجنبي فاجنبيه وبالعكس ثم تزوجها قبل المرافعة لم  
يقطع ايضا لان الزوجة مائة كافي الحظ واما سيدة فربيت سيدة وسيدة من  
بيت سيدة ولم يذكره اكثر لان التقلب لان حجازا لم يفسد كافي النظم ومن لبنة  
ان عوس سيدة وزوج سيدة ومكاتبه وعبد الماذون والمضيفة من لبنة مضيفة  
من واد لو كان اذن الضيف باله قول فربيت آخر فافضة في القطار واد بستان كافي الحظ  
وفيها اشتراك بان لو احدثه من لبنة فزده قطع بالاتفاق ولا يعتمد على ما ياتي فزده  
وبيت اذن كان جازيا او غنم الى غنمه لان فيه نصيب ولا يجزي ان الاخذة ان كان العكس  
في الغنم واخذ في مال الشركة والاف في مال العادة واما لو احدثه من حرام كوا كان له حفظ الما  
منه اذا اخذته بها ما اذا اخذته ليل قطع ومن كان حراما في الحفظ كافي المضرت  
وفيها اشتراك بان لو احدثه الكس في الحرام في بعض الليل فهو كالنهار كافي الاحتياط  
والتخصيص للحرام على ما ياتي مما دون فيه لان في السراجية لو احدثه من حرام ورب المال حافظه  
قطع عنه اجماعا ولم يقطع عند محمد وعليه بنو من بيت اذن للناس فزده قطع  
الحوزة احدثه من السجدة ليل حوزا بالحق فزده قطع واما لو احدثه من الحوزة فزده قطع  
لانك واما ليل فقط قطع الا اذا احدثه الا في بعض الليل فانه لم يقطع بوجود  
الا في حوزة الاجنبي ولا يقطع ان احدثه من حوزة دار لانه لا يملك فانه ح  
والدار بستان الحانوت وكذا حوزة حوزة البنية واهل يتفقون النسخة انتقام  
المسكن لاسكنه واد في ذات القاصب كافي العداية ان احدثه واولى في حوزة دار  
من العين لان احدثه لم يوجد منها وهذا عندنا واما عند غيره فقطع الدار والاول

الحق

التي هي كافي المضرت وعما يوسع ان لو احدثه من حوزة دار لانه لا يملك فانه ح  
وفيها اشتراك بان لو احدثه من حوزة دار لانه لا يملك فانه ح  
بالاتفاق وفيها اشتراك بان لو احدثه من حوزة دار لانه لا يملك فانه ح  
الباب او الثقب ثم فزده واخذ قطع وفيه اختلاف كافي العداية والى ان لو احدثه  
من السجدة ليل قطع واد بالاتفاق وكذا من الاعلى وفيه خوض والاف لقطع عند العامة كافي  
النظم وان حوزة حوزة كافي ما فيه الدارهم خارجة من كم غيره ظرف خارجة او طر فعل الاول  
يكون الصرة من خارج الكم متصلة واد لم يقطع بالطر والاضاعه الحوزة على الثاني اما ان  
يكون من داخل الكم فلا يقطع بالطر خارجة كما لا اذ اجل رباط وادخل يده في الكم واخذ فانه  
قطع كافي العداية خارجة غير مربوطه وادخل يده في الكم واخذ له حوزة اما ان يكون  
من خارج الكم مربوطا على ظاهره واد لم يقطع بالطر لانه احدثه من الحوزة وهو الكم وعلى هذا الوجه  
الرباط واخذ لم يقطع لان الدارهم خارج الكم وعما يوسع ان لم يقطع بكل حال لان حوزة  
بالكم وصاحبها وان سرق الى اخذته جلا بلجهم والاحسن لغيره ولو مع كمال من القطار بالكم  
الامن الا بالقطورة والمغرب بعضهما البعض على السواء واما كافي القاصب او حوزة  
الكسورة الى الجواز على المانع واقعا على ظهره واد لم يكن حوزة كافي العداية وغيره  
فمن العكس ان الحسن فربيت ذرهم ثم سرقه بشئ منه والصورة والى ان لو احدثه من لبنة  
او احدثه من حوزة دار لانه لا يملك فانه ح  
ناقل متاع لا حافظه وقطع السارق حوزة العطار وغيره ان حفظه ربه الاحتفاظ المرسوم  
من حوزة دار لانه لا يملك فانه ح  
ابلى من الحوزة ومع الرابع من حفظه والاف لانه لا يملك فانه ح  
بيت السوق ليل وعنده حافظه قطع والاف لانه لا يملك فانه ح  
بالاضافة وان لم يكن معه حافظه كافي الحظ واد لم يقطع عليه الكس مع المرسوم واد حوزة وغيره  
فانه على كافي الحظ كافي القاصب وغيره فاد والمص وغيره من قبة او بقره زانه  
ففيه اشتراك بان لو احدثه من حوزة دار لانه لا يملك فانه ح  
بده وهو السجدة وقيل لو احدثه من حوزة دار لانه لا يملك فانه ح  
او الطرقي وعنده متاعه فزده قطع وفيه اختلاف كافي العداية واد حوزة وغيره  
حوزة كافي الحظ واد حوزة او حوزة او منقطع لم يقطع وكذا لو سرق من ثأمة حليا  
كافي الحظ واد حوزة كافي العداية واد حوزة كافي العداية واد حوزة كافي العداية  
ما بين عشرة دراهم فصاعدا فزده قطع وفيه اختلاف كافي العداية واد حوزة وغيره  
سرقه واد حوزة كافي العداية واد حوزة كافي العداية واد حوزة كافي العداية  
منه اخرج من مقصورة الى حوزة دار فيها مقصورة الى حوزة دار فيها مقصورة الى حوزة دار فيها مقصورة  
دار كبيرة في كل منها كافي العداية واد حوزة كافي العداية واد حوزة كافي العداية  
بانتفاع السكة قطع لانه اخرج من حوزة دار لانه لا يملك فانه ح  
مقصورة من ثأمة صاحب مقصورة او حوزة الى مقصورة واد حوزة كافي العداية واد حوزة كافي العداية







ان قتلوا احدكم بسيفهم الا اذا قتلوه في الحظيرة او غيره او قتلوا قاطع  
 بلا اذن من قتل هذه السياسة لا تقتضيها ولا تقتضيها ولا تقتضيها  
 لانه حتى اسمع وان قتل معه الا مع اخذ المال قتل بلا اذن وعنه ان يقطع وبعد  
 القتل يدفع الى اهل بيته بدفعه او يسلب باليوز خشبة والارض ثم يربط عليها  
 خشبة اخرى فيضج قديمه على تلك خشبة ويربط من اعلاه خشبة اخرى ويربط عليها  
 من اعلاه خشبة عليها يد يد ثم يظعن بالرجل تحت ثوب السيركا ويحرك الرجل حتى تكون به  
 كما في المنزلة او يقطع اليد والرجل من خلاف ثم يقطع او يسلب عنقه واما سجدتها فيقتل  
 او يسلب ولا يقطع وغدا يربط يوسف لانيه الصليب النصف فيضج حنينة ان الامام  
 ان يقتل ثم يسلب ثم في ظاهر الرواية يترك على خشبة ثلثة ايام ثم يجلد بين يديه وبين  
 ارجله حتى يدفعه لغير الناس بركة وكل ما يوسف ان يترك حتى يسقط عجرة وهذا  
 كله اذا قتل قبل التوبة ورد المال فخرج وناب ورد المال ثم يترك حتى يدفع الى اولى  
 القتل فيقتلوه قضا صا او بصا حجة واما اذا ناب ولم ير المال فقد قتل صا وقيل لم  
 يترك بل دفع الى اولى القتل في الحظيرة او غيره وانما ختم على ذلك شهادة الى الختم والشروع  
 فانه في قتل قطع الطريق اطلاق السيرة في السير كالبها عقيب به السيرة  
 مع شتم كل على القتل ترقيا الى الاعلى فان قتال الكفار عظيم اجرا وهو في اللغة بذل ما في  
 الوسع من الخول والفعل لما كان الاثمة وغيره في الشريعة قتال الكفار وكيفية من  
 ضربهم وذهب اموالهم ومعاييرهم وكسر احصائهم وغيره والاداء اجتهاد في التوبة  
 الدين بوجوه قتال المحرمين والذميين والذين هم خفي الكفد لانكار بعد الاقرار  
 والى عن الامام للعهد على ما هو الاصل والاكثرون قد موهوا بالسيرة السيرة اسم من  
 السيرة في الطلبية ثم لغت الى طريق المسلمين في المعاملة مع الكافرين والباغيين  
 وغيرهم والاداء ما هو الاصل مما ذكره من الاضمار الى الاظهار فقال لهما دون  
 عين بشرط العدة على السلاح والعتاق والاداء والامانة وغيره كما في فاسخان وغيره  
 وحكمه ان يلزم كل احد اقامته ولا يسقط باءا والبعض في المعنى فرض كل ايات بشرط ان  
 يبرر الكفار المذكورون على ارض دار السلام الى استموا اليها بقتل النفس المسلمين  
 او ذرارهم او اموالهم فانه علم من قضايتهم وترب منهم وقد روي عنهم فاجرها  
 فرض عين في حقهم ومن بعد عنهم فرض كفارة فندب في حقهم الا اذا اقر بولون او  
 تكاسلوا فانه صار فرض عين في حقهم ايضا ثم ثم ان يرضع على اهل الشرف والنوب  
 جميعا فمن قام بسقط عنهم ومن لم يرضع راضع ظمها وقيل العلم بالغير لم يكسب على  
 احد احد فان لم يكسب لم يكسب بالعلم يعلم به وبعد العلم وجب على الترتيب ويكفي ان  
 يكون الخبر به فاسقا وجدا في خبر اليه والذخيرة والحظ والمغني وغيره فانه هذا خبره فاسقا  
 واما في الاشارة الى الموعظة المحسنة ثم القتل اذا قتلوا ثم البشارة به في غير الاسهم  
 الحرم وجميع الايمان والامانة في الكرامة فيخرج كل مسلم حتى المرأة والعبد  
 بلا اذن من الزوج والسيد لان هذه النصوص اوجب فرض كفارة الى فرض كل كاف  
 ونعم

ومقيم له ان كان فرض على كل واحد بطريق اليه ليدفعه الى ابيه من المسلمين وقال  
 بعض المشايخ ان الجهاد قبل الجحيم واجب وقيل لقطع والصحيح الاول فيجب على الامام  
 ان يبعث سرية الى دار الحرب كل سنة مرة او مرتين وعلى الرعية اعادة الا اذا  
 اخذ الخراج فان لم يبعث كان الاثم عليه وهذه اذا غلب على ظنه ان يكافئهم والافلاحي  
 قتالهم بخلاف الامر بالخوف في غاي الزاهد والاطلاق مشيخي في الاشارة في الاستبصار  
 الحرم واصدود وثنية سرور وجب وذو القعدة وذو الحجة والحرم وان كان لا يفتل  
 ان يبداء به في غير ما كان في فاسخان ثم يشر الى طه فقال ان قام الى ان يقبض به بعض المسلمين  
 العالمين به سقط عن الباقيين الا باق في هؤلاء المسلمين والالتزم به بعض مناسم الكوا الى  
 جميع المسلمين العالمين به سواء كانوا من المسلمين من غيرا او بعضهم وقيل رفر  
 الى ان فرض الكفاية على كل واحد من العالمين بطريق اليه او قيل انه فرض على البعض غير  
 معين والاول المختار لانه لو وجب على البعض الكفاية الاثم لبعضها واما البعض اياها  
 وذو غير معقول والى انه قد يصير كذا لا يجب على احد وجب على كل احد وجب  
 يجب على البعض ومن بعض فان ظن كل طائفة من المكلفين ان غيرهم قد فعلوا سقط  
 الواجب عن الكل وان لم يرض منه ان لا يؤتم به احد وان ظن كل طائفة ان غيرهم لم يفعلوا  
 وجب على الكل وان ظن البعض ان غيرهم اتهم به وظن اخرون ان الزمالة به وجب  
 على الآخرين دون الاولين وذلك لان الوجوب ههنا مبني على بطلان المكلف لان يحصل  
 العلم بفعل الغير وعدمه في امثال ذلك في جنة القسم فان المكلف به يؤدي الى الحجج واما  
 في مناسج العقول والى انه لم يجب على الجاهل وما في حاشي الكشف للفاضل التفات الى انه  
 يجب عليه ايضا في لف للمندوات لا يرضع على صبي لانه غير مكلف لانه كالمجنون  
 وعنده لان حق المومنين على فرض الكفاية وفيه اشعار بان لا يخرج الولد الى الجهاد بلا اذن  
 احد الوالدين وله المديون بلا اذن الدارين في العلم وامارة حرة سواء كان بالزوج  
 او لا لان فرضه انما الى قدمها حرة وفي خبرها وقد كشف شيئا منها لاجلته في الحظيرة  
 فلا يخفى بالزوجة كظن واجبي ومعه بعض المومنين في العين الى الذين اقعده الله  
 واقطع اليه فقطع به لعدم العدة على جهاد وفيه اشعار بان من عجز عنه سبب  
 من الكسباب لم يؤمن عليه كاشير اليه والاختيار واعلم ان فروعها في المومنين  
 الباب معرفة الامام والدارين فالامام من تابعه اهل بطلان والعقد ونفذ حكمه فيهم  
 خوفا وقهرا فلا يصير اماما الا بعد من طاع في النظم وغيره ودار الاسلام ما يجرى فيه حكم  
 امام المسلمين ودار رب الحرب ما يجرى فيه امر راس الكافرين طاع في الكافي وذكر  
 في الزاهد ان غلب فيه المسلمون وكانوا فيه امنين ودار الحرب ما خافوا فيه من  
 الكافرين ولا خلاف ان دار الحرب ليس دار الاسلام باجاء بعض احكام الاسلام  
 فيها واما صيرورتها دار الحرب فبأنها منه ففعله بشرط واحد ما جاء في الاحكام  
 الكفر استتمها باجاء حكمها في حكمهم ولا يرجعون الى قضاة المسلمين في حاشي الخيرة  
 والاشارة الى الاتصال بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما بلدة في دار الاسلام فيحكم

على كل واحد



شبهه الثالث ان الامان الاول ان لم يمتدح في الدنيا او لم يمتدح في الآخرة  
او لم يمتدح الا بالمال الذي كان له في الدنيا وقلنا ان الامان الاول ان لم يمتدح في الدنيا  
وغيره مما لا يمتدح الا بالمال الاول وقال شيخ الاسلام والامان الثاني ان الدار  
مكسوة بدار الاسلام ببقا وصلاحه فيها كما في العاد وغيره فلا احتياط ان يحيط  
البلاد ودار الاسلام والمسلمين وان كانت للملأعين والبد في الظاهر للملأعين  
ربنا لا يحلف فتنه للقوم الظالمين وتجناب جمل من القوم الظالمين كما في المستصفي  
وغيره ثم يشترط ان لا يفتن بجهاد وتبيين شروطه وغيره فقال في صريحه  
الامان مع التباين بالكفار فربما يرهق في موضع حصين لا يتغير في الواقع  
ضمير الكلام مع الجهر شهادته لنا وعليها يجوز ان يكون ضمير غائب لا عام وكذا قوله  
وبعد من هم الى الامان والاسلام ليعملوا انما اذا انقلب قلوبهم قبل الدخول انهم لم يمتدحوا  
من الدنيا والكفارة وقيل ان هذا الامان وجوب الدعوة في ابتداء الكلام واما بعد ما انشأ  
فمن مستحبة لزيادة التاكيد بشرط ان احداهما ان لا يكون في التقدم ضرر بالمسلمين كمال  
للقبال والتحسين والاحتياط كحيلة فان دفع الضرر عنهم واجب وانما في ان يطرح فيهم  
ما يضرهم اليه في الحيط قال ابو اغر قبول الكلام في الجبهة يدعوا بهلها منهم كاهل  
والجوس وعبدة الاوثان من الجور والحب والبرين وبين جبهة الجبهة وزمان  
ادارها لئلا يفتن الى المنفعة فان قيل لو اجبوا عليهم فلهما من الدنيا والاموال لاهم  
ما عليه من القرض بها في الضمان وان ابو اغر قبول الجبهة ليعلم الامان بعد الاستعانة  
بانه تع فانه لا يصح للاولاد والقاهر لاعداء بما يهلكهم من خوفه بسيف وحرهم  
ونصب الخنق وان كان فيهم ستم سيرا وناجوا وطفل الا انه لم يقصد بهم الاهلاك  
وغيره كمن لا يجرى ولا يهدم حصنا فيه صدمتهم والاول ظاهر الرواية وهو الاصح  
كما في المضرب وقيل لا يكره حمل رؤسهم الى دار الاسلام ان لم يجرى لهم به ضرر من طي في قاي  
او كان فيه فرغ قلب المسلمين بان كان المقول من قوا والمشر كين او غفلت الجوارير  
كما في الظهيرية وبذلك ستمهم ولو غرهم ولو غرهم ولو غرهم ولو غرهم ولو غرهم  
لنحبب بيوهم وقيل واداهم وكرهوا لاهم بلا غدر بفتح الجوه وسكون الهمزة وهو  
نقص العهد اذا احمدهم لا يجارهم وزمان كما انهم يجارهم فيه فلو لم يجدوا وهم  
بستحق العارفين بان يظهر مع مبارز شيئا بغير ملافة حاز فان عليها فنه يوم  
قال ابو بن عبيد وهذا المشرط ان لا يستعين على بيعه كمن هو لاد الدين وبعوهم  
فالفتن لا يستعد له فخر ب عيس فيه ففقط رجليه كما في الظهيرية ولا غرور  
بالفر وهو جبانة وسرقة من الغنيمه مثل ان لا يظهر شيئا من غنيمه هو وغيره وكما في حيلة  
يلتوي بها بعض الاسارى الى دارهم والفتن في الاصل الجبانة في كل شيء ففقه كالاغلال  
على ما قال ابن الاثير ولا تستل الى كرمهم عزة بان يود وجوههم ويقطع بعض الاشياء  
كالاذن والانه كمن في الخرب وقال ابن الاثير المقتلة بالضم ستم من المثل بالفتح وهو  
قطع الانف والاذن والذكر او شي آخر من الاحراف وانما من المقتلة اذا كانت بعد

الفتن

الفتن بهم واما قبله فلا يمتدح في الدنيا وبعوهم كما في الاخبار وقيل غرهم القتل  
حقيقة او كما في الصولج والامان وسبح فان وادع ومعه ومفوض  
اليعني او اليد والرجل وادع وصبي ويجنون وفيه شعار به يعمل مقطوع اليه سير  
والاخرس والاصم ومن يمتدح في الدنيا ففقه من يعاقب الامارة ملكه اي ذات  
ملك فانه تقبل لغرض منها او ذار الى في الحب او ذار الى في كذا الى كذا في الكفار على  
حرب المسلمين برأى الراي او المال فان اصد فر هو لاد الزادة على العشرة المذكورة  
اذا كان ملكا او ذار الى او مال يعقل فانه كالمقاتل يتعد ضرره الى المسلمين وقال كمال  
رواه عنه ان اصحاب الصوامع والبر يمتدحون وتبعض مشايخ وفقه يمتدحون  
وعده وانه في الحيط وبل قتل كافر بداء ولا تغل لها ف وفيه رفر الى ان يبتدئ  
يعقل كل رحم كرم سوا الاب والام والجد واجدة فانه لا يبتدئ به ولكن الجبهة الى موضع  
وبسببك به حتى يمتدح في غير فبقوله والى ان اذا قصد قتل ولا يملكه الهرب منه فلا  
يس بعقله على ما قالوا في الحيط واخرج المحقق الى دارهم خوف الاستخفاف ان  
عليه وذكر الطي وراي النهي قد كان لغوت شئ منه وفي زمانا قد كثر وهم لا يستحقون  
به لانهم متوون بان كلامه تع الا ان الاول اصح فعلى ذلك مغالبة المسلمين في الحيط و  
لا يبعد ان يراد به الصلح فيبطل كتب التفسير والحديث والفتنة فانما يمتدح في الحيط  
كما في الاخبار وغيره وامارة ولو تجوزا وجارية لتفقه المسلمين كداواة الجرحي وسمي  
الماء وغيرهما الى حسن بون على المصنف والامان من الاستخفاف والاستخفاف فانما يمتدح  
الا واخرج السنن وكروه وفيه شعار بان الاخراج مع اسرته مكره كما في الحيط وقد فرغ  
ابو حنيفة بينهما بان اقل جيش اربعائة وقل اسرته ثمانية وقال الحسن اقله اربعة الاف  
واقلها اربعائة طي في قضيان وان ابو اغر ليعلم الامان ان كان الصلح جريا اذا نزل  
ببعض حصونهم ولم يكن له قوة فاراد ان يبر الى غيره فانه يصاحبه على ان لا يعاقبوا الا ان هذا  
جهاد ومعنى فاذا كان به قوة لا ينبغي ان يصالحه لافيه من ترك مجاهد وصورة ومغرة او  
ناخبة وبعصاليه بالمال لا بافذه عنهم او دفعه اليهم عند الحاجة الى الاحتياط الى الامان  
فلا يصالح به دون ذلك كما لا يخاف غنيمته فيجس ثم يقسم الباقي لانه اخذ بعد الحياض  
فلو اخذ قبلها بان ارسل اليهم رسول كان خبرية فيصرف الى مصرفها ولا تجس طي في الاخبار  
وبعد الامان الصلح الى ان يقضه جواز ان كان هو الا البند القمع له فلو لم يشر  
البند على النقص استدة الى شراط علم ملكا الكفار بالنقص اودة ببيع الخبز الى ملكهم  
تحرز عن العذر قال ابن الاثير البند لنقص العهد والعداوة الى من كان بينه وبينه فلو  
منعت تلك المدة ولم يعلم به ملكهم فانهم لان التقصير منه فليكن غدر كما في الحاف و  
يعلم الامان قبل البند الى نقص الصلح ان خالوا جميعا وفيه شعار باستراط علم ملكهم  
بذلك الجبانة فلو قطع بعضهم الطريق ودارنا بلا علم لم يفتن الا في حق البعض فلا  
يعاقب الاياه كما في الهداية وخصوصا في الحطة لسلامه بلا مال فانه كالجبهة ولا جبهة عليه  
لان في ذلك تقدير على الارادة وان اخذ منه الحال بالصلح لا يبر واليه لانه ما غير معصوم

الفتن



ولا يباح اي بكرة كراهية التورم ان يملك بوجه كالاتي سلاح منهم مما يملك القتل ولو صغير  
 كالابرة وهدية وما في حكمه من الجواهر والديار فان يملكه كرهه لانه يصنع منه الرابة  
 واخل منهم لئلا يتقوى به الكفار فلا يابس بملك الشهاب والاطهام والارصا  
 وكذا كالاباس الناجون ان يدخل دارهم بامان ومنه مثل سلاح وهو لا يربح منهم  
 وهذه اذ علم انهم لا يتوضون له والا فحينئذ عنه كافي الحيط ولو كان البيع بعد الصلح لانه  
 قد ينفذ وبيع امان حرة المصح من الحرة المسلم ان يربح الخوف عن كفا والكفر  
 ولو اهل بلده احسن وبلا قصد بما يابا بملك ان قولك انت من اولئك امانه اذ ذمة  
 امانه او حدة امانه والاباس عليك او لا تخف او من تس لا يقاتل احد من المسلمين ولو قال  
 كافي فقال لا تملك وفهم كفا في الكلام لا غير كان امان من امن يومن ان ازال الخوف  
 كافي الحيط والمشهور ان كان من بالكون والغنم صدر امن بالكسر واما نحن فالحول لانه  
 ذلك غالب فصح امان العبد المقاتل كافي النظم قال كان الامان خير للمسلمين بان امن  
 وامن اهل حصن الغنم امصاه وان كان شرا لهم نبيذ القنص الامام ذلك الامان و  
 اعلمهم بذلك كما ورد في ذلك الموضع اذ علم ذلك من شرا فان لم يعلم ذلك لم يوجب  
 واعتبر جهله عند دفع العقوبة كافي الحيط واما ان الله المستعين للمسلمين لانه لهم  
 وكذا ان اسير وناجوا مسلمين منهم روقت كونها مصاحبة للمسلمين فيكون ظرفا  
 لا صفة كلفن فانه لم يباح صفة في كلامهم وكذا ان كان في دارهم ولم يهاجر  
 البنا وكذا ان صبي عاقل ولو اراه فاعده عتق بغير عتق امانه صحت امانها عند محمد  
 واضرب قول ابى يوسف وقيل شحار بانه صحت امانها ما ذوقن وهذا خلاف في العبد  
 واما العبي فقد اختلف فيه ولم يبع عتق العات كافي الاختيار لكن الاجماع صح اتفاقا  
 كافي البداية وغيره واما ان يجوز لانه اشتراط الصلح الا ان يكون المومن مستغنيا بها  
 بخلاف الكفار كافي الاختيار واما اخره الصبي لان اقتران الصبي العاقل بالمسلم  
 احسن من اقتران الجنون به فتقدم على الصبي المثل حسن فصل يا فتى من البلاد دعوة  
 لغنى اسم من العتوة كالعتوة صيرة واما الشك في اسير الا فله اختيارا عا اذا اسلم اليه  
 فانه عتق واما اذا عا كافي فانه بالما واما وعشرى لانه كافي الفروج القابل لقيمة  
 بينهم الامام بين الجيش الفتحان واما يكون نفس البلاد عشرة وفيه شحار  
 بانه شرف واهم ودارهم وبيع كمن للعقود لم يقسم الباقى بينهم وسباني  
 ما يستأهل القتل واما اهل عليه الى من عليهم بملك الرقاب والنفاء و  
 الزماري والاموال بخوبة على راسهم وواجب على ارضهم كما فعل عمر رضي الله عنه  
 الاول والى عندهم والنفاء عند حرمه فانه في الزمان الثاني فانهم يعملون لهم  
 في الاختيار وقيل شحار بانه جاز ان يقسم الكل الا الاراضى فانه جعلها بمنزلة الوقف  
 على القتل بانه في المصير وفي الاختيار واما الى ان لا يجوز ان يكون عليهم بربا لهم  
 ويقسم ارضهم وسائر اموالهم ولا بالرقاب والاراضى ويقسم سائر الاموال الا  
 اذا دفع اليهم من الموقوفات ما ينسب لهم الزراعة فانه يجوز ولا يكره كافي الحيط وغيره

جم

وقيل انما مات في حق المسلمين فقتل الامام الاسلام الذي ينفذهم من القتل سواء  
 كالوا من القلوب واليهم وقيل شحار بانه لا يقبل السب والذمار من قبل القتل فنفذ  
 للمسلمين كافي الحقة وغيره والامام في الاسلام الذي ينفذهم من القتل فنفذ  
 او اقره وليس من مذموم العادة في شيء فاطن والاسير الاخذ والعقيد المسجون وكجج على  
 اسير الغنم النمرة وسكون السبي وعلى الاسار رضيم النمرة وقيلها اذ استمر بهم  
 الى الاسلام المقتل من قسمهم كما ذكره وقرأهم احراز الامان من شرا الحرب  
 والحد من ذمة لئلا يهاجروا جبالا عليهم من الجربة والخراج فان الله كفى والحمد  
 والامان وسر اهل الذمة له خولهم في غير المسلمين واما من كان ابن الاشتر وقطن ان  
 المقتل ليكنوا اهل ذمة فنفذ وتبع منهم كافي الحيط اطلاق الاسير كافي الشرا والذمة و  
 نفذ في انهم الى اطلاقهم بعدل هو امان وذا لا يجوز في المشهور والاباس به الا عند الحاجة  
 على ما في السيرة الكبر كافي الهداية وقال محمد لابس به اذا كان كذب منه السبل كافي الشرا  
 كافي الزا ولكن في الحيط انه يجوز في ظاهر الرواية وعنه انه يجوز وفي الاختيار وقال القرافي  
 لا يجوز عند ابى يوسف الا قبل القصة ويجوز مطلق عند محمد وتبع ردهم الى دارهم اذ اراد  
 الحرب بعد المن والعدا كافي القصة فتقوية الكفار واما عقب بها شرا الى ان القليل  
 مجرد المن والعدا واما اطلاقهم من خمس وقصة مضممة كافي لا يجوز قصة الغنم في  
 دار الحرب وهو المشهور من ذمة سب اصحابنا لانهم لا يملكون قبل الاحراز وغاية خوف  
 الاحاب ان لا يقسم كافي المصيرات وقيل بكرة كراهية التورم عند ما ذكره تنبيه عند محمد  
 كافي البداية واما اصل ان القسم ان كان هو الامام او كان القصة عارضا فانما الحلف  
 في الكراهية والا ففى النفاذ بناء على ان الملك بالاستيلاء والاحراز كافي الكراهية لا ايد  
 الى قصة ابداع بان لم يكن للامام ما يملك الغنمة فادرجها الغنم ان يجوز الى دار الامام  
 باجر ليعقربا ثم ولا يجبرهم على ذلك فرواية وان لم يكن لهم ما يملك ذبح واحرقا وقيل وفي  
 الحيط انه يقسم بينهم حتى يملك كل واحد نصيبه على ما قالوا او الرد وبالكسر معان القائلين  
 بالخذمة وقيل المقاتل بعد المقاتلين ولتوب منهم وهو في الاصل الناصر كما قال ابن الاشتر و  
 مدد وهو الذي يرسل الجيش لانه في الاصل ما يرد الشئ ويملكه لحقه ارجح المدد  
 الامام ثم كافي دار الحرب مقاتل فيه امانه ان لم يسلح في الغنم في حكم الرد ومن  
 وضع منهم او صار جرحا قبل شهود الواقعة او سر من العسكر ثم خرج اليهم ولو بعد  
 الاحراز قبل القصة كافي فيفتحان فلو فقه بلدة من بلادهم او احرز الغنم بدارنا او قسم  
 في دارهم او بيع فيها ثم كثر عدوهم لم يربحهم كافي الاختيار وقوله ثم مشرا الى انهم  
 في دارنا كان للمقاتل المستعين لاله ولحمه بعد القتال كافي الحيط لاشبه المقاتل كافي  
 الى اجل منسوب الى قوة العسكر كافي القصة لانه لا شيء فيه لانه تاجر فافاقل فكالمقاتل وقيل  
 اجماع الى ان لو دخلت امرأة دارهم لخذمة الزوج او عتق لخدمته المولى ولم يقاتل لسلبي  
 شئ كافي الاختيار ولا رماة فقتل قصة الغنم بتولية قوله ثم ارجع دار الحرب  
 بورت شبيبا من الغنم ورمات بعد ثمة فيورث بلا خلاف كافي الحيط وغيره ولو شرا

جم



فقد قسمهم جزواً من غير حساب ولو قبل قسمة مائة الكافي في الاموال لم يفتقر سبب  
 الخلف بين خلافه الا ان كلامه لا يخلو عن عيب وكما في قوله انهم لما انكسر الاموال  
 وتعلقهم كسائرهم وادارهم وعبيدهم دون اجرامهم كما في الحرب طعام  
 كالجنة والسمسم والزيت والفاكهة مطلقاً والبصل والسكر وغير ذلك مما لو كان عادة  
 للتعبيش فان الطعام لغة ما لو كان عادة للتعبيش اما مقصود الاول اصلاح العبارة  
 مطبوعة ما كونه وان لم يفسر الكلام الا بالمدح كالبشر والشجر والحجر واما ما ثبت فيها من  
 الادوية فان كان لها قيمة لا يساوي الانتفاع به والافساج والشراب والطعام ولم يذكر  
 لظهوره وعلف كالبقي والفت وغيرهما مما ياكله الدواب والاباس بان يعلونها البهر  
 اذ لم يوجد لشجر لان كل ما يبيع الانتفاع به بحكمة يباع الانتفاع به بحكمة اخوياً وادرس  
 كالسمن والزيت للاكل والانتفاع به بخلاف مثل دهن البنفسج فانه لم ياكل لكن يباع  
 الانتفاع به لا لاجل وخطب وصلاح وفساد ودواب مما به حاجة الى ذلك الطعام  
 وغيره فان الاصل الاشارة في القيد فلا يساوي انما المأكول والمشروب وغيرهما الا بعد  
 ما يحتاج اليه واذا استعمل السلاح وكحه يردده الى المغنم وهذا اذا لم يسهلهم الامام  
 على الانتفاع بذلك لانه اذا انما هم لا يساوي ذلك اذ نسيه بل على ان غير محتج اليه و  
 يجوز ان يكون الضمير في بيع راجعاً الى السلاح لانه اقرب والانتفاع به مقيد بما جاز به اتفاق  
 الروايات الا انه لو لم يسهلهم ان يخصصوا بالسلاح وليس كذلك فانه لو وجد ثوب سفير  
 او متاجر او مشرك لم يفتقر ببناء المغنم لرفع البهر والشجر الكحل في المحيط لاجل ان  
 شئ مما ذكره الخواجه في قوله انهم والادوية في داره لان بآخرة بالضرورة واذ ارفع  
 في قوله فضل شئ من امواله الى المغنم اذ لم يسهلهم والافساج للقطعة فان انتفع به بعد  
 انفسهم الخروج بقصد القيمة غنياً ومن اسلمه كاحرازه عن اسلمه فدارنا وكان  
 اهل وولده الصغير والكبير وجميع امواله فان الكحل يكون فينا وعمره من منا  
 دخل دارهم فانه وان كان مثل من اسلمه في بيع ما ياتي الا ان ودعيه عند حرجه لم يسهل  
 فينا في روايته بسبيلهم كاولاده ولو كان الا انهم سلكوا عصمة لغيره فقبل  
 حقانه بسبيل العصمة الموت فلا يسهل في وجب الكفارة بقتله خطأ وهل يصير مأموراً  
 غير القتل حقاً للعبد فيكون مضموناً بالاتلاف وليس بالعصمة الموت في ظاهر الرواية  
 انه لم يسهلهم مأموراً فلا يجب بقتله عصا العصا وخطا والدية وعمره يوسف عليه  
 الدية والكفارة وطفله بالتبعية فاولاده الكبار ووزوجه وجنيته يكون فينا  
 لان الجنيان يستوفى بتبعية الام وان كان حراً اسلم بالاصالة ولا يسهل من المنقول  
 وان العمار فهو في امواله او دعه معصوماً مسلماً ذمياً لانه في يده كلما غلب  
 مالا وكان عند احد اهما فان فينا عند ابيه حفيظه خلافاً لهما ولو ادوج مالا عند حرجه كان  
 فينا لانه خرج غريباً الكحل في الخط وتضرب من اربعة اقسام المغنم ولو امر بجيش سهران  
 سهم لنفسه وسهم لغيره عند واما عند اهما فله سهم والفرس سهمان  
 وللراجل ولو امرهم سهم بالنفس والكلام يشير الى ان الوجه والبرذون سواء والى

لغرض

بانه لا يستحق من غير حساب ولو قبل قسمة مائة الكافي في الاموال لم يفتقر سبب  
 استبرهم زسان في الاختيار وتبين في الاموال ان يوض الجيش عند دخول دارهم  
 ليعلم العار من ذمة فيقسم بينهم بعد استحقاقهم ويعبر في الاستحقاق وقت  
 تجاوز الدية على قصد القتال وهو بفتح الدال وسكون الراء مدخل دارهم وفي الاصل  
 باب السكة الواضحة وافتح الراء منه فقبل السكون لغير النافذة والفتح للنافذة كما في الاموال  
 لا يعتبر وقت شهود الواقعة الا وقت النفاذ والصفين للقتال وغيره يوسف  
 انه يعتبر هذا الوقت والاول ظاهر الرواية في من يملك فرسه بعد المجاورة ففارس ومن  
 اشترى بعد فرائض وفي رواية فارس وفرس جاور فارس ساهم باعه او رهنه او اجره فرائض  
 في ظاهر الرواية لانه لم يقصد القتال عند المجاورة غير ان حفيظه ان فارس للمجاورة ولو  
 باعه بعد المجاورة ثم اشترى اخاه وذهب له اخا كان فارس ساهم باعه في وقت القتال  
 كان راجعاً الى الاصل وبعد القتال فارس بالانفاذ وفرس جاور فارس كبير او صغير او حراً  
 فرائض ولو غصب فرسه قبل المجاورة ثم افضه بعد كان فارس ساهم باعه ولو جاور  
 مستعير كان فارس ساهم باعه اذا استعار بعد كان في الخط وغيره وكس السهم يحتاج  
 والمساكين وابن السبيل الى قسم واحد من غنمه اقسام المغنم والمعدن والركاز  
 تخضع بقولها الثلثة غير متساوية في غنمهم الى غيرهم فيصرف الى جميعهم وبعضهم في النصف  
 والاراجية وغيرهما فانه اشهر بان سبب استحقاق هؤلاء الثلثة احتياجهم  
 بسبب من اليسير والمساكين وكونه ابن السبيل في المفسر وقوله اشعار بان لا يصرف  
 الى الفقير لكن يبايه قوله وقدم فواء ذوى القربى الى فواء القربى من بني المطلب  
 وبني لاسهم دون بني نوفل وعبد الشمس من توحيد وغانم فيقسم بينهم على اليسير وغيرهم  
 والمساكين وابن السبيل على السبيل للفقير في النص والاولى ان يقال كل الغنمة والمعدن  
 والركاز للمجاهدين وذوى القربى منه اولى والاى من غنمهم لان سببهم سقط كونه  
 صلياً عليه وسلم وبني سهم فواءهم كما قال عامة العلماء منهم الكوفى وقال بعض اصحابنا  
 ان سهمهم ذوى القربى مطلقاً سقط كونه واسهمه تعالى فقد قال عامة العلماء انه  
 لا افتتاج بغيره وقال ابو سعيد البردعي في يده وعطاء من يسي بانه الحارة البيت  
 البيت الحرام والفقير اصحابنا ان سهمهم صلياً عليه سقط كونه كسهم الصلي واهو  
 انه راحته من راس الغنمة قبل خمس لفضله او اهل بيته لانه اضافة صلياً عليه  
 لاجل النبوة وهذا ما قاله السجستاني وعلموا ان غنمهم من سبي فان تعد ثلثه وللرسل و  
 لذرى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل انكسر آسهم بانه في النظم ومن  
 دخل دارهم فاعاد مالا الى نسيه منهم حسن حسن لانه في النظم ومن  
 منعه له الا لاقوة له مانعة للغير غرامة السوء به جماعة لكن الانصار ولا اولاد  
 له من الامام فانه لا يفتقر لكون الكحل لانه لم يسهل فينا لانه لا يملك بل لا يملك الدنيا  
 والكلام يشير الى ان لو اعاروا احد الاذن وله قوة نفس وهذا عند حفيظه خلافاً  
 لابي يوسف بناء على الخلاف ان اقل اقسمة واحدة تسعة لغانم البني بيع والى انه لو

289



انما واحد واثنتان باذن ملاقة فحسن المشهور لانهم الامام النعمان بالاذن الحاشي  
 الهداية لكن في المضمرات لو اغار نسيه او اقل لم يحسن في ظاهر الرواية وعنه ابو يوسف  
 انه لم يحسن الا اذا بلغوا السعة في النظم انهم قالوا لا يحسن عنده الا باذن اديبها  
 ويحسن عندهما بالاشارة ولو بلا اذن واعلم ان الاغارة في الاصل سرعة وعدو الخوس  
 ثم قيل للثبوت كما في الاساس والمنفعة نفع النعمان وقد يمكن كما في الغوب وقيل بالنفع  
 جمع مانع كما قال ابن الاثير وسبب الامام على ما في فاضل بن غيره ان ينفصل وقت القتال  
 المباح كونه على قتل المنفل من لا يباح قتله كرامة غير قاتله لم يستحق النفل  
 كما في النظرية وفيه اشارة الى انه يجوز التنفيل قبل القتال بطريق الاول والى ان لا  
 يجوز بعده لكن بعد السعة لانه استوفى حق الغنائم والى انه يجوز في نفس الا  
 للفقير فان تحسن للفقير والى انه لا ينفصل يوم النسخ اذ فيه البطال حتى لا ينزع ان ينفصل  
 التنفيل بلا استثناء يوم النسخ لكن ان اطلق فالنفل له وهو محتسب لغة الزيادة  
 ثم سبب الغنيمه بالانذار انه على محلات هذه الامة فان الغنائم لم تكن مملوكة  
 الامم في الشريعة ما يحسن به الامام بعض الغنائم كما في الحظ وغيره ثم سبب رخص  
 التنفيل فقال فجعل لاهل بيتنا سببا رابعا على سببهم من الغنيمه بان يقول مثل ان  
 قتل قتيلا او جاء باسير وبذهب او غيره من الاموال فله سلبه او بعضه وكله  
 فيه اشارة الى انه ينفصل حتى ياتي الغنائم بالتنفيل لكن الملك لم يثبت الا بعد الاجاز  
 عند اتمامه عند محمد فقد ثبت تنجز التنفيل فلو قال من اصاب جارية فمضى له فصارها  
 واستمر اياها لم يملك وطهرها ولا يبيعها في دارهم عند ما خلاها من الكافر والى انه لا  
 ينبغي لامام ان ينفصل جميع المأذون لان فيه قطع حق الضعفاء قالوا هذه الاموال  
 فان فعل مع سرية جاز لي ان يكون المصلحة في ذلك كما في الاختيار والى انه لو علم ذلك  
 بان يقول قتل قتيلا فله فقتل الامام كان له النفل استحقاقا لا يملك كما في الحظ  
 غيره كالمسلب جميعا فخر يحسن الا ان يقول فله سلبه بعد تحسن فانه يحسن وكذا ان جعل  
 له الربع او النصف او الثلث مطلقا لم يحسن الا ان يقول فله الربع بعد تحسن كما في الاختيار  
 وغيره ومثل كونه الى السلب كالحجر والادوية والنبات والسير وغير ذلك السلب  
 بفتحين كغيره السلب الى ما يفرغ من الالباب وغيره فهو مكنى الى مقتول او عليها  
 الى مقتول وممكن من الجاه والسر والنبات والسير وغيره كما في خلاف  
 مانع غلام او كلب او غيره الامتعة وغيره فانه ليس بسلب بل من اجل انما يتم مقتله  
 بينه وبين غيره فليس سلب بل من اجل انما يتم مقتله بينه وبين غيره فليس سلب بل من اجل انما يتم مقتله  
 بالاستيلاء والتمام لان العاقل هو الامام هو الذي يملكه وفيه محاذ الى ان يجرده بالاستيلاء  
 في الملك كما قال بعض المشايخ واليه اشارة محمد وقال بعضهم انه مثبت بشرط  
 اعتقاد كونه ممتلكا للملك واليه اشارة محمد ايضا وعنه والنوادر ان المولى لا  
 يملك حيا بالاستيلاء اطلاقا في الحظ ويملك بعضهم الاموال او بعض آخر من مملوك  
 ويملك كلهم الاموال بالاستيلاء الى الغلبة والاحراز بدارهم لا بفتح فانه الاستيلاء  
 لا ينفصل

بالاستيلاء

لا ينفصل الا بالملك والى انه لو سبب التملك امرأة من الروم فاسلمت قبل ان يدخلها دارهم  
 كانت حرة وان دخلها فيها فهي رقيقة والى ان يملك هناك كما في الحظ واطلاق الامم  
 مشير الى انه لا يشرط الاجاز بدار الملك حتى انه لو سبب لكره التملك والى انه على الروم  
 واجازوا بالاستيلاء الملك لكفار التملك كلفار الهند كما في الحظ لانه لا يملكون بالاستيلاء  
 التام حونا وابنا عنه من المكاتب والدمية وام الولد لان الاصل هو الحرية وسبب الاستكشاف  
 عن طاعته وعنه بالآتي القن المحارب من الهم فافذه المالك بآتي الا ان يفسد  
 فان الامام يعطى قيمة من بيت المال هذه الغنمة واما عنه بما يملكون والصحيح هو  
 الاول كما في المضمرات وفيه اشارة الى انه لا يملكه في داره ملكه وهذا خلاف الصحيح  
 الاستيلاء وملك الامم لا يملكه الا ان يملكه بذكره لالتراكم وفيه اشارة الى انهم يملكون غنمه  
 بالشر ولكن يحسن على بعضه اذا كان في حيا سبب شير اليه وملك يحسن بهما الى بالاستيلاء  
 والاحراز حرمهم بالاستيلاء على مباح فلو اهدى ملك في اهل الحرب الى سلم منه به  
 من احرازهم ملكه الا اذا كان قريبا له ولو دخل دارهم سلم بان ثم سبب في دارهم  
 ابيه ثم اخرج الى دارنا فله ملكه والكفر المشايخ على انه لا يملكهم في دارهم وهو الصحيح  
 غير محذور بملكه حتى لا يجبر على الرد وهو ابو يوسف يحسن وقال الكوفي ان كانا اجودا  
 البعج فالبيع ما يزره والا فلا كما في الحظ وفيه اشارة الى ان الكفار في دارهم احراز  
 ليس كذلك فانهم الرقا وفيها وان لم يكن ملكا لاهل بيتنا على ما في التنصيف و  
 غيره وملك بهما ما هو ملكهم بالاستيلاء على مباح بلا عصمة وهذه الى كونها ملكهم  
 لاهل بيتنا ما بهم بالاستيلاء قد علم مما سبق وقد وجدنا ما له في يد الغائبين بعد  
 الاستيلاء اذ قد بآتي ان الميراث بين الغائبين وبالقائمة القيمة يوم اخذ  
 ان قسم ارضا وهذه اذ لم يتصرف الغائب فيه فلو باعها اخذه بالتمن في ظاهر  
 الاحكام وغيره في بعض البيع واخذ القيمة كما في القيمة واذن المالك للميراث  
 الذي يملك الكفار فلو دخل في دارنا حرة بان وسر فاسلم طامها وصارها واخرى  
 الى دارهم ثم اشترى مسلم واجوز الى دارنا اخذه بآتي وكذا الواجب عليه الهم ثم اشترى  
 مسلم كما في الحظ وقوله بالقيمة اشارة الى ان الميراث لا يملكه بالاستيلاء فانه بعد القيمة  
 لانه غير معتدة في ثبوت الهداية واخذها بالتمن اشارة الى ان الكفار ما جاز بالتمن  
 ثم اخبره البينة لو اشترى بالعرض اخذه بقيمة العرض كما في الكافر وفي قوله اخذه  
 اشارة الى انه اذا مات المالك لا يملكه لا يملك لان الجوارح لم يورث وهذه الكلمة اذا استدلوا  
 على المالك لانه لم يملكه لو استدلوا على التاجر ثم اشترى ثوبا اخذه بالتمن ولو دهب  
 فيها لتمن والقيمة جميعا كما في الحظ وغيره وعنه الهم الى اهل الحرب السلم ثم اشترى  
 الى جاء دارنا وعسكرنا او ظهرنا الى غلبنا عليهم حتى العبد والصورة لانه  
 استولى على نفسه واجوز بدارنا وهذه اذا جاءنا من اخواننا فلو جاءنا بآتي  
 بعد الامام ووقف ثمنه لولا وفيه اشارة الى ان مولا لا يكون كافرا في دارهم فلو  
 جاءنا مسلما فباعه الى الحظ واما الكفار لو استولوا على دارنا فاسر

لا ينفصل







من النوع القديس وغيره بحقيقة انه يوضع عليه نجاسة قد دخل العمل وهو قول الجاهل  
كان في المكان فحينئذ ان يوضع الجنية على الرقابين والقبس في ظاهر الرواية  
وتعريفها لا يوضع وفي المحيط يوضع عليها عنده ولا عندهما وصبي ومجنون ومعتوه  
وامرأة عجوز امرأة بنى قلب فانها توضع عليها السج الفاني في حكم المرأة ولو كان قتيلا  
او مديرا او مكاتب او ام ولد او امة او ام ولد من الاخر طال مرضه وفطوره والا صل فيه  
ان الجنية لا تحيط العقل فمن لا يجب قتلها يوضع عليها الجنية وهو لا لا يجب قتلهم فلا جنة  
عليهم الا اذا كانوا ذرايا او مال يعينون به فانهم واجبة الجنية كما في الاختيار وفيه  
اشعار بانها لا يوضع على مقطوع اليد والرجل كما في النصف وتغير لا يكتب الى الابد وعلى  
تحصيل الدرهم او الدينار ولو بالسواي فلو قد ر على ذلك وضع عليها الجنية وعلم انه  
لو ادر كالعبيد او فاق المجنون وعق القبيد وبراء المرض قبل ان يوضع الا ان الجنية على اهل  
الذمة الى في اول السنة وضع عليهم جنية هذه السنة وبعد وضع الجنية لا يوضع عليهم  
حتى يضيء هذه السنة كما في الاختيار وتسقط الجنية بعضها وكذا بالحيث على الكفر فلا  
يؤخذ من تركه كما يسقط الباقي من جنية السنة اذا صار اذا صار شيئا كبيرا او فقيرا  
او مريضا نصف سنة او اكثر كما في المحيط وتسقط بسبب الكلام ايضا وقد اهل الجنية  
تخفف احد التباين فانه مقطوف على تسقط بالترك والترك هو ان يكون مريضا على الكفر  
فانضى حوالا او اكثر بلا اضافة الجنية لا يؤخذ لما مضى عنده لانها عقوبة فتد اخذ يؤخذ  
عنده حالان الامتداد ولو كان السبب وجب في اول السنة عنده اسم لانها جزاء القتل  
وبعده الذمة سقط الاصل فجب ظف في حال الالة في طلب باء الكل عنده واخر  
مكة في خفيفا باء وقسط شهد من عند البر يوف في اخرها وقسط شهد عند محمد  
في اخره كما في المحيط وكذا تجب جنية او اكثر وتبين ان يؤخذ على وصف الذل فيكون  
الاخذ فاعدا الذي فاعدا يؤخذ بتقليبه وتيرة هذا في الاعط الجنية باءه  
ولو بعثها اليه على يد نائب لم يؤخذ منه على الاصح فيكلف ان يأتي به بنفسه لانها عقوبة  
وعندهما يجوز النيابة لانها لا تجزى بتقصير المالك في الاختيار وغيره ولا جنة الكفاي  
بيعة ولا كسبية ولا جنة المحرمات في دار مال دار المسلمين غير عمره فيه  
انه منع فاعدا في البلاد المنقوصة فخراسان وغيره كما في فاضلان والدارش طلة  
لا امصار والترك والافناء الالة لا يكتب في الامصار في ظاهر الرواية وغيره بحقيقة  
ومحمد انه لا يكتب في التوى ايضا لان فيه اعلان الكفر كما في المحيط وقيل لا يمنع عن ذلك  
في قري لا يقيم فيها الجمعة ومحمد وده هذا في قري الكفر فاذية واما في قري المسلمين  
فلما يجوز وهذا في ارض الخ واما في الحب فممنع عن ذلك في التوى والامصار على في الاختيار  
وآرطانه بنارة الى الالة لا تقدم القيمة فذلك في التوى والسود لان في الامصار وذكر  
محمد في العترة والخارج انها تقدم في امصار المسلمين في الاجارات انها لا تقدم فيها  
هذا الاصح عند هؤلاء من في فاضلان وهذا كله في دار الضحية واما في الصلحية فتقدم  
في الموضع كلها وجميع الروايات كما في العتمة والسبعة بالنسبة لمعبد النصادر واليهود  
والزنا

[illegible]



فمنه فلا بد من الثلاث في المحيط والمقصود التبرع على وجه مخصوص في العظم والزيادة  
فيلتزم في كل بلد بما يقع فيه من العلة وتما في مقتضىها وصداها التي تسمى  
ومصر في الحج والعمرة في الشهر الثاني من ذي الحجة وفي غيرها ما يحد  
منهم في الكفاية سواء كانوا أهل الذمة أو الحروب بلا حرج بل لا حرج لهم في الأمان وصدقة  
بن ثعلب وطلح بن عوان وعشر المستأمنين ونصف عشر الذميين في الجهاد  
جمع مصلحة بقية المذاهب واللام وهو الجود ونفقة الأهل والى ذلك في كل جماعة  
من المجاهدين الذين يحفظون موضع الحفاة الفاضل من دار الأمان ودار الحرب فسد  
الشو حفظ موضع ليس وراءه سلام وفي الأصل السد بالضم والفتح التوثيق وقيل القم  
ما كان قطعة والفتح ما كان صنعة والشو بالفتح وسكون الفاء المجرى موضع الحفاة  
من خروج البلد إلى دار القاموس وفيه شعار بانه يعرف الجماعة يحفظون الطريق  
في دار الأمان غير المصوص ومثل بناء مسجد وقوس ودر باب حبر بالكسر والفتح العظيمة  
كان في العائس وآبى ماني على الماء للعبور وحجر ما يعبر به النهر وغيره مبنيا كما في غيره  
كان في المذوب وغيره وهذا بناء على ضافة بناء خرج على ما ذكره المصنف من أنه ما يجتهد  
تحت شجر فيخرج والعظيمة ما يجتهد في الخروج فلا بد من هذه المواضع في كل شرب في شجرة  
ويصل فيه كراياتها عظام غير ملوك كالنيل ويجوز ورعا إلى نصب العلماء و  
ما يلي للمفسرين والمحدثين والمفتين لا غير في الكسرى والحرارة وغيرهما فاللام للهد  
والرزق بالسر اسم في الرزق بالفتح ما ينتفع به كافي العاموس وقال الراغب الرزق  
بما في العطاء والجار رزقوا كما أرادوا ببناء للنصيب ولما وصل إلى الجوف وتغير  
به وتما في العاقلة والعمال بالضم التمدد بجمع العاطل وهو الذي يتولوا الأمور رجل في  
ماله وملكه وعلى كافي الراغب في قوله المذكر والمؤنث والوعظ كجوع وعلم كافي  
المسبة وطالب العلم والحبس والفتوى والمفتي والمعلم بلا حرج كافي في المصنفات وذكر  
في النظم في معنى أن الخفية والعلوم والمعلم والعلماني والامام والمودن من أهل الحاج  
عنه الفضيلة والحياء ليسوا منهم عند غيرهم والجماعة إلى المجاهدين في سبيل الله باعتبار  
بجماعة ولا شك أنهم كالعامة واصله في العارفان تخصيص شرف ودرجته من أولاد  
العلماء والعمال والمقاتلة لأنهم لم يعرف إليهم لاحتياجهم إلى الأكتاف لهم فلا  
يتفرقون إلى حال السلمين والمقاتلة وإن كانت أقرب إلى ان جمعهم فيهم بغيره  
عنه ظاهره والآن قد بدله لانه يعرف إليهم ولا يفي في الظاهرية وفي الكافي في شعار  
بانه يعرف إليهم كغيرهم في العار والرزق في شعار بانه لا يجل لهم من الامتداد ما  
يكفيهم في فقره لسطا في ذلك كانه عليه السلام واستحق اسم الظلم كافي في شرح الطحاوي  
والأحلاف شجرة من يعرف إليهم وإن كانوا أغنياء وليس كذلك فانه ليس لا غنى  
نصيب قريب كالأل العائى والفارز ومعلم التوان والفتحة كافي في التفسير وكما  
فوق غير بيان أحكام محرمه والذم شرح في الحديث ترقيا إلى الأهل فقال ومن أراد أن  
ترك من الأمان ونحوه العباد بانه لم يعمد ليقول كسور العين عرض كل يوم

السلام

السلام وإن تركه ذلك وفي الفتاوى وغيره أنها إذا لم تكن من ضرب ضرب ٢٩٢  
ميراث حسن إلى أن يظلم توبة وشوعة وإنما قال عرض وهو محب لما سبأ في عار الله  
كثير من كلامهم منها ما في المحطاة لانه لا بد من عرض الأمان عليه ثم قال وهو محب غير  
واجب لانه يبدله الذمومة وفيه إيما وإي إلى اليهود إذا انصرفوا بالعكس لم يحرم على الأمان  
كما إذا تجسس أحد ما في الذمومة كل ملة واحدة في الحفاة وغيره وكشف شبهة  
التي عرضت في الأمان قال استعمل بعد الوضوء للتفكير حسن أو أنه ثلثة أيام لا زيا  
مدة إيلاء العذر وفيه شعار بانه لا بد من عرض الأمان بعد الوضوء ولم يستعمل قتل في  
الحال في ظاهر الرواية وغير الشيخين سبب أن يعمل بلا احتمال لرجاء الأمان وقال  
عنه فيه لانه بعد راسه بك رجلا واحدة أخير من أن يغفل ما بين المشرق والمغرب على كل  
فان باب بعد الأمان والابتناع وغيرهما لانه في ذلك ظاهر معلوم والآب عنه قتل  
وجوبه كالأمان كافي في حديث الجزار وفيه شعار بانه لو غاب بينا من الأنبياء  
عليهم الصلوة والسلام قبل توبته كافي في شرح الطحاوي وغيره كافي في شعار القاضي غير حاشا  
وغيرهم في المذهب الحق ان توبته لم يقبل وقيل بالجماع وأما التوبة بالنسبة للأشخاص  
غير كل من سوا الأمان لانه لا بد من خير يكلف بالتوبة عنه وفيه شعار بانه لو قال كافي  
لا اله الا الله محمد رسول الله لصار مسلما كافي في الروضة وغيره ولا يشترط أن يعلم معنى هذه  
الكلمات إذا علم أن الأمان على ما قال الشيخ الجليل وشيئا موقوفة اسمه عليه وسلم  
وون موقوفة اسم أبيه وجده على ما قال ابن الأثير كافي في المسبة أو بالتبرع إلى عمه النقيض  
التي من الأدب ان تبرع بحقيق كافي قال الله لا اله الا الله محمد رسول الله وبرأت عذبي  
أوصيك كما أمرت به فانه يرجع منه إلى الأمان كافي في التوبة وفيه شعار بانه لو تكلم بما هو  
كفر ثم أتى بكلمة الشهادة على وجه العادة بلا رجوع عما قال لا بد من رفع كونه وهو المختار  
كافي في الظاهرية وغيره وقيل إن المدة قبل الوضوء لا عرض الأمان عليه تركه في كل  
بلا ضمان ودية على الخلق لانه لا ارتقاء بين العقل ونبوه وملكه أو المدة بالوادة غير ماله  
زوال التوبة كافي في تعيين حاله لانه مسبب ملكا والموت بغير ملك غير صحيح وهذا عنده  
وهو الصحيح كافي في المصنفات وأما عند أهل الأندلس لانه مكلف محتاج فانه أسلم عاد ملكه كافي  
كان لانه صار كالمجرو لو أحياه الله ميتا كان حكمه كذا لانه خلاف المعتاد كافي  
المراتب وإن مات أو قتل أو عجز به أو هم وحكم به إلى حكم القاضي بالحق عتق مدبره  
غير ماله وأما ودية غير ملكه وصل من مؤهل فله من الأمانة والمال وكسب سلامه أو ما  
حصل من سببه حال كونه مسلما أو أنه أسلم المسلم كان دار ثاله وقت موته  
حقيقة أو حكماء سواء كان مودود وقت الرودة أو لا كما إذا علق بعد ما من الله سلمه  
له على ما قاله في روضة غريب حنيفة أو دار ثاله وقت الرودة وإن لم يبق الوقت  
موته ولا يبطل استحقاقه بالموت فانه لا بد من خلفه على ما ذكره في الوصية أو دار ثاله و  
قت روته وبقى الوقت موته فمن حدث بعد ذلك لا يرث على ما ذكره في روضة غريب  
الاجماع كافي في الرواية وغيره فلعن اختيار الرواية الأولى لأن في الصاحبين وكسب

بما في الأمان والابتناع وغيرهما لانه في ذلك ظاهر معلوم والآب عنه قتل



روية في المسلمين في موضع في بيت المال عنده واما عندهما فلا ريب ان ذلك لا يرد  
والكلام لا يخرج عن هذا الا الحكم المثلثة يتحقق بحكم الحاق ولا توقيت على قضاء  
القاضي الا ان قد قضى ان القاضي يحكم القضاة ويجعل الدين حالا ويقسم المال بين الورثة  
وما ذكره من حكم الحاق قول عامة المشايخ وقال بعضهم لا يشترط قضاء القاضي للحاق  
وقضاؤه بشي من احكام المولى عنده واما عندنا فيكون هو الوارث وقت  
القضاء بالحاق وعندنا قد قضى الحاق وتامة في الحبط وقضى من كل حال من حال  
الاسلام والردة من كسب تلك الحال ففرض ما لم في حال الاسلام من كسب الاسلام وما في حال  
الردة من كسبها على ما ورد في قوله تعالى واما عندنا فيكون هو الوارث وقت  
كسبه فان لم يبق من كسبها وروى الحسن عنه حكمه فان كسبه جميع الورثة بخلاف  
كسبها وهو الصحيح وهذه اذا ثبت الدين بغير الوارث والافق كسبها واما عندنا فقد  
قضى في رتبة من كل كسبها كما ورد في هذا اذا كان له كسبان والا ففرض ما كان بلا خلاف  
كان في الحبط وبطلان كسبه الا لم ينقض كسبه المرتد في حال الردة بلا خلاف ولو كانت الردة  
ضمنية لان النكاح يعمد الملة المنقولة وقبيل شعاريان كسبه المرتد وذكر في الظاهرية  
لم يبين في الكتاب ان كسبهما باطلا فاسد وكذا في حقيقته او حكمها اذا اصاب  
بالكسب او الرق مثلاً وترك المسلمين اولى لانها مبنيان في النكاح والديار  
صح طلاقه بلا خلاف كطلاق واقع بعد فترته الا ترى ان صح الطلاق الرجعي بعد البات  
في العدة على انه يجوز ان لا يقع الفتره كما اذا ارتد ما فاء الطلاق غير منقوض الى تمام  
الولاية كما في النهاية وكذا في الاستبلاذ كما اذا اجابت ابنته بولده فادعاه فانه ثبت  
منه وصارت الامة ام ولد له لانه لا يحتاج الى تمام الملك وكذا قبول الهمية وتسليم  
الشفع ويجوز على جسد ما دون كافي الاختيار ولو وقف ببيعة وان لم يكن له خيار  
ومعاطات كالمباين والعناق واخوته والشراء والاهارة والرهن والوصية  
والهمية الا ان المعاطات كخمس الشهادة ان طلق النكاح الباطلة والبيع  
ان سلم نفعه وان مات او قتل او كسب به او ارجع وحكم به الى الحاق بطلان تلك المعونات  
والطرفة مشيرة الى ان تصرف المرتد بتوقف في الكسب جميعاً هو الصحيح كما قال الحنفية في كل  
بعض المشايخ ان تصرفه في كسب الردة نافذ وقطع الرواية وموقوف في رواية  
محمسن والاولا لا يصح ما قال في كسب الاسلام وهذا حكمه عند الحنفية واما عندنا فمقرر فانه  
نافذ في كسبين الا انه عندنا لا يوجب كسباً في جميعه فمقرر في كسبه واما عندنا في بعض  
فيعتبر من ثلثه وبخلاف بينهم في تصرفات وقفت قبل الحاق واما بعده قبل  
الحكم فموقوف بالاجماع كولاية عمه والاداء المصنوع كذا في الحبط فانه جاء الردار  
الاسلام بعد الحاق كسباً قبل ملكه بجماعة فكان له كسبه اصله وكان كسباً واما  
نعم يعقوب مدبره وام ولد له ولم يكن با اصل فريضة ومن الوارث ما انتفى  
عند العامة وقبيل يشرى الى ان ما كان مع وادته يعود الى ملكه بلا قضاء وقضاء  
من الوارث كفي الحبط والى ان لا يسطر بالردة ما هو من حقوق العبد وكذا حقوقه

نقالي الى بطلانها الكفار كالحمد وسور صد الشرب كما في شرح الطحاوي وكذا ما  
لا يطل ليؤثر من مثل الصلوة والصوم والركعة والنفذ والكفارة فيقضى اذا سلم  
على ما قال في كسب الامة لان تركها لمصيبة والمصيبة لا ترفع كافي فافهم في ذلك  
فهو في وقبيل يشرى الى بطلان القول والدة لصبر ورثة ذمها كما دل عليه  
كلام الحاق في غيره كان في كلامه المبسوط والامة على انه صادر ذمها بحد واقعة سبعة كما  
في قضيحان وغيره وعنه ابراهيم حنيفة لو وجب عليه صوم شهر من متاعين سم  
ارته ثم مات سقط عنه القضاء كما في التمه واللم وذكر الزمخشري ان لا يسطر عند العامة  
ما وقع حاله الردة وقبلها من المعاصي ولا يسطر عند كثير من المحققين في هذه  
الافاق والامة قاطعة على انه لم يثبت عندنا حنيفة في ذلك بشي فقرر ما اختار  
التفت زائني في شرح الكشاف من الظن على امام المسلمين وقال انه في غاية الضعف  
وما احتج ابراهيم حنيفة بقوله في بل الذين كفروا ان يستمروا بقولهم ما قد سلف على  
ان من عصى طوال العرش ان يندم اسم لم يبق عليه ذنب الا ان المدا الكفر الاصل على انه لو  
سلم ثبوت ما ذكره غير ابراهيم حنيفة لان المدا الكفر الاصل فانه وضع الفعل للجموع  
واسمه اعلم للذين حدث منهم الكفر كقوله تعالى ولا تتركوا الدين الذي انزل الله الى ان المصنفين وجد  
بهم الظلم عليه ما ذكره من الحشرى وغيره ولست بشي مما ذكره فقيته في فنيولوج ثم ارته  
ثم اسلم وجب عليه اعادة انه وجد شرطه كما في شرح الطحاوي وغيره والارجاء في دار  
الحرب بعد ما ابي بعد الحكم به وماله موجود ومع ورثته اخذه اذ الوارث خلف  
وبطل بوج والاصل وقبيل من الامة يعود الى ملكه ويشرط فيه القضاء او الرضا  
فان الوارث ملكه بالموت والخوابة وهي باقية بالوجود والى ان لا يبقين الوارث ما  
انقضه وليس له على المقتضى سبيل لكن لو كانت ابنته عبد الله فادى بدل الكفاية كانت  
على حالها بعد الجود كما لو دبره ابنته كافي الحبط ولا تقبل مودة حرة كانت اودة  
عندنا وعنه ابراهيم يوسف انما انقضت كافي النظم ثم ان ابنته حنيفة تجلس قطع كل  
يوم لقمة وشربة وتقع فربس المضاف حنيفة او موت وعنه ابراهيم حنيفة رحمه الله  
ان الحرة تخرج كل يوم وتغرب ساعة وتلبس سوطاً وعنه ان الامة تجلس في  
شغل المولود وتورث كالحرة وتستخدم حنيفة كافي الحبط وصح تصرفها في مالها  
كالبيع والهمية وغيرهما فان سلمت في دارها والا فان ماتت او كففت بدارهم  
فانصرف باطل عنده بجمع عندهما وفي التمه ان كان تصرف من كسب منها  
بلا خلاف وان لم يبيع من انحلت اليه فخالته كالمهرود وصح عندهما وكذا عند  
عند بعض المشايخ وكما يصح عند اخوين الانبا في حكم المسلمين بسبب الحجر على الاسلام  
الا ترى انهما لا تصرف في كسبها الى كسب اسلامها وورثتها لو ارتدت الا انه  
لا ميراث من مالها وحرها لانها بانث بالردة ولم تكن مشرفة على الهلاك حتى تكون  
فارة فمترت وفي النظم انه يرث منها عندنا استحساناً اذا ماتت قبل العدة  
ولا يرث عندنا فمقياس وترث المرتدة في المرتد بلا خلاف وصح عند الطرفين



ارادوا الصبي يار اسم نفسه او بالتبعية ثم ارادته قبل البلوغ يعقل الى العلم بكلمة  
 التوحيد وانه واحد وان الاسلام سبب النجاة او ان البيع خلاف الشريعة في حكم علم  
 امراته والابن في وارثا والعكس حكم عند يوسف في رواية غيبه وفيه ايجاد الى انه لم  
 تصد ردة صبي غير عاقل لا تصد ردة الجنون وانكر ان العلم يستلزم علم يوسف ان  
 ارتداد السكران صحيح ويختلف في حق احكام الدنيا واما في الاخرة فلا خلاف في ذلك  
 لان العفو عن الكفر وادخال الجسد مع الشرك خلاف حكم الشرع والعقل طائفي الاصول و  
 صحيح اسلامه الا ان ثبت احكامه من عصية النفس والمال وحل النكاح ونكاح المسنة والارث  
 من المسلم وغيره مما عاثر اثار الصبي العاقل وتصدي جميع ما اخبره النبي عن غرضه تعالى  
 وفيه ايجاد الى انه هذه الصبي غير مكلف بالايمان وهو العجوز والمجان والاصول وكثير ذلك  
 الصبي عليه ارعاع الاسلام ان ارتد وكبس وبضرب ولا فصل على ذلك الصبي ان يرتد  
 الاسلام لانه كما رتد ليس في اهل المجاورة ولما كانا القتال مع البايع فرض كفارة  
 كالقتال مع المرتد عقب به قتال والبيعة جمع البايع من النبي وهو التجار وغيره والحق  
 جمع في مقام واحد لانه لما وجد واحد يكون له قوة الخروج قوم مسلمة غير مسلمين  
 هو المتبادر في وجوب اداء عدا الامارة في التحكيم على طاعة الامام الى الخليفة العدل كما  
 في الخطب وغيره وهذا في زمانهم فاما في زماننا فالحكم للعلية لان الكل يطعنون الدنيا  
 فلا بد من العادل من البايع في العاد وغيره وفيه ريد الى انهم يكونون اهل بيعة  
 وان كان منعة الامام اقل من منعتهم لان المنعة لا تظهر في حال رجوع الخلف  
 والى انه يشترط ان يكونوا اظالمين انهم على جميع والامام على الباطل تسكن بشبهة  
 وان كانت فاسدة لانهم غير مسموحين بالاتفاق فانه لم يكن لهم شبهة فيهم في حكم  
 الامامة والى انه يشترط ان يكون الامام والقوم مسلمين والى انهم يكونون الكبراء  
 كما في شرح التلويح فان طاعة الامام لا يطاع في معصية بالنفس والاجماع كما في الخطب  
 والى انهم لا يخرجون لظلم الامام بقرينة الاضافة فان ظلمهم كان لهم الخروج عليه اذا كانوا  
 اثني عشر الفا كآدم واحدة لتيقن غلبتهم في بوعده صلواته عن قلوبهم  
 اقل من ذلك لم يسلمهم الخروج لعدم تيقن الغلبة كما في المصنفات فيدعونهم استحقاقا  
 لا بوجوه الجماعة ولا بغيره فثبت شبهتهم لانه اهلون في الجحيم والى ما لو الى جنة وكان  
 المجتمعين في اخر الدنيا حتى لم يبق على ثلث قتلهم بد الى قبل ان يبدوا بالعقل كما  
 في كثير من الكتب لكن في شرح التلويح ان وجب كثير منعتهم بالاسلام ان امكن و  
 الاطلاق بغير الاعتقال بالاسلام والكشف ان لم يوفقوا على الخروج لا يتوضن انهم القتل  
 وكبس والايكس على كل من له قوة القتال في ابرار مع الامام وفي القدر والارادة  
 بالاعتقال فانهم والاطلاق بغيره من الاجزاء على جميعهم الى انهم قتل الجحيم فيهم ان كان  
 لهم قبضة وتيسر مولاهم الى انهم يهرب خلف فرود منهم وتقتل ان كان لهم قبضة الى  
 جماعة يلحقون بهم فان لم يكن له قبضة ولا يجبر ولا ينسج وفيه اشعار بان لو ستر منهم  
 لم يقتلهم ان كان له قبضة والاقتل كما في الخطب وفيه ايجاد الى وجوب الاجزاء وكذا  
 قتل

قتل المقتول في قول في الاسلام ممن في ملبوط ان لا يمس بها ولا يمس في سترهم  
 في سترهم وانما هم وادارتهم لا يقتلون اذا كانوا مع الكفار فثبت ان الجوارح الاختيار  
 وفيه هذه البنية ان النفس اراكي ومال اذا كان مع الكفار وكسبوا لهم لا يقتل في فعل  
 على رغبة الى ان يتولوا غيرهم عليهم بعد كسبهم لانهم مسلمون وسببهم في الحرب سلامهم  
 وحيلهم عند الحاجة فلو كان غير محتاج اليها وضع السلاح عند سائر اموالهم وباع خيل  
 وحسن ثمنه لا حثية الى النفقة ولا ينفي عليها عليه من بيت المال وباع قتل موزنا له  
 عادلا ان اوعى ذلك الباطل حقيقة برة الى الكونه على الحق الى الان برب ذلك البايع من  
 هذه العاد والمقتول الى انه قتل من يقتل في زعمه ذلك البيع عليه قصاص ولا دية ولا اقرار  
 وقال ابو يوسف لا يربث لانه قتل غير حي وفيه شهادة الى انه لو ادعى بطلان لم يربث لانه  
 قتل بلا تأويل والى انه لو قتل عادلا لم يربث لانه قتل حي في زعمه ذلك لو انما شيئا  
 من امواله كما في الخطب كعلمه بان قتل عادلا باعيا فانه يربث لانه قتل حي وفيه اشعار بان  
 يحل للعدا وقتل من رجم منه الله لانه لا يباشر قتله لادفعه لعل النفس ويحتمل ومساكنه  
 ليعقل غيره ولا يجب شي من القصاص وغيره بقتل باع قتل اربا عيا اولا ان والى  
 كذا الحرب ولا يربث بقتله لانه لا يجب شي بقتل عادلا لا يباشر باليد بل بالبرق من حسن  
 الحق كاستعماله على الفا الاخر كن ب مجتبات عقب بالبرق مع شتم كل على الصيانة  
 لانه في العبادات الا لزمه واتي جميع جنات بالكر في الاصل اخذ الله من الشر نقتل الى  
 احداث الشر ثم الى الشر ثم الى فعل حرم كما يشر الله في الموت واتي جفت لان الفعل الحرم  
 انواع منها ما يتعلق بالعرض وبسرقة فاذا شتم او غيبة ومنه ما بالمال وبسرقة غيب  
 او سرقة او جنابة ومنها بالنفس بس قتل او احوالا او ملبسا او خنقا ومنها بالظرف  
 وبسرقة قطع او كسر او تجار وفقدان ثم عرفت باللام المطلق للجمعة ان ردة الحسن  
 المعنى المصطلح المردوا في يتعلق بالنفس والظرف والى انهم يحقون بعقوبتهم بكتاب القصاص  
 وهو يبيح الدم بالقتل واما كان تفصيل كقصاص ان القتل او من اجماع السلف انه ثلثة  
 العمد وسبعة وخطا ان لا يجر جرأه وما هو بطريق السبب بغيره المقتول  
 الا قورقا القتل العمد الى قتل عمد بوجوب الضمان اخترا من قتل قطع الطريق والمردة والجرم  
 قتل به الى ضرب المكلف ما يحرم ضرب كما هو المتبادر واخترا من غير الموت وانما قتل  
 القتل هو اذ ما في الرده واخرها بالضرب وهو امتصاص جسمه بغيره لانه  
 اخرج في خصوص بدنه في خصوص كذا فلو اقل الخن ان سب في نفسه قال المرد قتل حصل  
 بضربه على التفسير القتل بالقتل لا يبيح قصدا اخترا من قتل الخطا والصبي الجنون والذرا كان  
 المرد والخطا من سواه بما يوجب الاجزاء من نحو السلاح الله الحب اخترا من شبه المرد كما لو طحا  
 ولو كان كسوة رجل طارا فانه لو اخترا قتل على الصبي ولو فيه كسب ثم ان في نفسه ما فعل جدا  
 فاما من سب عنه او ما حار فانضج جسده او لفظه وكذا سب عنه ثم مات قتل كما في  
 الظهيرة وقيل عمد ولو كان من خشب كرج كسان له وسهمه بالقتل وقص  
 و غير ما حار فيه النكاح وفيه اشعار بان ما يثبت منه السلاح كالحديد والصخر والفضة











فانه لو اراد المفسر الغوى لكنه لا يخرج عن استدراك فيه والاولى ان يقال فيه انه شبه  
الى اختلاف الرواية فانه بعد في ظاهر الرواية في الموصفة فافقها من الشجاج  
وبعد اخذ عامة الشجاج وورور الكفر غير محييا بما ياتي ان لا توجد الا في الموصفة وبه انه بعض  
المشاج فبعضه وعباسه الشجة طولا وعرضا فكانا فلو كانت في مقدم او  
مؤخر او وسطه انقص الساج فله في ذلك الموضع بان بعد زغور كما يجب ان يتم بعمل  
صديقه على قدره فيقطع به مقدار ما قطع وفيه شعار بان لا يقدح في ذلك الموصفة  
كما ياتي لعدم إمكان الحمله واذ بالاجماع كما في الاخره وغيره وما ذكرنا فظهر ان الكل  
معطوف على الموصوف ولو عطف على قطع كما ظن فقد توهم تكرار المكان المحمله به  
وفي كل عين فانه حريه ذهب منوه كما يضرب او غيره بحيث لم يدمع اذا كانت  
مفتوحة مقابلة للشمس ولم يهرب من كنهه او قال ذلك طبيبنا وفيه زغور الى انه  
لو البقي بعض النافذة او اصابها قرحه او سبيل او شئ مما يبرح بالعين ليس فيه  
قصاص بل مكوته عدل واني لا ذهب بياضه ثم البصر لم يكن عليه شئ وقالوا  
هذه اذا صار كما كان واما اذا اهدا دون ذلك ففعله محلوته واني لا اذ كان عيني  
الجني عليه الكبر من عيني الجاني او اصفوه فهو سواء لكن لا يقتصر من العين اليمنى باليسرى  
والا بالعكس بل فيه الدية الكل في الاخره فيجعل على كل جنس من عين يقتصر فيها الله  
مخصوصه صافيه له في الضام ثم على كل وجهه سور عين يقتصر فيها فقلق به  
رطب الى فقهه من بطله وبقيل عليه المقتصر فيها بجره فربيه فترك العين  
محاكة بحيث تطلب حتى ذهب الضوء على ما كان وورور على رطبه لا يجب العود  
بل الله به على الصحيح كما في خلاصه ان قلعت العين انما تحت لبروقها لانه يمكن الخافه  
في ذلك ولا يجب في عظمه بعد الحمله الا ان السج استثناء متصل فانه ليس  
بعض على الخافه واللام للعود الى حسن اصلية فانه لا يقتصر في السج الزائدة  
كما سباني من احتسابه وانه لا ينظر سنة اذا كان الجني عليه صغيرا لان الغالب  
ان تثبت وقال بعض المشاج انه ينظر سنة مطلقا لاجمال خفيفي للفاضي ان  
ياخذ منه كغلا ثم يوقل سنة فزقت الفقه فوامضت سنة ولم تثبت  
اقص منه كروى عن الجني ففقهه وينبغي ان يقتصر الضرس بالضرس والثنية  
بالثنية والنا ببالنا ولا ينفذ الا على ما كلفه لا بالعكس لانه فالتكافؤ  
وغيره من البر وبان سبيده على قدر الكسور الى الامم بل الجواز ان كسرت  
فلو دخل فيها حب من الكسود او الاخضر او غيره لم يقتصر وفيه الدية الكل  
في الاخره ولا يجب العود فيها دون النفس بل الله بان رجل واهله فلا يقطع  
طرقها بطرفه ولا بالعكس لان الاطراف كالاموال وفاقية للنفس وبنهرها  
تعاودت في دية الطرف فيستعد العود وتعد رالم وانه كما في اكثر الكتب لكن  
في الواقيات لو قطعت المرأة يد رجل كان له العود لان الناقص يستوفى بالكمال  
او ارضى صاحب الحي والابن حو عبده والابن عبدا لغيره لانه في النجاسة

التي هي جارة بغير خوف الرشد والبطن على ما قالوا كما في النكاح في الدية وفيه شعار  
وانما سميت بالاناء حصلت الى الجوف وفيها ثلث الدية بغير نكاح الى جانب الاخره صارت  
جائفتين وفيها ثلث الدية فمن كان في اعلى الصدر والبطن والظهر والجنبين كما في الاخره فله ثلث  
في العنق والحنك والخذ والرجلين كما في الاكل والحب في ظاهر الرواية وفي الذكر كالماء  
بعضها لانها لا تقتصر وينسب طولا بين الحامله وعبره بغيره ان يقتصر لقطع الكل لا كما  
الحمله والاول هو الصحيح كما في المضرت وغيره ان يقتصر لسان الزمان ولا يقتصر برأسه  
وفي اللسان الاخره محله كما في النكاح وفي الاكفاه وفيه الدية ان يقتصر لقطع كل شدة بخلاف  
ما اذا قطع بعضها فانه لا يقتصر لانه معتذر كما في الدية واني لا ينبغي ان يقتصر بالاشنان  
لكن لم يذكر في الظاهر كما في الطهيرة الا في شدة الاخره ذكره في شدة فانه لا يقتصر لان لها صا  
مختلف ما اذا بقي شئ منها فان فيه محله وجره الجني عليه بين العود والدية الزائدة كما في الاطراف  
ما قصه من حيث الصفة بان كانت شلاء او جرحه بحيث يوشى في البطن او من حيث العود  
بان فانت اصبح او اصبحا لانه معتذر استيفاء حقه كما لا وقال برهان الا انه الجنا  
فيما اذا كان ينشع بان بان قصه واما اذا لم يكن ينشع بها فله دية كما اذا لم يكن للناظر صلا  
وبعضه وفيه دية الى ان يقتصر فيها اذا كان طوره سودا لانه لا يوجب اقتصا في البطن  
كما في الاخره واني لا الجرح اذا كان النقصان في الجني عليه بل فيه محله ولو سقط المعية قبل  
اختيار الجني عليه او قطعت ظن فله دية كما في الدية او كانت الشجة مستغرقة وسئل  
ما بان قرع الى جانب راس الشجاج بان كانت بين الاذنان لا يستوجب ما بان قرع الشجاج  
وكان الجرح في العكس لم يعتد الاستيفاء وفيه هذه الشجة بين الجرحه والقضاء وفي ذكره من  
تنبه على ان النكاح ثابت في غيرها فالرجل كاليد فيها ذكرنا واما الاثف فان كان انصوا واصابه  
شئ لا يجزى الرجوع به فله الجنا كما لو كان اذنه صفة او مشوقة ولو فقه عينيه وفي بعضها بياض  
كاله ان يقتصر وياخذ الدية كما في الاخره وان سقطت الشجة بالكر ولو بعد فته ايام ففقه  
محله والا جرح على الجرح كالباق لان لوكر او السبيل على ما قال سجنه في المنية وهذا لا يخ  
غير الشعار بخلاف وسقط العود ولا يجب للجني من الشكره كوت العاقل لو مات محله  
سقط بغيره والى من الادباء وبسبب صلحهم على ما لو قتلوا بغيره لان العود حقه فله الاطراف  
والعود بغير مطلقا وعنه ان الصلح على اكثر الدية باطل وفيه زغور الى انه لو فقه نصف العوض  
لم يثبت الا بالسطر الكل كما في المنية واني لا اؤخذ غير العاقل الف درهم على انه يجوز له ان  
الى البطل فله عفو وصح جازي لان التوقيت بغيره ذلك واني ان العاقل داهي من غير العوض  
الا انه لم يبرأ من الظلم والعدوان واني ان العفو يكون افضل من الصلح كما يكون افضل  
من القتل كما في الظهيرة وهذه الكلمة والعدوان في الخطاء فالصلح على اكثر الدية باطل لان الله  
او معتذر فانه زيادة ربه يعلم انه لو كانت القتل جماعة ففقه الى واحد غير واحد منهم او صالحه  
لم يكن ان يقتصر غير كما في جواهر الفقه وغيره لكن فاضحان وغيره ان له اقتصا منه وللباقر  
الى غير الباقر والمصلح من الادباء حصته من الدية كسجين لان العاقل العود ما لا حيث اعتذر  
استيفاء في العفو والصلح واطرافه مشروبه بان لو قتل الباق والحالة حصته من الدية وان



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

الاستغفار







وعشرون قد وثبتت في أربعة عشر انفا واطلاقه مشروطة بالاجازة والاشارة  
او كود وجب الارشاد كذا ان اصغر على ما ذكره من ان الموضع والافان لم يترك  
فيه والا ففقه الارشاد الكل في الحاشية واعلم ان الناس من لهوا جذرا بغير فيكون  
شفا وثلثين كما في الرضى وغيره وان استبان الكون شمانية وعشرون كما قال الوج  
وهذا علامة يعرف بها كافي النهاية وكل عضو كالعين واليد سبب لغيره كالرؤية  
والبطش الخرب ونحوه كما قال لور في العين ففقه وبه الكاطبة والاقود في شجرة  
الشجرية كسبب شجرة وقدمت الا في الموضحة الباقية الاثر على الشجرية والاشارة  
شجرة بجملة التي بين العلم والعظم وتوضيح العظم كما في الذخيرة عند تحقيق الحاشية بانها  
السكن الى العظم فانها تقاود وفيها الموضحة خطاء نصف عشر الدية والحبوب وراية  
يكون الشجر غير اصله والا ففقه الحكومة لان جلد النقص زينة فخره كما في الذخيرة  
وفيها شجرة وهي شجرة العظم في الشجر وهو كسبب شجرة اعظم عشر الدية  
سواء كان اصله او غيره وفي المتن انه لو كان اصله ففقه الارشاد في شجرة  
الاشارة وانما لم يقيد بالخطا كما في المتن لان كل شجرة لا قدودها في لعمدة وخطا  
فيه سواء كان في الذخيرة والمنفعة من المنفعة لفتح الفاف وهي شجرة يخرج منها العظم  
كما في الظهيرة او كمال العظم من موضع الموضوع كما في الذخيرة او كمال العظم كالنقل  
هو كسبب شجرة في النهاية عشر الدية والنصف عشر الدية والنصف عشر الدية  
تسما في درهم مثلا والامة باله وهي شجرة تفصل الى ام الدماغ الى الجدة الذخيرة العظم  
فوق الدماغ كما في الظهيرة وانما لم يذكر الدماغ بالجمع وهي شجرة تفصل الى الدماغ لان  
بها ملك النفس عادة فهي تفصل الشجرة كما في الدية لكن غير يوسف ثلثا الدية كما  
في المصنوعات وهي شجرة تفصل الى الجوف والقود اما اذا جازت الارشاد في حكم حاشية  
غيره قد مر غيرها الى ثلث الدية وفي حاشية تفصل الى الجانب الاخر ثلثا الدية شجرة الدية  
ثم شرح في اول الشجرات وبين مرتبة كتاب بن كاتري فقال وانما حاشية بالاصحاحات  
وتحاشية وهي شجرة تخرج من الجدة في شجرة بلا اخرج شجرة كافي في حاشية وقال الطحا  
ولا تدب في الذخيرة والامة والامة فالامة بالامة شجرة تظهر الدم  
بلا سبيل والامة ما سبيل في الدية والحاشية واكثر المدة اولات وفي الذخيرة والامة  
على ما ذكره الطحا وشجرة سبيل الدم على ما ذكره في الكلام سبيل الكثرة ما يكون  
في الدية من السبلان فالامة على ما ذكره ما يدعى بجملة ما كان سبلا او غير سبل  
وعلى ما ذكره الطحا وما يدعى بالامة وهي الظهيرة هي ما يدعى من غير السبل  
وهو العجز والامة ما سبيل كسبب العين والباقي ففقه بالضم والجمع والعين المعلقة  
وهي شجرة تبضع الرقبتين قبل ثم وقبل تفتح مجلدة والمعلقة وهي شجرة تقطع  
الكثرة بلا اظهار جلد في رقيقة بين العلم والعظم والاشارة في شجرة المعلقة وسكون كسبب  
وهي شجرة تظهر تلك الجدة وفي الاميل اسم تلك الجدة كما في الظهيرة بجملة  
عدا الا حاشية الى حكم تقوم وما قوم به من النفاذ او غيره كما بينه وقد مر في حاشية

وهي حاشية

وتجده في لغة السبب شجرة انما في غير حكومة ففقه عقد الى بنو النفاذ كذا في الحاشية  
عليه عبد الله بن الاثر الذي سبب شجرة تقوم بعد الى مع هذه الاثر الى سبب جاز وغيره من  
النقصان ففقه الحكومة والنفاذ بين القيمين هو المعلقة في الحكومة فان  
قوم بغير الاثر الفاعل معه تسامى يكون قد النفاذ في عشرة الاف هو ما ذكره فيهم ففقه  
من اجازة عشر الدية وهو الف درهم وبه الى ما ذكره بما روى عنها وقال الطحا ومن  
ومشاج يلج واخبره الحكومة في معنى كافي الحاشية وغيره والامة الى الحكومة بانه لو  
الى ان موجب هذه الشجرات التي فوق الموضحة اكثر من موجب الموضحة بانه كما نقصان  
قيمة اكثر من نصف عشر الدية في الصحيح ان ينظر كم مقدار هذه الشجرة من الموضحة فان  
كان نصفها فنصف الارشاد الموضحة وكذا ان كان اقل او اكثر لانه ثابت في الموضحة فغير  
الثابت الى الثابت وقال الصدق السبب انه يعني به ان كان الشجرة على الارشاد وبالاول  
ان كانت على غيره كما في الظهيرة والامة انما ما يراد بها في شجرة اهل البصرة لانه  
اعلم في المصنوعات وقيل انما قد راجح الجاهل من النفاذ الى ان يبرأ وقيل ينظر  
الى ارشاد ذلك العضو كماله والى النقصان تلك الجاهل فيجب به ذلك القدر من ارشاد ذلك  
العضو وهذه اكله اذ بقي الجاهل ارشاد الا ففقه كافي عليه وعند محمد بن محمد قد  
ما انفق الى ان يبرأ وغيره يوسف حكومة العدل في العالم وتمامه في الذخيرة والشجر  
انه عذر في كل جازة برأت في النفاذ شجرة ويجب عند الطرفين في اصابع يد مع  
الابعد هو ما بين المرفق والكف نصف دية الاصابع لانه كيد وكومة عند النصف  
الابعد وعند يوسف تابع للاصابع وفيها الدية وفيه شجرة الى ان واصابع  
رجل مع نصف الافة دية وكومة دية على ذلك المصنف والى ان الاصابع مع  
المصنف والنصف عند المصنف المصنف في الصحيح قوله كافي والذخيرة والكف تابع للاصابع و  
مفصلها فلو قطع الكف مع كل الاصابع او بعضها او مفصل وجب الارشاد ولا شيء  
في الكف عنه وهو الصحيح واما عند ما قلنا ان الكف مع الكف ثلثا اصابع ففقه  
واما اذا كان معه اصبعان او اصبع او مفصل فنظر الى ارشاد الكف وهو الحكومة وراية  
الاصبع في الواجب الاكثر منهما في الذخيرة والعبرة للاصابع ففقه كافي في الشجيرة  
على ان الحكم لا يغير بكل الاصابع او بعضها فان اللام تدرج خمس ومن الظن انه تأكيد السابق  
فان الواو ياتي عنه كذا بين في الحاشية وكذا ان الواو احد حسن لانه لم يعلم حكم الاثنان في  
اصبح البدر او رجل اربعة قطعت عدا او خطاه وللفاف شجرة وعين مبيد  
وذكره حكومة عدل لم يعلم الصحة اربعة هذه الشجرة بما دل من الدليل على نظره الى  
الصبي وكلامه ارسله فيكون معطوف على كلمة ما ذكره في قوله ليل في  
بانه الاصل هو الصحة وفيه شجرة الى ان الصبي في غير ما ذكر من الالف واليد والرجل و  
غيره كما كان في القود باليد والدية بالخطا واولى الية ان علم الصحة به وجب كمال  
الارشاد الى ان لو لم يحصل ففقه الدية وقال محمد ان فيه الحكومة كما في الذخيرة والامة  
جرح المحي عليه والطرف الابعده لانه ربما سير الى النفس فالف سبب شجرة



بأنه بعد ذلك لم يدر في أي جنابة فبشرقت عليه الحكمة لا جبرته كل جنابة بعد الخطيئة  
بأنه لا تطلع فصولها فغيره أو يخالف في ذلك كما في الكفراني وغيره وعنده المصنوع  
والجنون والموت لا السكران والموت عليه خطيئة في الحكم فوجب المحال في الجنابة وفيه  
استحباب الجنابة بعد العقل فلهذا إذا كان الجنون غير مطبق والاعتقاد العقول كما  
ذكره شيخ الإسلام وغيره أنها لا تفعل مطلقا إلا إذا قضى عليه بالعدو وفي المنع أن لو  
قبل الذبح إلى العقل لم يفعل كما لو وعته بعد العقل وفيه الدية فما لم يكن في الظاهر  
وعلى العاقلة أن لا تقاتل في الجنابة وفيه استحباب ما لم يكن في مالها وفي شرع  
أن الجنابة أن كانت في النفس فعلى العاقلة أن تكون في طرف المحرم والدية بلغت نصف  
عشر الدية فصاعدا وإذا كانت في العبد لم تبلغ نصف عشرها وهو خمس مائة في الأصل  
ومائة في الخمس في المرأة في مالها حال بلاد وجوب كفارة وبلا جرم أن ارتد إلا أن الأول  
عقوبة والثاني إحداهما بينهما وبين العباد فلا يلزم بهم ويجوز لهم غير ما أثبت  
لا خلاف الدينين لا خراج الردة وفرض ولو جاز على امرأة ولو جازت يجب  
نحوه بالنسبة كما تدرهم حقيقة أو حكمية كما إذا كانت فرسا أو دابة أو عبدا  
ففيه تلك فإني أدعي جبر على العبد وأنما سميت بها لأنها أول مقادير الديات وغرة  
الشيء أوله كما في الظهيرة وفيه استحباب ما لا يجب به الكفارة كما في الذخيرة ورواية  
يجب لها والعادروا أفضل أن يكفروا بغيره لأنه أركب مخطوطة كما في الهدية على عاقلة  
أي عاقلة الضارب لا عليه وفيه رواية عليه كما يأتي أن القتل المرأة وله استب  
مذكرا أو مؤنثا ولا يستوي في الحب المذكور المونث فإظن دابة لهم الأرض المبينة وفيه  
استحباب ما لا يوجب ميتين والكفر وجب غرة في كل حي في الذخيرة والكلام يشير إلى أنه  
أريد به الحب الحيوان كانت أم حرة أم غرة أم غرة أم غرة أم غرة أم غرة أم غرة  
بالقيمة فإن حرة الجنين شرط وجوب الغرة كما في العادروا وجب دية كاطة إلا القتل  
حياتيات أي لأن الضارب قاتل له شبهة عند قتلها بما لا يجب الكفارة فيه كما في  
شرح الطحاوي وغيره وإلى أنه لو القتل حيا مقطوع اليد كان فيه نصف الدية  
على العاقلة كما في الذخيرة ثم شرع فيها ذوات الالام فعلى غرة الجنين ودية هي غرة  
الوفد وهم الالام القتل الالام ميتين ذوات الالام بالضرب ودية الالام فقط لا غرة الجنين  
أما ذوات الالام فالقتل بعد الموت ميتا لا حال أن يكون موته بالاختناق كما في الرحم بعد الوفاة  
ودية الالام ذوات الالام فالقتل حياتيات أي لأن قتل نفسين وورث من ذوات الالام  
لأنه ذوات بعد ما وفيه استحباب ما لا يوجب حياتيات ثم ذوات الالام وجب دية ذوات الالام  
ثم من ذوات الالام في شرح الطحاوي رواية يجب في الجنين من الغرة الدية وهو بالفتح الولد  
في البطن من جن الاستر فهو لو أنه لم يولد له لكانت دية الجنين كدية الضارب الجنين  
فموسستني منقطع لأن ليس يورث فإنه قاتل له وقد أشير في الجنابات وغيره  
أنه يجب الكفارة عليه فلا شيء عليه بغير التبرع كما ظن وفي جنين الالام في جنين  
مملوك القنينة الالام ميتا بالضرب فلا ضافة للعبد نصف عشر قيمته بئذ المحال على

وتموه سبعة فوضيها في الذكر إلى تحت لونه مذكرا وعشر قيمته في الأنثى لأن قيمة الأنثى  
أكثر في قيمة الذكر وإن كانت وباني السن وكذا زوجة يوفى بغيره من كسبي عليه إلا أن الغرض الأول  
الالام فإنه يضمن النقصان وفيه شبهة إلى أن ما في الجنين من الضارب حاله أو آله إذا لم  
يكن الوفاة فلهذا ذكره أو أنفق على نفسه كما إذا ألقى بغيره من كسبي عليه أو أنفق فيه  
الروح ولا ينفق فيه غير كسبي كما في الذخيرة وأعلم أن المعسر في الجنين حال الضرب أنه إذا  
اعتقه مولاه بعد الضرب ثم ألقى حيا لم يجب الالام عليه كما في العادروا واستحباب من  
الجنين بعض ضلعه كالظفر والشعر كالمثل ثم ضلعه في وجوب الغرة والقيمة وغيرهما  
لأنه يمتزج بغير العلقه والدم وفيه استحباب أن يستبان بعض ضلعه بشرط الأحكام  
المذكورة فلا يجب شيء بالغا جارية الغيرة أو دابة كما في المنية لكنه يشك في ذلك  
العادروا المعسر في جنين الالام موقفة المذكورة والالامة ومن الغرة بالنسب عاقلة  
أما كما في الزادات والالامة نفسه كما في المنع بناء على ما قالوا أن العاقلة للفرج والآول  
الحق لا إلا أن الجنين لها عاقلة فإنها عليها في سنة كما في المحيط العادروا سقطت جنين ميتا  
فلا يجب شيء باستقاطه لم ينفق فيه الروح ولم يستبان بعض ضلعه فإنه يكون لظفة  
أو مضفة أو علقه ومدة بغيره بئذ وعشرين يوما فإن كان كل منهما أربعمائة  
عليها قال بعض المشايخ وقال غيرهم من مائة إلى مائة مائة لأن الماء الواقع في الرحم فحكم  
بأنه فيه كما في الذخيرة عدا به أو أقل شربا للنداء ريثما يوجب سقوط الجنين  
من الغرة الأنثى رواية والالام الكفارة الأنثى رواية وورثت الأنثى رواية كما في العادروا وتقل  
كفرب البطن أو يحمل النقصان أو معالجته الخوج أو غيره فإنه لا قصد الاستقاط لا وجب سببا  
منها يورث زوجها فإن كان مع الأول لم يضمن الغرة إلا أنها تأثم وعليها التوبة والاعتراف  
**فصل** في طلاق العادة إلى طريق العادة نافذة واقعة في الاستبراء والالتزام  
دون الطلاق في المحارمة والحرمان لم يكن العدة ولا غيرها غالبا كما في الزاهر وسببا في  
الطلاق وطريق العادة مالا يحصى قوله أو مائة كالمهر وقوم بنوا وراعي أرض غير مملوكة  
فهي باقية على ملك العادة وهذا تخبر شيخ الإسلام في آثاره المجلدات كما في العادروا  
كسبها إلى مستر أبا أو ميسر أبا إلى ما يركب في المحاطة من شرب أو غيره و  
أنه لم ينفق عنه وعبر ابن الجوزي أنه من وزب الماء أو ساق أو قيل هو فارسي معناه  
بل الماء فرب بالهجرة دون الباء والمكر من السكت ترك الهجرة أصلا كما قاله المطرزي  
والأول تركه اعتمادا على ما يحكمه ما تقدم أو جرحا بضم كسر وسكون الراء وضرب الصا  
المصلحة والنون وهو دخيل قيل معناه أهرج وقيل الميزان وقيل جذع يخرج من  
الحياطة البناء عليه كما في المغرب أو دكا ناسج أو فارسي من الصلوة وسعة ذلك  
أرجاز له الأحداث فإن كان غير مضمين كما قاله المطرزي لم يبرأ باليس فان ضررهم  
لما سبها في النهاية وفيما ذكر بما إلى أن كل ذلك ويجوز الانتصاع بها وإن منع  
عنه كما في الزادات وقال الطحاوي ومنه لو منع عنه لا يبرأ له الأحداث وبأنه لا انتصاع  
والترك كما في الذخيرة والنوس والجكوس للبيع على هذه التفصيل كما في التبرع لكل

ملاذمة  
صح







الاولى وان كان غيره يبيع في قيمة الفقه بالمثل اجاب باننا في حقيقة كافي في كل  
 العبد الذي هو قاي له ولا يملك النقص في كافي ما يكونا اول اقل نصف اذ في فائدة على عاقلة  
 المولى وان كان غيره يبيع في قيمة العبد يبيع فيه فله النقص انما يبط عطف على طلب في مدة  
 الى زمان اول بعد الطلب واخره قبل السقوط يمكن انقصه اريد يوم قدرة ربه على انقصه  
 في تلك المدة كما يشوب المضارع غلات هي في اطلاق المدة كما ظن قاي صل ان بشرط  
 للنقصان واما القدرة بعد الطلب الى وقت السقوط حتى لو ذهب به بعد الطلب  
 من بعده وكان ذلك حتى سقط كما يظن لان مدة التمكن في الحاضر الاجزاء شتى  
 في الشرح كافي في الذخيرة وغيره وتبين بعد الاستدراك بطلان الاستدراك لان لم يبق له ولاية الاصلاح  
 بعد مجنون فله اذا ما ولا يجوز الا باجاء الا بالاشهاد واستقبل كما في العاد فتمت ربه في كل  
 ما لا بالتقنين خلف به الى سبب كافي لظن المالك وفي العاد ولو سقط على عاقل انما جازمه  
 ضمنه كافي لظن ترك النقص عليه او اخذ النقص وضمنه النقصان في وضمن  
 عاقلة النقص التي هي خلف به لانه صار متعديا بشغل الهواء العاقل لا يضمن من طلب  
 بنقص حابط يبيع ما يبطه وقبضه المشتري فسطح كافي لظن لانه قد زال التمكن في المهرم  
 بالبيع كافي في الذخيرة فلا يشترط القبض كافي في عاقل الكتب فهو قيد اتقاني ولا يضمن المشتري  
 لانه لم يطلب منه واطلاق البيع يدل على انه لو رد على البائع بقضاء او غيره او اختيار  
 شرط او رد في المشتري لم يضمن الا اذا طلب بعد الرد كما اذا كان كافي للربح فانه بعد  
 نقض البيع ضمان كافي في الظهيرية او طلب الى وقع طلبه من المالك الى انقصه كالموت  
 وكو من الماتين والمستاجر والمستقر والغاصب وغيره فانهم لا يملكون ولا يضمنون  
 ان كافي المستقلين من مضمون كافي في الاصلين وان مال كافي لظن الى دار احد من مالك  
 او ساكن باجارة او غيرهما فافادة المار لا دلالي ملائمة فلا يطلب له رد المخرور وفيه  
 اجماع الى انه لو مال بعضه الى الطريق وبعضه الى الدار فطلب احد من المار يضمن لانه من  
 العاقل لكن لو طلب من غيرهما يضمن ايضا لانه يبيع الطلب فيما مال الى الطريق واعلم انه لو اوجر  
 القاضى ربه كافي لظن ما او اكثر لم يبيع فله خلف شئ بسقوط ضمن ربه لان الحق للعامة  
 وتعرف القاضى في حق العامة فيما ينفقون لاجل انفسهم كافي في الذخيرة ككلاف تاجيل  
 احد من اهل الدار اياه فانه يبيع فله يضمن كافي في المضرات وان يبيع كافي لظن مال الى الطريق  
 او الدار اياه فتمت خلف كافي لظن ما لانه قد تعد به هذا الفصل شغل الهواء وان  
 طلب النقصان بالنقصان كافي في حابط او حصر اهرم يبيع في داره كافي لانه لا يضمن  
 الباني ويخلف شئ بسقوط فانقصان عنده للنقصان والمال بالحقبة كافي لظن مال الدار  
 فانه لو ائتمنت في كافي لظن ثلث المال والعاقلة ثلث الدية وهو كافي في المال والدية  
 لانه لم يبعها لاني كافي لظن ثلثه وضمن عنه انما النصف في المستقلين لان النصف  
 قسمان معتبر بهما ففصل ثلثي الركب البكر والطريق ما كافي لظن الدية من النقصان والمال  
 بان ضربه بركبها او كدته او عصفه باستناتها وجبته الى ضربه بركبها او وطئته بها  
 او برجلها او وضعت عليه او صدته ارضه بركبها كافي لان السير والطريق يباح نظر

التي هي معتبرة لظن السليمة لظن التي هي غير مولى ولم يضمن مع المالك الا حادثة لا يملك  
 بالحق والمصلحة التي ضربت بها فهو من باب استحقاق الحق في المطلق لان نسل عاقلها نسا  
 وباء باردا كافي لظن لظن الدية الى ضربه كافي في كافي المغرب وغيره او وسرها  
 او عطف بما رأت الى ما لقا وروثها او بارت الدية الركب عاقلها في الطريق حال كونها  
 سيرة في زمان الاطراف ما جاز من هذه الافعال فيها قيدان فيجب عليها وانما لم يضمن بالنقص  
 والروث البول لان الاحراز عليها غير ممكن وانما قيد بالسير لانه لو انقصه في العاد  
 ضمن ان قدر على منعه والا فلا كما في احكام السكار من السرور او قوتها في الطريق لظن  
 فصحة كافي في الوقوف كافي في لوف او البول لولا وقف لظن كافي في وضمان بالظن  
 في كل الوجوه الا اذا وقفتها بول السلطان فانه لم يضمن به كافي في شغل الطريق او قوتها  
 في لوف الدية لم يضمن لانه بول السلطان كافي اذا وقفتها في المفاوز في غير الحق فانه لم يضمن  
 ولو بغير اذنه لانه لا يضمن النقص كافي في الاختيار وفيه شعار بان الركب في  
 ملك نفسه لم يضمن ليعمل الدية وهذا في غير الوطني فانه كافي لظن فله ففصل وبالي يبيع  
 والقائد لا يضمن ان اصله او كان في واقعة او سيرة كما اذا لم يكن المصاحب  
 معها كافي في الذخيرة او بها اصحاب الدية يبيد او رجعها في سير الطريق حصة او حرجا  
 صغيرا وهو غير كافي في الوقوف او كونه منقذ النواة والغيار وكونه فقفا او رضى  
 عينا فانه لم يضمن لانه لا يضمن رعه وقيل لو عطف على الدية في هذه الصورة ضمن كافي  
 الذخيرة وضمن الركب بالكلية الى باصا به كافي في كافي فقفا والحق لانه كافي رعه والى  
 والقائد في العاد ليعرض السوى فهو من امان وذلك من خلف والمردف كافي الركب  
 في الضمان بالكلية الا لظن على ما قال شئ كافي وذهب شئ الى الوفاق الى الال الباني  
 يضمن بالنقص ايضا في الاصل ما يرد على الغولير والاول الصحيح كافي في كافي وفيه شعار  
 ما بانه لو اجمع سائبي وقائد كان الضمان عليهم ليعرضين لان احد هما سائق للكل  
 والاخر قاي له كافي في الوفاق سائبي والركب وقيل ضمن الركب فانه لا يضمن  
 كافي في الاختيار ولو اجمع سائبي والقائد والمردف والركب ضمنوا ارباعا كافي  
 كافي في الاصل كافي في الكفارة خلف النضر الوطني دون غيره بركب الدية فلا  
 ساهل في اطلاق الكفارة كافي لظن عليه الركب فقط دون سائبي والقائد  
 والمردف لانه مباشر وهم سببون وفيه شعار بان الدية في جميع هذه الوجوه  
 على العامة والمال في مان اجانه وبان الكفارة ثلثون سوارا كافي في الوطني كافي في الحافز  
 واذا اصطدم اصطدم ارضه ارباب بالجميع فارسان فاما ضمن عاقلة  
 كل منهما لو رثته الاخر دية الاخر لان على القتل صدقة كل مملوكا عاقلين ضمن كل  
 من المصطدمين نصف دية الاخر وهذا اذا كانا حيا واما اذا كانا عبدين فقد  
 في الخطاء والعذر اذا كانا احدهما حيا وكان الموجب على عاقلة الحرف في العذر نصف  
 قيمة العبد فافادة الى القتل في الخطاء كل قيمة فافادة ورثة الحرف واما حاض  
 فارسان لانه لو اصطدم راجلان فانه وقع في كل جهة فلا شئ على واحد منهما وان



[illegible]

الزمن  
مقام

ضمائم

حكمة النفسانية في المبدء واليقول من المبدء في علمه الخفوت على ما في هذه الصورة وانما هذا في ٢٠٥  
 الشارة الى القصب ولم يصف البعد فنفذ في محله فيجتمع مع الاشارة الى ان الحق لم يكتف  
 بتختلف بالاضافة فيستوى فيه بل هو القصب وشارة غيره على ان الزيادة في فكر  
 الاضافة لم يكن احسن كاطن فصل في الحق عبادا وادعة على امر او ملوك في النفس  
 او الطرف خطأ ولو ملوك كما اذا جنى صبي عمدا او جحد عمدا في الطرف فان جناية كل واحد  
 خطأ وكل واحد خاطا وقعه سيده الى ان الجناية بها السبب الجناية فيك الولى  
 او دونه بارشها الى الجناية فانك عبده وقعه اشعار بان الجناح للسيد فلا ان  
 تخنار اياهما وان كان الاصل هو الرفع واختار في الاسلام انه العبد والاول  
 الصحيح لانه لو هلك العبد بركى المولى كما في الكرامة وهذا اعندهما وانما اعند  
 الثابت بالنفس لتوخياريه ولم يغير عليه اذ اده من وجد عنده وانما اعندهما فعليه  
 الدفع في حاله لان التاجيل في الاعيان باطل والغذاء في حكم العين لانه بدل فان جناية  
 السيد بعد الجناية او باعته ببعضها صحيحا فانه بافاسد لم يجرى في الغذاء الا اذا سلم  
 كافي الهداية او عتقه او دبره او كاتبه او سوله كما الى الجناية وانما ان لم يعلم السيد  
 بها الى الجناية عند هذه التصرفات ضمن الارش والقيمة الاقل بزيادة الاثم من  
 قيمة الى قيمة الجاني تغلبا فيستعمل الولد ومن الارش من تغلب عليه مكره و  
 ليس فيه مانع اقطاعي معذور كاطن وقدر غير مكره وان تصرف السيد واحدة في هذه  
 التصرفات وقد علم السيد بها غم ومن الارش لان كلاهما دليل اختيار الارش  
 وفي الاكتفاء اشعار بان لو زوجها او وطئها او اوجها او رهنها لم يكن تخنار الارش  
 وفيه ابرؤوس ان في كل منها لو ارادوا اختياره كما في الذخيرة ثم شرع في جناية فقال  
 ودية العبد المحض عليه في المهر والعبد خطأ في جنة وكذا دية الالة فيجوز في تلك  
 البعثات على العاقلة ان لم تبلغ دية الحر من فاه بلغت قيمة العبد او جازت اى  
 دية الحر عشرة الاف درهم وبلغت قيمة الالة او جازت اى دية الحر خمسة  
 الاف نقص من كل من قيمتين اظهرها بالفضيلة الحر على العبد عشرة في الدرهم  
 بالنقص عند الطرفين وجمعة والالة خمسة آلاف درهم كالمحيط والتمشيت  
 وغيرهما ولم ينقص من كل خمسة ورواية عنهما كاطن فانه سهو وغيره لو شق  
 الزانية فكل منها بالغة ما بلغت والاصل في الواجب وهذه الصورة انما هي النفس  
 وهو قولها او ضماها المار هو قوله فالدبة على العاقلة وثلاث سنين عندها وعلى المحض  
 حاله عنده والاول الصحيح كافي الذخيرة وغيره لو شق الزانية فانه سهو وغيره لو شق  
 فمقدار ما على العاقلة والبيان في عليا من كافي الظاهرية وفي القصب جمعة ما كانت  
 اى ان غضب مولا كاقصلا عمدا او خطأ فعليه قيمة بالغة ما بلغت بالاجماع لان  
 ضمان القصب مقابل بالمالية اذ القصب لانه والا على المال وما قدر في الجناية  
 على طرف الحر من دية الحر بيان ما والاحسن ارش الحر قدر فيها طرف العبد من قيمة  
 فيجب ورواية العبد لنصف عشر قيمة بالغة ما بلغت لانه يجب في الحر لنصف



عشر دية و هذه اظهر الرواية والصحيح وغيره ثمانية نصف عشرة فتمت الا اذا غلبت  
بلفظ خمسة مائة في نقص من اربعمائة في العبد نصف القيمة بالغة مائة بلفظ وغيره نصفها  
الا اذا بلفظ خمسة الاف في نقص من ثمان مائة في العبد نصف القيمة بالغة ثمان مائة بلفظ وغيره نصفها  
اشعار بان المقيده بشئ من الارش اضر النقصان والارش اضر النقصان والارش  
والنقصان كلاهما على ايجاز كما في شرح الطحاوي وذكره ابن شمس في غرر الحفظ  
ما قال في قفاو عيان عبده و قد سجد الى الجاهل واخذ منه حيا او اسكه او العبد  
بلا اضر بل التعصية عنده واما عندهما فقد دفعه واخذ القيمة او اسكه واخذ  
النقصان واما خص بالعيني لان في حق العيني الواحدة نصف القيمة الا اذا  
بلفظ خمسة الاف في نقص من ثمان مائة في العبد نصف القيمة بالغة ثمان مائة بلفظ وغيره نصفها  
هذا قول محمد واما في ظاهر الرواية فنقص القيمة بالغة مائة بلفظ لا من الاصل  
الا ان في الكاويك نصف القيمة انما قال حتى يدبر او ام وله خطأ فيمكن السيد الاصل  
من قيمة القيمة كل منهما بوصف التدبير والاستيلاء ولو لم يجزها وتامة والكفاية  
ومن الارش يجب اقلها فاجزى المدمر واما الولد جنبه او حتى شارك في الجناية الثانية  
والاولى في قيمة وتعتب اليه في الاول ان دفع نصفه لانه استوزر في الاول  
زيادة على حقه فلا يتبع والى الثانية السيد او ليس وجباية اراد المدمر واما الولد  
الافيه واهله لانه ليس للسيد الا ذرية واحدة والبيع والى الثانية عطف  
على ما ذكر السيد نصف القيمة ثم رجع السيد على الاول لانه اتبع والى الاول  
اراد دفع اليه بلا قصاص وهذا عندنا واما عندهما فلا يتبع السيد الا اذا دفع  
بقصاصة في الفدية او اية اخرى في العبد حتى اخذ في ثلثي الثانية ان يتبع  
السيد بلا خلاف سواء دفع بقصاصة او بغيره كما في الذخيرة ومن غلبت  
قصاصة او من اذهب بلا ذن او الورع او غير ذلك غير معتبر فيه فان عجز لم يثبت  
به الغاصب حكم لان له تعارضه في الكلام مما ذكره في النهاية فثبت الصبي  
معه او غيره هو يتجمل به بلا علة وهي بالقيمة المدونة بالقيمة وسكون الحكم بلامد او حتى  
بلا تمييز الى كونه من الاموال الصبي الغائب واما ما ذكره السيد في تصاعقه اثر  
نار سقط من السماء او كل عذاب مهلك كما في العاموس في شمل الحر الشديد والبرد  
الشديد والوقوع في الماء والتمرد في مكان عال كما في فاسخان ويطرحه او انش  
جنبه الى حفرة او نحو ذلك بالثاني المجرة في القحاح انما هو الملهة كغيره هو اضر  
الحكم كغيره الكسار وقال ابن الاثير الملهة عطف الاضطرار الكسار والمجزة  
بجميعها فمن عاقلة اليه لانه نقله الى مالهته بخلاف ما مر فانه لا دخل للمكان وذلك  
كما في معنى ادراج عبيد ارجل عنده عبده وبيعة فقوله الصبي ولو عجز فانه ضمن  
عاقلة اليه ارب القيمة واما انما اليه اعني ما مر ان دية العبد قيمة وشاره  
الى ما ذكره ان الواجب والعبد ضمان النفس كما في اية الحق اعيه لانه لو غصب  
كبير او قيده فمروا ان لم يعيد لم يفر واما قيده بالرجل لان بالعبد ضمن ولو جاهد

فان

فان اضر الصبي الا من قطع موهبه من غير قصد القيد لا يتبع اية او اذن او اعادة حتى حال  
او ان تلفت بعدة من الموهبة او اضر منه الا من عجز المظنون واما عندنا فيسقط  
المخالف في معنى اضر الموهبة ما عجز المظنون عند اهرم كما في شرح الجاهل لصدور السلام و  
فان يجازي والتمس في شرحه بالانفاق كما في شرح الدابة وشرح الجاهل لانه لا يفتقر  
كما في الكاويك ما لا ذن ولا عجزه وبقبول الوديعه فقد عجز به بالاجماع كما في النهاية فصل  
سبب بعتها فانه موصوف بغيره صنف وهو من الرجل والمرأة والمهر والعبد والكبير و  
الصغير وكوعظا لم يخفى واما ما قصا فلا شيء في الكاويك وذكره الطهريه ان وصفتين  
قبلا في محله فلا فدية ولا دية به بوجوه الى جوازه او اكثر من فعل ادراج او اضر ب  
بفتح ثمن. وكذا النوني هو عجز كل من وجب دم من اذنه او عينه فانه من فعل ادراج وكذا  
لم يفعل ان وجد والموتة بملكه او اضر الملب على القيد لارادة التفصيل والاكاذيب عنه في  
الذخيرة ان الملب من ليس به اثر العقل والتعقل فانه اضره اضره واهم جوده وكذا الملب في  
محله فيفتحين ان كان نزل في الموهبة فيستعمل المسمى والمحله الوقية والدار وغيره  
ما يضر من كلامه فمن الظن ان استخرج في اطلاق الحلف على اهل المحله واخره في غير ذلك  
والسجود فيهما ما ليس في ذمة علم ان المحله عفا ما ليس فيه من سجد من الاماكن على ما سار  
كلامهم في الوصية للجزء او وجه القيمة الى اكثر الملب الى اكثر الملب ولو لا ان اضره  
مع راسه في محله فان وجهه لخصه شوقا بالطول او اقل النصف مع الراس او عضفه  
فلا فدية في محله لانه لا يعلم بالبيضة او الا اضره الملب او اكثره وقد ادر عليه القيد  
عده او خطا على جميع اهلها الى تلك المحله او على بعضهم باعبارهم والاعبارهم وغيره  
يوس اذا اضر على بعض معين فلا فدية طاف لمسكون رجلا حرا مكلفا ولو عجز او كره  
في قذف فلا فدية على المرأة والعبد والصبي والمجنون منهم ارض اهل تلك المحله  
كما في عامة الكتب وفي الظاهرية ان القصاص على عاقبتهم وفي المضرات ان رواية عنه  
تحتارهم الولي الى الملب وجميعه شقون وفيه اشارة الى انه لا اخبار بالامام  
في ذلك والى المولى اختيار الفاق والشبان والصبي والمثالي الا ان الاظهر  
بشرهم بالعقل كما في الكاويك ثم اشر الى البيضة الحليف فقال اية ان طفوا باهله ما  
فتلكه الى الملب فخر المحله مشتمل على ضمة المبتدأ بلا تكلف بقية لاصلة او احتمال المحله  
او الورع عليه كما ظن ولا علم له فاسلام من قبيل تقابل جميع باجمع فحلف كل واحد باهله  
ما قسمه ولا علم له فاسلام كما في الظاهرية وغيره من المذاهب واليات وفيه اشارة الى انه  
لا يحلف بصيغة اجمع لانه لا يتبع ما اذا اشره احد منهم وحده ولا بد ما اذا قبل جماعة  
واحد فان كلامهم قائل ولله اقل في العمد وكذا في الخطاء وجميعه في العبد من مطرد  
عندهم الا انه ادر الولي على واحد منهم وشهد عليه انما ان منهم فان كسبته عنده  
الى يوسف ان كلفها باهله ما قسمه لانه انما يحلف على العلم بغيره والقاتل او اهلوا  
وهما بغيره فلا يحتاج اليه كما في الرمان وغيره لا يحلف الولي وان كان منهم لانه غير مشروع  
ثم ان بعد الحلف فحق على جميع اهلها بالدية لانه الملب هو وعبد التعصيرهم وحفظ

فان







فانها لعامة المسلمين كما في السنة والشرع والاطلاق الاظم من قولهم بشرح الطريق  
 بين اهل البيت وحقيقة حالهم في هذه العادة الكسبية في السجود والجماع والاقامة  
 في شئ منها والديانة على ابي الحال لان تدبيره الى الامام وعنه الى يوسف كلاهما على اهل  
 السجود وفيه شفا ربان رباط العادة وحسن العادة كانت ارجح كافي الهداية وغيره  
 وكذا الاراضى المحلة فانها كالموات كافي شرب الزخيرة ولو وجد قبيل في موضع يسير  
 كالغلاة لانه في يد المسلمين كانت الديانة في بيت المال كافي فاصححنا واما الاراضى  
 التي لها مالك اقدمنا الى اهل القبيل ان لا يكون القبيل فيها بعد لانه ليس على صاحب  
 دية كافي في الكرامة وغيره وذكر الزخيرة لو وجد في طريق عظيم غير ملوك كان كافي على  
 على ارباب المال التي تشرح الى هذه الطريق في بركة بتدبيره الياء والراء وكيفية  
 وهي صحراء لا حارة بجزرها الى لا يسكنها احد ولا يبلغ اربابها صوت من مصر او قري فانه  
 بلغ اليها فاعلم الاقرب ذلك لانه اذا لم يكن ملوكه والا فاعلم عاقلة المالك وفي الكرامة ان  
 انقطع عن تلك البرية حتى العادة فقدر والا فاعلم بيت المال وفي ما يجرى به الا وهو القبيل  
 بعد راء ليس في يد احد ولا في ملكه وفيه شارة الى ان منه ذلك الماء كغيره كالموات  
 كان المنز صغير الاقوم بعد وفان فالفقه على اهل البيت والديانة على عاقلة فيهم والى القبيل  
 في وسط النهر فلو كان في شطه فعلى بيت المال والى ان لو اجتمع في شطه لم يكن  
 بعد ارفق على اقرب التوى الى سمع صوت اهلها والا فاعلم بيت المال وهذا اكله اذا  
 كان موضع ابتعاث الماء في يد المسلمين والا فقدر بكل حال الكل والزخيرة وسجلت  
 بفتح اللام وهو الذي يختلف في الفقه مبتدأ لانه بوصف خبره حلف قال الله  
 زبد هذه الحلة حلف ولم يقطع اليها عن هذه الخوار وان كان يريده باليد ما  
 قسمة ولا عفت له فاما خبر زيد بن جابر ان كون القائل فلتا مع غير زيد لو فهم  
 ما زيد بخارج بالافراد وبطل شهادته اهل الحلة كلا او بعضا بعقل غيرهم  
 رجلا بعد رجول القبيل على ذلك الخبر لثبوت القبيل بشهادتهم الا انهم يرون  
 غير الفقه والديانة كما لو ادعى على غيرهم بلا فاقته بعينه وهذا اعنده واما عندهما  
 فلا يبطل بناء على اصله في كل ما ادهما ان من التمسب خصا فادته ثم غل عنه  
 فشهد لم يقبل شهادته في تلك الحادثة كما لو قيل اذا اخصم ثم غل في الثاني ان  
 فم كان له عزيمة ان يصير خصا ثم بطلت تلك العزيمة فشهد لم يقبل او يقبل  
 واحد منهم بعد الدخول لانه صار اهل الحلة خصا بلا دعو عليه وقر على كافي في بيت  
 ليس فيه غيرهما وجد احد ما قبيل لا يضمن الرجل الا حادثة عنه لو سفت طلاقا في  
 لانه على ان يقبل نفسه وله ان توهم بعينه في قبيل قول ابي حنيفة تكون الفقه  
 والديانة صاحب البيت وفي قبيل قرية امرأة كركل حلف الى ان يتم حشون عليها  
 الى على اهل الجماعة عندهما واما عندهما لو سفت فاعلمه يدخلون معها في حلف وفر  
 الكرامة ان موضوع مسك فيما اذا كانت عاقلة غيبا والا فيدخلون معها والفقه  
 او فيما اذا قتل فرار امرأة في مصر ليس فيها احد من عشيرتها وتدر عندهم عاقلة  
 اذ

قريب

انما طبقه النبي في المنحرف في طاعة الله ليس غلبته في يد من يدينه وهو خبيث الطبع  
 وقال المشركون اننا ندينهم في الدين فاجعلنا في يد الله فقه فاعلمه في العقل والدين  
 كما قال ابن الاثير اوضح عاقل وهو يوم اكره انما يعقل الماء الى كسك من ان  
 نراى كافي الطلبة فان اكل العقل الامك كافي الخردات وقال المطر زرو غيره ان  
 العاقلة جماعة تخدم الديانة اهل الذوات بالكرم وفتح اصله الواو وهو كافي فيه  
 اهل كسك واهل العطاء كافي العاقرس وقال السبيعي في الازاهير ان الاصل  
 موضع ضبط حسابات الكسك فمذونة الى ضبطه وقيل انه ذوب دلو ان يلعن  
 كتاب كرامة السباطين والاول الصواب كن الى الجاهل منهم اهل ذوات اهل ذوات اهل  
 مصرهم لانهم اخر فيعقل عن اهل سواده وقيل بعقل غير اهل ذوات مصر اخر  
 لا بعقل اهل البادية غير اهل مصر كافي النمر تاشتر عاقلة الرجل اهل ذواته فانه كان  
 من الخواة فالخواة وان كان في الكتاب فالكاتب وكذا غيره فوهذا العقل في عظامهم  
 الى وطائفتهم الثلث كما بينت لامن اصول اموالهم في شغل العطاء ما فرض لان في بيت  
 المال كل سنة الى حاجته والرزق ما فرض له بقدر حاجته والكفاية ما فرض له لكل  
 شهر ويوم مما يكفيه كافي الكرامة وذكر الظهيرية ان العظيمة ما فرض للمقاتلة و  
 الرزق ما يوزعهم في الفخرا المسلمين فان اجمع العظيمة والرزق واذا خاض في  
 من العظيمة كافي الاختيار حين خرجت العطايات فبيت المال وفيه اشارة  
 الى ان الديانة فوهذا عطايات ووطائف سواء اعطى في شهر او سنة او  
 ثلث سنين والى ان لا تؤخذ كما خرجت والسنين الماضية قبل القضاء لال الوجوب  
 بالقضاء لان من عليه غير معلوم كافي الكرامة والعاقلة حية الى قبيل الجاهل وبني نوا  
 واحد من السبي منهم الى اهل ذوات اهل ذوات فوهذا في عظمة اهل ذوات سنين الى فملا  
 عطايات في شهر او اكثر او اقل في بعض من كافي العاقرس والسنين في العظيمة  
 كما اشير اليه في الكافة وغيره وثلاثة دراهم عند بعض او اربعة منها عند بعض فوهذا  
 من كل وظيفة درهم ودرهم وثلاث درهم على الاختلاف كما في الخلاصة وقيل  
 لا بد ان في هذه السنين على اثني عشر درهما والاول الصبح كما في المضارب وان لم يسح  
 اتج لذلك بان يكونوا قبيل فتم حصته كل عاقلة او اكثر فثلاثة او اربعة فملا اليه  
 الى الى اقرب الاحياء الى القبيل نسبيا الاقرب فالاقرب على ترتيب العصابات  
 الاحوة ثم بنوهم ثم الاحام ثم بنوهم فانه لم يتبع كما ان القبيلتان لم يضمن قبيل ثم  
 بنوهم كافي الكرامة فاباء القبيل وابناءه لا يدخلون في العاقلة وقيل يدخلون  
 والى ووالصبيان والمجانين والعبيد في عشرته لا يدخلون فيهم وليس احد  
 الزواجين عاقلة الاخر وذكر كافي قبيل الاكتفاء فاهل اهل ذوات اهل ذوات  
 ذلك فملا منهم اقرب الدواوين من هذه المصهر ثم العصابات ثم اقرب القبائل  
 ثم ثم كافي الزخيرة وغيره واعلم ان ما ذكره موافق للديانة لكن في الكرامة ان العاقلة  
 هم الذين يتصرفون فاهل ذوات اهل الحلة ثم اهل الخوة ثم العشيرة فقبيل











فكشتم ببيت صلي الله تعالى عليه وسلم قال لم يخط بيالي شيء لم يخط بيالي شيء فقتلوا وديانة  
 واما اذا سئل في ذلك ما خط بيالي رجل في المصارف فقد كثر قضاؤه لا يدينه كافي في الذخيرة  
 وبالصبر عن الكفر على التلف اجازي صار ما جوارا وشهدوا بالامتناع عن الكفر  
 افضل وان قيل ان ترك الله صلى الله عليه وسلم سبي جيبا سبي الشهدا حيث اكره  
 المشركون على سبي صلي الله عليه وسلم فصر على ذلك وخص به اطلاق ما لم يذوق بالاكل  
 وغيره وبالصبر اجازي وصار شهدا كافي عاتة الكتب لكن في الذخيرة علقه بالرجاء  
 لانه ليس هذا نظيره من كل وجه فخر حيث ان الفذر منها قبل العباد وقفيه  
 ايماء بان ترك الاطلاق افضل وكذا قالوا ان تناول مال الغير اشتد من تركه  
 من كافي الكرامة وذكر في فني ان ان الشكر والفعل سواء وبانه رخص به شتم مسلم  
 كافي في المضمرات وبانه لو اكره به على الاقصر على مسلم يجرى ان سبه كافي في الذخيرة و  
 ضمن في صورة اطلاقه كافي لان الفاعل عليه له وقفيه رخصه الى ان كافي مضامين في صورة  
 الاكره على كل حال مسلم كافي في القيمة لكن في اطلاقه ان الفاعل مضامين والى ان مضامين  
 بالاكراه على كل طعام نفسه وهذا اذا لم يكن جابجا والا فلا شتم عليه كافي في التلف  
 والى ان لو اكره بغير المحرم لم يرضى اطلاق مسلم ولو تلف ضرر كافي لارخص به فقتله  
 الى مسلم وبالصبر اجازي لان قتل لا يباح بحال ولا يباح احوال كافي فقط اطلاق الفاعل عند  
 الطرف في وقت الفاعل عند ذوقه لا يباح احد عند ابره لو شتم لكن يجب الدية على  
 كافي في ثلث سنين ويحكم من الميراث دون الفاعل لكنه باثم وليفى ويرد عنها دية  
 ويباح قتل المقتصد والقفل وتهدد بغير المحرم فقتل مسلما كان التودع على الفاعل عند  
 كافي في الظاهرية ويصح كفايا الفاعل ولو تهدد بغير المحرم لان النكاح مما يباح مع الزهر  
 وفي الاثنا عشر اشعارا بان لو اكره بما زاد على المحرم لم يباح الزيادة كافي في الذخيرة  
 وظلاله واحدة والكفر وقته اربعة اقسام ولو اكره كذا اكره حتى يحل الطلاق  
 والعقوبة بيد الزوجة والعبد وغيرهما فانها لا تفسد المخلوق عليه وعقوبة ويرجع المهور  
 على الاصل نصف المهر اذا لم يطأ وبقيته القيد ولو اكره بوجع القفل على الطلاق  
 والعقوبة لم يفعل حتى قتل لم يباح لانه امتنع عن الطلاق كافي في النكاح واثبات المال  
 كافي في الظاهرية ويرجع الفاعل بقيمة العبد على المحرم ولو اكره الا انه يلف المأول ولا  
 سحابة على العبد والولد للفاعل لانه المعقود وهذا الرجوع بالقيمة اذا اكره  
 بالمحرم وبغيره فلا ضمان فيه كافي في الظاهرية ونصف اكره رجوع الفاعل بنصف  
 المهر كسره على المحرم وبالحقفة اذا لم يسلم له بطاء الفاعل زوجة ولو اكره كافي  
 اذا لم يحل بانه ان يحلوه وذلك كالوطئ وفيه اشارة الى اطلاقه بعد الحلو  
 لم يضر المحرم شيئا كاستمرار المهر قبل الاكره كذا في المضمرات والى ان كافي اجنبى  
 فلو كان زوجه لم يكن كافي وهذا اذا اكرهت بالمحرم واما بغيره فعليه نصف المهر  
 كافي في الظاهرية ويصح تهره بغير طاعة كالصوم والعتق وغيره لانه لا  
 يحل الفسخ طلاقا فيه اكره الاكره ويمينه بشي من الطاعات او المحامى او غير  
 ذلك

شارة

ذلك كانه ظاهره في حاله لانه انما انفت على كونه او فحجم عليه واما بغيره  
 ولا يرجع على المحرم بشي في الصوم النكاح ويرجع على المحرم ان يرجع امراته  
 فراجعها مع لانه استعادة النكاح والاباؤه بان تلف الايوب امراته وقفيه  
 قفيه كافي في الاباؤه لانه طار حجة واستلزام حقيقة لانه ما يتحقق بالنقد ليق  
 الاقاروا واما بغيره بالنكاح في عاتق القلب له العلم من في السموات والارض طوعا وكراهة  
 بلا قفل له لورجعه على سلامه هذا لان في اسلامه شتمه دارته للقفل لا يباح ابراءه  
 غير دين لانه اقاروا بغيره الذمة وقد مر ان الاقاروا رخصه ولا رده على له من حجة  
 لالتين امراته منه كما مر من الرخصة في اظهار الكفر وقته اذا اكره بالمحرم بالمحرم  
 واما بغيره فقد رخص رده فبين امراته كافي في الظاهرية وان رده رجل بشي  
 حدى في جميع الاوقات عند سم الا اذا اكره حقه سلطان الى اذا اكره ذلك الرجل فانه  
 لا يجد عندهم واما ذكر السلطان اشارة الى ان الاكره عنده لم يتحقق الاخر  
 السلطان كافي في راسبعا الى ان يتحقق عندهما غيره من الظن انه يتخذ  
 المستثنى والمستثنى منه وعليه ان يقول وان زنى لا يجد كذا ذكر فكتب عاتة  
 الاصول او النوع انه اذا زنى بغيره قياسا كما قال او لا ثم رجح انه لا يجد حتى  
 وهذا اذا اكره بالمحرم واما بغيره فيجد باطلاق كما باثم في القسامين بلا خلاف  
 وفي ذكر المهر فمهرها رباها لو زنت بالاكراه لم تحدد ولو بغير المحرم كافي لولا اذ  
 لفظ المحرم الى ان لا يملكه بغيره بالاكراه ولو بالمحرم حتى ان صبر اكره كافي في القفل  
 الكل والذخيرة والى ما عليه من رعاية حسن الاختتام كما لا يخفى هذا على ذوي  
 الاهتمام كتاب المحرم عتب بالاكراه مع التبرك كل منهما في المنع لانه احكام  
 بالتقديم في زمانه فكيف وزمانا وكفى به عتبا لاذن لانه لم يحج فيكون بالبا  
 له اوجه كات المحرم في اللغة مقيد رجح عليه اذا منعه فهو كافي عليه وقوله  
 المحرم بغيره كافي على خذف الصلة او على اعتبار الاصل فان الاصل جرحه ثم  
 استعماله عليه ومنه ما سياتي في كلامه والشريعة تمنع نقاذا العول الا زوجه  
 فانه ينفقه المحرم رفق وقفا والام عهدة الى ان يوفى المحرم شخص فلا يصح  
 على منع العاقبة نقاذا وقفا ما لم يكن نقلا وحجته بغيره الفعل فانه لا يجوز فيه لانه لا يفتقر  
 الى اعتبار الشرع بخلاف العول والاول لزوم العول فالنقاذا اعظم من اللزوم  
 كافي في التوضيح على انه غير جامع لقول صغير غير عاقب ولا يباح له اصله كما سنده  
 وسببه الا سبب المحرم او المنع من العول من المكنية الصغيرة المحرم والعتة  
 فان الصغير في اول الفطرة عدم العقل فاحي به المحرم وفي الاخر ان قص فاحي به  
 المعقود فلا يباح قول الصغير والمحي به اصلا كالمبيع وكفه ولا ينفذ قول العاقل  
 والمحي به الا باذن الولي فاما ما يجوز من الذل لا ينفذ اصله اذا المعقود كالعاقل و  
 اكره لانه ضعف حكمه جازاء الكفر ابدا وحقا للعتد بقا فيبقى رقيقا بعد  
 الاسلام ولا ينفذ قوله كالاجارة وكذا ما لا يباذن مولاه لتعطيل منافعه فدمته



بمستفاد بالجاره فتمتوا الى الصغر والمخول والرقب بالصلح كما خلاف على الغرض الضيق  
يجب بلا قصد كضمان النسيم المتلف بالاعقاب والآخر الى وقت العقب والآخر الى ان  
ازال العبد كمال حال المالك لا يملكه فتمت اقراره في نفسه لا في غيره ولا في غيره  
طلاقة لانه لا يبطل به ملكه ولا يملكه غيره بان اقر الصغر والمخول وطلاقة المالكين  
وتجمل اقرار العبد كقوله ولا يملكه من ذات شخص بغير العقل والنظر والقطعة وغيرها  
وما كل محل لا يملكه بصلح العباد وتوكلوا بغير العقل والنظر وباعتبار الاول  
فيكون بغيره وقوله ان غير العبد من المخول لا يملكه ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
وتصرف في مال كالمشرك بغيره في اللغة المحضة وفي اللغة المتبعة بغيره كماله ولا يملكه غيره  
ولا يملكه غيره في العقل فان كان غيره من المالكين لم يكن في اللغة المصطلح في  
شيء وطلاقة من غير ان السفيه لا يخرج تصرفات كماله في نفسه ولو تركها لغيره كالبيع و  
الاجارة وعمل كماله ولا يملكه غيره كالمشرك في المالكين وكما لا يملكه غيره كالمشرك  
وهذا عنده واما عنده بما يخرج كماله لا يملكه غيره لا يجوز ان يخرج كماله من غير  
الابناء والعقود ولا يملكه غيره كماله لا يملكه غيره ولا يملكه غيره كماله  
كأن في المالكين وغيره والخلاف في المالكين في التوضيح والاشارة بسبب كماله لا يملكه غيره  
فان المالكين لا يملكه غيره كماله لا يملكه غيره واما عنده جميع وان لم يكن حافظا لماله كالمالكين  
ولا بسبب ذلك وان زاد على المالكين المالكين من المالكين عليه لئلا يملكه غيره ولا  
يملكه غيره ولا يملكه غيره واما عنده بما يخرج كماله لا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
الى ابطال حق المالكين في المالكين لا يملكه غيره ولا يملكه غيره واما عنده بما يخرج  
بغيره ولا يملكه غيره كماله لا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
سبب على مسئلة العقب واما عنده بما يخرج كماله لا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
عليه عنده لان العقب لا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
العقب لا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
حتى ينفذ تصرفه في مال غيره بغيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
في الذخيرة وجوزع الا فاشقت حاجته وهو الذي لا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
جدا بطلت لتعلم الرجل ان المرأة ان ينفذ تصرفه في مال غيره ولا يملكه غيره  
ويصدق فيه بغيره كماله لا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
كل حيلة تود ان لا تصرف في مال غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
حيلة لا تود ان لا تصرف في مال غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
المعجزة بسبب جاهل وهو الذي لا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
ظنه كماله لا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
ولم يوجد دابة اخرى لا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
المعقد وان لا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره

ابن حنيفة وظاهر الرواية انه لا يخرج المالك من المالكين في الظاهر ولا في الصغر  
رسيد المالك في العقل فلا يخرج المالك من المالكين في الظاهر ولا في الصغر  
في سبب المالك وان لم يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
للعقبة وهذا عنده بغيره كماله لا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
بغيره سبب المالك لان المالكين لا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
ثم صار سبب المالك بغيره كماله لا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
من البيع وكذا قبله من بيع المالكين وهو خمس وعشرون سنة وبعده اربعة اشهر  
سبب المالك لان المالكين لا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
قبله ولا يملكه غيره لان المالكين لا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
كأن في الذخيرة وجوزع الا فاشقت حاجته وهو الذي لا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
لا يملكه غيره لان المالكين لا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
واخذ الصدقة وغير ذلك كماله لا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
الابناء عنده واما عنده بما يخرج كماله لا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
بلا خلاف بين المالكين في المالكين لا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
درهم بغيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
بالاجماع لانه لا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
الى وان يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
استحقاقا لانها متحدة في التمنية والعكس وان لا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
من غير قصد بخلاف جسد المالكين لا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
لا عرض الكس والاعيان وبيع عنده بما يخرج كماله لا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
وفروا بغيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
يبيع ويستخرش بغيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
كأن في النصف وغيره ومن اقل من نصفه وفروا عرض شرا بغيره ولا يملكه غيره  
الى ان ذلك التروا في ذلك فيبيع بغيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
كان بغيره كماله لا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
بالخصص وفيه بشاره الى ان المبيع في البيع بغيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
وكما كان الصغر سبب المالكين بغيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
انزل كماله لا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
جدا بغيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
سند في ذلك لان المالكين لا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
والانزال والاحكام والصغيرة بها وبكاملها بغيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
وهو الانزال والاحكام وهو الباطن كماله لا يملكه غيره ولا يملكه غيره  
كما هو مشهور بغيره كماله لا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره

ما يستدعيه







ولو كان الاقرار بهذه الامور بعد ان كان المبيع قد صار له اليد دون الاذن واليد بقبلة  
وهذا عندنا وانما عندنا ما قررناه بعد ان لا يجوز لان الجار يملك اليد وله ان يبيع المبيع ولو كان  
طعاما لا يملك الا بالاراءهم والذاتية لا يملك بالقبلة بغير اقليل الاكثر فان كان مال التجاره  
عشرة الف درهم فبهم عشرة وان كان عشرة دراهم فما قل من الف على مال التجاره  
فكان في الذخيرة وتبقيت في المبيع كالمسجل في الذخيرة وانما الذخيرة بانه يفيضه  
من المبيع ايضا على مقلب الكس كالمسجل في الذخيرة وانما الذخيرة بانه يفيضه  
والفان يفيضها ما اخرجت من كسمة مذكورة في الهداية على مال الذخيرة وقدره في المال المصدق  
اصلا على مال بعضهم كافي بخلافه الى ان لا يملك اصلا لكن في الذخيرة انه لا يصدق  
لا يملك درهما فضا عدوا بملك ما دون ذلك والى المبيع لا يملك رصدا ولا يفيضه وغايه  
يوسف لا يملك بدعائه بعض دفعته الى قوت يوم لا قوت شهره لان لولا به فخره  
باعطاه ثانيا كما ان بعد الاطعام لانه قد مضى في الحان الكافي وتبقيت في المبيع  
من التجارة لاستعماله فلو بهم وقد مر ان من الضيافة نفس في حق المعامل ويخط المادون  
من الثمن الى مبيع العيب السبب عيب وجد في مبيعته قدر عيبه بين التجارة لانه من مبيعهم  
كافي الحان وفيه اشعار بانه لا يخط الكسمة بغيره لكن في شرح الطحاوي ان المخط اذا لم يكن  
ناحيا يجوز ان يجمع او اما اذا كان ناحيا يجوز عنده خلاف لما بانه لا يخط بغير عيب  
وهذا بالاجماع كما لا يبرر على ما في الخلاصة ولا يبرر في رقيقه من العبد والامة لان التزوج  
ليس تجارة فلا ولاية له في ذلك الا بالاذن المودع وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف  
فيزوج امته فاما في الذخيرة ولا يخط المادون رقيقه وان لم يكن عليه دين لان الكسمة  
ليس بتجارة وفيه اشعار بانه لا يخط اذا العتاق في قولي الكسمة كافي في المخط وكل من  
مبتدأ بخره يتعلق برقيقه وجب على المادون بخره هي مبادلة مال كان يملكه  
وجب بالشر او باستحقاق المبيع بعد التسليم الى المشتري او بهلاكه قبله ومثل نقصان  
مبيع او عيب او امتنع رد السبب او وجب ما هو مبيع في حكم التجارة كعزم  
والتعدي الى من يملكه اذا اودع رجل مائة مالا لم يطلبه منه فانكر ثم يملك ثم يخرجه فانه  
لان المودع صار غاصبا بالمخبر وضمان الغصب في حكم ضمان التجارة لان الضمانات تملك  
باو الضمان والوهم بالضم ما يلزم اذ هو من الدين وعقب وامانة كالعارية وماله  
الشركة والمضاربة والامارة محمد كافي في المادون الامانة فان الغصب غير مقيد به  
والودعة اخص منها وانما ذكرنا بغير الهداية والوقاية وعقوبات مبرم وجب على المادون  
بوطى جارية مشترية بعد الاستحقاق فلو وجب فان هذا العود وان وجب بسبب  
الوطى الا انه مستند الى الشر وانه اسقط عنه الحكم فيكون في حكم الشر او اجتراره  
وجب عليه بالتزويج من امره فان التزويج من امره في مبيع التجارة كذا في المرامنة وما  
ذكرنا نظيره في مال المودع ومضامنا وبصره النهاية والكفاية فمن المظن انه لا يطالب بين  
الامانة وقوله تسامح فانتهى الدين وجب بخره على ان يكون ذكر الامانة  
كالشروع السابق مشوش يتعلق ذلك برقيقه المادون بانه لو باع سيده بعد

كان باطلا فبطلت منه انما يبيع على ما يوافق على ما ذكره في المادون وقيل ان المبيع  
لو عطفه بشرط بعد القبض يبيع ولا يضمنه فلا يكون يوافق في الذخيرة ويبيع فيه  
الى مبيع القرض المادون في ذلك الدين يطلب الموعود وان لم يرض بذلك سيده كادل  
عليه اطلاقه وهذا اذا كان السيد حرا فان غاب لا يبيعه لان الغصب في رقيقه هو  
السيد ومبيعه ليس حكمه فانما يبيع نفسه والمادون في الذخيرة والبيع لا يبيع اذا  
قبض السيد بولونه كافي الهداية وقوله يبيع سوبانه لا يبيع الامارة وفي المذخر وفي المشرى  
فلو لم يرض الدين بطلب بالباقي بعد القبض وانما يبيع في النقص من العدة فانها  
جبت شيئا فشيئا في الكسمة وتقسيم كسمة بينهم بالخصص ان يبيع ان يبيع  
وبن كل واحد منهم ان فضل من بينهم شيئا منه فليس له ان لم يكن في الثمن وقا فسيما  
وتبقيت كسمة الى المادون وفيه اشعار بانه بشرط حضور المادون في بيع كسمة  
لانما يخص منه ولا يشرط فيه رضاءه وحضور سيده في الذخيرة قد حصل ذلك الكسبة  
قبيل ذلك الدين واحصل العدة في بيع وفيه وتقسيم الخصص وتبقيت كسمة  
كما اذا وسبب التمسك الى قبيل تلك الامة والاولى ان يقدم ببيع الكسبة على رقيقه فانه لا  
يبيع المادون ان كان كسبة يبيع بولونه لان الدين ابدى بقضيه من سيرة المالكين وكسبة  
اسير من الثمن وهذا اذا كان الكسبة مالا حاضرا او اما اذا كان غائبا يبيع في وقته  
او يبايع في وقت وجب فلا يبيعه الا في الاصل لم يقدم مالا او لم يخرج الدين ولم يقدم  
مدة لومة ومن شرط كسبة ان مدته موعودة الى امر الغرضه غير ان يملك المالك ان مدته  
ثلاثة ايام في الذخيرة وهذا قوله على قوله العلم بالثلاثة واما عند زفر فلا يتبع  
ولا اما التمسك لانه لا يحل للموعود في ذلك لا يتعلق بما اخذه سيده في كسبة قبل ذلك الدين  
لانه في غير حاجته ذلك الوقت وفيه بشارة الى انه يتعلق بما اخذه بعد الدين له  
فيستد منه كما اذا كان على المادون دين فسماته وكسبة الف فانه سيده ثم كسبة  
ابن خمس مائة اخذ فانه يبيع في كسبة لان كسبة نص في الالف صانع لا اداد  
الدين فيكون اخذه الالف بخره في المرامنة وطولب المادون بما يخرجه من ذمته اذا بيع  
رقيقه بعد عطفه في المرامنة في الغلب العاجل بالبيع والكسبة الاجل بالعامة لا في بيعه  
ولا في الطلب من السيد لا يقطع تعلقه به وللسيد اخذ عليه الى اخذ حرة مثله عشرة  
درهم في كل سنة مثله مائة ودرهم عليه استحقاقا وفيه اشعار بان السيد انما اخذ  
منه غلة قبل وضع الغرضه وقيل في الدين وانما اخذ اكثر من غلة مثله قبل الدين وان لا  
ياخذ الا اكثر بعده وان يبيع الغرضه بعد الدين كما في المرامنة والباقي غلة مثله للموعود  
فيقبض منهم بالخصص ويخرج المادون المذخر عند اسم المالك لان الباقي يبيع الله الا اذا  
فكده المبيع بقاوة فلا يلزم شيئا من ذمته فانه كالمبيع وهو يبيع المادون عاود الباقي لم يكره  
محمد واخذت المبيع فيه المبيع ان لا يوجد في الذخيرة وفيها ذكر ان اشارة الى انه لو اذن  
الابن لم يبيع المادون كسرة الهداية اشارة الى انه قد صح ان كان العبد الموصوب فانه  
قد صح ان كان العبد الموصوب فانه قد صح الا انه لا يبيع المادون به وفصل في الذخيرة بانه







مرة واحدة في البيع والشراء فانه بالنظر من جهة الشراء والبيع والملك  
وكذا الاجارة والشراء وغيرهما على نفاذ ما في ذمته فانه صحيح انعقاد اجاز  
ذلك بنفسه بعد البلوغ مع كافي النجاس بشرط ان يعمل البيع او الشراء  
لذلك لو اجاز ذلك والشراء وجاله باله كمنه الفين البشير من الفاحش في كل صبي  
اذ الفين البيع والشراء يتلوهما على ما قال شيخ الاسلام محاور الزخري وغيره وولي  
الى والى الصبي في النفس والمال الوهيم وصية الى وصي الاب من خليفته لم بعد موته  
في حفظه والمصرف فيها ثم وصي وصيه محاور الجادر ثم جده الى جده الصبي اب الاب  
واي حلت الاب الام ثم وصية الى وصي وصيه ثم الفاحش وفيه اشعار بان الولي من قبل  
الاولياء بالطريق الاول ثم وصية الى من نصبه الفاضل للولاية في ماله وانما عدل من كلمة  
الشرع الى السوية اشعار بالحق والابتداء لكل من الوالي والفاحش ووصية بعد موت وصي  
اجده واشترى من هذا الكلام انه لا يجوز ان يكون الام للصغير وكذا ان اخيه وحمه وحاله لانه  
ليس لهم ولاية التصرف في ماله تمام الكلام في اصول الاحكام ولو اقر الصبي المادون  
للولي او غيره بما لا يمتدح في عيني اودين اذ ان له ان يكرهت غير ابيه او غيره صحيح  
ذلك الاقرار في ظاهر الرواية لانه بالاذن كالبائع وعنده ان لا يبيع الا في صحة  
الاقرار بما لا يمتدح في عيني في التجارة وهي موقوفة في الموروث كالفراصة والاذن في ما لا يمتدح  
الصحة والارث والوصية في الاختار بالاتمام ويكفي فيها بلزوم مع المكسبة للشروع  
في رعاية حسن الاحتياط كتاب الوصايا عقيب المأذون لانه يتعلق بمابعد الموت  
وانما يجمع الوصية اشعار بالحق ان اعيان الامام يرد الى حسن الاوصياء اي الوصية  
لغة اسم من الاوصياء كالوصاية بالفتح والعقد والوصاية بالفتح والكسر ليعاد الوصية  
المأذون في الزيادة لكونه في الوصية وذلك وصي ليعاد الوصية اليه وعمره وصي له  
وصي به فيقال له الوصية كافي النهاية والعلموسر وشريعة الجواب ان الامام من قبل  
او شفقة بعد موته او غيره وهذا من البيع والابارة والهدية والعارية وغيره ما بعد الوصية  
مخرج فكلها في الجواب في حال الحيوة وانما سمى الوصية لان الميت كما وصي به وصل ما كان  
من ارجائه بما بعده فمما رجائه في حال وصية الشيء بالشيء اذا وصلته به كما في الكرامة  
فانه سمى الوصية عند ظهوره في وجهه لانه يندرك التفاسير وفوضت عند بعض فوج  
الوالدين والاقارب غير الوارثين وجبت على الفاني عند بعض في حق الكل والاولاد  
الصحيح كما في الزيادة بعد ما قبل من المثلث ماله وفيه اشارة الى ان التعليل في الوصية  
افضل لما روي عن النبي بن عبد بن ان الوصية بائنه حب الدنيا من الوصية بالروح  
والروح احب منها بالمثلث والى الوصية النافذة في الشرح الى الثلث الا اذا اجاز  
المرءة محاور الاختيار عند عيونه ورثته بما لهم وعنده استغنائه ثم الاصيل ورثته  
اغنيا وكسرتهم من ميراثه بالبركة كل من رثه الالف درهم على ما روي عنه ابي ريث  
كل عشرة الالف درهم على ما روي عن الفضيل كافي الظهيرة وقيل في غير هذا  
لاشمال كل من رثه على فضيلة ابي حنيفة وصلة وهذا كله اذ لم يكن عليه حقوق والاف المارم

من

مصرف كل الثلث الذي كان في الزيادة من غير حكمه كانه بائنه بعد ذلك بالوصية جفت  
بما روي عن الامام في الاستغناء به من كل ما كان في الزيادة من غير حكمه كانه بائنه بعد ذلك بالوصية جفت  
الاصول وفيه من الزيادة اذا كان قبل الاستغناء ان يوصي على ما قال في حقيقته وهذا اذا كان  
مولاده كبارا او اما اذا كان اطفالا ففضل مطلق على ما روي في الصحيحين في ما لا يمتدح  
كما انما نزلت اذ كان في الوصية بالبركة من حق الله تعالى وفيه على ما روي في الصحيحين  
كان عليه بركة او لا كان في الحصة لكان عليه بركة بلا مال نزلت ولم يأت به في الصحيحين  
وفي الزيادة اذا كانت مضافة كالموصية لا غنيا من الاجابة غير الاوابه وكذا وصية  
لاهل المعصية وسجدة كالموصية بالكرامات وفيه الصيامات والصلوات وصحة الوصية  
بالثلث وغيره كالموصي في كل ما كان في الوصية بالبركة من حق الله تعالى وفيه على ما روي في الصحيحين  
فلان لا ينفق عليه مع كافي الشرح المحاور وغيره وفي الاكفاه اشعار بان الوصية صحت  
به في العيول فانه انما اشترط عليك الموصي به في النهاية وتسبب في زيادة الوصية  
في الوصية انما لا تصح به وانه وصي لا يوصي به في كل ما كان في الوصية بالبركة من حق الله تعالى  
من السيد في شرح الطحاوي والاولد في الاثني عشر في زيادة الوصية بالبركة من حق الله تعالى  
لا قبل من ماله كالموصية بالبركة من حق الله تعالى في الاثني عشر في زيادة الوصية بالبركة من حق الله تعالى  
والجمل والبركة من ماله كالموصية بالبركة من حق الله تعالى في الاثني عشر في زيادة الوصية بالبركة من حق الله تعالى  
شهر ان في الكلب اربعون وفي الطير اربعة وعشرون في ما كان في الاستغناء من قبلها  
كما في الوصية فانه يشترط الصحة الوصية وجود الموصي له وكذا وجود الموصي به حقيقة  
او حكما بان يكون على خطر الوجود كمنه البستان ما كان في الوصية بالبركة من حق الله تعالى  
ما يستثنى منه فكان صاحب المستصفي غفل عن ذلك معني قال في الشرح في زيادة الوصية بالبركة من حق الله تعالى  
البستان وكذا صاحب الكفاية حيث حكم بالاختلاف في الزيادة من ماله الوصية بما  
في البطن اذا ولدت لاقبل من ماله كالموصية بالبركة من حق الله تعالى في الاثني عشر في زيادة الوصية بالبركة من حق الله تعالى  
الوجود وعنده الوصية محال لا يجوز فيه الموصي به في المستصفي محال فلو كان الموصي به في المستصفي محال  
انما الوصية بثلث ماله بلا مال ثم الكسب في ثلث ما يكتسبه عند الموت محال فلو كان  
الموصي به اذا كان مريضا او غير مريض وهو شاع في بعض المال بشرط وجوده عند الوصية  
وان كان شاعيا في كل ماله عند الموت كما اذا اوصى بخزف غني او من ماله فانه يشترط  
وجوده في الموصي والا عند الوصية وفيه في ثلث ماله عند الموت وفيه في الزيادة من ماله الوصية وغيره  
وفي الكلام اشعار بان ان ولدت لبركة سنة اشهر فصاعدا فزادها لم يصح الوصية  
لجوازها وحمل بعد الوصية الا اذا كانت بمرارة معتدة فان الوصية تصح اذا ولدت  
الى مستثنى عن النسب محال في المصيرت وصحت اي الوصية والاستثناء في وصية  
بانه لا يخلها خلافة الموصي له وحمل لورثة الموصي لان ماله محال بالوصية فكذا استثناءه  
على ما تقرر في الاستثناء منقطع ولا يفتقر الى التمسك بالوصية بل الى الملازمة والتمسك  
بمحل خروجه وتابعها فصار كاستثناءه في الملازمة والتمسك بالوصية لانه يترك في تركه  
كافي الكرامة في تهمتها اشكال فان النجاسة في ماله بشرط افضلية تلك الملازمة والغرض

في انواع وصايا

في زيادة وصية

ما يملكه

بشرط























الميتين وجب ان نصيب منهما ما كانا عليه من المال في حياته من غير ان يكون له مال في حياته  
 وانه من قال ان الوفاة قال ان الوفاة ان نصيب من المال في حياته من غير ان يكون له مال في حياته  
 لكن فيه اشتراف اشعار بان الوفاة على وجهين احدهما بلا خلاف مع انه على خلاف في  
 غيره يوسف بن المشرف بنفردون الوصي في الذخيرة الا يشترط كفته الكيفية الوصي فانه  
 بنفردون احداهما بلا خلاف وهذا استدراك بقوله في تفسيره ان تبيين ما يحتاج الوصي اليه  
 من التكاليف والتعريف والنفق وغير ذلك لانه ربما غاب احداهما بالنظر في ذلك الميت و  
 خصوصية في حقوقه مما عليه وانه فوات رجل وترك ورثة ودين له وعليه فادع رجل  
 ان الميت اوصى له والي ان فلان الغائب ونحوه الورثة والوصي فقام المحاضر ببيان  
 على ذلك قضى القاضي بوجوبها في العاقد وقضاء دينه الى دائته اذا كانت التركة  
 من جنس الدين والا فلا بنفردون احداهما كما يشترط في قاضيان ويدخل في ذلك ما في الذخيرة  
 وحفظ الدين في الرقابة ليس في قضاء الدين الاحتفاظ المال لبعضه الى الدين وطلبه  
 الى طلب دين له على يد من هذا استدراك بخصوصية عليه في كلام صاحب الذخيرة  
 وشرطه فاجبه المطلق من الطعام والشراب والكسوة وغير ذلك والارباب لم يقولوا  
 اليه ان في التأخير خوف الهلاك واعتاق عبد عتيق الى معين لعدم الاحتياج فيه الى الارزاق  
 بخلاف اعتاقه ليس بعين فانه يحتاج اليه ورد وديعة وتضيعة وصية حال كونها  
 معينين لان لصاحب الحق اذ قد بلا دفع الوصي وقية شهادة الى ان بنفردون المفضوب  
 والمشرى ويقسم ما كان له من ثمنه في قاضيان وجميع امواله لانه ارشده على  
 الهلاك وبيع ما كان له من ثمنه المطعوم والمشرى وبذلك لاكتفاء اشعار بان لا  
 بنفردون فيما سوى ذلك من البيع والرهن واقتضاء الدين والهبة والصدقة والابا  
 وغيره فانه قال بعضهم بنفردون بتضيعة الوصية بالارباب المحاذرة الوصي ان يضيعة في بشي  
 ليس لكن وقال المحاذرة ان على خلاف في الذخيرة وذكر في قاضيان ان بنفردون باجادة التبرع  
 لعل يتبرع لعله على خلاف في التبرع ان احداهما لا بنفردون عند الطرفين وزفر وحسن فيما  
 سئل في تفسيره وشرطه الحاجة والخصوصية وقضاء الدين والوديعة والوضيعة وشبهه في  
 النظم ووصي الوصي وصي وماله وماله وصية الى الوصي الى اخوه فهو وصي في تركته  
 وتركه الميت الاول لان الاصل في اقامته في تركته وماله والاية وله والاية التركتين  
 ويجوز ان يكون اللام للوحد والمعنى ان الوصي احد من الوصيين عند موته الى منهما كان  
 يتصرف وحده وهذا ظاهر الرواية بنفردون ان لا بنفردون لانه ماضى بتصرفه وحده  
 كما في الهداية والابيض وصي ماله الصغير ولا يشترط الا بالاعتناء فيه بالعين اليسير وهو  
 يقوم به بتصرفه لانه لا يجزى عنه بخلاف العين الفاضلة فانه تجزى ولو باع به كان  
 فاسد حتى يملكه المشتري بالقبض كما يشترط اليه والمنية والارادة المتصرف في القيمة فانه  
 جائز بالطريق الاول والاطلاق مشير الى ان يبيع كل شيء من التركة منعولا كما في او حار  
 وهذا في ظاهر الرواية كما في الذخيرة وقال المحاذرة ان يبيع العاقد لا يجوز عند التحسين  
 الا اذا رغب فيه المشتري بتضيعة القيمة او احتياجه الصغير الى كونه لتفقدته وكان

على الميت بين لادفعه له من المال في حياته من غير ان يكون له مال في حياته  
 او ببيعة خذله بان كان حاله اذا وارث كان عليه التضيعة او ماله يربو على التضيعة  
 فيكون عاقبة كافي الظاهرية والفقهاء على قولهم كما في الم والم اذا مال نفسه منه  
 وشرطه ماله لنفسه بالعين اليسير الا ان يجوز اطلاقه عند محذور اظهر الروايتين غير  
 لو سئل ما عند محذور في رواية عنه فيجوز اذا كان فيه التصغير منفعة بان يبيع منه  
 ما يورث الغائب ثمانية ويشترى منه ما يورث ثمانية بالف على ما قال بعضهم كما  
 في الذخيرة وقال بعضهم يبيع ما يورثه عشرة عشرة ويشترى ما يورثه عشرة  
 في ثمانية عشر في الجامع وذكر في المنية انه لو باع من نفسه ما يورثه من المال  
 والا يجوز من يشترى به جاز عند تصرف التركة ولم يجز عند غيره فمثل القيمة ثم يشترى به لنفسه  
 والميتا وخرطاه ان لا يبيع عقاره ببيعها لانه ان فيه اطلاق منافعة كذا ذهب اليه  
 كثير فانه يسمي نفسه وغرضه صاحب الهداية انه جاز لان فيه استيفاء ماله مع دفع الحاجة كما  
 في العاقد وانما يحكم بالتصرف في الوصي شهادة الى جواز تصرف غيره كما اذا خاف القاضي  
 على ماله فانه جاز لو اوصى من اهل السكة ان يتصرف فيه ضرورة كما في بولنصر الدين  
 وهذا استحسان منه وعليه الفتوى وغيره ويدفع الوصي ماله الى مال الصغير مضاربة  
 لانه من التجارة وقية اشعار بان لا باخذة مضاربة وتجرى كما جاز الا اذا اخذه على ان  
 له عشرة دراهم من الربح فانه مضاربة فاسدة ولا يجوز له وهذا العكس ينبغي  
 له ان يوجه نفعه وعمله من اعماله باقل الاجور كما قال الخسعي ولو استأجر سمان ماله  
 لنفسه في الذخيرة وشرطه بان يشاركه بغيره وبضاعة ووديعة وعارية و  
 كما ان الربيع الوصي حوالته دين الصغير على ماله الا على امواله من اقدار على امواله والى يورث  
 وقية شهادة الى ان اذا كان اسوا لا يكتفى في ذكره المحبوب وقية جملات التاجر كما في  
 الكفاية على اسم الفضيل من ملو بالضم ملأة بالمد ارضار ملية وغنيا لا على الاسر  
 وهذا اذا ثبت الدين بمداينة الميت حتى لو كان بمداينة الوصي احتال وان كان المديون  
 على ولا يورث الوصي مال الصغير لانه مستبصر الا انه لو اقرض لم يكن منه جناة ليجوز به  
 الخول والاكثاف اشعار بان يستوفى ماله لنفسه وهذا اذا كان له وفاء في محله  
 رور محذور عنه ما يد على خلاف في محله قال ابو الوجب وقال المحاذرة فيه اختلاف في الشارح كما في  
 الذخيرة وبيع الوصي كل المال على الكبير الغائب الى بلا رضاه وهو على سيرة ثلثة ايام  
 فصاعدا الا العاقد فانه لا يبيعه لان يبيع ما سواه للحفاظ والهلاك على العاقد اذ  
 ولذا لا يبيع وان خيف هلاكه على الاصح وهذا اذا لم يكن في التركة دين والا فبيع الكل  
 عنه واما عند اتمامه استوفى يبيعه والا فبيعه الدين من الكل الا في الزيادة عليه  
 في العاقد وقية شهادة الى ان اذا كان الكبير حاضر لا يبيع شيئا من التركة وعي الشجين  
 يبيع ما سواه العاقد وهذا اذا لم يكن فيها دين والا فبيعه على هذا الخلاف وان كانوا  
 صفارا وكبارا فبيعه حصصه العاقد للحاضر واما الكبار فعلى ما ذكرنا في التفصيل الكل  
 في الذخيرة ولا يجوز الوصي وماله الى مال الغائب الكبير لانه لا يجوز له ان يوصي به











من غائب المخرج من بيتهم حتى جاء صاحب المال الرغيف المصنوع بغيره وقيل  
 يجرى فيها وقيل يتصرف في ذلك من كان في طعامه شرك صاحبه فاقرب فانه قد  
 رفع نصيبه عند الاحتياج كما في هذه الخيرة وغيره ولا شك انه ختم على حسن اوصافه  
 الاشياء فانه ذكر سائر الاوصاف من المصنوع والنفوس المذوبة في احوال الكتاب ثم نبه  
 على ما اختاره مما هو المحول عليه في الباب وهذه الاوصاف في احوال الكتاب ثم نبه  
 على ما اختاره مما هو المحول عليه في الباب وهذه الاوصاف في احوال الكتاب ثم نبه

نعماء كثيرة غير تبين ما هو المحول عليه في الباب وهذه الاوصاف في احوال الكتاب ثم نبه  
 يوم التوبة سنة احدى واربعين وسبعمائة من  
 الهجرة النبوية على صاحبها افضل السلام و  
 النجدة الامام حق رجا في غوازي  
 السيات وبلغنا

بهركات جيبك  
 الى اعلى الدخان  
 فاكلكم  
 الاكرم  
 وارحم  
 الواجر

التمت ان ينضم القاف والهاء وسكون السين المهملة في فتح القاء وفواظها  
 النون بلة متصلة بنواحيها هاء والواو وحمدان ومنها وند وبنجار الجوه  
 القصيدة فرناج الخفية فتحت حسان عنوة في ايام معاوية سنة ثمان  
 وفيها دعوى معاوية اهل الشام الى البيعة لولاية العهد في بعده لابنه يزيد فخرج مخرج الخلفاء  
 للامام السيوطي كتاب جامع الرموز شرح مختصر الوقاية المسماة بالوقاية للعلامة  
 المتأخرين المولود شمس الدين محمد القسطنطيني مفتي ما  
 واد الله في الدولة الشبكية  
 الممنون في بنجر واسنة

سنة وسماء  
 رجب  
 عليه

T.C  
 İZMİR  
 HİSAR KÜTÜPHANASI  
 SAYI

1423

Sıhhiyemüv. U. Kütüphanesi			
No	İzmir		
Yıl			
Eski No	143		